نظم التعليم

# منهج البحث التاريخي

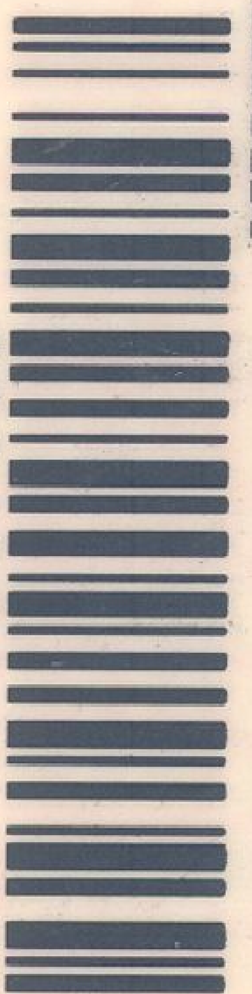

تأليف
الدكتور حسن عثمان





دار المعارف



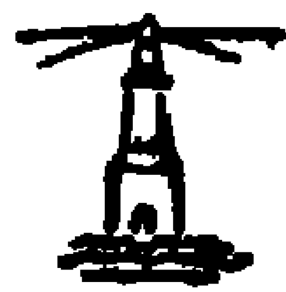
# منهج البحث التاريخي

نظم التعليم

الدكتور
حسن عثمان

# منهج البحث التاريخي

الطبعة السادسة



دار المعارف

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج . م . ع .

إلى ذكرى أستاذى العلامة

كارلو ألفونسو نلينو

# تصدير الطبعة الثانية

سبق أن طُبع كتاب « منهج البحث التاريخى » فى القاهرة سنة ١٩٤٣ . وقد نفدت طبعته الأولى بعد صدوره بقليل، لقلّة العدد المطبوع منه . ومنذ ذلك الوقت سألنى بعض أصحاب المكتبات وبعض الطلاب وبعض الزملاء فى هذه البلاد وفى غيرها من البلاد العربية ، عن إمكان الحصول على نسخ منه أو عن النظر فى إعادة طبعه .

ورأيت أخيراً أن أعيد طبع هذا الكتاب ، وأسفت لأن وقتى لم يتسع لتعديل مضمونه على نحوٍ أوسع ، إذْ أن أكثر وقتى مُستغرق فى عملٍ ، يجمع بين الأدب والفن والتاريخ ، بدأتُه منذ ربع قرن ، وأرجو أن تُتاح لى فرصة إكماله . وعلى كل حال فقد أدخلت على هذا الكتاب بعض الإضافات والتعديلات اليسيرة . وأعتقد أن إعادة طبعه بهذه الصورة لا يخلو من النفع لطلاب التاريخ ودارسيه بخاصة ولطلاب العلم والمعرفة بعامة .

وإنى أضمّ هذه الطبعة من هذا الكتاب إلى سائر الكتب العربية ، التى صدرت منذ أواخر الثلاثينيات ، والتى تتناول « موضوع دراسة التاريخ » أو « منهج البحث فيه » والتى أمكننى الوصول إليها ، وقد أشرت إليها فى قائمة المراجع ، مؤملا أن تحقق جميعاً الغرض الذى وُضعت من أجله .

وإنى أتقدم بالشكر والإعزاز إلى جماعة من الأصدقاء الذين كان لهم الفضل فى إعادتى نشر هذا الكتاب بالتشجيع الأدبى ، أو بشرح مسألة ، أو بإطلاعى على بعض الكتب القيمة ، أتقدم بالشكر إلى الأساتذة والدكاترة جمال الدين الشيال ، والسيد الباز العرينى ، ورشاد عبد المطلب ، ومحمد محمود الصياد ، ومحمد محمد طيفور ، ومحمد عبد الفتاح القصاص ، والشاطر بصيلى عبد الجليل ، ومحمد الخولى ، ورينيه خورى ، وعلى النشار .

وأتقدم بجزيل الشكر إلى رجال دار المعارف لما بذلوه من الجهد ورحابة الصدر فى سبيل إخراج هذا الكتاب .

وإننى أنتهز هذه الفرصة لتحية الدكتور أسد رستم أستاذ التاريخ بالجامعة اللبنانية فى بيروت ، ورائد هذه الدراسة المنهجية فى اللغة العربية بالمعنى العلمى الحديث .

وأرجو أن يأتى فى المستقبل مَن يفعل فى هذا الصدد أفضل مما فعله السابقون .

حسن عثمان

معهد الدراسات الأفريقية
بجامعة القاهرة
٣٣ شارع المساحة — الدقى
١٥ أكتوبر ١٩٦٤

# تصدير الطبعة الأولى

انقضى ذلك الزمن الذى اعتُبر فيه التاريخ مجرد سرد للحوادث ، لكى يحفظ ذكرى الماضى ويمجد الأفعال البارزة فى حياة الأشخاص والأمم ، أو أنه نوع من الثقافة العامة اللازمة لإعداد الرجال للحياة السياسية أو الحربية ، أو أنه فرع من فروع الأدب يُدرس للتسلية وإمتاع النفس . وظلّ التاريخ يتداوله الأدباء حيناً والباحثون المدققون حيناً آخر ، حتّى تغيرت نظرة العلماء إليه ، ووُجد البحث العلمى التاريخى ، وقصد الدارسون الوصول إلى الحقيقة التاريخية فى ذاتها بقدر المستطاع ، والتى عن طريقها يُمكن الإفادة بها فى الأغراض السالفة الذكر ، ولكن الفائدة فى هذه الحال تُصبح قائمة على الوقائع الصحيحة الواضحة . وبذلك توطّدت قواعد الدراسة التاريخية فى أوروپا فى القرن الماضى ، وعُنيت الهيئات العلمية بجمع الأصول التاريخية ، ونشرها ، والتأليف فى شتّى نواحى التاريخ وبدراسة « منهج البحث التاريخى » .

وإن « منهج البحث التاريخى » لمن الأسس الهامة فى تقدم دراسة التاريخ . وقد عُنى به الغربيون ، ووضعوا فيه مؤلفات عديدة فى لغاتهم المختلفة ، واسترشد بقواعده الباحثون فى أثناء دراساتهم التاريخية ، ولكن الشرق العربى قليل الحظ من دراسة « منهج البحث التاريخى » بالأسلوب الحديث ، على الرغم من الجهود التى بذلها بعض المشتغلين بالتاريخ قديماً وحديثاً . ووُجدت أخيراً محاولة لدراسة هذه الناحية الهامة . فالدكتور أسد رستم يقوم بتدريس « منهج البحث التاريخى » منذ سنوات فى الجامعة الأمريكية فى بيروت ، وقد نشر نتيجة دراسته فى كتابه القيم « مصطلح التأريخ » فى صيف سنة ١٩٣٩ ، وكان أول كتاب فى اللغة العربية عن « منهج البحث التاريخى » بالمعنى العلمى الحديث .

وأرجو أن تُعنى الهيئات العلمية فى مصر ، وبخاصة كليّى الآداب بالقاهرة والإسكندرية ، العناية الواجبة بهذه الدراسة . فمما لا ريب فيه أن دراسة « منهج

البحث التاريخى » ضرورية للمختصين فى التاريخ ، ممّن يتصدّون لكتابته ، أو للمشتغلين بتدريسه للطلاب ، أو للطلاب أنفسهم ، فضلاً عن أن هذه الدراسة ينبغى أن تُكوّن جزءًا من ثقافة جمهور المتعلمين بصفة عامة ، لأنها تشحذ الذهن ، وتُعلّم العقل العمل المنتظم ، وتدرّبه على النقد والتمحيص .

وإننى أقدّم هذا الكتاب — الذى سبق أن نشرت بعض فصوله فى مجلة الرسالة — خلاصة لبعض المؤلفات الأوروبية ، مثل كتابات لانجلوا وسينيوبوس وفيلينْج وفنسنت وكرُوتشى . . . مع الاسترشاد ببعض ما كتبه علماء المسلمين فى الرواية والحديث ، كما أضفت بعض الأمثلة التى عرضت لى فى أثناء البحوث التاريخية التى قمت بها .

وأرجو أن يُحقق هذا الكتاب بعض النفع الذى وُضع من أجله ، وأن تتلوه كتب أخرى عن النواحى المختلفة فى دراسة التاريخ . وإننى أتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ مصطفى السقا المدرس بكلية الآداب بجامعة (القاهرة) لتفضله بمراجعة المخطوطة وبتصحيح الكتاب ، كما أشكر زملائى الذين شجعونى على إتمامه .

كلية الآداب بجامعة (الإسكندرية) فى يناير ١٩٤٣

# مقـدمة

معنى التاريخ – هل التاريخ علم أم فن – أهمية دراسة التاريخ – بعض صفات المؤرخ – منهج البحث التاريخي – دراسة آثار الإنسان ومخلفاته – تحديد قيمة المؤلفات التاريخية .

ما المقصود بدراسة التاريخ ؟ وهل تستحق دراسة التاريخ كل ما تبذله الأمم المتحضرة فى سبيله من عناء وجهد ومال وزمن ؟ وهل يستدعى مضمونه الغور فى أعماقه إلى هذا الحد ؟ وما الذى يمكن أن نفيد به من دراسة التاريخ وكتابته ؟ لكى نصل إلى رأى مناسب بصدد هذه الأسئلة يحسن بنا أن نشير أولا إلى ما يمكن أن يدلّ عليه لفظ « التاريخ » .

يدلّ لفظ « التاريخ » على معانٍ متفاوتة . فيعتبر بعض الكتاب أن التاريخ يشتمل على المعلومات التى يمكن معرفتها عن نشأة الكون كله ، بما يحويه من أجرام وكواكب ومن بينها الأرض ، وما جرى على سطحها من حوادث الإنسان . وبدأ المؤرخون الأقدمون كتاباتهم بالكلام عن نشأة الأرض . ومن المحدثين نجد المؤرخ هـ . ج . ولْز * يبدأ كتابه فى « موجز تاريخ العالم » بدراسة نشأة الكون والأرض ، وما ظهر على سطحها من مظاهر الحياة المختلفة ، وهو فى ذلك يفعل كما يفعل المصوّر أو المثّال الذى يعمد إلى تشريح جسم الإنسان أو الحيوان ، حتى يمكنه أن يرسم الصورة أو يصنع التمثال ، على أفضل وجه مستطاع . ثم يتدرّج ولْز فى عرض تواريخ الأمم والشعوب والحضارات المختلفة منذ نشأتها حتى العصر الحديث معبرًا فى ذلك عن وحدة البشرية ، على الرغم من جزئيات تواريخها وتفصيلاتها .

* هربرت جورج ولز ( ١٨٦٦ – ١٩٤٦ . Herbert George Wells ) الروائى الاجتماعى المؤرخ المصلح اليوتوبى الإنجليزى . حصل على البكالوريوس فى العلوم من جامعة لندن واشتغل بتدريس العلوم ثم عمل بالصحافة وكان عضواً بالجمعية الفابية . وصف فى مؤلفاته مساوئ العصر وتطلع إلى بناء عالم جديد على أساس من الاشتراكية والعدالة . ويمتاز أسلوبه بالحيوية والصدق والبساطة والوضوح . ومن مؤلفاته « عصر الآلة » و « الرجل غير المرئى » و « حرب العوالم » و « رجال فى القمر » و « اليوتوبيا الحديثة » و « كيبس » و « زمان الصاروخ » و « موجز تاريخ العالم » . ويؤخذ عليه التسرع فى أحكامه وعدم صبره على التطور الديموقراطى الوئيد .

ويقصر أغلب المؤرخين معنى التاريخ على بحث واستقصاء حوادث الماضى ، كما يدل على ذلك لفظ (historia) المستمدّ من الأصل اليونانى القديم ، أى كل ما يتعلّق بالإنسان منذ بدأ يترك آثاره على الصخر والأرض [١] ، بتسجيل أو وصف أخبار الحوادث التى ألمّت بالشعوب والأفراد . وقد تدل كلمة تاريخ على مطلق مجرى الحوادث الفعلى الذى يصنعه الأبطال والشعوب [٢]، والتى وقعت منذ أقدم العصور ، واستمرت وتطورت فى الزمان والمكان حتّى الوقت الحاضر .

وفى اللغة العربية التاريخ والتأريخ والتوريخ يعنى الإعلام بالوقت . وقد يدلّ تاريخ الشيء على غايته ووقته الذى ينتهى إليه زمنه ، ويلتحق به ما يتفق من الحوادث والوقائع الجليلة . وهو فن يبحث عن وقائع الزمان من ناحية التعيين والتوقيت وموضوعه الإنسان والزمان ، ومسائله أحواله المفصّلة للجزئيات تحت دائرة الأحوال العارضة للإنسان وفى الزمان [٣] .

وحينما أخذ الإنسان البدائى منذ فجر المدنية يقصّ على أبنائه قصص أسلافه ممتزجةً بأساطيره ومعتقداته ، بدأ التاريخ يظهر إلى حيّز الوجود فى صورة بدائية أولية، وبدأ الإحساس به يتكوّن فى ذهن البشرية منذ أقدم العصور، وتدرّج التعبير عن التاريخ مختلطًا أولاً بعناصر من الفن ، كالرسم والنقش على الحجر . وعندما

---

(١) Oman, Ch. : On The Writing of History. London, 1939. p. 2.

(٢) هرنشو ، ف : علم التاريخ . ترجمة عن الإنجليزية وتعليق وإضافة بقلم عبد الحميد العبادى القاهرة ، ١٩٣٧ ص ٨ .

والأستاذ العبادى (١٨٩٢ — ١٩٥٦) ولد وتوفى بالإسكندرية . درس فى مدرسة المعلمين العليا ، وأسهم فى بناء لجنة التأليف والترجمة والنشر . وكان ذواقاً للأدب ودارساً منهجياً للتاريخ الإسلامى . وعلم فى كليتى الآداب بالقاهرة والإسكندرية وفى الجامعة الأزهرية وفى دار المعلمين العالية فى بغداد . وقام بعدة أسفار إلى أوروبا . وله كتب مترجمة ومنشورة . وامتاز بهدوء الطبع ووقار العلم . وكنت واحداً من تلاميذه وزملائه وأصدقائه .

(٣) السخاوى ، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن : الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ . القاهرة ، ١٣٤٩ هـ . ص ٧ .

وولد السخاوى فى القاهرة سنة ١٤٢٧ ودرس بها وتنقل بين مصر والشام والحجاز وصار من علماء التاريخ والحديث . وتوفى فى المدينة سنة ١٤٩٧ . ومن كتبه « الضوء اللامع لأهل القرن التاسع » و « التبر والمسبوك فى ذيل السلوك » .

سارت البشرية قُدُماً فى مضمار الحضارة فى شتّى أساليبها وصورها ، رويداً رويداً ، أخذ التاريخ يُشكِّل أساساً جوهرياً فى تسجيل موكب البشرية الحافل الدؤوب ، إذْ هو المرآة أو السجل أو الكتاب الشامل الذى يقدّم لنا ألواناً من الأحداث وفنوناً من الأفكار وصنوفاً من الأعمال والآثار .

ومهما كان من أثر القوى الإلهية أو الميتافيزيقية العليا التى يمكن أن تسيطر على مصائر البشرية وأحداث التاريخ ، وهى ما لا يقوى الإنسان بعدُ على إدراك كنهها وفهم أسرارها ، فإن التاريخ يتخذ مجراه على يد الإنسان بطريق مباشر ، وفى ظروف معينة . والإنسان ابن الماضى ، وهو ليس ابناً لأبويه فحسب ، بل هو ثمرة الخَلْق كله منذ أزمان سحيقة . والعلاقة وطيدة بين حياة الفرد وبين الحياة فى القرون والعُصُر الماضية . ويذهب بعض المفكرين مثل بِنِدِتّو كروتشى إلى اعتبار التاريخ كله تاريخاً معاصراً . ولا يستطيع الإنسان أن يفهم نفسه وحاضره دون أن يفهم الماضى . ومعرفة الماضى تُكسبه خبرة السنين الطويلة ، والتأمل فى الماضى يبعد بالإنسان عن ذاته ، فيرى ما لا يراه فى نفسه بسهولة من مزايا الغير وأخطائه ، ويجعله ذلك أقدر على فهم نفسه ، وأقدر على حُسْن التصرف فى الحاضر والمستقبل .

ولكى ندرك أهمية الماضى وضرورة دراسة التاريخ ، فَلْنفرض جدلا أننا استطعنا بطريقة ما أن نقطع صلتنا نهائياً بالماضى ، وأننا أمكننا أن نحرق دور الكتب ، وندمر كل آثار العمران الراهنة ، وننسى أنفسنا ، فماذا يُنتظر أن تكون عليه حال الإنسان ومصير الحضارة بعدئذ ؟ فى الأغلب سيحاول الإنسان أن يعود لكى يبدأ من جديد أشياء تشبه أو تختلف عما كان قد بدأه منذ آلاف السنين ، حتى يصل إلى مستوًى ما ، سواء أكان قريباً أم غير قريب من المستوى الذى قطع عنده صلته بماضيه السحيق . فماضى الشعوب وماضى الإنسان حافل بشتّى الصور ، وهو عزيز عليه فى كل أدواره ، سواء أكانت عهود المجد والقوة والرفاهية ، أم عهود الكوارث والآلام والمحن . والأقوام الذين لا يعرفون لهم ماضياً محدداً مدروساً بقدر المستطاع ، لا يُعدّون من شعوب الأرض المتحضرة .

ونحن إذ تصفحنا كتاباً عاماً وافياً عن تاريخ الحضارة الإنسانية ، مثل

كتاب «قصة الحضارة» الذى ألّفه ولا يزال يؤلفه ويل دورانت الأمريكى * ، نجده قد وضع فى أول الأمر خطةً لصدور كتابه فى خمسة أجزاء . ولكنه عدّلها وزادها إلى سبعة أجزاء ، ثم عدّلها ثالثةً وزادها إلى عشرة أجزاء ، وصدر منها منذ سنة ١٩٣٥ حتى سنة ١٩٦٣ ثمانية أجزاء ، وهى (١) تراث الشرق القديم ، (٢) حضارة اليونان ، (٣) عصر قيصر والمسيح ، (٤) عصر الإيمان ، (٥) عصر النهضة ، (٦) عصر الإصلاح الدينى ، (٧) بداءة عصر البحث العقلى ، (٨) عصر لويس الرابع عشر . وقد شاركته فى إعداد هذه الأجزاء ، وفى كتابة هذا الجزء الثامن تلميذته وزوجته آريل . ويبقى جزءان قيد الدرس والبحث وهما (٩) عصر ڤولتير ، وكان من المنتظر صدوره فى سنة ١٩٦٥ ، و(١٠) عصر روسّو والثورة الفرنسية الكبرى حتى سقوط الباستيل فى سنة ١٧٨٩ ، وكان من المنتظر صدوره فى سنة ١٩٦٨ ، ولم أتمكن من الحصول عليهما بعدُ ، مع الأسف ، مع سماعى بصدورهما . وقرأت أيضاً أن ويل دورانت قد أصدر فى سنة ١٩٦٩ جزءاً مكملا لهذه السلسلة بعنوان دروس أو عبر التاريخ ، ولكنى لم أتمكن بعدُ من الحصول عليه .

وتناول المؤلف فى الأجزاء التى صدرت من هذا الكتاب أوجه النشاط الإنسانى المتنوعة والظروف التى لابستها ، منذ أقدم العصور حتى عصر لويس الرابع عشر ، وسيصل فيما بعد إلى سقوط الباستيل فحسب ، دون أن يتابع دراسة تاريخ الحضارة الإنسانية بعد ذلك ، على اعتبار أنها لا تزال فى دور الغليان والتكوين ، مما يجعل الكتابة عنها أمراً أبعد عن مجال قدرته العلمية . وفى الأجزاء المشار إليها شرح ويل دورانت حال الإنسان فى بيئته البدائية ، ووصف نموه التدريجى ، وتناول سير الحضارة وتطورها ، ودرس البيئات والملوك والحكام ورجال الدولة ، وتناول مشاكل السياسة والحرب والسلام ، ودرس مسائل الفلسفة والفكر والدين والعلم والأدب ، وفنون التصوير والنحت والعمارة ، وفنون الموسيقى ، وشرح أحوال المجتمع ،

* ويل دورانت (Will Durant) ولد فى ولاية ماساشوستس بالولايات المتحدة الأمريكية فى سنة ١٨٨٥ . ودرس فى نيوجيرسى وفى جامعة كولومبيا فى نيويورك . ودرس التاريخ والأدب والفلسفة . وقام برحلات عديدة فى أنحاء العالم ، وتزوج من إحدى تلميذاته التى عاونته فى البحث والتأليف .

ووصف ما نالته الأمم من المجد والرفعة والمنعة ، وما أصابها من الهبوط والتدهور والانحلال . وفى سبيل ذلك طاف المؤلف فى صحبة زوجته كثيراً من أنحاء الأرض مرات عديدة متتالية ، ومضيا معاً باحثين منقبين مشاهدين متأملين مستلهمين معارفهما وخبراتهما من شتى الأصول والمصادر والآفاق ، فجاء الكتاب وافياً شاملاً ، مع تميزه بالبساطة والسهولة والوضوح والسلاسة والعمق والذوق الرفيع ، فضلاً عن عنايته بذكر فيض من المصادر والمراجع لمن يرغب فى الاطلاع والبحث مزيداً * . والكتاب فى هذا كله يحاول أن يعطينا صورة — أقرب إلى الصحة — بقدر المستطاع — عن المجتمع الإنسانى وهو فى حالة حركة دائبة لا تفتر ولا تهدأ أبداً ، إذ هى الحياة بذاتها مهما كان اتجاهها أو لونها . وهذه الحركة الإنسانية لا تتكرر ولا تعيد نفسها على المنوال الذى حدثت به فى عهد مضى . وعلى الرغم مما يمكن أن يوجد بينها من أوجه الشبه ، فلاسبيل إلى أن يكون التشابه القائم بينها تشابهاً مطلقاً ، لاختلاف المكان وتغير الزمان .

وعلى ذلك فإننا نجد أنه لا غنى للإنسان عن دراسة ماضيه باعتباره كائناً اجتماعياً . فينبغى عليه أن يعرف تاريخ تطوره وتاريخ أعماله وآثاره ، فيدرس مثلاً العوامل التى أدت إلى حدوث الغارات والحروب وما لابس ذلك . وما خلفته

---

* Durant, W. : The Story of Civilization :

I. Our Oriental Heritage. New York, 1935.
II. The Life of Greece. New York, 1939.
III. Caesar and Christ. New York, 1944.
IV. The Age of Faith. New York, 1950.
V. The Renaissance. New York, 1953.
VI. The Reformation. New York, 1957.
VII. The Age of Reason Begins. New York, 1961.
VIII. The Age of Louis XIV. New York, 1963.

وكان متبقياً فى هذه السلسلة جزءان كانا فى طريق الإعداد على أن يصدرا كالآتى :

IX. The Age of Voltaire (1965).
X. Rousseau and Revolution (1968).

وقد قامت الإدارة الثقافية بالجامعة العربية بالقاهرة على نشر ترجمة هذا الكتاب منذ ١٩٤٩ ، واشترك فى ترجمته الدكتور زكى نجيب محمود والأستاذ محمد بدران . وصدر من الترجمة ٢١ جزءاً حتى ١٩٥٩ . ويقوم الآن الأستاذ الدكتور عبد الحميد يونس بمتابعة ترجمة هذا الكتاب . وعلى الرغم من فائدة الترجمة يحسن أن يرجع طالب التاريخ إلى الأصل للتقوية فى اللغة الإنجليزية .

من الآثار، ويتتبَّع مثلاً حركة الكشف الجغرافى فى أواخر القرن الخامس عشر، وما ترتب على ذلك من تغير طريق التجارة العالمى بين الشرق والغرب، وما أدى إليه من تدهور أمم وارتفاع أخرى. وينبغى عليه مثلاً أن يدرس العوامل التى أدت إلى ظهور نظام دستورى معين، ويفهم روحه ومضمونه، ويتبين أثره فى هيئة الحاكمين وفى مجموع الشعب، وينبغى عليه مثلاً أن يدرس الأسباب التى أوجدت أنواعاً جديدةً من الأدب، أو ألواناً جديدة من فنون التصوير والنحت والعمارة، أو أساليب جديدة من فنون الموسيقى، ويبين إلى أى مدى ارتبط ذلك كله بالعصر وبالبيئة وبالعبقريات الأدبية والفنية التى خلقت هذه النماذج المبتكرة فى مختلف مجالات الأدب والفن، وما إلى ذلك من أوجه النشاط الإنسانى ومقوّمات الحضارة.

وفى أواخر القرن الماضى ومطلع القرن الحالى اختلف بعض رجال العلم والتاريخ والأدب، فى وصف التاريخ بصفة العلم أو نفيها عنه. فقال بعض العلماء — مثل و . س . جيفونز[١] — إن التاريخ لا يمكن أن يكون علماً لأنه يعجز عن إخضاع الوقائع التاريخية لما يخضعها له العلم من المعاينة والمشاهدة والفحص والاختبار والتجربة، وبذلك لا يمكن فى دراسته استخلاص قوانين علمية يقينية ثابتة، على نحو ما هو موجود بالنسبة لعلم الطبيعة أو علم الكيمياء مثلاً. ومما يبعد بالتاريخ عن صفة العلم، فى نظرهم، قيام عنصر المصادفة، ووجود عنصر الشخصية الإنسانية وحرية الإرادة، مما يهدم الجهود الرامية إلى إقامة التاريخ على أسس علمية، على نحو ما يفعل علماء الطبيعة أو الكيمياء وأضرابهم.

ويرى بعض رجال الأدب أنه سواء أكان التاريخ علماً أم لم يكن، فهو فن من الفنون، وأن العلم لا يمكنه أن يعطينا عن الماضى سوى العظام المعروقة اليابسة، وأنه لا بد من الاستعانة بالخيال لكى تُنشر تلك العظام وتُبعث فيها الحياة، ثم هى بحاجة كذلك إلى براعة الكاتب حتى تبرز فى الثوب اللائق بها[٢]. فمثلاً

(١) وليام استانلى جيفونز (William Stanley Gevons, ١٨٣٥–١٨٨٢) من رجال الاقتصاد والمنطق. درس فى جامعة لندن وعلم بها بعض الوقت. وكتب « نظرية الاقتصاد السياسى » و « المنطق البحث » و « دراسات فى المنطق الاستقرائى » و « أصول العلم ». وقد جعل نظرية المنفعة أساس بحوثه فى الاقتصاد السياسى. وامتاز بعمق التفكير، ومات غرقاً.

(٢) هرنشو: (المصدر المذكور) ص ٣ و ٤.

لا يستطيع العلم الطبيعي أن يفسر لنا حريق موسكو فى عهد نابليون بونابرت فى سنة ١٨١٢ ، إلا على أساس قوانين الاشتعال . ولا بد من تدخل المؤرخ لكى يشرح الأسباب والظروف السياسية والعسكرية التى أدت إلى ذلك الحريق[1]، ولا بد من قلم المؤرخ — أو قلم الأديب — لكى يصف لنا الحريق وما تركه من الآثار . فكل من العالم الطبيعى والمؤرخ يشرح الحادث بطريقته ، وكل منهما يكمّل الآخر ، وكلاهما ضرورى لتقدم المعرفة الإنسانية .

ويرى ف . هرْنشو أنه على الرغم من أننا لا يمكننا أن نستخلص من دراسة التاريخ قوانين علمية ثابتة على غرار ما هو كائن فى العلوم الطبيعية ، فإن هذا لا يجوز أن يجرده من صفة العلم . وعنده أن العجز عن بلوغ أغراض محددة فى دراسة المتيورولوجيا مثلاً ، بسبب عدم دقة قوانينها ، لا يُجيز نفى صفة العلم عنها . وعنده أنه يكفى فى إسناد صفة العلم إلى موضوع ما ، أن يمضى الباحث فى دراسته ، مع سعيه إلى توخى الحقيقة ،وأن يؤسس بحثه على حكم ناقد اطرح منه هوى النفس ، وباعد نفسه عن كل افتراض سابق ، مع إمكان التصنيف والتبويب فيه[2] .

ويقول ف . هرْنشو إن التاريخ ليس علم تجربة واختبار ، ولكنه علم نقد وتحقيق ، وإن أقرب العلوم الطبيعية شبهاً به هو علم الجيولوجيا . فكل من الجيولوجىّ والمؤرخ يدرس آثار الماضى ومخلّفاته ، لكى يستخلص ما يمكنه استخلاصه عن الماضى والحاضر على السواء . ويزيد عمل المؤرخ عن عمل الجيولوجى من حيث اضطرار الأول إلى أن يدرس ويفسر العامل البشري الإرادى الانفعالى ، حتى يقترب بقدر المستطاع من الحقائق التاريخية[3] . وعلى ذلك نجد التاريخ مزاجاً من العلم والأدب والفن فى وقت واحد .

وإذا كان علم التاريخ ضرورياً للدراسة الخاصة والعامة ، ولثقافة الشعوب بعامة ، فلا بد من بحثه ودرسه وكتابته ، قبل أن يُدرس فى المدارس والمعاهد ، وقبل

---

(١) Fling, F.M. : The Writing of History, An Introduction to Historical Method. New Haven, Yale Un. Press, 1926. p. 20.

(٢) هرنشو : ( المصدر المذكور ) ص ٦ و ٧ .

(٣) هرنشو : ( المصدر المذكور ) ص ١٢ ، ١٣ .

أن يُقَدَّم للمختصين وللمثقفين على السواء . وينبغى أن يتم ذلك بطريقة وافية دقيقة صحيحة ، بقدر ما فى طاقة المؤرخين من جهد وصدق وأمانة وعدل وذكاء وإحساس وفن وذوق ، وبقدر ما يتاح لهم من زمن وإمكانيات فى بلدهم ، وفى مواطن البحث والدرس فى أنحاء الأرض ، على أن يكون هدفهم الحقيقة التاريخية بقدر المستطاع ، ولا شيء سوى ذلك .

ولا يُدرس التاريخ عفواً ولا يُكتب اعتباطاً ، وليس كل مَنْ يحاول الكتابة فى التاريخ يصبح مؤرخاً ، كما قد يتصوّر بعض الناس ، أو كما يتخيل بعض الكتاب ، حينما يسطّرون صفحات طويلة عن حوادث ماضية أو معاصرة ، ويعتقدون بذلك أنهم يكتبون تاريخاً ، ما داموا قد أمسكوا بالقلم والقرطاس ، ودارت لهم المطابع ، وملأت كتاباتهم رفوف المكتبات ! فلا بد من أن تتوفر فى المؤرخ الصفات الضرورية وأن تتحقق له الظروف التى تجعله قادراً على دراسة التاريخ وكتابته .

فمن الصفات الواجب توفرها فى المؤرخ — كما فى غيره من الدارسين — أن يكون محباً للدرس جلداً صبوراً ، فلا تمنعه وعورة البحث ولا المصاعب والعقبات عن مواصلة العمل ، ولا توقفه ندرة المصادر ، ولا يصرفه عن عمله غموض الوقائع والحقائق التاريخية واختلاطها أو اضطرابها . وينبغى عليه أن يقضى الشهور والسنوات وهو يعمل ويرتحل من بلد لآخر ، فى وطنه وفى كل مكان يمكن أن يعثر به على ما يفيده . وينبغى عليه ألا يتسرع أو يقتضب تعجيلاً لنيل منفعة ، لأن هذا سيكون على حساب العلم والحقيقة التاريخية .

وينبغى على المؤرخ أن يكون أميناً شجاعاً مخلصاً ، فلا يكذب ، ولا ينتحل ، ولا ينافق أصحاب الجاه والسلطان ، ولا يُخفى الوقائع والحقائق التى قد لا يعرفها غيره فى بعض الأحيان ، والتى قد لا ترضيه أو لا ترضى قومه ، إذْ أنه لا رقيب عليه غير ضميره . ومَنْ يخرج على ذلك لا يمكن أن يعدّ مؤرخاً . ولا ريب أن الكشف عن عيوب الماضى وأخطائه تفيد إلى حا كبير فى السعى إلى تجنب عوامل الخطأ فى الحاضر ، وعدم الكشف عنها يُعدّ تضليلاً وبُعداً عن التبصر والمصلحة الوطنية . وقد يكون إخفاء الحقيقة التاريخية عملاً وطنياً فى بعض الظروف ، كما

تفعل كل الأمم ، ولكن لا بد من ظهور الحقيقة بعد زوال الضرورة التى دعت إلى إخفائها ، حتى يمكن استخلاص أكبر قسط من الحقيقة التاريخية . ولا يمكن أن يُكتب التاريخ بغير التوصل إلى الوقائع الصحيحة .

ويلزم للمؤرخ أن تتوفر له ملكة النقد ، فلا يجوز له أن يقبل كل كلام أو يصدق كل وثيقة أو مصدر بغير الدرس والفحص والاستقراء ، فيأخذ الصدق ، أو أقرب ما يكون إليه ، ويطرح جانباً ما ليس كذلك . وإذا أعوزت المؤرخ ملكة النقد سقطت عنه صفته ، وأصبح مجرد شخص يحكى كل ما يبلغه على أنه حقيقة واقعة . وليس بهذا يُدرس أو يُكتب التاريخ .

وينبغى على المؤرخ أن يكون بعيداً عن حب الشهرة والظهور ؛ وألا يحفل بالكسب والألقاب والجاه والمناصب ، وأن يكرّس نفسه لعمله العلمى فى صمت وسكون ، من دون أن يوزّع جهده هنا وهناك ، ودون أن يقوم بأعمال أخرى ، نافعة بغير شك ، ولكن يمكن أن يقوم بأدائها آخرون على خير وجه ، إذ أن الحقيقة العلمية التى قد يكشف عنها تعدل كل ألوان الكسب وصنوف المناصب أو تزيد عنها . وهؤلاء العاكفون المتفرّغون للدرس والبحث فى كافة العلوم والفنون — ومنهم المؤرخون — هم الذين يقوم على أكتافهم — على نحوٍ أساسىٍّ — تقدّم الإنسانية وازدهار الحضارة .

ومن الضرورى أن يكون المؤرخ — كغيره من رجال العلم — ذا عقلٍ واعٍ مرتّبٍ منظمٍ ، لكى يستطيع أن يميّز بجلاء بين الحوادث ، وينسّق أنواع الحقائق ، ويفيد بها فى الموضع المناسب ، ولكى يكون قادراً على تحديد العلاقة بين حوادث التاريخ فى الزمان والمكان ، ويربط بينها على اتساق وتوافق . وبغير ذلك تختلط الحوادث أمام المؤرخ وتضطرب تفصيلاتها ويعجز عن الربط بينها ، ويفقد صفته كمؤرخ .

ومن الصفات الأساسية للمؤرخ عدم التحيّز . فعليه أن يحرّر نفسه بقدر المستطاع من الميل أو الإعجاب أو الكراهية لعصر خاص أو لناحية تاريخية معينة . وهو بمثابة القاضى الذى لا يكون حكمه أقرب إلى العدل إلا بقدر المستوى الذى يصل إليه من البُعد عن التحيز والهوى . وكيف ننتظر ممّن بلغ إعجابه أوكراهته

لعصر ما حدّ التحيز ، أن يكتب تاريخًا علميًّا ؟ ألن تكون كتابته ملونةً بالتحيز الذى يجعلها تميل إلى جانب أو آخر ، مما يبعد بها عن بلوغ الحقيقة التاريخية ؟

وينبغى على المؤرخ أن يكون صاحب إحساس وذوق وعاطفة وتسامح وخيال ، بالقدر الذى يتيح له أن يدرك آراء الغير ونوازع الآخرين . وبذلك يمكنه أن يتلمس أخبار الإسكندر ، وقيصر ، وعمر بن الخطاب ، وصلاح الدين الأيوبى ، وابن رشد ، وميكلأنجلو ، وباخ ، ولويس الرابع عشر ، ونابليون ، ونلسون ، ومحمد على ، وأحمد عرابى . . . . . ويحسّ ما جاش بصدورهم من شتى العواطف ، ويفهم بقدر المستطاع الدوافع التى حركتهم لاتخاذ سلوك معين فى الزمن الماضى ، ويشارك رجال الأمس مواقفهم فى ساعات التاريخ الفاصلة ، فى فترات الانقلاب ، وفى عهود المقاومة ، وفى ظروف النجاح والفشل . وإن آثار الإنسان لتتحدّث إلى قلب المؤرخ المجيد فيجد فى ثناياها صدى البشر وصدى نفسه ، وتتجلّى فيه روح العلم والفن ، ويبعث التاريخ حيًّا ، ويحيا فى التاريخ ، ويعيش للتاريخ .

وإذًا فما الطريق الذى نسلكه لدراسة التاريخ وكتابته ؟وما منهج البحث الواجب اتباعه فى دراسة التاريخ وكتابته ؟

منهج البحث التاريخى هو المراحل التى يسير خلالها الباحث حتى يبلغ الحقيقة التاريخية — بقدر المستطاع — ويقدمها إلى المختصين بخاصة والقراء بعامة . وتتلخص هذه المراحل فى تزويد الباحث نفسه بالثقافة اللازمة له ، ثم اختيار موضوع البحث ، وجمع الأصول والمصادر ، وإثبات صحتها ، وتعيين شخصية المؤلف وتحديد زمان التدوين ومكانه ، وتحرّى نصوص الأصول وتحديد العلاقة بينها ، ونقدها نقدًا باطنيًّا إيجابيًّا ، وسلبيًّا ، وإثبات الحقائق التاريخية ، وتنظيمها وتركيبها ، والاجتهاد فيها، وتعليلها ، وإنشاء الصيغة التاريخية ، ثم عرضها عرضًا تاريخيًّا معقولاً .

وينبغى علينا أن نلاحظ أنه ليس المقصود بالحقيقة التاريخية الوصول إلى الحقيقة المطلقة ، إذ أن هذا أمر غير مستطاع لعوامل مختلفة ، مثل ضياع الأدلة وانطماس الآثار ، ومثل الأغراض والمصالح . ومَنْ ذا الذى يمكنه أن يعرف

الحقيقة المطلقة فى الماضى أو الحاضر ؟ وهل يمكن للإنسان أن يعرف حقيقة ذاته تمام المعرفة ؟ فالحقيقة التى يصل إليها المؤرخ هى حقيقة صحيحة نسبيًّا ، وكلما زادت نسبة الصدق فيها اقترب التاريخ من أن يصبح تاريخًا بالمعنى الصحيح ، فى حدود إمكانه .

وحينما يعكف المؤرخ على دراسة التاريخ ، لن يجد الوقائع أو الحوادث ماثلةً أمامه ، وعليه عندئذ أن يتجه إلى دراسة وفحص مخلفات الإنسان وآثاره ، من كتابات ونقوش ومصنوعات ومنشآت . وآثار الإنسان كلها ، تحمل بين طياتها أسرار الحوادث وخفايا التاريخ . وهى تظل أبدًا صامتة لا تبوح بأسرارها ، إلى أن يتمكن المؤرخ بالدراسة الطويلة وبالتأمل العميق من أن يحملها على النطق ، وعلى التعبير عن أسرارها وخفاياها .

ومن الأمثلة التى تساعدنا على إدراك ما يواجه المؤرخ من الصعوبات أن بعض آثار الإنسان قد تُشيَّد للمبالغة والتعظيم ، مثل أقواس النصر التى أقامها نابليون فى بعض الولايات الألمانية ، والتى لا تدلّ حتمًا على أنه أصبح سيد أوربا على الدوام ، أو النوط الذى ضربه تذكارًا لنزوله فى إنجلترا ، مع أن ذلك لم يحدث تاريخيًّا ، وسيبقى هذا النوط كذكرى لأملٍ لم يتحقق ؛ أو تمثال الرجل الذى يقتل الأسد ، مع أن ذلك لا يحدث إلا نادرًا ، والأغلب أن الأسود هى التى تفتك بالرجال ، ولو استطاع الأسد أن يصنع تمثالاً لفتكه بالإنسان لصحّ الوضع ، ولكان ذلك معبرًا عن الحقيقة * . وأحيانًا قد يعثر المؤرخ على وثائق مزيفة ، سواء أكان ذلك بقصد الدعاية أم الدفاع عن فكرة معينة ، أم من أجل الشهرة ، أم للاتجار والكسب . وعلى ذلك ينبغى أن تدرس آثار الإنسان ومخلّفاته بروح النقد والحذر ، وكما سنعرف أشياء من ذلك فى فصول تالية .

وتتحدد قيمة التاريخ المكتوب بناء على بعض الأسس الجوهرية . فأولا : ينبغى أن يُفحص نوع المادة التى استقى منها الباحث معلوماته ، أهى نقوش أو آثار قديمة معاصرة ثبتت صحتها وصحة معلوماتها ، أهى أصول ووثائق ومراسلات مستخرجة من دور الأرشيف التاريخية وثبت أنها غير مزيفة ، وأن معلوماتها صحيحة ، وأنه

* Oman: op. cit. p. 26.

لم يسبق نشرها ، أو على الأقل لم يسبق استخدامها بدرجة كافية ؟ أم أن المادة التى اعتمد عليها الباحث هى مجرد مراجع ثانوية ليست ذات قيمة علمية ؟

وثانيًا : تتحدد قيمة التاريخ المكتوب بناء على قدرة الباحث على الدرس والبحث ، وقدرته على نقد ما تحت يده من الأصول والمصادر والمراجع ، وطريقته فى استخلاص الحقائق وتنظيمها وتفسيرها وعرضها . ويختلف الباحثون فى النقد وفى استخلاص الحقائق بحسب اختلافهم فى الفهم والتفسير والاستنباط . وأحيانًا يضطر الباحثون فى التاريخ إلى وضع افتراضات مختلفة لمحاولة فهم مسألة تاريخية ، تواجههم فيها غوامض وفجوات . وأحيانًا يختلف الباحثون فى تقدير معنى الحوادث من ناحية الخلق أو السياسة أو الاقتصاد ، وبذلك تأتى كتاباتهم متفاوتة أو مختلفة . على أن ذلك كله يقدم للمؤرخ آراء ووجهات نظر مختلفة متفاوتة عن عصر أو ناحية معينة ، ولا يمكن أن يحتكر أحدها صفة الحقيقة ، وهى كلها تعطى للتاريخ الحركة والحياة . وتجعل البحث التاريخى مستمرًّا على الدوام ، باحتمال ظهور أدلة جديدة تلقى ضوءًا جديدًا على ما قد يكون غامضًا أو مبهمًا من أحداث التاريخ . وبالعكس عدم الاختلاف وعدم التفاوت يسبّبان الجمود والركود فى دراسة التاريخ ، وفى سائر ألوان العلوم والمعارف ، وفى شتى مظاهر الحياة على وجه العموم .

وثالثًا : تتحدد قيمة التاريخ المكتوب بناءً على بُعد الباحث عن التحيز والأهواء ، ومطابقته للواقع بقدر المستطاع . وأحيانًا يتأثر الباحث بروح عصر معين ، مثل عصر الحروب الصليبية أو عصر الانقلاب الصناعى أو نمو الديموقراطية أو ظهور الاشتراكية . . . فيكتب وهو يحاول إخضاع الموضوع المعيّن لرأيه وفكره . والكتابة التى يطعن فيها كاتب مسيحى على المسلمين فى زمن الحروب الصليبية أو العكس ، لا تُعدّ فى إطلاقها صحيحة . فالكتابة التى يتعمّد فيها الكاتب أن يتخذ اتجاهًا معينًا ، قد تُعدّ تاريخًا لنوع من التفكير أو النزعات الإنسانية الجديرة بالدراسة ، ولكن لا يمكن أن يُعد ما جاء بها معبرًا عن الحقيقة التاريخية ، بالنسبة لما تناولته من الموضوعات .

وبمعنى آخر يمكننا أن نقول إن قيمة التاريخ المكتوب تتحدد بناءً على ثقافة

الباحث ، وإلمامه بطريقة البحث التاريخى ، وبناءً على استعداده الشخصى وملكاته . وكثير من كتب التاريخ تُعدّ من أمتع ثمرات العقول لنضج عقلية المؤرخ ، وثقافته الواسعة ، وخبرته الوطيدة ، وتبصّره ، ونجاحه فى إعطاء وحدة واضحة جامعة ، وذلك بعكس كثير من الكتب التى تُنسب للتاريخ ظلماً وافتئاتاً ، والتى يكتبها مَنْ لا يفهم التاريخ ، ومَنْ لا يملك النقد ، ومَنْ لا يتصف بالصبر والجلد والصدق ، ومَنْ لا يطلب سوى المنفعة . ولن تزيد مثل هذه الكتابة عن مجرد معلومات موضوعة بين دفتى كتاب . وتصبح مثل هذه الكتب غير جديرة بأسمائها ، وقد لا تساوى الورق الذى طُبعت عليه .

# الفصل الأول

## العلوم المساعدة

تمهيد – اللغات – الفيولوجيا – الخطوط – الوثائق – الأختام – الرنوك – النميات – الجغرافيا – الاقتصاد – الأدب – فنون الرسم والتصوير والنحت والعمارة – الفنون الموسيقية – التاريخ – طائفة من العلوم الأخرى – الارتحال والسفر .

المقبل على دراسة التاريخ وكتابته ، ينبغي أن يعلم من أول الأمر أنه مقبل على عمل شاق يتطلب الجهد والتضحية والصبر الطويل ، وأنه تلزمه دراسة عميقة وتحصيل جدّي متنوع ، وشأن التاريخ فى ذلك هو شأن سائر أنواع العلوم والمعارف . وأنواع المعرفة الإنسانية متداخلة متشابكة فيما بينها ، ولا يمكن أن يُدرس علم معين مستقلاً بذاته تمام الاستقلال عن سائر العلوم أو المعارف . فمثلاً لا يستطيع الدارس أن يفهم القرآن الكريم دون أن يُحسن معرفة اللغة العربية وعلوم القراءات والفقه والحديث الشريف والتصوّف والأدب والتاريخ والجغرافيا . . . ، وكلما ازدادت معرفته بهذه العلوم ازداد فهمه واستيعابه لمعانى القرآن الكريم .

وقل مثل ذلك بالنسبة لدراسة التاريخ ، التى هى متصلة بأنواع مختلفة من المعرفة الإنسانية . فمن الضرورى للمؤرخ أن يكون واسع الثقافة ، عارفاً بالعلوم المتصلة بدراسة التاريخ وكتابته . ويمكن أن تسمى العلوم اللازمة للمؤرخ – أو لغيره من الدارسين والباحثين بالنسبة لموضوع كل منهم – بالعلوم المساعدة أو العلوم الموصِّلة . ويلاحظ أن العلوم المساعدة تختلف وتتفاوت – بالنسبة لدارس التاريخ – باختلاف العصر أو الناحية التى يرغب فى دراستها والكتابة عنها . فالعلوم المساعدة اللازمة لدراسة تاريخ اليونان القديم تختلف عن العلوم المساعدة الضرورية لدراسة تاريخ عصر النهضة أو تاريخ الثورة الفرنسية الكبرى أو تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية .

واللغات من أهم العلوم المساعدة التى ينبغى أن يتزوّد بها الباحث فى التاريخ . فلا بد أولا من معرفة اللغة الأصلية الخاصة بالموضوع التاريخى المراد بحثه والكتابة عنه ، لأن الترجمات التى تكفى لتحصيل الثقافة العامة لا تفى حاجة المؤرخ للتوفر على تفهّم الناحية التى يريد أن يتناولها . والراغب فى الكتابة عن ناحية من تاريخ اليونان القديم لا بد له من معرفة اللغة اليونانية القديمة ، والراغب فى الكتابة عن موضوع من تاريخ العصور الوسطى فى أوروپا يلزمه أن يكون عارفًا بلاتينيتها ، ومَنْ يرغب فى الكتابة عن ناحية من تاريخ عصر النهضة لا بد له من معرفة اللغة الإيطالية ، وهكذا . وتتفاوت أهمية اللغة الأصلية بالنسبة للموضوعات التاريخية المختلفة . فالراغب مثلاً فى الكتابة عن ناحية من الثورة الفرنسية الكبرى تكون اللغة الأصلية بالنسبة له هى اللغة الفرنسية — لا اللاتينية — التى لا داعى للتعمق فى دراستها فى هذه الحال ، ومن الأفضل له أن يُنفق جهده فى تعلّم لغة أوروپية أخرى بعد الفرنسية ، ولكن اللاتينية تُعدّ لغة أصلية ضرورية بالنسبة لِمَنْ يرغب فى دراسة تاريخ الكنيسة حتى فى العصر الحديث .

وكلما تعدّدت اللغات الأصلية القديمة أو الحديثة التى يُلم بها الباحث ، اتسع أمامه أفق البحث والاستقصاء . فعليه أن يكون حريصًا على دراسة ما يلزمه منها مهما كانت قديمة أو صعبة أو نادرة مثل اللغة المصرية القديمة أو اللغة الصينية أو العربية أو الفارسية أو الروسية . . . حتى يستطيع الرجوع إلى الأصول والمصادر التاريخية الأولى ، وهذه كلها أدوات أساسية لا يمكن بغيرها السير قُدُمًا فى سبيل البحث التاريخى العلمى .

وكذلك ينبغى على الباحث فى التاريخ أن يلم بلغة أو أكثر من اللغات الأوروپية الحديثة الشائعة الاستعمال كالإنجليزية والفرنسية والألمانية والإيطالية والأسپانية ، وإن قصّر فى معرفة بعضها فيمكنه أن يواظب على دراستها ، حتى يبلغ المستوى الذى يتيح له فرصة الإفادة بها . وهذه لغات غنية بتراثها الأدبى والتاريخى ، ويجتذب انتشارها كثيرًا من الباحثين فى التاريخ إلى التأليف فيها ، ولا يجوز أن يفوت المؤرخ الثمرات التاريخية التى تنتظمها هذه اللغات كلها أو بعضها .

وقد تبدو مسألة تعلُّم اللغات — الأصلية أو العامة — أمرًا عسيرًا ، وربما تجعل أشجع الناس يتردد فى الإقدام على دراستها . ولكنها دراسة أساسية لِمَنْ يرغب جديًا فى دراسة التاريخ وكتابته . ويحسن بالدارس أن يبدأ فى دراسة ما يلزمه من اللغات فى أثناء وجوده بالمعاهد النظامية . وليس هناك ما يمنعه من أن يتعلم لغةً ما ، فى أى وقت شاء من حياته . وإن دراسة سنتين فى إحدى اللغات الجديدة على الباحث كافية كأساس مبدئى يستمر بعدها فى المزيد ، ويا حبذا لو أمكنه قضاء بعض الزمن ، وفى فترات متتابعة ، فى بلد تلك اللغة الجديدة عليه .

والفيلولوجيا (philology) — فقه اللغة — من العلوم المساعدة الضرورية لدراسة فروع كثيرة من التاريخ . وكلما بَعُدَ العصر الذى هو موضوع الدرس ازدادت أهمية الفيلولوجيا ، إذْ لا بد لفهم النصوص التاريخية من معرفة لغة ذلك العصر التاريخى المعيَّن . وليست اللغة علامات جبرية أو أرقاماً حسابية تُستخدم كما فى العلوم الطبيعية للدلالة على معانٍ وكميات محدّدة ، ولكن اللغة كائنٌ حىٌّ ينمو ويتغيّر ويتطوّر تبعًا لظروف المكان والزمان ، ولتغيّر الإنسان ، واختلاط الثقافات . وفى بعض الأحيان قد يدل اللفظ اللغوى على معنى محدد تمامًا ، كما يمكن أن يدل اللفظ اللغوى على معانٍ نسبية أو متغيّرة أو متضادة ، وقد تدل كلمة واحدة على معان متفاوتة أو مختلفة باختلاف استخدامها عند كاتب بعينه . وتبدو هذه الظاهرة شديدة الأهمية فى دراسة التاريخ — كما فى غيره من الدراسات وعلى الأخص فى الدراسات الأدبية . وبذلك فلا بد من معرفة اللغة التى يقرأ فيها دارس التاريخ ، فضلا عن الدراية بما نال ألفاظها من المعانى المتفاوتة أو المختلفة ، حتى لا يفسّر ما يقرأ على غير حقيقة .

وعلم قراءة الخطوط (paleography) من العلوم الأساسية لدراسة نواح كثيرة من التاريخ ، منذ أقدم العصور حتى أزمان متأخرة . وتوجد أنواع مختلفة من الخطوط الشرقية تبقى كالطلاسم حتى يتعلمها الباحث ويتدرب على قراءتها . ودراسة هذه الخطوط تحفظ له الوقت وتُجنبه الوقوع فى كثير من الخطأ . وتتضح أهمية هذه الدراسة فى فروع عديدة مثل تاريخ مصر القديم، وتاريخ بلاد العرب قبل الإسلام، وتاريخ اليونان ، وتاريخ الرومان ، وتاريخ العصور الوسطى ، والتاريخ الأوروبى

الحديث حتى جزء من القرن السابع عشر ، وتاريخ الشرق الأدنى حتى القرن التاسع عشر ، وذلك بالنسبة للغات التى تتعلق بهذه الموضوعات . أما بعد ذلك فتصبح الخطوط واضحة مقروءة.

ولقد نَمَتْ الخطوط العربية — مثلاً — وتطورت وكُتبت بأشكال مختلفة . فمنها الطومار[١] ، ومنها النسخى والرقعة والثلث والكوفى والفارسى والمغربى والغُبار[٢]. وتوجد أنواع لكل من هذه الخطوط يحتاج قراءة بعضها إلى التعليم والتدريب . وفى الشرق الأدنى العثمانى — حيث كانت اللغة التركية العثمانية تُكتب بالحروف العربية — كُتبت الوثائق العثمانية بعدة خطوط ، مثل الخط الديوانى[٣] ، وخط القيرمه[٤] . وتستلزم قراءة هذين الخطين تعليماً خاصاً . وخط القيرمه مثلاً خط معقد كثير الزوايا والثنايا ، ويمكن أن تُكتب به معلومات كثيرة فى حيز ضيق ، فضلاً عن الأرقام الخاصة به . ولقد أوجده العثمانيون لتحرير الشؤون الإدارية والمالية ، ولكى يحيطوا محفوظاتهم بالكتمان والسرية .

ومجموعات وثائق دار المحفوظات المصرية بالقلعة — مثلاً — تحتوى على آلاف الوثائق عن تاريخ مصر المالى والإدارى فى العهد العثمانى وفى عهود محمد على وخلفائه ، وأغلبها مدون باللغة التركية وبخط القيرمه . وكذلك توجد مجموعات لا تُحصى من الوثائق المدونة بهذا الخط فى تركيا وفى كثير من المناطق التى خضعت للإمبراطورية العثمانية [٥]. وستظل معلوماتنا عن هذه القرون الطويلة قاصرة وناقصة حتى يوجد مَن يتعلم قراءة خط القيرمه، ويتمكن من دراسة ما تتضمنه مخطوطاته من المعلومات

(١) الطومار نسبة إلى قلم الطومار وكان يكتب سلاطين مصر بهذا الخط علاماتهم على المكاتبات ومناشير الإقطاع .

(٢) سمى الغبار كذلك لدقته بسبب الصعوبة فى رؤيته وكأنه ذرات الغبار . وبه كتبت بطائق الحمام الزاجل ويسميه بعضهم قلم الجناح .

(٣) الخط الديوانى من الخطوط العثمانية وكتبت به الأوامر السلطانية والفرمانات والإنعامات .

(٤) قيرمه من قيرمق التركية بمعنى الثنى والتكسير ، وشاع استعمال هذا الخط فى مصر ابتداء من القرن ١١ هـ .

(٥) توجد مثلا بالمكتبة الظاهرية فى دمشق مجموعة من الوثائق مكتوبة بخطى الديوانى والقيرمه وترجع إلى القرن ١١ هـ . وما تتناوله مسائل تتعلق بتاريخ فخر الدين المعنى الثانى أمير لبنان .

على مدى سنوات طويلة *

ونجد الخطوط الأوروبية — مثلاً — قد نمت وتطورت واختلفت من عصر إلى آخر ، وطرأت على كتابتها تغييرات مستمرة على الحروف الصغيرة وعلى الحروف الكبيرة ، ونشأت خطوط خاصة فى أوقات معينة ، ووجدت اختصارات لبعض الألفاظ ، مثل كتابة الجزء الأول من الكلمة أو من أجزائها . وأحياناً وُضعت علامات فوق الحروف للدلالة على كلمة ما . فلا بد من دراسة الخطوط اللازمة للباحث فى التاريخ ، حتى يمكنه الرجوع إلى الوثائق التى دُوِّنت بها .

* كان زميل الأستاذ محمد محمد توفيق المتخرج فى كلية الآداب بجامعة ( القاهرة ) فى سنة ١٩٣٢ ، كان يعمل كفهرس ومترجم للوثائق التركية بدار المحفوظات المصرية بالقلعة فى أواخر الثلاثينيات وأوائل الأربعينيات من القرن الحالى ، وقد كتب فى مجلة الهلال عدد مايو ويونيو ١٩٤١ مقالا عن « الحلقة المفقودة فى وثائق تاريخ مصر الحديث » قدم فيه موجزاً عاماً عن مضمون هذه الأصول التاريخية . وكذلك نشر كتيباً عن « إلغاء نظام الالتزام فى عهد محمد على الكبير » ، فى القاهرة سنة ١٩٤١ ، ونشر فى الوقت نفسه ترجمته بالفرنسية ، وقد قام بالترجمة الأستاذ إبراهيم المويلحى الذى كان يزامله فى العمل بدار المحفوظات المصرية بالقلعة وقتئذ ، واعتمد فى ذلك على الوثائق المحفوظة فى تلك الدار . وقد كان للأستاذ محمد توفيق الفضل فى اشتراكنا معاً فى كتابة فصل بعنوان « تاريخ مصر فى العهد العثمانى ( ١٥١٧ — ١٧٩٨ ) » نشر فى كتاب « المجمل فى التاريخ المصرى » فى سنة ١٩٤٢ ، والذى سيأتى ذكره بعد . وقد وضع رسالة بعنوان « مصطلح وثائق تاريخ الحكم العثمانى فى مصر » مع دراسة خط القيرمه وكتابة مشق له ، فضلا عن قاموس خاص بمصطلحات الموضوع ، ونال بها درجة الماجستير فى الآداب من كلية الآداب بجامعة (القاهرة) فى سنة ١٩٤٣ . ولم يوفق الأستاذ محمد محمد توفيق إلى نشر هذه الرسالة . ولظروف خاصة ، ربما كان من بينها عدم تقدير الجامعة والجهات المعنية بالدراسات التاريخية لهذا النوع من الدراسة ، كف عن متابعة دراسته ، وعاش فى شبه عزلة عن العالم ، وعكف على دراسة الشعر وقول القريض . وقد نحى فيه منحى شعراء العصر الجاهلى . ومن مؤلفاته فى هذا الصدد قصيدة « المعلقة الإسلامية فى تاريخ الكعبة والمسجد الحرام » ونشرت بالقاهرة فى سنة ١٩٥٥ . وله قصيدة لم تنشر وتقع فى أكثر من ألف بيت عن « نهر النيل » ، وقد قرأناها معاً غير مرة . وخرج من عزلته بعض الشيء منذ حوالى تسع سنوات ، تولى فى أثنائها تدريس شيء من اللغة التركية ، وشيء من الوثائق العثمانية فى كليتى الآداب بجامعتى القاهرة وعين شمس . وكان يفد عليه من وقت لآخر بعض المشتغلين بدراسة التاريخ ، وأخص بالذكر منهم استانفورد شو الأمريكى الذى زار مصر والشام وتركيا خلال ١٩٥٥ — ١٩٥٦ — ١٩٥٧ ، وأفاد من علمه وخبرته بالوثائق العثمانية فى مصر ، فى سبيل إعداد رسالته عن « النظام المالى والإدارى وتطور مصر العثمانية من ١٥١٧ إلى ١٧٨٩ » والتى نال بها درجة الدكتوراه فى الفلسفة من جامعة برنستون فى ولاية نيوجيرسى بالولايات المتحدة الأمريكية ، ونشرتها تلك الجامعة فى سنة ١٩٦٢ . وقد ذهب الأستاذ محمد محمد توفيق منظم الوثائق المترجم المفهرس الشاعر الرقيق المرهف الحس الدمث الطبع الوفى الأمين — ذهب إلى بارئه فى يونيو سنة ١٩٦٣ ، تاركاً فراغاً لا يعوض فى علم الوثائق العثمانية وفى عالم الخلق السامى والذوق الرفيع .

وتوجد أحياناً وثائق أوروبية — أو غير أوروبية — كتبها سفراء الدول وقناصلها ومبعوثوها إلى حكوماتهم بالأرقام ( الشفرة ) ، وذلك لإخفاء مضمونها عمّن يُحتمل أن تقع فى أيديهم من الأعداء أو غير المرغوب فيهم أن يطلعوا عليها من غير الأعداء . فينبغى أن يلمّ دارس التاريخ بالطريقة التى تُمكّنه من حلّ رموز هذه الأرقام ( الشفرة ) ، بواسطة المفتاح الخاص بها ، إن وجد فى دار المحفوظات التاريخية أو ( الأرشيف ) الذى يعمل به . ويوجد بالأرشيف الواحد أكثر من مفتاح واحد بطبيعة الحال وتبعاً للظروف . وتختلف مفاتيح دور الأرشيف من بلد لآخر ، ففاتيح أرشيف الڤاتيكان تخالف مفاتيح دور الأرشيف فى فلورنسا أو پيزا أو البندقية أو ڤينا أو باريس أو لندن . ولا بد للباحث فى التاريخ من الإلمام بحل رموز هذه الدور إذا اقتضت دراسته زيارة تلك البلدان .

وكذلك نجد علم الوثائق أو علم الدپلومات (diplomatics) من العلوم الأساسية لدراسة التاريخ . والوثائق فى المعنى العام تدل على كل الأصول التى تحتوى على معلومات تاريخية دون أن ينحصر ذلك فيما دُوّن منها على الورق . ولكنها فى المعنى الدقيق الذى اصطلح عليه الباحثون فى التاريخ ، هى الكتابات الرسمية — أو شبه الرسمية — مثل الأوامر والقرارات والمعاهدات والاتفاقيات والمراسلات السياسية ، والكتابات التى تتناول مسائل الاقتصاد أو التجارة ، أو عادات الشعوب أو نظمهم وتقاليدهم وما يصيبهم من قوة أو ضعف ، أو المشروعات أو المقترحات المتنوعة التى تصدر عن المسؤولين فى الدولة أو التى تُقدَّم إليهم ، أو المذكرات الشخصية أو اليوميات .

فينبغى على دراس التاريخ أن يتعلّم الأسلوب والمصطلحات الخاصة بوثائق العصر الذى يعنيه . ولا بد له من أن يعرف نوع المداد المستعمل فى الكتابة وتركيبه ، والأقلام التى كُتب بها ، وأنواع الورق المستعمل وخصائصه ، مثل العلامات المائية والألياف ، التى تتضح عند تعرّض الورق للضوء . وتُستخدم بعض الوسائل العلمية لفحص الخط والحبر والورق ، فبواسطة بعض العدسات المكبرة الخاصة وبواسطة المجهر يمكن تحديد ضغط القلم وميل الكتابة ، والصفات الخاصة بالكاتب وطريقة كتابته لبعض الحروف ، ولون الحبر . وكذلك يمكن بواسطة المجهر والتحليل

الكيميائى معرفة عمر الورق . وأحياناً يمكن الاستعانة ببعض أنواع الأشعة الحمراء والبنفسجية لإظهار الخطوط غير الواضحة أو المطموسة أو المُغَيَّرة عمداً . وكل هذه المعلومات الجوهرية تساعد الباحث على التثبُّت من صحة الوثائق التى تقع تحت يده أو بطلانها * .

ويتصل بدراسة الوثائق دراسة الأختام التى تُمهر بها ، وهى ذات أنواع وأشكال مختلفة . وقد شاع استخدام أختام الشمع منذ أزمان بعيدة ولا تزال مستخدمة حتى اليوم . ووُجدت الأختام المعدنية وخاصة من الرصاص ، واستخدمها البابوات والملوك والأمراء بخاصة فى أزمنة مختلفة . ووُجدت أختام الذهب بخاصة عند ملوك الكارولنجيين فى أثناء العصور الوسطى ، وظلت تُستخدم عند بعض الأسرات الحاكمة حتى أزمنة حديثة . ولقد تعددت أشكال الأختام بعامة ، فمنها المستدير ، ومنها البيضى ، ومنها ما له شكل المثلث أو القلب أو الصليب مثلا . ومعرفة أنواع الأختام تفيد الباحث فى التثبت من صحة الوثائق التى يقوم بدراستها .

ومن العلوم المساعدة فى دراسة التاريخ علم الرنوك (heraldry) وهى الشُّعُر أو العلامات المميزة التى تظهر على الأختام أو الدروع أو على ملابس النبلاء والجند أو على الأعلام . ولقد عرف القدماء هذه الرنوك أو العلامات المميزة ، وعرفها أهل العصور الوسطى ، فعرفها الشرق الإسلامى — مثلا — واستخدمها السلاجقة والأيوبيون والمماليك والعثمانيون ، للدلالة على وظائف أرباب السيف . ومن هذه العلامات نجد الكأس والسيف والدواة والنسر والهلال والصليب وذيل الحصان وزهرة الزنبق .

وفى أثناء الحروب الصليبية — مثلاً — نجد هذه الرنوك أو العلامات قد نَمَتْ وتقدمت تبعاً للظروف . فلقد استلزم تجمُّع فرق العسكر من شعوب مختلفة التمييزَ بينهم ، حتى لا يقع الخلط والاضطراب فى صفوفهم . وكذلك أصبح للنبلاء والوزراء والقضاة وكبار الموظفين ورجال الكنيسة وطوائف الرهبان ، وبعض المدن ، ونقابات المهن والحرف ، علامات خاصة بها . وأصبحت ذات أهمية كبيرة فى حياة المجتمع الإقطاعى فى أوروبا فى أثناء العصور الوسطى ،

* Vincent: J.M. : Aids to Historical Research. New York, 1924. p. 53.

وصارت مرتبطة بأشخاص حامليها ، وذات حقوق قانونية ووراثية .

وإن معرفة الباحث فى التاريخ بهذه الرنوك تجعله قادراً على إثبات صحة ما يقع تحت يده من الدروع أو الأسلحة أو الوثائق أو ما شاكل ذلك. وفى الوثائق مثلاً قد يمحى الإمضاء أو التاريخ ، وفى هذه الحال تساعد العلامة الواضحة على الختم — إن وجدت — فى التعرّف على شىء أو أشياء من حقيقتها .

وعلم النميات أو النومات (numismatics) أى علم النقود والمسكوكات ، من العلوم الهامة فى دراسة نواح من التاريخ . فالعملة والأنواط بما تحمله من صور الآلهة وصور الملوك والأمراء وأسمائهم ، وذكرى الحوادث التاريخية ، وسنوات ضربها ، تُقدّم للباحثين مادة تاريخية قيمة بالنسبة للتاريخ القديم وتاريخ العصور الوسطى فى الشرق والغرب على السواء . فالعملة اليونانية — مثلاً — تكشف عن كثير من الحقائق فى تاريخ الجماعات السياسية التى كانت ذات كيان خاص مكّنها من أن تسكّ هذه العملة . ولم يُعرف وجود بعض هذه الجماعات إلا عن طريق عملتها التى حفظها التاريخ من الضياع . وتساعد العملة — والمسكوكات بعامة — فى دراسة تاريخ الأساطير والعبادات والفنون والعلاقات السياسية ، ونشاط التجارة أو فتورها . وكذلك الحال بالنسبة للعملة والمسكوكات التى صنعتها الحكومات والدول والمقاطعات والمدن والهيئات الدينية أو العلمانية فى أنحاء أوروبا فى أثناء العصور الوسطى . ونجد مثلاً آثار العملة الصينية فى شرقى أفريقية ، وآثار العملة العربية فى شمال غربى أوروبا ، وآثار العملات الإيطالية فى المشرق ، دليلاً على مدى نشاط التجارة بين هذه الأنحاء المتباعدة من العالم ، فى أثناء العصور الوسطى . ونجد مثلاً انتشار الفلورن الفلورنسى منذ عصر النهضة ، فى أنحاء أوروبا ، وبقاء اسمه مستخدماً حتى اليوم فى بعض العملات الأوروبية — كما فى المجر — دليلاً على مدى النفوذ السياسى والاقتصادى الذى تمتعت به فلورنسا فى ذلك العصر .

والجغرافيا من العلوم المساعدة الضرورية لدراسة التاريخ . والارتباط وثيق بين التاريخ والجغرافيا . فالأرض هى المسرح الذى حدثت عليه وقائع التاريخ ، وهى ذات أثر كبير فى توجيه مصائر النوع الإنسانى . فهى التى أطعمت الإنسان

وأنشأته وعيّنت واجباته ، وأوجدت المصاعب والعقبات الطبيعية التى تشحذ قريحته للتغلّب عليها وللتأثير بدوره فى البيئة التى يعيش فيها والعمل على استغلالها .

وللظواهر الجغرافية المختلفة أثر كبير — مع غيرها من المؤثرات — فى الإنسان وبالتالى فى التاريخ ، وذلك تبعاً لنوع تفاعله مع بيئته ومواجهته لظروفها. فالسهول ، والجبال ، والصحارى ، والوديان ، والأنهار ، والبحار ، والخلجان ، والغابات ، والجزر ، والمناخ ، والرياح ، ونوع الثروة الطبيعية ، والموقع الجغرافى ، تؤثر كلها فى تكوين الإنسان ، وتؤثر فى لغته ونبرة صوته ، وفى لون بشرته وعينيه وشَعره ، وفى أساطيره وأديانه ، وفى ملكاته العقلية ، وفى فكره وفلسفته وصوفيته ، وفى أدبه ، وفى موسيقاه ، وفى هندسته ومعماره ، وفى علمه ، وفى طبه ودوائه ، وفى رسمه وتصويره ونحته ، وفى خُلُقه وسيكولوجيته ، وفى مدنه وحقوله وقراه ، وفى قوانينه وشرائعه ، وفى حِرفه ومهنه ، وفى فقره وغناه ، وفى حياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وفى مذلّته وإبائه ، وفى سير معاركه ، وفى حربه وسلامه .

فيعتقد بعض السكان فى المناطق الباردة — مثلاً — أن الجحيم عبارة عن عالم يسوده الظلام الحالك والزمهرير والبرد القارس ، ويعتقد بعض الساكنين فى المناطق الدافئة أن الجحيم عالم تغلب عليه الحرارة والنيران المتأججة المستعرة أبداً . ويرتبط — مثلاً — سير المعارك الحربية بالتضاريس الأرضية . فعلى المؤرخ أن يعرف هل كان مركز أحد المتحاربين أفضل من مركز الآخر ، وهل سيطر على منافذ بعض الجبال ؟ أو هل كانت أرض المعركة أرضاً سهلة ، وكان من الميسور التحرك فيها ، أم كانت منطقةً مليئة بالمستنقعات ، أم احتوت على مخابئ وثنيات ؟ وهل كان الجو فى يوم أو فى أيام المعركة صحواً أم كان عاصفاً مطيراً ، أم كان حاراً قائظاً ؟

ومما يوضح لنا أثر الجغرافيا فى التاريخ ما نلاحظه من تدخلها أحياناً تدخلا حاسماً فى تغيير مجرى التاريخ . فمثلاً عاق البحر تقدم تيمورلنك عن العبور إلى أوروبا بعد أن هزم بايزيد الأول فى موقعة أنقرة فى سنة ١٤٠٢ ، وبذلك لم يتمكن من القضاء على الدولة العثمانية الناشئة ، فاستعادت مكانتها بعد قليل ،

وأدت للشرق الأدنى دورها التاريخى فى عصر تقدمها وقوتها . وساعدت العواصف والأنواء الأسطول الإنجليزى فى التغلب على الأرمادا الأسپانية الضخمة فى سنة ١٥٨٨ مما أدى إلى هبوط أسپانيا وارتفاع شأن إنجلترا . وسهول روسيا الشاسعة وشتاؤها القارس كانت عوامل أدت إلى إخفاق حملة ناپليون عليها فى سنة ١٨١٢ ، وكذلك الحال بالنسبة لزحف جحافل هتلر عليها من بحر البلطيق حتى البحر الأسود فى سنة ١٩٤١ .

ولدراسة تاريخ مصر – مثلاً – لا بد من معرفة أحوالها الجغرافية . فالنيل هو مصدر حياة مصر وهى هبته الكبرى . ولقد تركزت حياة المصريين القدماء فى هذا الوادى الضيق الخصيب . وعلمهم فيضان النيل المنتظم هندسة الرى ، وجعلهم يدركون معنى الوحدة ومعنى التعاون فى سبيل تحقيق المصلحة المشتركة . والصحارى المحيطة بوادى النيل نظمت اتصاله بالعالم الخارجى وحددت هجرات الشعوب منه وإليه . وموقع مصر الجغرافى أتاح لها الفرصة لتكوين إمبراطورية عظيمة فى عهد تحتمس الثالث .

وكذلك موقع مصر الجغرافى بين الشرق والغرب جعلها تجمع – مع غيرها من دول أوروپا – ثروة طائلة لمرور التجارة العالمية بأراضيها فى أثناء العصور الوسطى ، وبفضلها استطاعت أن تشيد حضارة متقدمة ، وأن تقف أمام قوى الغرب فى أثناء الحروب الصليبية ، وإن كانت هذه قد انتهت – فى هذا الصدد – إلى المزيد من النشاط فى تلك التجارة العالمية ، بعد أن وضعت تلك الحروب أوزارها . وحينما تحول طريق التجارة العالمية إلى رأس الرجاء الصالح ، بفضل الكشوف البرتغالية فى أواخر القرن الخامس عشر ، وكجزء متمم لحركة النهضة الحديثة ، التى كانت ثورة إنسانية كبرى ، أصيبت مصر – وغيرها من دول أوروپا والبندقية بخاصة – بضربة قوية ، فهبطت تجارتها ، واختلت ماليتها ، واضطرب نظامها السياسى ، حتى لم يقو السلطان الغورى على أن يقف فى وجه القوات العثمانية الزاحفة عليه فى سنة ١٥١٦ ، وبذلك زالت دولة المماليك من الوجود السياسى فى سنة ١٥١٧ . ومع ذلك فإننا نجد أن موقع مصر الجغرافى ذاته قد مهد الفرصة لمحمد على الوالى العثمانى – لا لمحاولة الاستقلال بمصر فحسب – بل لغزو الدولة العثمانية فى أرضها ،

ولمحاولة إقامة إمبراطورية مصرية قوية فى النصف الأول من القرن التاسع عشر .

وللجغرافيا تأثير واضح فى التاريخ الإيطالى بعامة فى كل العصور . فموقع شبه الجزيرة وامتدادها فى وسط البحر الأبيض المتوسط ، كان من العوامل الهامة التى ساعدت روما القديمة فى السيطرة على هذا البحر . وامتدادها الطويل الضيق واختراق جبال الأبنين لها ساعد على قيام الجمهوريات والمدن الإيطالية المستقلة بها فى أثناء العصور الوسطى ، بعد أن استقرت أحوالها عقب غارات البرابرة ، ونشأ بين أجزائها صراع طويل ، وكان ذلك من العوامل فى إذكاء نشاط أهلها ، فظهرت بها أجيال من العباقرة فى شتى ميادين العلم والفن والأدب ، وكان من ثمرة ذلك انبلاج عصر النهضة بها ، الذى يُعدّ بعناصره المتنوعة من غربية وشرقية ، من الأسس الهامة فى بناء الحضارة الحديثة . وحينما لم توجد من بين أجزاء إيطاليا قوة بعينها تستطيع بإمكانياتها وسطوتها أن توحد شبه الجزيرة ، أضحت إيطاليا بثمراتها ونفائسها العظيمة محطاً لأطماع جيرانها الأقوياء ، حتى صارت تلك الأطماع محوراً للسياسة الأوروبية الفرنسية الأسپانية فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر .

وإذا نظرنا إلى جزء معين من إيطاليا نجد البندقية — مثلاً — قد حفظها اللاجون من غارات القوط والهون ، فتوفرت لها الفرصة لكى تنشأ وتنمو رويداً وبالتدريج . ووقوعها على رأس الأدرياتيك وإحاطتها بطرق برية سهلة جعلاها مركزاً للتجارة العالمية بين الشرق والغرب ، فكسبت — مع دولة المماليك — ثروةً طائلةً ، ونَمَتْ وامتدت فى الشرق الأدنى فى أثناء العصور الوسطى ، ثم تقلّصت واضمحلت — هى ودولة المماليك — حينما تحوّل طريق التجارة العالمية إلى رأس الرجاء الصالح ولشبونة ، واضطرت البندقية إلى أن تتجه نحو لشبونة فى سبيل البقاء .

ووجود صقلية فى جنوب إيطاليا وفى وسط البحر الأبيض المتوسط جعلها عرضةً لغارات ومؤثرات بشرية وحضارية مختلفة ، فتأثرت باليونان والقرطاجنيين والرومان والعرب والنورمان والأسپان . وامتزجت بها هذه العناصر المتنوعة المختلفة وتفاعلت ، فأصبحت صقلية مغايرةً لسائر أنحاء إيطاليا ، وتطورت بها بذور حضارة

جديدة تجلّت ثمارها فى الفكر والعلم والأدب فى النصف الأول من القرن الثالث عشر ، فى عهد فردريك الثانى الذى يعدّه بعض الباحثين أول رجل فى العصر الحديث . وبذلك ظهرت فى صقلية إحدى المراحل الأولى التى أدت إلى بزوغ حضارة عصر النهضة فالعصر الحديث .

ونلاحظ — مثلاً — أن انفصال الجزر البريطانية عن القارة الأوروبية قد حوّلها من مجرد بقعة نائية فى طرف قارة كبيرة ، إلى بلاد مستقلة بذاتها ذات نظم خاصة بها . فموقعها الجغرافى الفريد منع أوروبا من التدخل فى شؤونها منذ قرون عديدة ، بعد أن قويت واشتدّ ساعدها . وفى الوقت نفسه جعلها موقعها الجغرافى قادرةً على أن تسيطر على البحار ، وتتدخل فى الشؤون الأوروبية تبعًا للظروف ، وساعد ذلك على أن يُملى عليها سياستها الإمبراطورية الاستعمارية . وتيار الخليج مثلاً جعل مناخ ليفربول أدفأ من مناخ دانتزج وهما على خط عرض واحد ، وأصبحت البحار المحيطة بإنجلترا لا تتجمَّد وصالحةً للتجارة طول العام ، بعكس بحر البلطيق . ووجود مناجم الفحم والحديد من أنواع جيدة فى مناطق واحدة جعل إنجلترا دولة صناعية عظمى . واتساع مصب نهر التيمس وعمقه جعل لندن مرفأ تجاريًّا عظيم الأهمية .

وهذه كلها أمثلة توضح لنا أهمية الجغرافيا لدارس التاريخ ، وتبين إلى أى مدى يرتبط أحدهما بالآخر . فعلى الباحث فى التاريخ أن يعرف الأحوال والعوامل الجغرافية المختلفة التى تحيط بالشعب أو بالعصر أو الناحية التى يدرسها ، على النحو الذى يزيد من إمكانيته فى البحث والدرس والفهم .

والاقتصاد من العلوم الأساسية التى يساعد الإلمام بها على دراسة التاريخ ، إذْ أن العوامل الاقتصادية ذات أثر فعَّال فى سير التاريخ . فالثروةُ الطبيعية فى بلدٍ ما تحدّد نوع الإنتاج الزراعى والصناعى ، ونوع التبادل التجارى ومدى نشاطه . وطريقةُ توزيع الثروة الطبيعية أو الأموال ومدى تركزها فى يد طبقة أو طبقات معينة ، أو مستوى توزعها بين فئات أكثر عددًا ، يؤثر فى السياسة الداخلية لدولةٍ ما ، ويؤثر فى نظام الحكم بها ، وفى مستوى الرخاء أو الفقر ، وفى حياة الشعب ، وفى علاقة طوائفه بعضها ببعض ، ويؤثر فى مستوى

العمران ونهوض الحضارة أو تدهورها ، وتؤثر الظروف الاقتصادية فى علاقة الدولة بالعالم الخارجى ، سواء أكان ذلك فى الناحية الاقتصادية البحتة ، أم فى العلاقات السياسية ، وكذلك تؤثر فى مستوى قوتها العسكرية ومركزها فى المجتمع الدولى .

ومن الأمثلة على أثر الظروف الاقتصادية فى مجرى التاريخ ، ما نلاحظه من أن العامل الاقتصادى كان من بين العوامل الهامة التى أدت إلى اندفاع العرب — عند ظهور الإسلام — من شبه الجزيرة ، التى يغلب على أكثرها الطبيعة المجدبة ، إلى سهول العراق الفسيحة وربوع الشام المورقة . ويرجع ثراء المماليك والبنادقة وقوتهم فى أثناء العصور الوسطى ، إلى مرور التجارة العالمية بأراضيهم ، وكان تحوّل طريق التجارة العالمية إلى رأس الرجاء الصالح إيذاناً بتدهورهم جميعاً ، كما أشرنا إلى ذلك منذ قليل . ومن الأمثلة فى هذا الصدد ما كنا نجده من أن احتياج البندقية إلى قمح الدولة العثمانية ، كان من بين الأسباب التى جعلت البندقية تجنح إلى مسالمة السلطان العثمانى عند ما كان يهددها بمنع إرسال القمح إلى أراضيها ، فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر .

وكذلك نجد أن الانقلاب الصناعى الذى حدث فى أوروبا فى القرن الثامن عشر نتيجة للمخترعات الحديثة ، قد أحدث ثورةً فى النظم الاقتصادية ، مما أملى على دول أوروبا الغربية سياسة التوسع والاستعمار للحصول على المواد الخام ، ولإيجاد أسواق لتصريف المنتجات الصناعية .

ولقد حاول كل من نابليون وإنجلترا استخدام السلاح الاقتصادى ، من بين الوسائل الأخرى ، للقضاء على الآخر ، فى ذلك الصراع العنيف الذى نشب بينهما . فكانت حملة نابليون على مصر فى أواخر القرن الثامن عشر تهدف فيما تهدف إليه إلى تهديد مركز إنجلترا الاقتصادى فى الهند . وكذلك ضرب كلٌّ منهما الحصار الاقتصادى على الآخر لكى يحمله على الاستسلام والخضوع .

والظروف الاقتصادية واضحة الأثر فى الحرب العالمية الأولى ( ١٩١٤ — ١٩١٨ ) وفى الحرب العالمية الثانية ( ١٩٣٩ — ١٩٤٥ ) ، وفى العلاقات بين الدول الكبرى والصغرى بعضها وبعض ، وهى من الأسباب الرئيسة للمشاكل والاتجاهات المختلفة البادية فى شتى أنحاء العالم ، لدى الشعوب والأمم الكبيرة أو الصغيرة ،

العريقة أو الناشئة ، المتقدمة أو الناهضة أو البدائية . وستظل الظروف الاقتصادية عاملاً هامًّا فى توجيه مصائر الشعوب بل الإنسانية جميعًا ، وقد يؤدى التنافس فى سبيلها إلى كوارث وويلات تحل بالبشرية ، كما يمكن أن يؤدى التفاهم والتقدير المتبادل فى شأنها إلى أن تسلك البشرية فى حياتها سبيلاً معقولاً .

وهذه أمثلة على أهمية الظروف الاقتصادية التى تُعدّ عنصرًا أساسيًّا — ولكنه ليس وحيدًا — فى فهم وتفسير التاريخ . فينبغى على الباحث فى التاريخ أن يُلمّ بتاريخ الحركات الاقتصادية ، ويدرس الأحوال الاقتصادية للعصر أو الناحية التاريخية التى يتناولها بالدراسة ويرغب فى الكتابة عنها .

والأدب وثيق الصلة بالتاريخ ، فهو مرآة العصر ، وهو تعبير عن أفكار الإنسان وعواطفه ، وهو يفصح عن دخائل البشر ويصوّر أحلامهم وأمانيهم ، ويرسم نواحى مختلفة من حياتهم الواقعة ، من حياة الأفراد أو الجماعات ، ومن حياة المدينة أو الريف ، بل ومن النظم ، ومن الحال الاقتصادية ، ومن العلم والفن ، ومن الحرب والسلام ، ومن كل ما يقع تحت حسّ الإنسان ويدخل فى نطاق إدراكه أو تصوّره .

فالأدب المصرى القديم، مثلا، على الرغم من قلة ما وصل إلينا من آثاره ، يساعد الباحث فى التاريخ على فهم نواح مختلفة من الحياة المصرية القديمة . فالبيئة المصرية بطبيعتها وتقاليدها وأحداثها قد أوحت إلى الكتّاب المصريين القدماء بالتعبير عن مشاعرهم بلغة أدبية مؤثرة . فهم كتبوا عن الآلهة وعن الحياة الآخرة ، وكتبوا فى الغزل وصوّروا الحب والتمنّع والغيرة والشجن ، وأنطقوا الطير والشجر ، وتغنوا بجمال الطبيعة ، ودعوا إلى التمتع بالحياة قبل فوات الوقت ، ودوّنوا قصصًا خياليًّا رسموا فيه حياة الأبطال ، ونظموا الأناشيد والأغانى ، وكتبوا فى الأدب التعليمى لتهذيب الأبناء والتلاميذ ، وتركوا آثارًا فى فن الحكم والسياسة وفى أحوال المجتمع ، كما حملوا على التقاليد ، وأظهروا عقولاً حرة تدعو إلى التفكير والجدل . فهذه الصور الأدبية كلها تشرح حياة المصريين القدماء فى نواح كثيرة ، ولا يمكن لدارس أن يُقبل على بحث تاريخهم دون أن يتذوق أشياء من ثمرات أدبهم ، التى تُعينه على فهم عقليتهم وعاداتهم وحياتهم ، وبذلك

تصبح دراسة تاريخهم أسهل عليه وأيسر .

والباحث فى ناحية من التاريخ الإيطالى فى القرن الرابع عشر مثلاً ، لا يمكنه أن يفهم موضوع بحثه دون دراسة آثار دانتى الأدبية * . فهو يصوّر فى كتاباته العواطف الإنسانية ، ويرسم الإنسان الذى يتألم والذى يتعرض للخطيئة ، ويصوّر القلب الملئ بالأسرار ، ويرسم اليأس والأمل ، والغلظة والرقة ، والطغيان والحرية ، والظلم ، والعدالة ، والشقاء ، والسعادة ، والكراهية والمحبة . وتشرح آثاره الأدبية مساوئ العصر الذى عاش فيه ، وتبين رغبته وأمله ووسائله فى إصلاح المجتمع البشرى ، بتحرير الناس من أدرانهم ، وبتعليمهم وتهذيبهم وصقلهم ، حتى يكونوا مواطنين صالحين ، ثم بالقضاء على الأحزاب السياسية والمنازعات الداخلية ، وإيجاد إمبراطور عالمى يبسط عدالته ورعايته على أنحاء العالم وينظّم العلاقة بين كل دولة ورعاياها ، وبين الدول بعضها وبعض. وكذلك كان من وسائل إصلاحه للمجتمع البشرى ، الدعوة إلى فصل السلطة الإمبراطورية الزمنية عن السلطة البابوية الدينية ، وتآلفهما معاً على السير بالعالم فى طريق الأمن والسلام والرفاهية ، وهذا هو ما ظلّ يساور أذهان بعض الفلاسفة والمفكرين والساسة منذ أقدم العصور حتى الوقت الحاضر .

فكتابات دانتى المتنوعة تشرح — فيما تتناوله — هذه النواحى المختلفة فى الحياة الإيطالية فى أواخر العصور الوسطى ، وتمهّد لعصر النهضة فالعصر الحديث ، والإلمام بها شىء ضرورى لتناول كل ناحية من تاريخ ذلك الزمان ، ولا نبالغ إذا قلنا إن الإلمام بأشياء من آثار دانتى الأدبية أمر ضرورى لدراسة كل ناحية فى التاريخ أو المجتمع الإيطالى حتى الوقت الحاضر .

---

* دانتى أليجييرى ( ١٢٦٥ – ١٣٢١ . Dante Alighieri ) أحد عظماء الشعراء فى العالم ويعد واحداً من العباقرة الأربعين أو الخمسين الأوائل فى تاريخ البشرية . عاش حياة متأرجحة وتعرض لأهواء السياسة الحزبية وقاسى من حياة المنفى . وامتاز برهافة الحس وصدق القول ودقة التعبير . وأعظم آثاره الأدبية هى «الكوميديا» التى سميت فيما بعد بالإلهية . وهى ثلاثة أقسام الجحيم والمطهر والفردوس . وقد استمدها من عناصر وثقافات متنوعة من القديم والحديث ، ومن الشرق والغرب والجنوب ، ومن الأسطورة والتاريخ والسياسة والعلم والدين واللاهوت والفلسفة والطبيعة والمجتمع والفن ، كما استمدها من ذاته . ومع أن العالم الآخر هو مسرح الكوميديا فهى تعج بصور الدنيا والحياة على الأرض . وقد استوحى منها بعض أهل الفنون التشكيلية والموسيقية عناصر فى إنتاجهم الفنى . وقد أراد دانتى بكتابتها أن يعوض عما ناله فى حياته من العسف ونكران الجميل ، وأن يقيم عالماً يسوده الحق والعدل والصفاء والحرية والسلام .

والقياس صحيح بالنسبة لضرورة الأدب العربى لدراسة موضوعٍ ما من التاريخ العربى، أو بالنسبة لأهمية الأدب الإنجليزى لفهم التاريخ الإنجليزى، وهكذا . ودراسة الأدب بصفة عامة توسّع عقل الإنسان وتصقل نفسه وتجعله أقدر على الفهم والاستيعاب . ولا بد للراغب فى كتابة التاريخ من أن يتذوّق الشعر لكى يفهم ملكة الخَلْق والابتكار، ويلزمه أن يقرأ شيئًا من القصص الأدبى لكى يتعلّم فن عرض الموضوع، وإبراز الحوادث الهامة، وبحث الشخصيات الأساسية والثانوية، ووضع التفاصيل والجزئيات فى المكان الملائم، وإحكام الإطار العام للموضوع الذى يدرسه، وإثارة انتباه القارئ، وجعله قادرًا على استيعاب ما يُقدم إليه وتذوّقه. ويحسن بدارس التاريخ كذلك أن يلمّ بشىء من مذاهب النقد الأدبى، إذْ أن دراسة حياة الأدباء، وتحليل آثارهم وتذوّقها، ونقدها من ناحية اللفظ والموضوع والمعنى تقدّم للمؤرخ ذخيرةً قيمةً تُعينه فى دراسته التاريخية .

والإلمام بنواحٍ من فنون الرسم والتصوير والنحت والعمارة الخاصة بعصرٍ ما، تساعد كذلك على فهم تاريخه . وهذه الفنون — كالآثار الأدبية — مرآة للعصر . فهذه الفنون فى مصر القديمة، أو فى آشور، أو فى الهند أو فى الصين، أو فى اليونان، أو فى إيطاليا أو فى فرنسا، تعكس جميعها صورًا دقيقةً من حضارات تلك البلاد، وتبين كثيرًا من خفايا أهلها ومن حياتهم الواقعة ومن تقاليدهم ونظمهم وأحلامهم وأمانيهم .

فمَنْ يرغب فى دراسة ناحية من تاريخ عصر النهضة فى إيطاليا — مثلاً — يلزمه أن يعرف شيئًا من الفنون التشكيلية فى أواخر العصور الوسطى ثم فى عصر النهضة ذاته . وإن آثار تشيمابوى[1] وجوتّو[2] فى فن التصور لتوضّح كيف

(١) جوڤانى تشيمابوى (Giovanni Cimabue. ١٢٤٠ – ١٣٠٢) المصور الإيطالى الذى يعد من رواد الفن الحديث، وربما كان معلماً لجوتو . وقد شرع فى الخروج على تقاليد الفن البيزنطى من حيث محاولته التعبير عن شىء من مكنون النفس الإنسانية، من طريق سمة الرؤوس وشكل الأعين وملامح الوجوه، التى بدأ يظهر عليها شىء من التفاوت التدريجى . ومن أعماله صورة « القديس يوحنا » فى كاتدرائية پيزا و « صور الفريسكو فى كنيسة القديس فرنتشسكو العليا » فى أسيسى، وتنسب إليه صورتان « للعذراء والطفل والملائكة » فى متحف الأوفيتزى فى فلورنسا وفى متحف اللوڤر فى پاريس .

(٢) أمبرودجو دى بوندونى المعروف بجوتو (حوالى ١٢٦٦–١٣٣٧. Ambrodgio di Bondone detto Giotto) المصور الإيطالى الذى يعد أبا الفن الحديث . مضى فى الخروج على تقاليد الفن الوسيط، وتبدو على وجوهه وأعينه علائم التفكير، وأعطى صوره عنصر البساطة والدراما وحقق فيها شيئاً من العمق . ومن آثاره «مشاهد من حياة يعقوب وأنا والعذراء ماريا» ومن «حياة المسيح وآلامه» فى كنيسة الأرينا فى=

عبّر مصورو العصر عن محاولة الخروج على روح العصور الوسطى ، والسعى إلى التجديد والابتكار فى التعبير عن شيء من مكنون النفس البشرية ، من طريق ما يبدو فى حركة الأعين وسمة الوجوه ، ذلك المكنون الذى لم تكن روح العصور الوسطى تستسيغ أو تقوى على الإفصاح عنه ، باعتباره شيئاً من أسرار الله . وبالتدريج أخذ أهل الفنون — من رجال فن التصوير أو فن النحت — مثل بوتيتشلّي[1]، وليوناردو دا ڤنتشي[2]، ورافايلّو[3] ، وميكلأنجلو[4]— أخذوا

= پادوا . ورسم «صوراً من حياة القديس فرنتشسكو» فى الكنيسة العليا فى أسيسي. ومن صوره أو من صور تلاميذه « صورة دانتى » فى شبابه فى متحف البارجلو فى فلورنسا . وشرع فى إقامة « برج الناقوس لكاتدرائية فلورنسا » . وقد اضمحل أثره الفنى فى أواخر القرن ١٤ ولكنه عاد إلى الظهور فى فن مازاتشو وميكلأنجلو .

(١) ساندرو بوتيتشلي (حوالى ١٤٤٥ — ١٥١٠ . Sandro Botticelli) ربما كان أكثر مصورى عصر النهضة شاعرية ويمتاز فنه بالرقة واستيحاء الطبيعة والأساطير والإنسان ، وخطوطه مليئة بالحركة والحيوية وعنصر الدراما . وعمل فى فلورنسا فى زمن آل مديتشي . ومن آثاره « صورة الربيع » و « صورة ميلاد ڤينوس » فى متحف الأوفيتزى فى فلورنسا . وله صور فى كنيسة سكستوس فى الڤاتيكان ، واستوحى من كوميديا دانتى رسوماً أصولها موجودة فى الڤاتيكان ، وهى منشورة فى بعض طبعات الكوميديا أو بعض ترجماتها .

(٢) ليوناردو دا ڤنتشي (١٤٥٢ — ١٥١٩ . Leonardo da Vinci) من أعظم رجال الفن فى العالم . ولد فى ڤنتشي بالقرب من إمپولى . وهو ابن غير شرعى . تتلمذ على ڤيروكيو فى فلورنسا . وامتاز بتعدد ملكاته واتساع ثقافته . برع فى الطبيعة والميكانيكا وفى تصميم آلات الحرب والهندسة والجسور والقلاع والأسوار وفى الجغرافيا والتشريح والموسيقى والشعر والنحت والتصوير . وكان هادئ الطبع قوى العضلات جميل الهيئة. وكان أشبه بإله بين البشر ، ولم يعشق النساء ، ولم يبن قلاعه الضخمة على قلب المرأة المتغير ، وأحب الناس جميعاً كأبنائه . ويمتاز فنه بالعمق والبناء الهندسى والرقة والجمال والتعبير عن مكنون النفس الإنسانية . ومن آثاره نسختان من « عذراء الصخور » إحداهما فى متحف اللوڤر فى پاريس والأخرى فى المتحف الوطنى فى لندن ، وصورة « العشاء الأخير » فى كنيسة سانتا ماريا دلى جراتزيى فى ميلانو ، و « مونا ليزا » أو « الجوكوندا » فى متحف اللوڤر فى پاريس . وقضى سنواته الأخيرة فى قلعة كلو بقرب مقر فرنسوا الأول فى أمبواز على نهر اللوار.

(٣) رافايلو سانتزيو (١٤٨٣ — ١٥٢٠ . Rafaello Sanzio) من أعظم رجال التصوير فى العالم . ولد فى أوربينو. وعلى الرغم من أنه نشأ فى الريف ولم يلق مالقيه ميكلأنجلو من الرعاية فى صباه فقد بلغ فنه مستوى معاصريه ليوناردو دا ڤنتشي وميكلأنجلو . درس فى پيروجيا فى مرسم الپيروجينو وفى مرسم پنتوريكيو . وكان جميل الصورة رقيق الحاشية وامتاز فنه بالرقة واللطف ثم نما فنه وتأثر بليوناردو وميكلأنجلو . وكان غزير الإنتاج . ومن آثاره صورة « صلب المسيح » فى المتحف الوطنى فى لندن و « تتويج العذراء » فى متحف الڤاتيكان و « زواج العذراء » فى متحف بريرا فى ميلانو و « عذراء الجراندوق » فى متحف پيتى فى فلورنسا و « سان جورج والتنين » فى المتحف الوطنى فى واشنجطون و « پارناسوس » و « الدسپوتا » و « مدرسة أثينا » و « خلاص القديس بطرس من السجن » و « لقاء ليو الأول وأتيلا » و « النار فى البورجو » وهذه كلها فى متحف الڤاتيكان . و « جوليو الثانى » فى متحف الأوفيتزى فى فلورنسا و « ليو العاشر » فى متحف پيتى فى فلورنسا و « التجلى » فى متحف الڤاتيكان .

(٤) ميكلأنجلو بووناروتى (١٤٧٥—١٥٦٤ . Michelangelo Buonarroti) من أعظم رجال=

يستوحون تراث الأقدمين في الشرق والغرب ، كما استوحوا زمانهم وبيئاتهم ، واستلهموا مكنونات نفوسهم وما انطوت عليه جوانحهم ، ورسموا المنظور والعمق ، وصوّروا المادة ، واستخدموا الأشكال الهندسية ، ورسموا رؤى الطبيعة الساحرة ، وشرّحوا الجسد ، واعتبروه هيكلا للروح : وصار لكل جزء فيه عندهم مبنى ومعنى ، وأصبح كل خط من خطوطه وكل وضع أو لفتة أو حركة أو نظرة منه موضوعاً للتأمل والدرس والاستلهام . وبذلك تخلّصوا من قيود الزمن السابق عليهم وأوضاعه ، وعبّروا عن خفايا النفس البشرية ، وانطلقوا فى آفاق من الحرية والخَلْق والإبداع ، وقدّموا لإيطاليا وللعالم روائعهم الخالدة .

وإن الإلمام بشيء من فن العمارة القوطية ، فى فرنسا — مثلاً — فى أثناء القرنين الثانى عشر والثالث عشر ، لأمرٌ ضروريٌّ لِمَنْ يريد أن يدرس ناحية من تاريخها فى ذلك الزمان . فلقد قدم هذان القرنان نماذج رائعة من فن العمارة القوطية مُمثَّلاً فى تلك الكاتدرائيات العظيمة التى انبثقت فى كثير من الأنحاء ، ونشأت كثمرة لما سبقها من النمو التدريجى الروحى والعقلى والفنى ، منذ العصر القديم حتى زمانها . وقد تفانى الجميع ، من أغنياء وفقراء ، ومن رجال دين وملوك وأمراء ورجال أعمال وأصحاب حرف وعمّال ، فى بذل أموالهم وجهودهم المتنوعة جيلاً من بعد جيل ، فى صمت وصبر وجلد ودأب ، يحدوهم إيمان عظيم .

---

= النحت والتصوير فى العالم إن لم يكن أعظمهم . ولد فى كاپريزى فى الأراضى الفلورنسية . التحق بمرسم جيرلاندايو ودرس آثار جوتو ومازاتشو واختاره لورنتزو العظيم للإقامة فى قصره حيث اعتنى برتولدو تلميذ دوناتيلو بتدريبه الفنى . حفظ ميكلأنجلو على الأقل أجزاء من كوميديا دانتى عن ظهر قلب ، ومزج فى فنه بين آراء الأفلاطونية المحدثة وتعاليم ساڤونارولا وروح دانتى . وكل الآراء والأمانى والمحن التى أحاطت بفلورنسا وروما ، وكل ما أحسه فى عزلته السامية ، أعطى فنه طابعاً من الألم والقوة والرقة والجمال والسمو فى آن واحد ، واكتشف لغة الجسد ، وكان يسمى بميكلأنجلو الإلهى . وكان يحس الغيرة من ليوناردو دا ڤنتشى ومع ذلك فقد اكتسب منه مزيداً من الحيوية فى رسم الحركة وفى التعبير عن مكنون النفس . ومن صوره « الأسرة المقدسة » فى متحف الأوفيتزى فى فلورنسا ، و « صور السقف فى كنيسة سستو » و « صورة الحكم الأخير » وهى فى كنيسة سستو ، و « صلب القديس بطرس » و « هداية القديس بولس » وهما فى قبة كنيسة القديس بطرس . ومن آثاره فى فن النحت « باخوس » فى متحف البارجلو فى فلورنسا ، و « الپييتا » فى كنيسة القديس بطرس ، و « داود » فى متحف الأكاديمية فى فلورنسا ، و « الأسيران » فى متحف اللوڤر فى پاريس ، و « عذراء بروج » فى كنيسة نوتردام فى بروج فى بلجيكا ، و « موسى » فى كنيسه سان پيترو إن ڤنكولى فى روما ، و « الليل » و « النهار » على قبر جوليانو دى مديتشى ، و « الفجر » و « المساء » على قبر لورنتزو دى مديتشى فى فلورنسا . ومن آثاره فى فن المعمار « قبة كنيسة القديس بطرس » . وله شعر رقيق . ومات فى روما ، وأعيد دفنه فى كنيسة سانتا كروتشى فى فلورنسا .

وظهرت الكاتدرائيات العظيمة فسيحة الأرجاء ، مُدببّة الخطوط والأقواس ، تغمرها أطياف من النور الممتزج بألوان رسومها على ألواح نوافذها الزجاجية العالية ، وبدت خفيفةً ، متوثّبةً ، شامخةً ، منطلقةً ، نزّاعةً إلى أجواز الفضاء اللانهائى . وعلى أبواب الكاتدرائيات وحوائطها وأعمدتها ونوافذها وأبراجها وفى جوّها ، شهد أهل العصر براعم جديدة تتفتّح معبرةً عن بزوغ ربيع مزدهر جديد ، وسمعوا ألحاناً تأخذ بمجامع قلوبهم وتسمو بهم إلى أعلى علّيين ، وقرأوا فصولاً من الكتاب المقدس ، ومن حياة الأنبياء والبطاركة والقدّيسين ، ومن حياتهم الفكرية واليومية . وأصبحت الكاتدرائية تمثّل عنصراً جوهرياً فى حياة الناس وفكرهم وفى دنياهم ودينهم . وكان الناس يأتون إليها ويذهبون جيلاً فى إثر جيل ، بينما تظل هى شامخة صامدة على الزمان أبداً .

وبذلك نجد الكاتدرائية القوطية تعبر أصدق التعبير عن روح العصر الذى آذن بميلاد حضارة جديدة ، أخذت تخلص رويداً رويداً من آراء الفكر المدرسى ، ويتجه فيها النظام الإقطاعى إلى أن يُسلم زمام الأمور بالتدريج إلى المدن النامية الجديدة ، وإلى الروح القومى الوطنى الجديد . وكذلك تفسر الكاتدرائية القوطية عناصر جوهرية فى بناء الحضارة الأوروبية الحديثة النزّاعة إلى الآفاق اللانهائية أبداً * .

وكيف يمكن لِمَنْ يرغب فى دراسة ناحية من تاريخ عصر النهضة فى إيطاليا بخاصة ، أو من تاريخ إيطاليا بعامة أو ناحية من تاريخ فرنسا مثلاً — كيف يمكنه أن يستوعب ما يدرسه منها ويدرك دخائلها ، دون أن يكون ذا حظ مناسب من هذه الثقافة الفنية التشكيلية أو المعمارية ؟ لقد أدركت الجامعات ومعاهد العلم

* من الأمثلة على الكاتدرائيات القوطية فى فرنسا نجد كاتدرائية نوتردام فى شارتر على مقربة من جنوب غربى پاريس ، وأنشئت خلال فترات من النصف الأول من القرن ١١ إلى النصف الأول من القرن ١٣ ، وظلت تدخل عليها إضافات وتحسينات خلال القرون ١٦ و ١٧ و ١٨ . وكذلك كاتدرائية نوتردام فى رانز على مقربة من شمال شرقى پاريس ، وبدئ فى إنشائها فى أوائل القرن ١٣ واكتملت فى أوائل القرن ١٤ وظلت تدخل عليها إضافات وتحسينات فى ذلك القرن . وقد أصيبت بأضرار بالغة فى أثناء الحرب العالمية الأولى ( ١٩١٤ — ١٩١٨ ) ولكن أعيد ترميمها وإصلاحها . وكذلك نجد كاتدرائية نوتردام فى پاريس القائمة فى جزيرة السيتيه وسط نهر السين ، وأنشئت منذ أواخر القرن ١٢ واستكمل بناؤها بفنونه وتحفه فى منتصف القرن ١٤ ، وأدخل عليها شىء من الإضافة والإصلاح فى القرن ١٩ ، وتعد الكاتدرائية الرئيسة فى فرنسا .

فى كثير من أنحاء العالم المتحضر أهمية هذه الناحية ، فأدخلت هذا النوع من الثقافة الفنية — من حيث هى ثقافة فحسب — فى مناهج الدراسة فى كليات الآداب بها ، إلى حدّ إنشاء الكراسى الخاصة بالأساتذة فى بعض الكليات . والمقصود بذلك أن تخدم هذه الثقافة الفنية سائر الدراسات الأدبية أو الإنسانية أو العلمية ، والتى من بينها دراسة التاريخ ، فضلاً عما فى هذه الثقافة فى حدّ ذاتها من السعى إلى السمو بالروح وتهذيب النفس . ومجمل القول هو أن دراسة شىء من فنون الرسم والتصوير والنحت والعمارة لعصرٍ ما ، يُساعد على دراسة تاريخه والكتابة عنه .

والحال على هذا المنوال بالنسبة لفنون الموسيقى وما يرتبط بها من فنون المسرح والرقص ، التى تُعدّ كذلك من المرايا الصادقة التى تعكس أو تكشف عن كثير من الوقائع والحقائق الخاصة بعصور التاريخ ، والتى لا تكفى الكتابات التاريخية أو الوصفية أو الأدبية فى التعبير عنها . فمَنْ يرغب فى دراسة ناحية من تاريخ العصور الوسطى ، يحسن به أن يلمّ بأشياء عن الألحان الجريجورية الكنسية التى تصوّر إيمان الناس وشكواهم مما حلّ بهم من اضطراب الحياة فى جزء كبير من قرونها المتتابعة ، وابتهالهم إلى الله أن يرفع عنهم ما نزل بهم من المحن ، كما توضّح تفانى بعض رهبانهم فى محبة الله والبشر (١) . وكذلك يجمل به أن يعرف أشياء عن الألحان الشعبية — ذات النغمة الواحدة — أى المونوفونية — التى كانت تصدح بها آلات شعراء التروبادور ، المتأثرة بألحان شعوب المشرق حتى بلاد الهند ، والتى كان أولئك الشعراء يؤدونها أحياناً مصحوبةً بحركات الرقص الجماعى الدائرى أو المتقابل وأحياناً مصحوبةً بالغناء ، والتى لا يزال المدروس والمحفوظ والمسجّل منها يُنبىء عن أوجه الشبه والتأثير المتبادل بين تراث الشرق والغرب (٢). وكذلك ينبغى عليه أن يدرك شيئاً عن النموّ الموسيقى المتدرّج

---

(١) الألحان الجريجورية (Gregorian Chants) مجموعة كبيرة من ألحان الموسيقى الدينية ترجع إلى أصول قديمة وثنية وعبرية ووسيطة ، ويرجع أساس نموها إلى صدق الرهبان وإخلاصهم وإحساسهم بحالة العالم فى العصور الوسطى وتطلعهم إلى عالم أفضل فى الدنيا والآخرة ، بتمجيد الرب والتقرب إليه ، وبالتفانى فى محبة الله والبشر . وعنى المختصون بدراستها وتسجيلها فى القرن الحالى .

(٢) موسيقى التروبادور (Troubadour) هى موسيقى الشعراء المبتكرين من الأمراء والنبلاء والفرسان ومن الشعراء الطوافين الذين ظهروا فى البروفنس فى جنوبى فرنسا من أواخر القرن ١١ إلى أواخر=

بظهور الألحان المسماة بالألحان، البوليفونية ، المتعدّدة فى درجات الأداء ، المُفارقة المتقابلة المتجاوبة الصاعدة الهابطة المتآلفة ، التى اتضحت فى التوزيعات الموسيقية المتنوعة ، والتى استطاعت بالتدريج أن تعبّر عن كثير ممّا يعتمل فى نفوس البشر من المعانى ، وما يقع تحت حسّهم من المشاهد . ويحسن به أن يتذوّق أشياء من فنون المسرح الدينى أو المشاهد التمثيلية التى كانت تُقام فى ذلك الزمان(١).

و إن تذوّق طرفٍ من موسيقى العصر المسمى بما قبل الرومنسى فى مجالى الفن والأدب فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ، والتى تبلورت فى روائع الألحان التى ألفها أمثال پالسترينا(٢) ، أو مونتڤيردى(٣)، أو ڤيڤالدى(٤) ، أو باخ(٥) ،

---

= القرن ١٣ . وهم متأثرون بفن الأندلس والمشرق . وبقى شىء من ألحانهم التى درست وسجلت فى أوروپا ، ويوضح الاستماع إليها مدى العلاقة بين ألحانهم وألحان المشرق حتى الوقت الحاضر ، وإن كان العالم الغربى قد تطورت موسيقاه ونمت منذ ذلك الزمن حتى الآن ، بناء على الدراسة والثقافة ورهافة الحس وحسن الذوق والإخلاص والعبقرية .

(١) يتضح هذا بدراسة بعض المشاهد الدينية المعاصرة مثل الفصول التى كانت تستوحى من الكتاب المقدس مثل « تمثيلية دانيال » أو « تمثيلية آدم » أو بعض ما كان يقام فى الأعياد الدينية ، وما كان يشتمل عليه من الترنم والإنشاد والحوار باللهجات العامية ، وما تضمنه ذلك كله من العنصر الدرامى أمام القدر ، وما احتوى عليه أحياناً من ألحان التروبادور وأغانيهم ، فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر .

(٢) جوڤانى پيرلويدجى دا پالسترينا ( ١٥٢٥ – ١٥٩٤ . Giovanni Pierluigi da Palestrina ) من أعلام الموسيقى الدينية فى إيطاليا ولد فى پالسترينا بقرب روما ومات فى روما . عمل فى خدمة الكنيسة وهضم وبلور كل ما حققته الموسيقى الدينية فى القرن ١٦ ، وله ترانيم وقداسات كثيرة وسمى بأمير الموسيقى . وكان قساً فى فترة من حياته.

(٣) اكلاوديو مونتڤيردى ( ١٥٦٧ – ١٦٤٣. Claudio Monteverdi ) موسيقى إيطالى ولد فى كريمونا وارتحل فى إيطاليا وسافر إلى الفلاندر والمجر ومات فى البندقية . اشتهر فى ميدان الأوپرا ومن مؤلفاته « أورفيو » و « عودة أوليسيس » وله ترانيم دينية . وكان قساً .

(٤) أنتونيو ڤيڤالدى ( ١٦٨٥ – ١٧٤١. Antonio Vivaldi ) موسيقى إيطالى عظيم فيما قبل العصر الرومنسى . ولد فى البندقية وارتحل فى إيطاليا وسافر إلى هولندا والنمسا ومات فى ڤينا . وضع أكثر من ٢٥٠ كونشيرتو ومنها ما هو للكمان أو الفلوت أو التشلو كما وضع قداسات دينية وأوپرات ، وقد تأثر به باخ إلى حد أنه نسخ وأعاد كتابة بعض ألحانه للهارپسكورد . وتتراوح موسيقاه بين الرقة والهدوء والسرعة والبهجة والأسى والشجن والصوفية . وعاش أغلب وقته فى البندقية مشرفاً على ملجأ للفتيات اللقيطات اللاتى كان يجعل منهن عازفات ماهرات للموسيقى . وكان يطلق عليه لقب القسيس الأحمر بسبب لون شعره . وقد ذاع صيته فى بلاده وفى أوروپا فى أثناء حياته ، ولكن أهملت موسيقاه بعد وفاته ، وربما قبيل ذلك ، وظل مجهولا حتى استرد باخ شهرته ، وعندئذ كشف فن هذا الفنان العظيم .

(٥) جان سباستيان باخ ( ١٦٨٥ – ١٧٥٠ . Johann Sebastian Bach ) الموسيقى الألمانى الشامخ فيما قبل العصر الرومنسى ولد فى أيزيناخ وارتحل فى ألمانيا ومات فى ليبتزج . وضع كثيراً من الألحان الدينية والدنيوية . وفى موسيقاه رقة وعذوبة وحنين وابتهال وصوفية وتجريد . ومن أشهر ما ألفه « آلام المسيح بحسب رواية القديس متى ». وله سوناتات وكونشيرتوات ومتتابعات وفوجات وقداسات =

أو هيندل(١) ، والتي تتضمن ألحانًا علوية أو ألحانًا تصف الطبيعة ، أو ألحانًا دينية تعبّر عن عذاب البشرية وخلاصها ، أو ألحانًا تعبّر عن نواح من خفايا النفس البشرية — يساعد بلا ريب في جعل المتذوّق أقدر على فهم روح هذين القرنين ، وأقوى على الكتابة في الموضوع التاريخي الذي يقع اختياره عليه منهما بخاصة ، أو في دراسة التاريخ والكتابة عنه بعامة .

وبعض موسيقى بيتهوفن — مثلاً — تعبّر عن ثورته أو حملته على طغيان نابليون على أوروبا ، في مطالع القرن التاسع عشر ، وعلى الأخص سيمفونيته الثالثة المسماة بالبطولة ، التي تُعدُّ نقدًا موسيقيًّا عارمًا لطغيان الفرد ، لم يكد يفهمه أحد في زمانه(٢) . وموسيقى ڤيردي في بعض أوپراته — مثلاً — تُعدُّ كذلك حملةً صادقةً على الطغاة وانتصارًا لدعاة الحرية في إيطاليا — بل في أوروبا والعالم — في أثناء القرن التاسع عشر(٣). وإن المتذوق لأشياء من فنهما يصبح دون شك

---

= للآلات الوترية والفلوت والأورغن. وتزوج مرتين وأنجب عشرين ولداً وبنتاً ، وكف بصره في آخر عمره . وأهمل أمره بعد حوالي القرن من وفاته ، ومن مكتشفيه فيلكس مندلسون في القرن التاسع عشر .

(١) جورج فردريك هيندل ( ١٦٨٥ — ١٧٥٩ . George Frederic Haendel ) الموسيقي الألماني الشامخ فيما قبل العصر الرومنسي . وكان مولده في هال . وهو ابن رجل مارس الحلاقة والجراحة ، وولد لأبيه بعد أن تجاوز الستين وبعد أن تزوج من امرأة شابة عقب نجاته من مرض كاد يودي بحياته . درس القانون إزاء إصرار أبيه ولكنه اتجه إلى الموسيقى . وارتحل إلى إيطاليا . وانتقل إلى إنجلترا حيث اكتسب الجنسية الإنجليزية في عهد جورج الأول الألماني الأصل . وحينما أراد الزواج اشترطت عليه أسرة فتاته أن يترك الموسيقى التي كانت عندهم مهنة غير مشرفة ، فلم يتزوج سوى الموسيقى . وتمتاز موسيقاه بالرقة والعذوبة والفخامة وبعنصر الصوفية والدراما . وكتب كونشيرتوات وسوناتات ومتتابعات للآلات الوترية والفلوت والأورغن . وله ألحان دينية مثل « المسيح » و « البعث » و « سليمان » . ووضع أوپرات مثل « برنيس » و « يوليوس قيصر » و « أورلاندو » وكف بصره في أواخر حياته . ومات في لندن .

(٢) لودڤيج فان بيتهوفن (١٧٧٠ — ١٨٢٧. Ludwig Van Beethoven) يعده بعض النقاد أعظم الموسيقيين طراً . ولد في بون وهو ألماني من أصل هولندي وقضى أغلب عمره في ڤيينا . كان حاد المزاج معتداً بنفسه . وكان أول من رفع مقام رجال الموسيقى من مجرد الأتباع في قصور الملوك والأمراء إلى مقام رجال الفن المحترمين . وتعطش إلى الحب دائماً ولكنه لم يظفر به أبداً . وعانى من ضعف السمع حتى فقده تماماً في السنوات الخمس الأخيرة من حياته . وتمتاز موسيقاه بعناصر من القوة والضخامة والرقة والعذوبة ، وفيها الطموح والسمو والبهجة والسعادة والأسى والشجن والصوفية على السواء . وهو المعبر بموسيقاه عن عصر الاستنارة والحرية وكان يكره الاستبداد في شتى صوره . ومن أعماله الرباعيات الوترية والسوناتات والكونشيرتوات والسيمفونيات التسع وأوپرا « فيدليو » و « القداس الكبير » . وودعه إلى مقره الأخير ٢٠٠٠٠ نسمة من أهل ڤيينا .

(٣) جوسيپي ڤيردي (١٨١٣ — ١٩٠١ . Giuseppe Verdi) مؤلف الأوپرات الإيطالي الشهير ولد في الرونكولي ومات في ميلانو . ومن آثاره « ماكبث » و « عطيل » و « فالستاف » و « ريجوليتو » و « التروڤاتوري » و « التراڤياتا » و « قوة القدر » ووضع « أوپرا عايدة » بناء على =

أقدر على فهم روح القرن التاسع عشر ، وما ساده من الصراع بين التقدّم والرجعية وبين الطغيان والحرية، وبذلك تصبح دراسته والكتابة عن أية ناحية من تاريخه أقرب إلى الواقع والحقيقة التاريخية .

وكما رأينا فى فنون الرسم والتصوير والنحت والعمارة ، نجد أن كثيراً من الجامعات ومعاهد العلم فى أنحاء العالم المتحضر ، قد أدركت أهمية الثقافة الفنية الموسيقية ، فجعلتها من بين مناهج الدراسة فى كليات الآداب بها ، إلى حدّ إنشاء الكراسى الخاصة بالأساتذة . بل وتوجد فى كثير من جامعات الغرب فرق موسيقية مكونة من الموهوبين من الأساتذة والطلاب ، الذين يقومون معاً بعزف روائع الموسيقى الكلاسية ، فى جو من التفاهم والتآلف والمحبة . والمقصود بهذا أن تخدم هذه الثقافة الفنية سائر الدراسات الأدبية أو الإنسانية أو العلمية ، والتى من بينها دراسة التاريخ ، فضلاً عما فى هذه الثقافة الفنية الموسيقية فى حدّ ذاتها من العمل على تهذيب النفس والسمو بالروح .

ومن النواحى الهامة لمن يرغب فى دراسة التاريخ وكتابته ، أن يعرف صورة عامة عما عرفه العالم عن التاريخ. فينبغى عليه أن يقرأ مختارات من بعض آثار المؤرخين السابقين القدماء منهم والمحدثين ، مثل هيرودوت[1]، وتوسيديد [2] وليڤى[3] ،

---

= طلب الخديو إسماعيل بمناسبة افتتاح قناة السويس فى ١٨٦٩ ومثلت فى القاهرة فى ١٨٧١ . وتعبر بعض مؤلفاته عن الروح الوطنية الناهضة للدفاع عن الحرية ، واعتبر رمزاً للوطنية الإيطالية فى القرن التاسع عشر ، وكثيراً ما كان يصطدم بالرقابة على المؤلفات الموسيقية . وتزوج مرتين وأصبح عضواً فى البرلمان الإيطالى بعض الوقت .

( ١ ) هيرودوت ( حوالى ٤٨٠ ق . م . — حوالى ٤٢٥ ق.م. Herodutus ) يعرف بأبى التاريخ وهو من مواليد هاليكارناسوس فى آسيا الصغرى . قام برحلات كثيرة منها أسفاره إلى اليونان وجنوبى إيطاليا ومصر وبابل ، ووضع كتابه فى التاريخ الذى سجل فيه ما رآه وما سمعه وما قرأ عنه ، ويمتاز بملكة النقد والتحرى بقدر ما كان ذلك مستطاعاً فى زمنه .

( ٢ ) توسيديد ( حوالى ٤٦٠ ق. م . — حوالى ٤٠٠ ق. م. Thucydides ) هو المؤرخ الأثينى . واشتغل بالجندية فكان أحد القواد فى الحرب بين أثينا واسپرطة ، وحينما أخفق فى هزيمة براسيداس ولم يستطع أن يخلص أمفيپوليس تقرر نفيه فعاش فى المنفى ٢٠ سنة ثم عفى عنه . وضع كتاباً عن الحرب البلوپونيزية ، ويعد من أهم المؤلفات التاريخية ، ومع أنه كان يميل إلى پركليز فقد امتاز بالعدالة على وجه العموم ، ويمتاز بأسلوبه المركز البيانى وبطريقته العلمية من حيث التحرى والربط بين الحوادث .

( ٣ ) ليڤى ( ٥٩ ق. م. — ١٧ م . Titus Livius ) ولد فى پادوا وعاش فى روما . كرس حياته للأعمال التاريخية والأدبية فألف كتاباً فى تاريخ روما . وعلى الرغم من تفضيله النظام الجمهورى فقد كان من المقربين إلى أغسطس قيصر . ووضع كتابه لتمجيد روما وبيان الأسباب التى أصابت إمبراطوريتها بالاضطراب فى القرن الأول قبل الميلاد . واعتبر الأساطير معبرة عن طبيعة الشعب الرومانى وروحه . وطريقته ليست علمية أو نقدية بالموازنة بتوسيديد ولكن كتابته حية وأسلوبه واضح بليغ .

وماكيافلى (١) ، وڤيكو (٢) ، وجيبون(٣) ، وميشليه (٤) ، ورانكه (٥) ،

(١) نيقولا ماكيافلى (١٤٦٩ – ١٥٢٧ . Niccolò Machiavelli) هو السياسى والمؤرخ الفلورنسى من مواليد فلورنسا . عاش فى زمن ساڤونارولا وآل مديتشى وشغل بعض الوظائف فى حكومة فلورنسا وقام بسفارات دپلوماسية فى إيطاليا وفى فرنسا والتيرول . وفقد وظيفته بطرد آل مديتشى من الحكم وعانى من الحرمان . ووضع كتاب « الأمير » الذى استمده من ظروف إيطاليا المضطربة ، وهو عبارة عن آراء ونصائح للحاكم لكى يخرج بإيطاليا من الفوضى إلى حياة الاستقرار والسلام . وأصبح اسمه مقروناً بالغدر والخداع لبلوغ المآرب ، ولكن هذا لا يتفق مع حقيقة آرائه إذ أنه دعا إلى اتباع كافة الوسائل ، حتى المنافية لقواعد الأخلاق والدين ، ليس لبلوغ مطلق الغايات بل لبلوغ الغايات النبيلة فحسب ، والتى تهدف إلى مصلحة الدولة ، وإن كان هذا لا يمكن تطبيقه عملياً ، وما أندر أن يعترف أحد من الحكام أو من رجال السياسة بأنه كان له غايات شريرة . ودعا إلى تركيز السلطة فى يد الحاكم القوى فى فترة مؤقتة تنتهى إلى الحياة الديموقراطية الحرة القائمة على الانتخاب العام ، لأن اشتراك الرؤوس الحرة فى تدبير شؤون الدولة هو الوسيلة الوحيدة لصلاح المجتمع . ومن مؤلفاته كتاب فى « تاريخ فلورنسا » وقد نظر فيه إلى فلورنسا ككائن حى وحاول أن يحلل عوامل الخلاف الداخلى وأثرها على السياسة الخارجية ، وعمل على إيجاد حل لمشكلات السياسة بدراسة أحداث التاريخ . ولماكيافلى آراء فى الاقتصاد وفى الدين وفى فن الحرب . وكتب رواية « ماندراجولا » التى تعد سابقة على بعض ما كتبه موليير فى القرن السابع عشر . ونثر ماكيافلى واضح بسيط مركز ويعد أسلوبه مرحلة هامة فى نمو اللغة الإيطالية . وعلى الرغم من أن أغلب ما كتبه يدل على أنه كان رجلا رزيناً متزناً لا يبدو على وجهه أثر الانفعال ، فقد كان فى الحقيقة رجلا مرهف الحس عميق الشعور ، وتألم كثيراً لانحراف إبنه وفساده . ونجده مثلا فى آخر كتاب الأمير يتكلم بحرارة عن إيطاليا التى لا رأس لها . وكتب أيضاً شعراً ربما لا يعرفه الكثيرون ولكنه يفيض بالإحساس مثل :

إنى أؤمل والأمل يزيد من عذابى ،
وأبكى والبكاء يغذى قلبى المكدود ،
وأحترق ولكن احتراق مختف تحت سطح رقيق .

(٢) جوڤانى باتيستا ڤيكو (١٦٦٨–١٧٤٤ . Giovanni Battista Vico) الفقيه والفيلسوف والمؤرخ الإيطالى . ولد فى ناپلى وعلم فى جامعتها . أهم مؤلفاته « أسس علم جديد حول الطبيعة العامة للشعوب » و « القانون العالمى » . درس العلاقة بين تاريخ القانون وتطور العقل . وتاريخ البشرية عنده يتمثل فى سلسلة من عمليات التقدم التى تدرجت فى أدوار متتابعة من الإلهى إلى البطولى إلى البشرى ، وتتضح آثار ذلك فى نوع الحكومة وخصائص اللغة والأدب والتشريع ومشخصات الحضارة على وجه العموم .

(٣) إدوارد جيبون (١٧٣٧ – ١٧٩٤ . Edward Gibbon) المؤرخ الإنجليزى . انتقل بين إنجلترا وسويسرا وزار فرنسا فى زمن دلامبير وديدرو كما زار إيطاليا . نشأ محباً للدرس والقراءة ووضع كتابه الشهير عن « انحلال وسقوط الدولة الرومانية » ويمتاز بأسلوبه الأدبى وبالدقة والتحرى فى استخلاص الحقائق التاريخية على وجه العموم ، وإن كان قد وقع فى أخطاء وتعميمات غير صحيحة ، كشفت عن حقائقها البحوث التالية على زمنه ، وذلك فى الجزء من كتابه الذى يغطى الحوادث من ٤٦١ إلى ١٤٥٣ .

(٤) جول ميشليه (١٧٩٨ – ١٨٧٤ . Jules Michlet) المؤرخ الفرنسى . علم التاريخ فى الكوليج دى فرانس . ومن مؤلفاته « تاريخ فرنسا » و « تاريخ الثورة الفرنسية » . ويمتاز بنجاحه فى بعث الماضى فى صورة جذابة وإن كان يعد غير محايد فى كتابته . وتسببت أفكاره الحرة فى تعطيل محاضراته بعض الوقت . وله أعمال أدبية تمتاز بأسلوبها الوجدانى مثل « الجبل » و « العصفور » .

(٥) ليوپولد فون رانكه (١٧٩٥ – ١٨٨٦ . Leopold Von Ranke) المؤرخ الألمانى . ولد فى ثورينجيا . درس الكلاسيات واللاهوت فى هال وبرلين . وعلم فى جامعة برلين . قام بأبحاث فى دور الأرشيف فى إيطاليا . كان من مؤيدى مترنيخ ولذلك فقد كرهه الأحرار . ومن مؤلفاته « تاريخ المملكتين العثمانية والأسپانية » و « ثورة الصرب » و « البابوية الرومانية ، تاريخها ودولتها فى القرنين ١٦ و ١٧ » . —

والطبرى[1] وابن خلدون[2] ... وعليه أن يقرأ شيئاً من المؤلفات الحديثة فى تاريخ العالم بعامة ، ثم يتزوّد بالقراءة عن العصر أو الناحية التى يرغب فى تناولها بخاصة . وبذلك يلمّ بثقافة تاريخية عامة وخاصة ، كما يعرف الطرق المختلفة التى اتبعها المؤرخون فى كتاباتهم ، ويتبيّن خصائصهم ومزاياهم وعيوبهم ، ويفيد بكل هذا فوائد عظيمة النفع . ولا يُعقل أن يعكف دارسٌ ما على دراسة ناحية تاريخية معينة فجأةً وتوّاً ، ودون أن يعرف موضع هذه الناحية من الدائرة المحيطة بها مباشرة ، ثم موضعها من الدوائر الأوسع نطاقاً ، بل وموضعها من العالم كله ، ولا يتأتى هذا بغير الإلمام بقدر مناسب من الثقافة التاريخية العامة والخاصة على السواء.

---

= ويعد من أوائل المؤرخين بالمعنى العلمي الحديث. وامتاز كأستاذ ومعلم ومدرب للطلاب على البحث العلمى . وحاول ألا يتأثر بعوامل التحيز الفكرية أو السياسية أو الدينية فى سبيل الوصول إلى الحقيقة التاريخية بقدر المستطاع .

(١) أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى (٢٢٥ – ٣١٠ هـ . أى ٨٣٨–٩٢٣ م .) ولد فى آمل من أعمال الرى . قام برحلات عديدة إلى مصر والعراق والحجاز والشام ، واستقر فى بغداد . وهب حياته للعلم وحده ولم يتول وظيفة ولم يتقرب إلى سلطان وكان رجلا حر الفكر ورمزاً على العلم والرجولة والخلق الكريم ، وكان إنساناً فى معاملة الناس حسن العشرة عارفاً بآداب السلوك ، ولم يعرف التزمت ، وكان يداعب أصحابه بالفكاهة اللطيفة . ودرس الطبرى علوم العصر كالحديث والقرآن والتفسير واللغة والشعر والرياضيات والطب . ومن مؤلفاته « جامع البيان فى تفسير القرآن » ، وهو ليس تفسيراً فحسب بل موسوعة شاملة للعلوم الإسلامية حتى زمانه . وكتب تاريخ العالم المسمى « تاريخ الرسل والملوك وأخبارهم » . واتبع الطبرى فى تاريخه طريقة بحثه فى الحديث والتفسير من حيث إثبات الأسانيد المتعددة حتى مصدرها الأول مع ذكر الروايات المختلفة فى شأن الخبر الواحد . والتاريخ عنده تاريخ الهداية البشرية . وأورد معلومات قيمة عن تاريخ الفرس القديم ، ولكن معلوماته عن قدماء المصريين واليونان والرومان قليلة ، ولم يوف تاريخ الغرب الإسلامى حقه من البحث . وأعظم أجزاء تاريخه قدراً هى الخاصة بالعصر الأموى والعصر العباسى الأول . ومع أنه كان معاصراً لأحداث القرن الثالث الهجرى فلم يؤرخ لها بل آثر السكوت عن الكثير . وللطبرى الفضل فى أن جعل التاريخ علماً ثابت الأصول والمنهج مستقلا بنفسه عن الحديث والتفسير . ويعد عميد مؤرخى الإسلام .

(٢) ولى الدين عبد الرحمن بن محمد بن خلدون (٧٣٢ – ٨٠٨ هـ . أى ١٣٣٢ – ١٤٠٦ م .) ولد فى تونس حيث درس بها . اشتغل بخدمة الدولة . وارتحل مسافراً حيناً كما قام بعدة سفارات فى آسيا وأفريقيا والتقى بتيمور لنك فى دمشق . اشتهر بـ « مقدمة » كتابه المسمى « العبر وديوان المبتدأ والخبر فى أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر » . وهو من رواد فلسفة التاريخ وعلم الاجتماع . يجعل التجربة أساس العلم بالعالم وليست الفلسفة القائمة على أساس المنطق ، ويقصد بالتجربة تجربة البشرية كلها ، وفائدة المنطق هى رسم الطريق إلى صحة الاستدلال . ويذكر ما يتعرض له المؤرخ من المغالط والأوهام ، ويدعو إلى دراسة التاريخ على أساس ربط العلة بالمعلول . وموضوع التاريخ عنده هو الحياة الاجتماعية بكل مظاهرها من أفعال ومنازعات وحكومات وعلوم وصناعات ، ويتكلم عن نشوء الحضارة وازدهارها وتدهورها وزوالها وعن ظهور شعب جديد يحل مكان الشعب المنهار . ولكنه لم يطبق ما دعا إليه عند وضع كتابه المشار إليه . وتوفى بالقاهرة .

ومن المفيد أيضاً أن يلمّ الباحث فى « التاريخ » بطائفة أخرى من العلوم المساعدة . فيلزمه أن يدرس شيئاً من المنطق الذى يفيده فى بنائه التاريخى . وكذلك يفيده الإلمام بتقسيم العلوم فى أن يفهم موضع التاريخ من سائر العلوم . كما ينبغى عليه أن يدرس أشياء من فلسفة التاريخ وآراء المفكرين فيه مثل اشپنجلر (١) ، وبرجسون (٢) ، وكروتشى (٣) ، وكولنجوود (٤) . وهو فى حاجة كذلك إلى أن يعرف أشياء من علم الآثار ، ومن علم الأجناس ومن علم الاجتماع ، ومن علم النفس ، ومن القانون ، ومن النظريات السياسية ، ومن علم الإحصاء ، ومن الرياضة

(١) أوزفالد اشپنجلر ( ١٨٨٠ — ١٩٣٦ . Oswald Spengler ) الفيلسوف الألمانى . جمع بين دراسة الرياضة والتاريخ الطبيعي والفن والتاريخ . وضع كتابه عن « انحلال الغرب » . وهو يقول بأن معرفة التاريخ هى معرفة فطرية وجدانية وإنه على المؤرخ أن يتوسم من خلال الآثار والأخبار والأرقام روح الحضارة . ويرى قيام التشابه بين دورات الحضارة من حيث النشأة والنمو والنضج والشيخوخة والفناء . وهو يتعسف حينما يقول بإمكاننا التنبؤ يقينياً بمستقبل الحضارة بناء على دراسة الحاضر . ويتعسف كذلك حينما يعتبر الحياة والتاريخ قائمين على من يتميزون بالإرادة والعزيمة والقوة دون أهل العلم والفكر والمثل العليا ، إذ أن الحياة والتاريخ قائمان على أكتاف هؤلاء جميعاً .

(٢) هنرى برجسون ( ١٨٥٩ — ١٩٤١ . Henri Bergson ) الفيلسوف الفرنسى . درس فى پاريس وعلم فى ليسيه هنرى الرابع وفى مدرسة النورمال ( المعلمين ) وفى الكوليج دى فرانس . وحصل على جائزة نوبل فى الآداب فى سنة ١٩٢٧ . وتقوم فلسفته على دوام الإنسان واستمراره وعلى تطوره ونموه . والحياة عنده سلسلة واحدة من الأفعال يتكون منها التاريخ ، وهو يؤمن بالغائية العامة التى تنتظم الحياة كلها وتشملها برباط واحد لا ينقسم . ومن مؤلفاته « التطور الخالق » و « إمكانية التغير » و « الطاقة الروحية » ويمتاز أسلوبه بالوضوح والرشاقة والإيجاز وحسن التلوين .

(٣) بنيديتو كروتشى ( ١٨٦٦ — ١٩٥٢ . Benedetto Croce ) ولد بقرب ناپلى واشتغل بالتاريخ والفلسفة . شغل منصب وزير التعليم بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية . وكان رجلا حر الفكر ومن معارضى النظام الفاشى . ومن كتاباته « شعر دانتى » و « التاريخ كفكر وكفعل » و « نظرية وتاريخ كتابة التاريخ » . تدرج فى تفكيره التاريخى ، فمن آرائه أن الفلسفة تعبر عن المفاهيم المجردة للتاريخ ، وبذلك تصبح عنصراً فى بناء التاريخ . ومن آرائه أيضاً أنه لا بد من توفر البصيرة التاريخية للمؤرخ ، وأن التاريخ ينبغى أن يدرس بوسائله الخاصة القائمة على جمع المصادر ونقدها وتفسيرها . ويحذر المؤرخ من المبالغة فى تخيل الماضى وتقمص شخصياته ، ومن التحيز للنزعات الوطنية أو السياسية أو الاقتصادية أو الدينية . . . إذ لا بد للمؤرخ من ألا يتجاوز فى تخيله وإحيائه الماضى حدود الوثائق والمصادر التى يستخلص منها الوقائع والحقائق التاريخية .

(٤) روبين جورج كولنجوود ( ١٨٨٩ — ١٩٤٣ . Robin George Collingwood ) . درس فى أكسفورد . وهو حجة فى حفريات بريطانيا وتاريخها فى العصر الرومانى وهو فيلسوف كذلك . من مؤلفاته « فكرة الطبيعة » و « أصول الفن » و « فكرة التاريخ » . ومن آرائه أن عمليات التاريخ تنتظم أعمالا لها زواياها الداخلية التى تتألف من عمليات فكرية ، وأن كل تاريخ ما هو إلا تاريخ للفكر ، وأن مهمة المؤرخ عرض الأحداث التى هى المظهر الخارجى للأفكار . وعنده أن الخيال التاريخى مرجعه إلى المؤرخ الذى لا يقبل الرواية إلا إذا اتسقت مع مقياسه العقلى ، وأن المؤرخ سيد نفسه ، وأنه فى الوقت الذى يكتشف فيه حريته كمؤرخ سيكتشف أيضاً حرية الإرادة الإنسانية بوصفها القوة الفعالة فى أحداث التاريخ .

أو الفلك أو النبات أو الحيوان . . . إذا ما عرضت له نواحٍ من هذه المسائل . وإذا لم يكن له بها معرفة سابقة فيمكنه تحصيل القدر الذى يكفيه منها لفهم الموضوع التاريخى الذى يعالجه ، حينما يصبح فى حاجة إلى ذلك .

ومن الضرورى للباحث فى التاريخ ألا يكتفى بتحصيل ثقافته العامة أو الخاصة من الكتب والمراجع فحسب ، دون دراسته وخبرته بالحياة العملية ذاتها ، سواء أكان ذلك فى دائرة أهله وعشيرته ، أم كان فى نطاق قومه وبلده ، أم فى محيط دوائر أوسع وأعم فى المجتمع الإنسانى . وإن الخبرة التى يكتسبها الباحث بالملاحظة والممارسة العملية ، بحسب ظروفه ، من شأنها أن تجعله أقدر على فهم أعمال الإنسان فى الزمن الماضى ، وتقدير الظروف التى أحاطت به ، والتى أدت إلى اتخاذه مسالك معينة فى مواجهة تيارات أو مؤثرات محدّدة . ولا يجوز لدارس التاريخ أن يكون فى عزلة عن البشر ، حتى يُصبح أقرب إلى فهمهم والكتابة عنهم ، مهما بَعُدَ بينه وبينهم الزمان ، إذْ أن الرابطة البشرية قائمة على الرغم من اختلاف الزمان والمكان .

ومن الأمور الأساسية للباحث فى التاريخ ألا يلتزم حدود بلده ، بل ينبغى عليه السفر والارتحال داخل بلاده وخارجها ، فى سبيل البحث التاريخى فى حد ذاته ، ثم لكى يرى آفاقاً جديدةً ، ويكتسب خبرةً بأقوام وبيئات مختلفة . ومن الضرورى له أن يقضى فترةً أو فترات متعددة فى البلد الذى يدرس نواحى من تاريخه . ولعله يكون من المناسب أن يبدأ الباحث سفره بعد أن ينهى تعليمه الجامعى فى بلده الأصلىّ ، وبعد أن تتعيّن له الناحية التى يرغب فى الكتابة عنها ، فيسافر وقد تزوّد بأسلحة نافعة ، ويمضى فى الدرس والكشف عن الوقائع والحقائق التاريخية . ويزور الأماكن المختلفة ويدرس ويتأمّل ، ولكن عليه ألا يكون كالمُحدث الذى تبهره الأضواء الجديدة . والنفس العالية لا تشعر أنها غريبة فى أى مكان ، إذْ تحسّ الصلة والرابطة بينها وبين وطنها وبين شتى البلدان وسائر النفوس والأقوام والحضارات . ولا بد للباحث فى التاريخ — كغيره من أهل الدراسات الأدبية أو العلمية أو الفنية — لا بد له من متابعة أسفاره فى الداخل والخارج طوال حياته ، لأن ذلك يجدد ثقافته ويزيده علماً وتجربةً على الدوام .

وفى أغلب الأحوال لا يمكن كتابة البحوث العلمية الأصيلة دون الارتحال والسفر ، والعدول أو التوقف عن السفر يعوق عجلة التقدم ، ويوقف سير العلم ، ويصيب الأفراد والأمم التى ينتمون إليها بالركود والجمود والتأخر . ولقد كان أسلافنا من العرب فى عهد مجدهم ، كما كان أضرابهم من أهل زمانهم ، يجوبون الآفاق فى عصر الدابّة والشراع ، طلباً للعلم . ولقد ازداد نشاط الأسفار فى طلب العلم فى عصر الآلات الحديثة ، فى الأمم المتحضّرة والناهضة والكبيرة والصغيرة على السواء ، إذ أن ذلك من أسباب تقدّم الشعوب ونهوض العمران .

هذا كله موجز عن الثقافة والإعداد والخبرة اللازمة لمن يتصدّى لكتابة التاريخ . وليس المقصود بذلك التوسّع أو التعمّق فى كل هذه النواحى لذاتها ، إذ أن هذا أمر فوق متناول البشر . ولكن المقصود أن ينال الدارس ما يلزمه بقراءة بعض الكتب العامة أو الخاصة ، وقد يزيد ذلك فى نواحٍ معينة من هذه العلوم المساعدة بحسب طبيعة الموضوع الذى يختاره . وقد يبدو من العسير جمع هذه الثقافة المتنوعة . ولكن تخصيص حوالى سبع أو ثمانى سنوات تفعل العجائب ، وتكفى للوصول إلى مستوى مناسب يزداد بالتدريج مع الزمن تبعاً لنوع الدراسة . وإن روح العلم الصحيح لا تعرف العقبات ، والإخلاص والصبر يبلغان بالباحث فى التاريخ — كما فى سائر العلوم — إلى غرضه فى أغلب الأحيان .

## الفصل الثانى

# اختيار موضوع البحث

الاختيار بالنسبة للطالب الجامعي – الاختيار بالنسبة للباحث فى التاريخ – بعض القواعد – بعض الأمثلة .

إن أول مسألة تواجه الباحث المبتدئ فى دراسة التاريخ هى مسألة اختياره موضوعاً للبحث . والمسألة بالنسبة للطالب الذى يبدأ دراسته فى المرحلة الأولى من الجامعة ، تختلف عنها بالنسبة للباحث الذى أخذ يتطلّع إلى الدراسة العلمية المنتجة .

فالطالب المبتدئ فى التعليم الجامعى لا يُنتظر منه فى الغالب أن يقوم ببحث علمى مبتكر أصيل ، يستخلص فيه حقائق تاريخية مجهولة ، أو يكشف عن مجموعة من الوثائق لم تكن معروفة من قبل . ولكن المطلوب منه هو أن يتوفر على تحصيل وسائل الإعداد والتدريب التى تؤهله للعمل العلمى فى المستقبل .

والطالب فى أثناء دراسته الجامعية الأولى ، يختار بإرشاد أستاذه ، بعض الموضوعات المدروسة ، لا لكى يأتى فيها بجديد ، بل للتمرين والتدريب والاقتباس وهو فى هذا يشبه دارس الكيمياء أو الطبيعة أو التشريح ، الذى يقوم بأداء التجارب المعروفة والتى ثبتت صحتها نهائياً لكى يتدرب ويعرف ما عرفه غيره من قبل .

ويستطيع طالب التاريخ أن يختار موضوعات منوّعة من الفروع التى يدرسها . ويمكنه أن يبحث موضوعاً عاماً ، مثل كتابة ملخص عام عن تاريخ نابليون فى حيز محدود . وهو يعتمد فى ذلك على القليل من المراجع الأساسية عن هذا الموضوع التى يأخذها عن أستاذه ، أو التى يستخرجها بنفسه من كتب المراجع ، فيقتبس ويدوّن منها مذكراته . وينبغى أن يلاحظ وضع أرقام الصفات للكتاب أو الكتب التى أخذ منها ، على هوامش أوراقه ، حتى يمكنه الرجوع إلى تلك الكتب إذا اقتضى الأمر ذلك . ثم يجمع ما حصل عليه من المعلومات ، جاعلاً نصب عينيه التمييز بين مجموعاتها التفصيلية التى تتعلق كل منها بنقطة جزئية

محدّدة ، ثم يقارن ويمزج بين هذه الجزئيات بعضها وبعض . ثم يعرض بإيجاز نشأة ناپليون وتعليمه وشخصيته ، وتدرّجه فى المناصب ، وحروبه فى أوروپا ، ثم فى الشرق ثم فى أوروپا ، وحكومته وإدارته ، وظروف أوروپا فى عهده ، ووقوف إنجلترا فى سبيله ، وتألّب أوروپا عليه ، ثم سقوطه وحياته فى المنفى . وسيتجاوز الطالب فى هذه الحال عن كثير من التفصيلات والحركات المحلية ، ويكتفى بالمسائل الهامة ، سواء أكانت حوادث الحروب أم مشاكل السياسة الداخلية أم الخارجية *.

وبعد ذلك يتدرج الطالب فيختار جزءاً محدداً من الموضوع العام المشار إليه ، مثل حملة ناپليون على الروسيا فى سنة ١٨١٢ . فيبحث الظروف التى أدت إلى تلك الحملة ، ويتتبّع سيرها والمعارك التى حدثت ، ووصول ناپليون إلى موسكو ، ثم ارتداده وإخفاقه وما لحق به من الخسائر ، وما ترتب على ذلك من النتائج فى فرنسا وفى أوروپا . وهو فى هذا سيبحث موضوعاً أضيق من الموضوع السابق ، ولكن بحثه سيكون بالضرورة أكثر عمقاً ، وإلمامه بتاريخ ناپليون سيجعله أقدر على دراسة هذه الحملة الروسية .

ثم يتدرج الطالب إلى بحث نقطة تاريخية أكثر تحديداً ، مثل معركة واترلو فى سنة ١٨١٥ . وهو فى هذه الحال سيدرس الظروف التى أدت إلى هذه المعركة ، ويقارن بين القوى الحربية لكل من فرنسا وإنجلترا وپروسيا ، ثم يدرس أرض المعركة وخططها ، ويتتبع العمليات العسكرية ، وما قام به ولنجتون وبلوخر ، وحالة الجوّ ، وتأخر وصول النجدة الفرنسية ، ويوضّح كيف هُزم ناپليون ، ويشرح

* Lavisse, E. et Rambaud, A. : Histoire Générale, 12 vols. Paris, 1893-1901. vol. IX. 1800-1815.

The Cambridge Modern History, 12 vols. London, 1904-1910. Vol. IX. Napoleon.

Rose, J.H. : The Life of Napoleon I. London, 1929.

Rose, J.H. : The Personality of Napoleon. London 1929.

Ludwig, E. : Napoleon, trans. by Eden and Cedar Paul. London, 1929.

ولهذا الكتاب ترجمتان عربيتان ، فقد ترجمه عادل زعيتر عن الترجمة الفرنسية ، وترجمه محمود الدسوقى عن الأصل الألمانى . وعلى الرغم من فائدة الترجمة إلى العربية فمن الأفضل لطالب التاريخ أن يقرأ الكتاب فى أصله أو فى ترجمة أوروپية له لكى يكون ذلك سبيلا إلى التقدم فى اللغة الأوروپية التى يختارها .

ما ترتب على ذلك من النتائج * . وإن بحثه للموضوعين السابقين سيجعله أقدر على دراسة هذه الناحية الأخيرة الأكثر تحديداً . وسيعلّمه هذا التدريب التدريجى فائدة الإلمام بموضوع أوسع وانتقاله منه إلى نقط أكثر تحديداً . وسيعلّمه هذا التدرّج ضرورة الاهتمام بالجزئيات مع عدم إغفال الروح العام والنظرة العامة إلى العصر الذى يدرسه ، إذ لا بد من العناية بهاتين الناحيتين معاً على اتساق وتوافق .

ويلاحظ أيضاً أنه من بين التدريبات المفيدة ، للطالب فى الدور الأول من دراسته الجامعية ، أن يختار كتاباً فى موضوع بعينه — وليكن باللغة العربية فى أول الأمر — ولتكن صفحاته ٣٠٠ مثلاً — ويلخصه فى ١٠٠ صفحة أولاً ، ثم يلخصه فى ٥٠ صفحة ثانياً ثم فى ٢٠ صفحه ثم فى ١٠ صفحات. ثم يطبق هذا على كتب أخرى أجنبية — ولا بد له من أن يُحسن معرفة لغة أجنبية واحدة على الأقل— وسيجد أنه قد أفاد فائدة طيبة ، وتعلّم القدرة على الاستيعاب والتركيز ، فضلاً عما يكسبه من المعلومات التاريخية الواردة فى الكتب التى اختارها ، وما يجنيه من الحصيلة اللغوية والفكرية ، بالقراءة ، والترجمة ، والاقتباس ، والتدرّب على الإيجاز والتركيز والكتابة .

وكذلك يستطيع الطالب أن يدرس بعض الوثائق الأصلية المطبوعة فى بحث موضوع معين ، كما يمكنه أن يدرس بإرشاد أستاذه بعض الوثائق المخطوطة ، لكى يستخرج منها بعض الحقائق اللازمة لبحث مسألة معينة. وأحياناً يشترك بعض الطلاب مع أساتذتهم فى دراسة بعض الأصول التاريخية ، ويقومون بنشرها نشراً علمياً . ويكون هذا كله بمثابة تدريب وإعداد للمستقبل الذى يتطلع إليه دارس التاريخ .

ويلاحظ أن ما ينطبق على طالب التاريخ المنتظم فى الدراسة الجامعية ، يمكن أن ينطبق على كل شخص لم تُتح له فرصة التعليم الجامعى ، أو لم تتح له فرصة دراسة التاريخ بالجامعة ، ويشعر فى نفسه بالميل إلى دراسة التاريخ والكتابة فيه .

---

* Becke, A.F. : Napoleon and Waterloo. London 1939

Esposito, V.J. and Elting, J.R. : A Military History and Atlas of the Napoleonic Wars. London, 1964.

وهذا هو التدريب الذى قمت به بإشراف الأستاذ جرانت بكلية الآداب فى القاهرة فى ١٩٣١ وقبل صدور المرجعين المذكورين .

وليست هناك حدود أو موانع أمام الراغب فى الاستزادة من سبل المعرفة ، ولكن لا بد من التزوّد بوسائل هذه المعرفة وأساليبها ، إذْ لا تكفى الرغبة وحدها فى بلوغ الهدف المنشود . وينطبق على هذا الدارس — العلمانى — الراغب فى دراسة التاريخ وكتابته ، ما ينطبق على الطالب الذى تخرّج فى الجامعة ورغب فى أن يمضى قُدُمًا فى دراسة التاريخ .

وحينما يتم الطالب مرحلة التعليم الجامعى ويحصل على درجة جامعية ، وينوى مواصلة دراسته للتاريخ ، فإن اختيار موضوع البحث يبدو فى صورة جديدة . فى هذه الحال يجب على الباحث أن يلاحظ أن عليه أن يختار بنفسه موضوع البحث الذى يروق له ، وعلى الأستاذ المشرف أن يتحقق من أنه يفعل ذلك . والعلاقة القديمة التى كانت قائمة بين الطالب وأستاذه ، ينبغى أن تتغير وتتحول إلى علاقة قائمة على أساس من المساواة ،وعلى تحمّل المسؤولية ، وعلى العمل العلمى المشترك ، وعلى النقد الحرّ والتقدير المتبادل . والباحث المبتدئ فى هذه المرحلة الذى يُضطر إلى الخضوع لرأى أستاذه فى اختيار موضوع البحث ، والأستاذ الذى يقبل ذلك ، أو الذى يحاولُ أن يُملى على طلابه موضوعات معينة — كلاهما مخطئ . وصحيح أن الباحثين المبتدئين الذين يمكنهم الاستقلال فى اختيار موضوعاتهم قليلون ، وربما لا يعرفون كل ما يتعلق بالعصر أو الناحية التى يرغبون فى دراستها . ولكن الباحث يمكنه فى هذا الدور استيضاح رأى أساتذته الذين يمكنهم إرشاده فيما غمض عليه ، دون أن يُملوا عليه رأيًا معينًا ، إذْ أن الاختيار النهائى لموضوع البحث التاريخى أو تعديله أو تركه إلى موضوع آخر ، ينبغى أن يُترك للباحث لكى يُقرر بنفسه ما يراه * .

والباحث فى هذا الدور لا يستطيع أن يبحث أى موضوع كان ، إذْ أن المطلوب هو أن يقوم ببحث أصيل مبتكر فى العلم (original) ، ويكشف عن حقائق تاريخية جديدة . فلا يكون البحث فى هذه الحال بناء على الرغبة فحسب بل بناء على ما يجب أن يُبحث أو ما يُمكن أن يُبحث . وقد يُقال إن الباحث لا يختار الموضوع التاريخى ، ولكن الموضوع التاريخى هو الذى يختار الباحث .

---

* Crump, C.G. : History and Historical Research, London ,1928. p. 42.

فعلى الباحث أن يرتاد المناطق المجهولة ، وأن يشحذ أسلحته وكفايته ، ويتحدث ، ويفكر ، حتى ينبثق أمامه الضوء الجديد :

فالباحث المبتدئ فى هذه المرحلة الثانية من الدراسة ، قد يثير اهتمامه بعض المسائل فى تاريخ اليونان القديم ، أو فى تاريخ العصور الوسطى ، أو فى تاريخ إيطاليا ، أو فى تاريخ الروسيا . فلكى يمضى فى بحث إحدى هذه النواحى ينبغى عليه أن يعرف العلوم المساعدة الرئيسة المرتبطة بها . وإذا لم يكن يعرفها فيجب عليه أن يقرر من أول الأمر بصراحة : أهو مستعد أو قادر على أن يتعلمها ؟ أهو مستعد لأن يتعلم اليونانية القديمة أو اللاتينية القديمة أو لاتينية العصور الوسطى أو الإيطالية أو الروسية مثلا ؟ أهو مستعد لأن يتعلم ما يتصل بموضوعه من العلوم المساعدة الأخرى ؟ فإذا لم يكن مستعداً أو قادراً على أن يفعل ذلك وجب عليه أن يعدل عن المضى فى بحث موضوع تعوزه فيه الوسائل الضرورية ، ويمكنه أن يتجه إلى مجال بحث آخر يكون ذا خبرة بأصوله وقواعده أو على استعداد لأن يحصّل ذلك .

والمبتدئ فى البحث التاريخى العلمى ينبغى أن يراعى بعض المسائل . فليس من الضرورى دائماً تحديد عنوان الموضوع من أول الأمر . ويكفى تحديد العصر والنواحى التى تصلح موضوعاً للبحث فى نطاق معين . أما التحديد النهائى فيتم فى الغالب بعد المضىّ شوطاً فى القراءة والبحث . وعلى الباحث أن يحدد بصفة تقريبية الزمن الذى سيخصصه لبحث موضوعه . والباحث المبتدئ محتاج إلى بعض الوقت لكى يتقصّى فيه أحوال العصر الذى يكون موضوع بحثه جزءاً منه . وتحديد الوقت التقريبى مرتبط بتحديد الموضوع . فينبغى ألا يختار موضوعاً طويلا ، إذْ أن اختيار ناحية أو مسألة محددة يمكّنه من إنجاز بحثه فى وقت مناسب ، مع الإتيان فيه بجديد على العلم ، ويحسن أن تكون جزءاً من موضوع عام مترابط البناء ، لكى يتسع المجال أمام الباحث لمواصلة دراساته فى المستقبل .

فلا يجوز للباحث الذى يريد أن يكتب بحثاً علمياً تاريخياً — لا يجوز له أن يتخذ تاريخ الدولة الأيوبية بأكمله موضوعاً للبحث ، لأنه موضوع طويل .

فالأيوبيون حكموا دولتهم من سنة ١١٩٦ إلى سنة ١٢٥٠م . ودراسة هذه الفترة دراسة عميقة مع كشف حقائق جديدة عنها لا يمكن أن يتم فى سنوات قلائل . وإذا أصرّ الباحث على القيام بهذه الدراسة فى فترة محدودة من الزمن ، فلن يخرج منها بنتيجة أكثر من تلخيص واقتباس ما هو موجود عن هذا الموضوع فى المراجع السابقة عليه .

أما إذا خصّص وقته وجهده فى نفس الفترة المحدودة من الزمن ، لبحث ناحية معينة بالذات من تاريخ الدولة الأيوبية ، مثل تاريخ صلاح الدين ، أو تاريخ الملك العادل ، أو تاريخ التجارة فى عهد الدولة الأيوبية ، أو نظام الحكم فى عهد تلك الدولة ، أو معركة حربية معينة ، فإنه يستطيع فى هذه الحال أن يسبر غور الأرض المجهولة ، ويكشف عن حقائق تاريخية جديدة . وبديهى أن الوقت والجهد اللذين يُخصّصان لفترة أقصر يأتيان بنتائج علمية أعمق وأدق مما لو خصّصا لفترة أطول امتداداً . وإن وضع مؤلف علمى دقيق عن عصر الدولة الأيوبية بأكمله لا يمكن أن يتم إلا بعد دراسة جزئيات هذا العصر ، وبعد الكشف عن كل أو أغلب الحقائق التاريخية التى يُمكن الوصول إليها .

وما يُقال عن عصر الدولة الأيوبية ينطبق تماماً على كل موضوع تاريخى آخر ، منذ أقدم العصور حتى الأزمنة الحديثة ، وفى كل أقطار المعمورة . والمؤلفات التى لا يُراعى فيها ذلك لا تُعدّ كتباً علمية ، ولكنها قد تُعدّ كتباً ثقافية نافعة للقارئ العام .

وكذلك ينبغى أن يلاحظ الباحث عند التفكير فى اختيار موضوع بحثه ميله — بغير تحيز — أو استعداده الخاص ، سواء أكان ذلك فى الناحية السياسية أم الاقتصادية أم الدينية أم العسكرية أم الحضارية . . . وليس هناك ما يدعو الباحث إلى أن يقسر نفسه على ولوج ميدان لا يشعر فى نفسه بالميل إليه. وعلى العكس فإن طَرْقَ المجال الذى يميل إليه الباحث يجعله أقدر على العمل وأقوى على كشف الحقائق التاريخية .

ومن الضرورى للباحث أن يمر كذلك خلال المرحلة التالية ، قبل أن يستقر على اختيار موضوع معين ، وتتلخص هذه المرحلة فيما يلى : هل الموضوع الذى

نكَّر فيه الباحث يحتاج إلى أن يُبحث ؟ ألم يبحث من قبل بحثًا علميًّا ؟ أم هل بُحث بطريقة غير مستوفاة ؟ وألم تُدرس المادة الأصلية المعروفة عنه ولم تُنقد ولم يُستخلص مضمونها على الوجه الأكمل ؟ وهل وُجدت — أو هل يمكن أن يُكشف عن أصول تاريخية جديدة تبرّر إعادة بحث هذا الموضوع من جديد ؟ إذا توفرت بعض هذه الشروط ، فمعنى ذلك أن الموضوع قابل للدرس والبحث * .

والمسألة الأخيرة التي ينبغي مراعاتها في هذا الصدد ، تتعلق باختيار موضوع البحث في نطاق ما يُصطلح على تسميته بالعصر الحديث أو بالتاريخ المعاصر . يُلاحظ في هذه الناحية أن بعض علماء التاريخ يرون أن التاريخ الحديث يبدأ منذ القرن السادس عشر ، ويرى آخرون أنه يبدأ بعصر النهضة ، دون أن يجعلوه وحدة بذاتها منفصلة عن التاريخ الحديث . ويرى بعضٌ أن ما يُصطلح على تسميته بالتاريخ المعاصر ، يبدأ منذ الثورة الفرنسية الكبرى في سنة ١٧٨٩ ، على حين يرى غيرهم أنه يبدأ منذ حرب السبعين . ومن المصطلح عليه كذلك أن التاريخ كموضوع للدراسة العلمية لا يجوز أن يتعدّى فترة تبعد مدة خمسين سنة — على الأقل — بالنسبة للوقت الذي يتناوله فيه الباحث بالدرس والتأليف العلمي .

ويرجع هذا التحديد إلى محاولة إعطاء المؤرخ الفرصة لكي يبعد — بقدر المستطاع — عن التأثر الشخصي — من حيث الرغبة في المنفعة أو الخشية من وقوع المضرّة ، أو الانسياق وراء الدافع أو التيار العام ، الذي من شأنه أن يعوقه ، في أحوال كثيرة ، عن وزن المسائل وتقدير الظروف تقديرًا أقرب إلى الحق والعدل والواقع التاريخي .

ويرجع أيضًا هذا الاصطلاح على فترة الخمسين سنة — وبصفة أساسية — إلى أن دور الأرشيف التاريخية لا تفتح أبوابها للباحثين إلا بعد انقضاء تلك المدة ، وذلك مراعاة للمصالح السياسية أو العسكرية التي تحرص كل دولة على رعايتها بقدر المستطاع . وصحيح أن الحكومات قد تنشر بعض الأوراق الرسمية التي تمس مسائل أكثر قُربًا إلينا ، ولا شك في فائدتها للباحثين ، ولكن هذا لا يعني أن هذه الحكومات قد نشرت كل أو أهم ما عندها بشأن بعض المسائل المعينة ،

---

* Fling: op. cit. p. 37.

فهى لا تنشر إلا ما ترى أنه يحقق مصلحتها ، وتُخفى ما عدا ذلك . وحتى الوثائق الرسمية التى تبيح الحكومات نشرها فور الانتهاء من موضوعها ، لا تُعطى صورة حقيقية لخفاياها ، ولما يُحتمل أن يكمن وراء سطورها ، لأن الحكومات لا تنشر المحاضر الرسمية الخاصة بها ، أو لا تنشر مسودات تلك المحاضر ، كما لا تنشر مسودات الوثائق الرسمية ذاتها ، وفى العادة يُدوّن عليها ملاحظات أو تعليقات ، أو تُغيَّر فيها جمل وتعبيرات ، أو ينالها حذف أو إضافة جمل أو كلمات . وهذه المسودات تظل محجوبة عن الباحثين حتى تنقضى فترة الخمسين سنة المشار إليها . وكلما تقدم الزمن تظهر أوراق أو مذكرات أخرى غير رسمية تُلقى أضواء على موضوع الدراسة . وناهيك بالوثائق السرية (top secret) التى يكتبها رجال الدولة والمسؤولون والتى تتناول المسائل الخطيرة وهذه ربما تظل محجوبة عن الدارسين فترة أطول ، قد تبلغ القرنين من الزمان !

وفضلا عن ذلك فإن مرور فترة الخمسين سنة — على الأقل — بين الزمن الذى يعيش فيه الباحث وبين زمن الموضوع الذى يتناوله — يُحقق الفرصة الزمنية التى يهدأ فيها مرجل الحوادث التاريخية ، ويتبلور مضمونها ، وبذلك تصبح أدنى إلى الفهم والدرس والاستيعاب . ويكون دارس التاريخ فى هذه الناحية أشبه بِمَنْ ينظر إلى صورة أو تمثال ، فلا تتضح له معالمهما ، ولا يمكنه أن يتذوّق ما فيهما من فن أو جمال ، إلا إذا باعد بينه وبينهما بمسافة معينة ، بحيث إنه إذا ازداد منهما اقترابًا ، نقصت قدرته على استجلائهما ، بل ربما عجز عن رؤيتهما تمامًا .

ويذهب بعض المؤرخين إلى أن المثل الأعلى لكتابة التاريخ كتابة علمية ، يقف عند القرن السابع عشر . وذلك لأن أحوال أوروبا والعالم كانت قد بلغت عندئذ حدًّا من البناء والتشكّل والاستقرار ، بحيث تصلح عصوره مادة للدراسة العلمية الرصينة . وعندهم أن القرن الثامن عشر قد شهد أحداثًا وتطورات جديدة شملت شتى مرافق الحياة ، من اختراع وصناعة ، واتساع سياسى من نوع جديد ، ومن أفكار ثورية سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة ، ومن أساليب مبتكرة فى الفنون والآداب والعلوم ، مما لا تزال تؤثر فى مصائر العالم حتى الوقت الحاضر على

نحو كفيل بأن يؤثر على الباحث ، بحيث يتعرض لتيارات جارفة ، من شأنها أن تقلل من مقدرته على دراسة التاريخ دراسة علمية موضوعية خالصة من التحيز والهوى بقدر المستطاع .

ولا يعني هذا بداهة أن يمتنع الدارسون كافةً عن تناول الأحوال القريبة أو الجارية بالبحث والدرس ، إذْ لا بد من أن يكتب أهل العصر عن عصرهم كل ما يمكنهم أن يكتبوه . فهم يستطيعون أن يدوّنوا آراءهم وملاحظاتهم ومذكراتهم ومراسلاتهم ومعرفتهم بالشؤون الجارية ، مِمّا لا يتاح للاحقين عليهم أن يقوموا بتسجيله ، ولكن لا يمكن أن يُعدّ ما يكتبونه دراسة علمية تاريخية ، بل يُعدّ كمادة تاريخية تصلح للدرس والبحث لاستخلاص التاريخ منها فى المستقبل .

وإن دراسة الشؤون الجارية فى أمة من الأمم ، لَتَنْدَخل فى نطاق العلوم السياسية أو القانونية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الإحصائية أو الأنثروبولوجية أو الصحيفية أو الإعلامية . . . وهذه كلها دراسات حيوية وجوهرية ، إذْ تُطلع المعاصرين على مشاكل المجتمع الذى يعيشون فيه ، وتُوجههم إلى تلمُّس الحلول المناسبة الكفيلة بتحقيق مصالحهم ، وترسم الخطط للتقدم والنموّ الذى يطمحون إلى بلوغه ، وإغفال هذه الدراسات يُعدّ قصورًا عن إدراك حاجات المجتمع . ولكن هذه الدراسات ليست داخلة فى اختصاص التاريخ بالمعنى العلمى الدقيق .

ويلاحظ أن بعض المشتغلين بالدراسة التاريخية بمفهومها العلمى ، يكتبون أحيانًا فى الشؤون الجارية ، ولكنهم يعترفون فى الوقت نفسه بأن ما يكتبونه فيها لا يُعدّ من التاريخ ، بل يكون من باب التأمل أو الملاحظة أو إبداء الرأى فى مسألة من مسائل الساعة ، وليس هذا هو موضوع هذا الكتاب .

وكيف يمكن للباحث المبتدئ أن يتثبَّت من توفر بعض الشروط التى تقتضى منه الإقدام على البحث فى الموضوع الذى يتطلع إلى دراسته ؟ الطريقة العاجلة هى أن يبادر إلى استشارة أحد المختصين فى مجال البحث التاريخى المعيَّن فى البلد الذى يعيش فيه ، أو فى بلد آخر بطريق المراسلة .

وإذا تعذّر عليه الوصول إلى ذلك الإخصائى ، أو حينما يريد أن يمحِّص

– ما يكون قد أشار عليه أحد المختصين ببحثه – يستطيع أن يمضي بنفسه في استقصاء الموضوع الذي يعنيه . فلكي يعرف الباحث المراجع العامة والخاصة التي تتعلق بذلك الموضوع ، وهل اعتمدت على كل الأصول المعروفة ، يلزمه الاسترشاد بفن كتب المراجع ( الببليوغرافيا ) . والتأكد من أن الأصول التاريخية الموجودة قد استُخدمت بطريقة علمية صحيحة ، يدخل في باب نقد الأصول والمصادر . ومسألة البحث عن إمكان العثور على مادة أصلية جديدة عن الموضوع ، تُعرف عن طريق البحث والتحرّي في دور الكتب ودور الأرشيف التاريخية . وسوف نعرف أشياء عن هذه النواحي في الفصول التالية . وإذا لم يتحقق بعض هذه الشروط في موضوع البحث ، فلا معنى مطلقاً للاستمرار في محاولة دراسته دون جدوى . ولابد إذاً من العدول عنه إلى موضوع آخر يمكن الإتيان في بحثه بجديد .

وينبغي ألا يكون غرض الباحث مجرد الحصول على درجات جامعية لتحقيق أغراض معينة . فمن الممكن لشخص ما ، أن يتوفّر على دراسة موضوع معين في زمن محدد ، ويخرج بكتابة بحث لا بأس به ، وينال به درجة علمية . ولكن لا يعني هذا أنه قد بلغ نهاية الشوط أو أنه أصبح مؤرخاً ، لأن الدرجة العلمية لا تزيد عن كونها ثمرة تجربة أولية ، ولا تُعدّ سوى بداءة الطريق . والباحث المخلص لا يكفّ عن متابعة دراساته التاريخية بحصوله على الدرجة العلمية . وإذا جعل الدارسون هدفهم الأساسي هو الحصول على الدرجات العلمية وما يرتبط بها من المنافع ، فلن يكون لهم من العلم إلا طلاء ومظهر خارجيّ . والعلماء جميعاً – ومن بينهم علماء التاريخ – لا يُصبحون علماء إلا إذا أشربت نفوسهم روح العلم الخالص ، وبحثوا العلم للعلم عن لذة ذاتية ورغبة أصيلة * . ومن البديهي أن ثمرة جهود هؤلاء لن تقتصر على ذواتهم فحسب ، بل ستؤول في النهاية إلى عشيرتهم وقومهم وبلادهم ، وربما إلى البشرية بأسرها .

وما الأعمال والبحوث التاريخية العلمية التي ينبغي أن يقوم بها الباحثون في مصر ؟ صحيح أننا أمة ذات تاريخ طويل مجيد ، وأن بلادنا تضم آثاراً وأصولاً تاريخية تُنبئ عن غزارة تراثنا القديم والوسيط ، ولكننا لا زلنا فقراء ومتأخرين

---

* Crump: op. cit. p. 41, 46.

فى ميدان البحث التاريخى بالمعنى العلمى الحديث . ولقد سبقنا الغرب بمراحل هائلة فى كل أدواره ، مثل نشر الفهارس ، ووضع كتب المراجع ( الببليوغرافيات ) المتنوعة ، وجمع الأصول التاريخية ، ونشر بعضها ، ووضع المؤلفات التى لا حصر لها فى مختلف أنواع التاريخ ، فى كل عصوره ، فى تاريخ العالم بعامة ، وفى تاريخ الدول والشعوب بخاصة ، سواء أكانت المراجع التى تتناول التاريخ العام أم المراجع التى تبحث عصوراً معينة ، ونواحى خاصة فى تاريخ الملوك والحكام ، والأفراد البارزين ، والشعوب ، ووقائع الحروب ، وثمار الحضارات . . . فأين نحن من هذا كله !

صحيح أن أسلافنا فى الحضارة قد خلفوا لنا مؤلفات قيمة فى التاريخ ، تلقى أضواءً على ماضينا ، ولكن لم يكن لها أن تسير على الأسلوب المعروف فى كتب التاريخ المؤلفة فى الزمن الحديث ، على الرغم من دقة معلومات بعضهم وحرص بعض مؤلفيها على التثبت والتحرّى ، والسعى إلى إدراك مضمون الأحداث ، وهى فى جملتها أسس جوهرية فى وضع مؤلفات علمية حديثة عن نواح من تاريخنا فى كل العصور . وصحيح أن بعض العلماء الأجانب قد وضعوا مؤلفات حديثة فى تاريخنا بعضها دقيق محايد ، وبعضها الآخر يخضع للغرض ويسعى إلى تحقيق المنفعة . وصحيح أن بعض هؤلاء العلماء قد عُنى بنشر شىء من الوثائق الخاصة بتاريخ مصر فى عهد أسرة محمد على ، وصحيح كذلك أن بعض الباحثين المصريين قد وضعوا بحوثاً فى نواح من التاريخ المصرى أو العربى أو الأوروبى منذ أقدم العصور حتى العصر الحديث . وهى إن تكن جهوداً فردية أو عملا لبعض الهيئات الجديرة بالتقدير ، إلا أنها لا تزال قليلة ، وتتفاوت قيمتها من الناحية العلمية فى بعض الأحيان ، لأن بعض الباحثين قد أعوزتهم الفرصة للاطلاع على المصادر التاريخية فى مظانها الأولى ، والتى لم تكن فى متناول أيديهم ، إذْ أنها منتشرة فى دور الأرشيف ودور الكتب فى الخارج ، أو لأن بعضهم ينهج نهج السرعة فى دراسته ، إما لأن هذه هى طبيعته ، وإما لأنه مضطر إلى ذلك بحكم ظروفه الاقتصادية ، وبذلك يخالف أساس البحث العلمى .

فينبغى على المعنيين بالدراسات التاريخية ، من الباحثين أو من الهيئات

الخاصة ، السعى إلى إنجاز أعمال تمهيدية واسعة النطاق وأساسية جداً لكى تسير الدراسات التاريخية سيراً علمياً منتظماً . وأول هذه الأعمال القيام بطبع الفهارس الخاصة بدور الكتب ودور المحفوظات فى مصر ، بالطرق العلمية الحديثة ، أى بتبويبها وتقسيمها ووضع الفهارس لها ، مما هو غير متوافر تماماً فى الموجود منها ، فضلاً عن غير الموجود أصلا . ثم وضع فهارس للمخطوطات والمطبوعات الخاصة بتاريخ مصر ، أو الأقطار العربية ، ثم نشر الأصول التاريخية نشراً علمياً حديثاً ، لكى يضاف ذلك إلى ما سبق فى هذه السبيل .

وتوجد مثلا آلاف من الوثائق التى لا تزال فى حكم المجهولة ، عن نواح هامة فى تواريخ مصر منذ بدء العهد العثمانى حتى عهد محمد على فى دار المحفوظات المصرية ، ويقابلها آلاف الوثائق عن هذه القرون ذاتها ، محفوظة فى دور الأرشيف فى القسطنطينية (استانبول)، وفى صقلية ونابلى وروما وپيزا وفلورنسا وجنوا والبندقية ، وفى ڤينا وپاريس ولندن وموسكو وواشنجطون . . . ومنها الأوراق الرسمية النهائية الممهورة بالإمضاءات والأختام ، ومنها مسوداتها بما تحتوى عليه من الملاحظات أو التعديلات ، وتلقى معلوماتها بالأضواء على نواح كثيرة من تاريخ مصر والشرق الأدنى . والأغلبية الساحقة من هذه الوثائق لم تمسسها يد إنسان — أو على الأخص لم تمسسها يد باحث مصرى أو عربى بعد . فمن الضرورى أن تحصر هذه الوثائق وتجمع وتبوب — فى مصر — أو فى الشرق الأدنى — أو فى أوروپا — ثم تنشر أجزاء منها نشراً علمياً حديثاً . وتستلزم هذه الأعمال جهود أفراد عديدين ، وتستغرق سنوات طويلة . وأظن أن ما عمله الغرب لنشر مجموعات ضخمة من الوثائق التاريخية[1] ، ومجموعة الوثائق التى نشرها الدكتور أسد رستم عن تاريخ سورية[2] ، وما نشره بعض العلماء الأجانب من الوثائق المستخرجة من

---

(١) من مجموعات الوثائق الخاصة بالتاريخ الأوروبى نجد مثلا :

Calender of State Papers, 300 vols. London.

Collection des Documents Relatifs à L'Histoire de France, 300 vols. Paris, 1835..

Sanuto, M. : I Diarii, 58 voll. Venezia, 1879..

(٢) من الوثائق التى نشرها أسد رستم نجد « الأصول العربية لتاريخ سورية فى عهد محمد على باشا » ٥ أجزاء . بيروت ، ١٩٣٠ — ١٩٣٣ .

دور الأرشيف فى مصر وفى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ، والمتعلقة بنواح من تاريخ مصر فى القرن التاسع عشر — أظن أن هذا كله جدير بأن يدفع القادرين منا إلى العمل على السير قُدُماً فى هذا المضمار الجوهرى .

وتواجهنا فى تاريخ بلادنا مراحل كثيرة جديرة بالدرس والبحث على مدى الزمن . وأذكر منها على سبيل المثال نواحى مختلفة فى تاريخ الدولة الأيوبية ، ونظم الحكم فى عهد المماليك ، وتاريخ التجارة العالمية فى مصر ، والبحرين الأحمر والأبيض المتوسط فى أثناء العصور الوسطى ، وتاريخ القبائل العربية فى مصر ، وتاريخ المدن المصرية ، وتاريخ الأزهر والمساجد ، وتاريخ الأديرة والكنائس ، والفتح العثمانى لمصر ، وتاريخ مصر المالى والإدارى فى العهد العثمانى ، وتاريخ على بك الكبير ، والنظام الإدارى فى عهد محمد على ، وتاريخ الطريق البرى ، وتاريخ الحركة العرابية ، وتاريخ الاحتلال البريطانى لمصر فى سنة ١٨٨٢ ، وتاريخ مصطفى كامل والحركة الوطنية ، وتاريخ المسرح المصرى . . .

ولقد نشأت فى الغرب فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، الجمعيات التاريخية التى تضم المشتغلين بالدراسات التاريخية ، وتؤيد جهودهم فى سبيل البحث العلمى الخالص . فأنشأ شتاين السياسى البروسى جمعية دراسات التاريخ الألمانى ، وأنشأ جيزو ، حينما كان وزيراً للمعارف فى فرنسا ، جمعية تاريخ فرنسا ، وكذلك قامت جمعيات تاريخية فى بلجيكا وأسبانيا . . . وأخذت تعمل فى نشر مجموعات ضخمة من الأصول التاريخية . وأخيراً نشأت فى مصر « الجمعية المصرية للدراسات التاريخية » فى الأربعينيات من هذا القرن ، وأخذت تعمل فى حدود إمكانها على تشجيع الدراسات التاريخية .

= وأسد رستم ( ١٨٩٤ — ١٩٦٥ ) درس فى الجامعة الأمريكية فى بيروت وفى جامعة پرنستون — على ما أذكر — وعلم فى الجامعة الأولى ثم فى الجامعة اللبنانية وأشرف على المتحف الحربى فى بيروت . وهو من رواد الدراسة المنهجية فى علم التاريخ فى العالم العربى . ومن منشوراته « مصطلح التاريخ » و « الروم » و « تاريخ اليونان من فيليپوس المقدونى إلى الفتح الرومانى » . ونشر بالاشتراك مع فؤاد إفرام البستانى « كتاب تاريخ الأمير فخر الدين المعنى » للشيخ أحمد بن محمد الخالدى الصفدى . وكان له الفضل — مع الأستاذ محمد شفيق غربال — فى بقائى فى إيطاليا فى سنة ١٩٣٥ ، حينما ضقت ذرعاً بسوء تقدير الجامعة المصرية للدكتوراه الإيطالية ، حتى أوشكت على تغيير مكان بعثى من روما إلى لندن ، وذلك باستماعى لنجوى خطابه الرقيق إلى ، فبقيت ، وكان من ثمار ذلك أنى ترجمت الكوميديا الإلهية إلى اللغة العربية . وظللت وثيق الصلة به منذ سنة ١٩٣٠ فى مصر ولبنان وسورية .

ومن أوجه النشاط فى دراسة التاريخ فى عالم الغرب ، ما نجده من التوسع فى إصدار المجلات التاريخية الخاصة بالتاريخ بعامة أو بفروع التاريخ بخاصة *. ويصدر عن الجمعية المصرية للدراسات التاريخية مجلة سنوية خاصة منذ سنة ١٩٤٨ ، ولعله يكون من الميسور زيادة الصادر منها فى كل سنة .

والدراسات التاريخية ، كغيرها من سائر فروع العلم والمعرفة ، فى حاجة إلى المال والتأييد والتيسير عليها من جانب المسؤولين والقادرين ، لكى تتمكن من القيام بواجبها العلمى . ولا بد فى الدراسات العلمية من الجهد المتواصل والإخلاص فى العمل ، والبُعد عن الزخارف وأبهة المناصب . ونحن فى أشد الحاجة إلى إيجاد بيئة علمية صحيحة تعمل للعلم والمعرفة وتضع تقاليد تاريخية وطيدة ، وتقوم ببعض الواجب نحو العلم والوطن والتاريخ .

---

* من المجلات التاريخية فى الغرب نجد مثلا :

**American Historical Review. New York, 1879 . . .**
**English Historical Review. London, 1886 . .**
**La Revue des Questions Historiques. Paris, 1886 . .**
**Rivista Storica Italiana. Torino, 1884 . .**

الفصل الثالث

# جمع الأصول والمراجع

تمهيد – كتب المراجع ( البيليوغرافيات ) – الوثائق – البحث عن الوثائق – أمثلة : البحث عن الوثائق فى دار المحفوظات المصرية – فى أرشيف فلورنسا التاريخى – فى أرشيف پيزا – فى كنيسة فرسان سان استيفانو فى پيزا – فى أرشيف البندقية – فى أرشيف ڤينا التاريخى – فى أرشيف وزارة الخارجية فى پاريس – فى المكتبة الوطنية فى پاريس – فى أرشيف لندن التاريخى – كتابة المذكرات – الرسوم والصور – آثار الإنسان ومخلفاته .

الخطوة التالية فيما نحن بصدده هى أن يتوفَّر الباحث على جمع المادة التاريخية للموضوع الذى وقع عليه اختياره ، من المراجع العامة والخاصة ، أو من المصادر والأصول المطبوعة والمخطوطة ، مع حصر الآثار والمخلفات التى تتعلق به .

والمراجع العامة والخاصة تُفيد فى إعطاء الباحث فكرة عامة عن العصر الذى يكون موضوع البحث جزءاً منه ، كما تُقدم له بعض المراجع التى تعنيه . ومن الضرورى أن يبدأ الباحث فى هذه المرحلة بالإفادة بما كتبه السابقون ، والاستعانة بالمراجع التى اعتمدوا عليها . وعدم العناية بذلك يُعد مضيعةً للوقت وإخلالاً بشروط البحث العلمى . وينبغى على كل جيل من المؤرخين أن يعرف ما كتبه السابقون ، والمراجع التى أفادوا بها ، وعليه أن يبدأ حيث انتهوا ، وأن يعمل مؤرخ اليوم لكى يمهد لمؤرخ الغد ، وهكذا على التوالى .

وعلى الباحث أن يتتبع المسألة أو الفكرة الواحدة فى بعض الكتب الجيدة والرديئة على السواء ، مع التعرف على الكتب التى اعتمد عليها أولئك وهؤلاء ، لكى يدرك كيف نَمَتْ هذه الفكرة وتطورت ، وكيف عالجها الكتاب المختلفون . وهذه القراءة المقارنة تساعد الباحث على معرفة أوجه القوة وأوجه الضعف ، وتعينه على الوصول إلى تحديد المسائل الجديرة بالدرس والإيضاح .

فالباحث الذى يرغب فى الكتابة عن ناحية من تاريخ مصر فى القرن الثامن عشر – مثلا – ينبغى عليه أن يدرس أولا بعض المراجع العامة عن تاريخ مصر منذ أقدم العصور حتى عصر دراسته ، لكى يفهم أساس تطور هذه البلاد عبر

التاريخ . ثم يتجه إلى المراجع التى تبحث فى تاريخ مصر فى أثناء القرن الثامن عشر ، ثم يطالع ما كتبه الرحالون الذين زاروا مصر ، ويدرس ما دوّنوه عنها ، قبل التغلغل فى الأصول والوثائق التاريخية فى مصر والخارج ، وذلك لكى يزداد بالتدريج اقترابًا من الناحية التى يرغب فى الكتابة عنها .

وكيف يمكن الباحث أن يعرف كلّ أو جلّ المراجع العامة والخاصة والأصول المطبوعة — أولاً — عن موضوع دراسته ؟ الإحاطة بذلك ليست أمرًا سهلا . ويمكن الباحث فى أول الأمر أن يستعين بالاطلاع على المقالات الواردة فى دوائر المعارف فيعرف بعض المراجع والأصول المطبوعة التى تخصه .

ثم عليه أن يرجع بعدئذ إلى كتب المراجع ( الببليوغرافيات ) التى تتناول موضوع دراسته . ولقد أصدر الغربيون أنواعًا مختلفة من كتب المراجع ، فمنها الببليوغرافيات العامة ، ومنها الخاصة بقطر أو عصر أو بشخصية معينة . وبعضها يكتفى بذكر المراجع والمصادر وأماكن وسنىّ طبعها وعدد صفحاتها ، بينما يُعطى بعضها الآخر مذكرات وصفية موجزة عن المراجع . والأصول المطبوعة * . ولكن

* بعض أمثلة عن كتب الببليوغرافيات :

International Bibliography of Historical Sciences edited by the International Committee of Historical Sciences. Washington, 1926 ..

ويصدر هذا المجلد مرة كل سنة ابتداء من سنة ١٩٢٦ ويشترك فى وضعه طائفة من العلماء والباحثين . وله لجان فرعية فى أقطار أوروپا وأمريكا . وهو ينشر قوائم مختارة من المراجع والأصول التاريخية التى صدرت فى عام مكتفياً بذكر مكان الطبع وتاريخه وعدد صفحات الكتاب . والمؤلفات التى يوردها تشمل جميع نواحى التاريخ ، فتتناول طرق البحث فى علم التاريخ ، والعلوم المساعدة ، ودور الأرشيف ، والمؤلفات العامة عن التاريخ الدستورى ، والتاريخ الاقتصادى ، وعن تاريخ الحضارة ، وعصر ما قبل التاريخ ، وشعوب الشرق القديم ، وتاريخ اليونان والرومان ، وتاريخ الكنيسة القديم ، وتاريخ بيزنطة ، وتاريخ العصور الوسطى فى الغرب ، ونواح مختلفة من التاريخ الحديث ، مثل التاريخ الدينى والثقافى والاجتماعى ، وتاريخ العلاقات السياسية ، وتواريخ آسيا وأفريقيا وأمريكا . . .

Bibliographie Critique des Principaux Travaux parus sur l'Histoire de 1600 à 1914 en 1932 et 1933. Paris, 1935.

نشرت هذا المجلد جمعية التاريخ الحديث فى پاريس . وهو يعطى قوائم عن نواح من التاريخ العام والخاص مع وصف موجز لما تتناوله المؤلفات الواردة من الموضوعات .

ومن كتب الببليوغرافيات عن قطر معين نجد عن سورية مثلا :

Rohricht, R. : Bibliotheca Geographica .Palaestinae. Berlin, 1890.

Masson, P. : Bibliographie Française de la Syrie. Marseille, 1919.

هذا لا يكفي ، إذ أن كتب المراجع لا تكون وافية في كل الأحوال ، وهي في الغالب لا تذكر شيئاً عن المقالات المنشورة في المجلات التاريخية ، وهي كثيرة ومتنوعة . فمن الضروري إذاً مراجعة فهارس هذه المجلات للإلمام بما يكون قد كتب فيها عن موضوع الدراسة المعين . وكذلك ينبغي على الباحث أن يراجع فهارس دور الكتب المطبوعة وغير المطبوعة التي تتاح له فرصة التردد عليها في بلده أو في الخارج . وعليه أن يجمع من كل هذه النواحي أسماء المراجع والأصول التي تعنيه ، لكي يدرس ما يجده منها كلما استطاع إلى ذلك سبيلا . ويحسن أن يستعين بعمل فهرس أبجدي لمراجعه وأصوله التاريخية على جزازات من الكرتون ( الفيش ) ، أو في صفحات من الورق ، ويدون بها ملاحظاته .

---

= ونجد عن مصر :

Hilmy, Ib. Prince : The Literature of Egypt and the Sudan, 2 vols. London, 1886-1888.

Maunier, R. : Bibliographie Economique, Juridique et Sociale de l'Egypte Moderne (1798-1916). Le Caire, 1918.

وفي الشخصيات نجد عن دانتي أليجييري مثلا :

Cosmo, U. : Guida a Dante. Torino, 1947.

ويعرض بإيجاز نواحي من حياة دانتي ومؤلفاته ، ويأتي في كل ناحية بقائمة من المصادر والمراجع التي تختص بها .

Koch, Th. W. : Catologue of the Dante Collection presented by W. Fiske to Cornell University, 2 vols. New York, 1898-1900.

Fowler, M. : Additions (to Cornell's Dante Collection, 1898-1920). Ithaca, N.Y., 1921.

يحتوي الفهرس الأول على ٦٠٦ صفحة والثاني على ١٥٢ صفحة ويبلغ مجموع الكتب الدانتية التي وردت بهما حوالي ٨٣٧٥ بنداً وتشمل المؤلفات التي وضعها دانتي بالإيطالية واللاتينية ، وترجماتها ترجمة كاملة أو جزئية إلى اللغات الغربية والشرقية الشائعة وغير الشائعة ، ثم المؤلفات الصادرة عن دانتي ومؤلفاته ، مع وصف موجز لكل بند منها ، وذلك من القرن الرابع عشر حتى سنة ١٩٢٠. وبلغت محتويات هذه المكتبة النادرة في جامعة كورنيل في إيثاكا بولاية نيويورك حينما زرتها في خريف سنة ١٩٦٢ ، حوالي أحد عشر ألف مجلد ! وهي أكبر مكتبة دانتية في العالم . ويقوم الآن الأستاذ ا . ل . پلجريني بإعداد قائمة تكميلية لهذه المجموعة ، عما ورد إليها منذ ١٩٢٠ حتى ١٩٦٥ .

Toynbee, P. : Britain's Tribute to Dante in Literature and Art. London, 1921.

يحتوي على قائمة بالمخطوطات والمطبوعات والترجمات لمؤلفات دانتي وللمؤلفات عنه ، فضلا عن قائمة بما يتصل به من الصور والتماثيل وأعمال الحفر والمعارض ، من حوالي سنة ١٣٨٠ حتى سنة ١٩١٣ — ويبين ذلك جهود الإنجليز في خدمة التراث الدانتي .

Dante : An Excerpt from the General Catalogue of the Printed Books in the British Museum. London, 1952.

ويتجه الباحث بعدئذ إلى البحث عن الوثائق والأصول التاريخية اللازمة لدراسته ، بما تشمله من المعاهدات أو المراسلات السياسية أو التعليمات أو الأوامر أو المذكرات أو القوانين . . . والتى كانت تُحفظ عادة عند الملوك أو الأمراء أو عند بعض رجال الدين ، أو عند بعض الزعماء أو رجال السياسة أو رجال الحرب أو عند عامة الأفراد ، أو عند تجار الوثائق .

وليس من الضرورى أن توجد وثائق وافية عن كل حوادث التاريخ ، إذْ تنطمس آثار كثير منها وتزول دلالاته ، بتعرّضها فى ظروف مختلفة للتلف أو الضياع ، مثل ظروف الثورات أو الحرائق أو الرغبة فى التخلص منها وإتلافها عن عمد ، حينما تكون فى حوزة مَنْ لا يفهم قيمتها التاريخية ، أو مَنْ يهمه منع تداول معلوماتها بين الناس . وبذلك يضيع الكثير منها بالنسبة للتاريخ ، وكأن الأفكار والحوادث التى كانت تحملها فى طياتها وثناياها لم تكن فى الوجود .

وعلى ذلك فكثيراً ما يجد المؤرخ فجوات فى مجرى التاريخ ، لا يمكنه أن يملأها ، وستبقى حلقات كثيرة من التاريخ مجهولة إلى الأبد . وليس هناك ما يمكن أن يُعوّض عن ضياع تلك الوثائق . وحيث لا توجد الوثائق ينعدم وجود التاريخ *.

والبحث عن الوثائق (heuristic) من العمليات الأساسية فى كتابة التاريخ . وإن كشف كمية من الوثائق الهامة عن موضوع معين ، هو الذى يُحدد إمكان الاستمرار فى بحثه أو العدول عنه إلى موضوع آخر . والباحث الذى يكتب التاريخ دون أن يحصل على مجموعة من الوثائق الأساسية الجديدة ، أو التى لم يكن قد سبق استخدامها استخداماً علمياً مكتملا ، تنقص قيمة بحثه العلمية أو تتضاءل أو تنعدم ، مهما بذل من مجهود .

ولقد لاقى الباحثون والمؤرخون القدامى صعوبات جمّة فى سبيل الوصول إلى الوثائق التاريخية . وإذا كانت الحوادث التى قصدوا الكتابة عنها قريبة نسبياً من العهد الذى عاشوا فيه ، فإنهم كانوا يرجعون إلى روايات بعض الأشخاص الذين شهدوا الحوادث ، ويقارنون بينها ، وينقدونها ، ويستخلصون منها ما يمكن الوصول

---

* Langlois, Ch. V. et Seignobos, Ch.: Introduction aux Etudes Historiques. Paris, 1898.

Engl. Trans. by G.G. Berry. London, 1912 p. 17.

إليه من الحقائق التاريخية . على أن هذه الطريقة لا تكون سليمة دائماً لتعرض الروايات الشفوية للتحريف والتغيير ، وإن كان تدوين الروايات الشفوية من شأنه أن يوقف ، فى الغالب ، ما يكون قد دخل عليها من التغيير عند الحد الذى سُجِّلت فيه .

فالوثائق ضرورية جدًّا للعهد القريب نسبيًّا من المؤرخ . فضلاً عن الأزمنة البعيدة عنه . وفى أغلب الأحيان تنتقل الوثائق من حوزة الأفراد إلى الأماكن العامة ، وتُحفظ فى دور الأرشيف ودور الكتب وفى المتاحف والأديرة والكنائس . ولقد وُضعت الفهارس للكثير من الوثائق المحفوظة فى الأماكن العامة . إلا أنها فى أحوال كثيرة تكون غير وافية ، ويكتفى أغلبها بوضع أرقام مجلدات الوثائق مع بيان الشهور والسنوات التى تتناولها ، دون أن تصف مضمون محتوياتها . وهى بين قديم وحديث ومخطوط ومطبوع . كما أنه توجد وثائق كثيرة لم تُنظم ولم توضع لها الفهارس الأولية بعد ، فى مصر أو فى الخارج . وتُعدّ هذه الوثائق بالنسبة للباحثين فى حكم المجهولة ، ولا يمكن الإفادة بها قبل تقسيمها وترتيبها ترتيباً أوليًّا على الأقل .

إلا أن التقدم مستمر فى هذا الميدان . فلقد وُضعت . ولا تزال توضع . فهارس وصفية لبعض نواح من الوثائق فى دور الأرشيف بالغرب . واهتمت الحكومات والهيئات العلمية فى الغرب بإرسال بعوث خاصة من العلماء والباحثين إلى الخارج ، لكى تبحث فى دور الأرشيف الأجنبية عن الوثائق التى تهم بلادها . وعندما فُتح — مثلاً — أرشيف الڤاتيكان للباحثين . أنشأ كثير من الدول معاهد خاصة فى روما ، لكى يعمل أعضاؤها فى البحث عن الوثائق التى تعنيهم . والقيام بنسخها ، ووضع الفهارس لما يهمهم منها ، فى أرشيف الڤاتيكان . فهكذا فعلت إنجلترا وفرنسا وألمانيا وأسپانيا وبلجيكا والدانمرك . . . فهل ندرك نحن قيمة مثل هذا العمل ، ونحذو حذو الأمم الحديثة ، الكبيرة أو الصغيرة . فى سبيل الحرص على جمع الوثائق التاريخية التى تهم تاريخ بلادنا ، فى كل أو بعض أنحاء العالم ؟ وهل يتوفر لنا الرجال والمال والإمكانيات والزمن الذى يتحقق فيه مثل هذا الهدف العلمى الجليل ؟ هذا هو الأمل المُرتجى تحقيقه ، إن لم يكن اليوم فغداً .

وكيف يستطيع الباحث المبتدئ أن يشقّ طريقه في هذا البحر العجّاج ؟ لا ريب أن طريق البحث وعر شاق ، ولا بد في سلوكه من الصبر والجلد . ويمكن للباحث أن يرجع إلى فهارس الوثائق التي يظن أنها تحوى شيئاً يعنيه . ومن حسن الحظ أن تكون بعض الوثائق اللازمة له قد حُصرت ونُظمت ووُضعت لها الفهارس التي تسهّل عليه العمل .

ولكن ستبقى أمامه دائماً مناطق مجهولة لا بد له من الإقدام على كشفها بنفسه ، إذْ أن البحث عن الوثائق نوع من المغامرة لمحاولة الكشف عن المجهول . وقد تتعارض في بعض الأحيان المصلحة بين الباحث وبين أمين الأرشيف ، الذى قد يدعى أنه لا يعرف شيئاً عما يطلبه الباحث ، لأنه قد يكون هو نفسه مهتماً بدراسة هذه الوثائق ذاتها ، فيمنعها عنه . وقد تكون مجموعة من الوثائق التي تعنى الباحث في حوزة باحث آخر عاكف على دراستها لفترة من الزمن ، وربما يحتجزها لنفسه حتى ينتهى من بحثه فيها . إلا أنه بشيء من اللباقة والكياسة ، قد يستطيع الباحث أن ينال مساعدة أمين الأرشيف ومساعدة ذلك الباحث الآخر الذى تعنيه هذه الوثائق ذاتها ، ويحصل منهما على ما هو في حاجة إليه [١] . والباحث عن الوثائق يشبه المنقّب عن الآثار الذى قد يظل زمناً طويلا ينقّب في مناطق مختلفة ، حتى يعثر في النهاية على ما يُرضيه ويُرضى العلم .

ولنأخذ بعض الأمثلة العملية عن جمع الوثائق والأصول التاريخية .

فالباحث في دار المحفوظات المصرية عن تاريخ النظام الإدارى في مصر في أثناء العهد العثمانى من سنة ١٥١٧ إلى سنة ١٧٩٨ ، سيجد مادة قد وُضعت عنها بعض السجلات الأولية ، فيستعين بها في فحص بعض « دفاتر كشيدهء مصر [٢] » وسيجد أنها تحتوى مثلاً على صور الفرمانات السلطانية الصادرة إلى باشوات القاهرة لحكم هذه البلاد . ويفحص أيضاً بعض دفاتر القيد الخاصة بالفرمانات والأوامر الباشوية الصادرة من الباشا التركى في القاهرة إلى حكام

---

(١) Crump : op. cit. p. 89.

(٢) أى دفاتر قيد ديوان مصر . ويتصل هذا ببعض ما قمت به من بحث حينما كتبت بالاشتراك مع محمد محمد توفيق فصلا عن « تاريخ مصر في العهد العثمانى ( ١٥١٧ — ١٧٩٨ ) » في سنة ١٩٤٢ ، والمشار إليه آنفاً وفي قائمة المراجع .

الأقاليم . ويدرس دفاتر الميزانية التى تبين وجوه الإيرادات من الضرائب المختلفة وأوجه صرفها ، فى مرتبات الموظفين والعسكر . وفى أعمال الرى . وفى إعانة الذرارى والمستحقين ، وفى تموين الحرمين وإمدادهما بالمؤن والهدايا . ويمكن لهذا الباحث أن يدرس دفاتر التزامات الأراضى والجمارك بالنسبة للملتزمين . فى نظير ما يؤدونه عليها من الأموال إلى حكومة القاهرة المحلية ، وهكذا .

وسيجد الباحث فى هذه الدفاتر والأوارق كثيراً من المعلومات الطريفة عما يبحث عنه . وسيدرك مثلا اختصاصات كل من الباشا العثمانى وأعوانه من الموظفين ، واختصاصات هيئة المماليك المصريين ، واختصاصات الحامية العثمانية والأوجاقات السبعة[1] . وسيفهم مدى التداخل فى اختصاصات هذه العناصر ، وتشابكها ، واشتراكها فى حكم العاصمة . وفى إدارة الأقاليم ، وفى توطيد الأمن ، وفى العناية بالزراعة والتجارة ، وفى جباية الأموال . وفى اشتراكها فى حروب السلطان العثمانى فى أوروبا . وسيدرك الباحث مدى ذلك التوازن العجيب الذى أوجده العثمانيون فى مصر ، وفى غيرها من الولايات العثمانية ، للحيلولة دون استقلال عنصر واحد فيها بحكم البلاد ، لضمان بقائها تحت الحكم العثمانى .

والباحث فى دار المحفوظات المصرية كذلك عن تاريخ محمد على ، قائد الجند الألبانى بعد رحيل الحملة الفرنسية عن مصر ، وقبيل توليه حكم البلاد بتأييد من رجالات البلاد ومن شعب القاهرة ، يمكنه أن يدرس بعض الدفاتر الخاصة بمرتبات العساكر الألبانيين ابتداء من سنة ١٢١٧ هـ . وسيجد الباحث فى هذه الدفاتر اسم « محمد على أغا سرجشمهء عساكر أرنؤود[2] » ، وسيجمع بعض المعلومات عن مرتباته وعن تكاليف عساكره . ثم يفحص ما يخص محمد على أغا فى « دفاتر كشيدهء مصر » ، كما يبحث فى بعض الأوراق التركية التى لم يتم وضع سجلات لها ، وهى عبارة عن بعض أوامر باشوية ، أو تذاكر ديوانية خاصة بمرتبات الجنود ، وبذلك يستخرج بعض المادة العلمية التى توضح نواحى من تاريخ محمد على فى هذه الفترة من التاريخ .

---

( ١ ) أوجاق فى التركية بمعنى الموقد واستعملت بمعنى فرقة العسكر . وكانت الحامية العثمانية فى مصر مقسمة إلى سبع فرق .

( ٢ ) يعنى قائد الجند الألبانى .

والباحث فى تاريخ فخر الدين الثانى أمير لبنان – مثلاً – يلزمه السفر إلى لبنان وسورية ، للرجوع إلى الأصول التاريخية الضرورية . ولمقابلة بعض العارفين بتاريخ البلاد وبدور الكتب بها . فيصل إلى بيروت للالتقاء بالدكتور أسد رستم فيجده قد انتقل إلى المصيف ، فيتبعه إلى ظهور الشوير ، ويتحدث إليه طويلا ويفيد بخبرته الدقيقة وعلمه الغزير . ويشرع فى التردد على المكتبة الشرقية فى كلية القديس يوسف ، ويواظب على البحث والدرس فيها ، فيعثر على الأصول والمراجع الأساسية ، وبعضها نادر الوجود . وعندما يجمع الباحث قدراً معقولا من المعلومات اللازمة له ، ينتقل إلى زحلة للاجتماع بالأستاذ عيسى إسكندر المعلوف صاحب الخبرة الوثيقة بهذا الموضوع التاريخى ، وهناك يكسب قدراً طيباً من الفائدة العلمية . ثم يقصد إلى دمشق ، حيث يجتمع بالأستاذين محمد كرد على [١] وعبد القادر المغربى [٢] ، فيتحدث إليهما ، فيستزيد منهما علماً ومعرفة . ثم يلتقى بالأستاذ محمد حسنى الكسم [٣] ، فتنفتح أمامه سبل للبحث جديدة ، ويعثر على مجموعة أساسية من الوثائق الخطية التركية التى لم تُدرس من قبل [٤].

ويحرص الباحث كذلك على زيارة بعض المواضع التاريخية مثل دير القمر وبيت الدين ، لمشاهدة شىء من آثار الأمير فخر الدين ، ولكى يعرف شيئاً من طبيعة الجبال والوديان والسهول ، ويتنسم هواءها ، ويختلط ببعض السكان من طوائف وبيئات وأسنان مختلفة ، لكى يفهم شيئاً عن البلاد وأهلها ، مما يجعله أقرب إلى موضوع دراسته .

---

(١) محمد بن عبد الرزاق كرد على (١٨٧٦ – ١٩٥٣) اشتغل بالعلم والصحافة والسياسة . وكان رئيساً للمجمع العلمى العربى فى دمشق . وولى وزارة المعارف السورية . ومن آثاره المطبوعة « مجلة المقتبس » و « خطط الشام » و « الإسلام والحضارة » .

(٢) عبد القادر المغربى (١٨٦٧ – ١٩٥٦) من علماء اللغة العربية وكان عضواً فى عدة مجامع علمية ووكيلا للمجمع العلمى العربى فى دمشق . ومن آثاره المطبوعة « الاشتقاق والتعريب » و « عثرات اللسان » و « الأخلاق والواجبات » و « تفسير جزء تبارك » .

(٣) محمد حسنى الكسم (١٨٨٣ – ١٩٥٦) من المشتغلين بالعلم . وكان أميناً للمكتبة الظاهرية ، فى دمشق ، ومن هواة الكتب . واشتغل بتجارة المخطوطات بين سوريا ولبنان وتركيا ومصر . وقد ظللنا على صلة المودة بالمراسلة والرؤية فى سوريا ومصر حتى سنة وفاته ، إذ كنت فى دمشق حينئذ .

(٤) هذه هى مجموعة الوثائق التى سبقت الإشارة إليها فى ص٢٧ حاشية١. والكلام فى هذا الصدد خاص بما قمت به حينما كنت أعد رسالة بعنوان «فخر الدين بن معن» لنيل درجة الماجستير من كلية الآداب بجامعة (القاهرة) فى صيف ١٩٣٣ تحت إشراف الأستاذ محمد شفيق غربال .

وكذلك يحرص الباحث على دراسة عدد من خرائط الشام بالمعنى الواسع — أى من حدود الأناضول إلى حدود مصر — سواء أكانت خرائط طبيعية أم اقتصادية أم سياسية ، حديثة أم قديمة . ثم يرسم لنفسه خريطة تفصيلية كبيرة الحجم والمقياس ، حتى يزداد معرفة بالمواضع المختلفة ، ولكى تكون له هاديًا ودليلا فى أثناء تنقله ، ولكى يلم بمواقع البلاد التى لا تُتاح له فرصة زيارتها .

ويعرف الباحث وهو فى لبنان أن الأب بولس قرألى (قره على) اللبنانى يدرس فى إيطاليا موضوع الأمير فخر الدين المعنى ، فيكتب إليه سائلا إياه أن يمنحه شيئًا مما لديه من الوثائق أو المعلومات عن هذا الموضوع ، فيتكرم الرجل بأن يرسل إليه حوالى ١٥٠ صفحة من صور الوثائق الإيطالية ، المستخرجة من أرشيف فلورنسا التاريخى عن هذا الموضوع ، فيعكف على دراستها ، ويفيد بها أعظم الفائدة .

ثم يتجه الباحث إلى السفر إلى إيطاليا سفرة تمهيدية ، للاستزادة من دراسة اللغة الإيطالية . ولكى يأخذ فكرة عامة عن حضارتها العريقة ، إعدادًا للمستقبل ويذرع إيطاليا طولا وعرضًا ، ويجتذبه إليها ما يشهده فيها من شتى الفنون والعلوم التى سادت فى العصور القديمة ، أو فى العصور الوسطى ، أو فى عصر النهضة ، أو فى العصور الحديثة .

وتُتاح الفرصة للباحث لكى يسافر مرة أخرى بعد فترة قصيرة إلى إيطاليا ، لمتابعة دراسته التاريخية . وهناك يعكف على دراسة الأمير فخر الدين المعنى من جديد ، لوجود وثائق وأصول تاريخية كثيرة عنه لم تُدرس من قبل ، فضلاً عن نواح تاريخية أخرى متصلة به ، مثل تاريخ المصادمات البحرية بين الأسطول العثمانى وبين الأسطول التسكانى فى القرن السابع عشر . ويقصد إلى أرشيف فلورنسا التاريخى ، ويجد بعض ما يفيده فى الفهارس المطبوعة والمخطوطة ، التى يُطلعه عليها المختصون فى ذلك الأرشيف ، ويستدل بها فى فحص بعض المجلدات الخاصة بهذا الموضوع .

ولكنه لا يكتفى بما استخلصه من الفهارس المشار إليها ، فيدرس عشرات من المجلدات فى سنوات محددة وفى نواح مختلفة . فيفحص مثلاً المجلدات التى تحتوى على مراسلات ممثلى فلورنسا فى القسطنطينية ، ومذكرات التجار

الفلورنسيين فى أراضى الدولة العثمانية ، وتقارير رجال سان استيفانو الواردة إلى حكومة فلورنسا . وكذلك يدرس المجلدات التى تضم صور المراسلات الصادرة من حكومة فلورنسا إلى ممثليها فى الشرق الأدنى ، وإلى التجار الفلورنسيين ، وإلى رؤساء نظام سان استيفانو[١] ، ويدرس الباحث كذلك عشرات من المجلدات الخاصة بالمراسلات الواردة من صقلية والبندقية وجنوا مثلا إلى حكومة فلورنسا ، ثم المجلدات التى تحوى صور المراسلات الصادرة من حكومة فلورنسا إلى هذه الحكومات . وينتج عن هذا البحث جمع مادة أصلية فريدة لم يسبق دراستها أو نشرها ، بعضها يؤيد الوثائق السابقة عليها ، وبعضها الآخر يزيدها إيضاحاً وبعضها يصححها ، أو يضيف إليها ما لم يكن معروفاً من قبل[٢] .

ولا يقتصر الباحث على العمل فى أرشيف واحد ، بل يقتضيه البحث العلمى أن يتجه إلى العمل فى دور أرشيف أخرى فى أمكنة متعددة ، وتتناول ما يرغب فى دراسته . فينتقل إلى أرشيف پيزا التاريخى ، ولكنه مع الأسف يجد أن جزءاً هاماً من مجلدات الوثائق التى تدخل فى نطاق بحثه ، قد أكلتها النيران ، وإن لم يمنع هذا من عثوره على بعض الوثائق المفيدة .

ويزور الباحث كنيسة سان استيفانو فى پيزا ، ويجد بها طائفة من المراسلات النادرة والكتب القديمة ، ويشهد بمتحفها مجموعة من الأعلام والأسلحة ومصابيح السفن التى كسبها فرسان سان استيفانو ، فى أثناء اشتباكهم بالسفن العثمانية فى البحر الأبيض المتوسط . وبذلك يزداد اقتراباً وفهماً لما يقوم بدراسته .

وكذلك يتجه الباحث إلى أرشيف البندقية التاريخى ، الملحق بـ « كنيسة

---

(١) كان كوزيمو الأول غراندوق تسكانا (١٥٣٧ - ١٥٧٤) قد أنشأ نظام سان استيفانو البحرى للدفاع عن سواحل تسكانا ولمهاجمة السفن العثمانية فى البحر الأبيض المتوسط .

(٢) هذا هو ما قمت به فى خريف ١٩٣٦ فى نطاق دراستى لإعداد رسالة بعنوان «فخر الدين الثانى أمير لبنان وعلاقاته بالغرب ، مع وثائق لم تنشر » لنيل الدكتوراه من كلية الآداب والفلسفة بجامعة روما تحت إشراف الأستاذين كارلو ألفونسو نلينو وإتورى روسى .

وكان إتورى روسى (١٨٩٤ - ١٩٥٥ .Ettore Rossi ) عالماً متضلعاً فى التركية والعربية . وأصبح مديراً لمعهد الشرق فى روما ، وصار أستاذاً للتركية فى جامعة روما . ومن آثاره المطبوعة « حصار وفتح رودس بحسب المصادر التركية » و « التاريخ البحرى لفرسان القديس يوحنا وأورشليم ورودس ومالطة » و « سيطرة الإسبان وفرسان مالطة على طرابلس » و « قائمة المخطوطات التركية فى الڤاتيكان » . وصرت وثيق الصلة به منذ أن عرفته فى سنة ١٩٣٥ .

الفرارى » . وهناك يدرس عشرات من المجلدات على النحو المشار إليه ، والتى تحتوى على المراسلات المتبادلة بين حكومة البندقية وبعض الحكومات الإيطالية ، وبالعكس ، والمراسلا ت المتبادلة بين حكومة البندقية وممثليها وتجارها فى الشرق الأدنى وبالعكس ، فى نطاق البحث ذاته . وبذلك يكشف عن مادة تاريخية أصلية لم يسبق نشرها أو درسها من قبل .

ويتجه الباحث إلى الدرس فى أماكن أخرى خارج إيطاليا . فيتجه — مثلاً — إلى أرشيف ڤينا التاريخى ، وقبل سفره إليه ، يكتب إلى مدير الأرشيف فى ڤينا مستفهماً منه عما يعنيه . فيرسل إليه المعلومات التى يعرفها قائلاً إن المادة الموجودة قليلة وعديمة الأهمية ، مع ذكر أرقام المجلدات التى تحوى هذه المادة القليلة . ولكن ليس معنى ذلك أن تكون معلومات مدير الأرشيف صحيحة . ويرى الباحث أن علاقات السلم والحرب كانت قوية دائماً بين الدولة العثمانية وإمبراطورية النمسا ، بحكم الجوار وبحكم المصالح المشتركة أو المتعارضة بينهما ، وأنه من المرجح وصول أخبار الشرق الأدنى وبحاره ، إلى حكومة النمسا عن طريق ممثليها فى القسطنطينية . وبذلك لا يقتنع برد مدير الأرشيف ، ويسافر إلى ڤينا . ويجد أن الفهارس المطبوعة والمخطوطة غير ذات جدوى . ولكن لا يمنعه ذلك من البحث ، فيعمل بعض الزمن . ويدرس مراسلات ممثلى النمسا فى القسطنطينية ، كما يدرس المراسلات المتبادلة بين حكومة النمسا والحكومات الإيطالية فى فترة معينة ، وينتهى به الأمر إلى أن يكشف عن طائفة ممتعة من الوثائق الألمانية والإيطالية التى تدخل فى نطاق بحثه ، فيحملها إلى مدير الأرشيف راجياً إياه أن يُدرج أرقام مجلداتها ومضمونها فى فهارسه المخطوطة على الأقل ، فيفعل .

ويُطبّق الباحث نفس الطريقة فى باريس . فيزور أرشيف وزارة الخارجية فى الكيه دورسيه ، ولكنه لا يجد سوى قدر قليل مما يعنيه . فيتجه إلى المكتبة الوطنية فى باريس ، حيث يدرس المراسلات المتبادلة بين ممثلى فرنسا فى القسطنطينية والحكومة الفرنسية ، وبين ممثلى فرنسا فى فلورنسا والحكومة الفرنسية ، وبذلك يجد بعض الوثائق التى تحتوى على معلومات فريدة ، لم يسبق حصوله على مثيلها من قبل ، ولم يسبق نشرها ، وليس فى فهرس المكتبة ما يدل على وجودها . ومثال

ذلك ما وجده من المعلومات عما أثاره هرب الأمير فخر الدين إلى تسكانا ، بمعاونة نائب القنصل الفرنسي فى صيدا فى سنة ١٦١٣ . وقد أثار ذلك غضب السلطان العثمانى ، وأوجد أزمة سياسية هددت بإنقاص الامتيازات الأجنبية بالنسبة للدول الأوروبية جميعاً ، بل وربما خامرت السلطان فكرة إعلان الحرب على فرنسا(١) .

ويتبع الباحث المنهج نفسه فى لندن . وهناك يتردد على دار المحفوظات التاريخية فى اتشانسيرى لين ، ويدرس المراسلات المتبادلة بين ممثلى إنجلترا فى القسطنطينية وحكومة إنجلترا ، وكذلك المراسلات المتبادلة بين ممثلى إنجلترا فى فلورنسا والحكومة الإنجليزية فيجد مادة تاريخية نافعة لم يسبق نشرها ، وليس هناك ما يدل عليها فى الفهارس الموجودة . ومن ذلك ما يؤيد أخبار تلك الأزمة التى خلقها فرار الأمير فخر الدين ، وما ترتب عليها من غضب السلطان العثمانى والصدر الأعظم على الدول الأوروبية(٢) .

وهذه كلها أمثلة عملية تُعطى فكرة عامة عن طريقة البحث عن الوثائق والأصول التى تظل مجهولة للعلم حتى يُكشف عنها ، وإلى آخر لحظة يظل الباحث يتوقع كشف أصول جديدة تزيد أو توضح أو تغير ما لديه من الحقائق ، مما قد يضطره إلى تعديل معلوماته إذا لم يكن قد طبع بحثه بعد ، أو إلى تغييرها إذا ما أعاد طبع بحثه(٣) .

وينبغى على الباحث أن يرجع دائماً إلى التصميم العام الذى رسمه لموضوع دراسته ، لكى يعدّل ما يرى تعديله بحسب الطريق العملى الذى يسلكه ، وعليه أن يدوّن النقط الثابتة عنه ، والمسائل المستجدة التى يداخله الشك فى شأنها ، والنقط المجهولة لديه ، وكل ما يتوقع أن يكشف عنه . ويقرأ الباحث بالتدريج المراجع التى تخصّه ، وستُلقى المعلومات الواردة بها ، والمعلومات التى تتضمنها الوثائق والأصول

---

(١) Bibliothèque Nationale de Paris, ms. français, Constantinople 16147, f. 354-357, 384-384 b; 422 a : De Harlay à Puisieux, Pera 3 et 28 Avril et 7 juillet 1614.

(٢) Public Record Office, London : S.P. Turkey 7 (1612-1620) : 69 a : Pindar to Carlton, Pera 9-19 December 1613. 76 : do to do, Pera 3 February 1614.

(٣) قد لا يستطيع الباحث الرجوع إلى وثائق أرشيف القسطنطينية فى هذا الصدد لعدم الفراغ من ترتيبها وتنظيمها مما لا يتيح له فرصة دراستها فعليه الانتظار حتى يتم ذلك أو فليكمل عمله باحث آخر من بعد.

التاريخية ، الضوء بعضها على بعض . وعلى الباحث أن يأخذ من المراجع المعلومات التى تعنيه بلغتها الأصلية أحياناً ، وبالترجمة ، وبالتلخيص ، بحسب الأهمية التى يراها من موضع لآخر ، مع بيان أرقام المجلدات فى دور الكتب ، والصفحات التى ينقل أو يترجم أو يقتبس عنها ، فى هوامش أوراقه الجانبية ، حتى يمكن الرجوع إليها فى مظانّها إذا اقتضى الأمر ذلك ، ولكى تكون من الأدلة على إثبات صحة ما كشف عنه من الحقائق .

وعلى الباحث أن ينقل بنفسه جزءاً من الوثائق التى يجدها فى دور الأرشيف ، حتى يكسب شيئاً من التجربة الذاتية ، بتعامله مع هذه الأوراق المكدسة ، فيفهم أشياء من خصائصها ، من حيث نوع الورق ، والحبر ، وأقلام الكتابة ، والأختام الممهورة بها الأوراق ، إن وجدت ، وسيزيده هذا قرباً من العصر أو من الموضوع الذى يتناوله . ويمكنه فى الوقت نفسه أن يُشرك معه بعض الإخصائيين فى نسخ جزء من الوثائق التى تعنيه ، كما يصور جزءاً منها بطريقة ( الفوتوستات ) أو ( الميكروفيلم ) بحسب الضرورة ، واختصاراً للوقت . ومن المستحسن أن ينقل الباحث شيئاً من المعلومات التى لا تتصل مباشرة بموضوع بحثه ، ولكنها تفيده فى إيضاح كثير من المسائل التى تدور حول موضوعه .

ومن الضرورى أن يفهم الباحث محتويات ما ينقله ، من الوثائق والأصول والمراجع ، ويستوعبها أولا بأول حتى لا تتراكم الأوراق أمامه ، ولذلك ينبغى عليه أن يلخص مضمونها فى هوامش الصفحات ، لكى تكون واضحة سهلة التناول .

ومن المذكرات التى على الباحث أن يدونها أولا بأول ، تعليق أو نقد أو ملاحظة على وثيقة أو مصدر ، أو فكرة عن مسألة تفصيلية معينة ، أو إشارة إلى أصل تاريخى أو مرجع للرجوع إليهما فى المستقبل * . وكثيراً ما تعرض للباحث فى هذا الدور من العمل أو فى الأدوار التالية ، آراء ومسائل متشابكة أو غامضة ، فعليه أن يسارع بتدوين ملاحظاته عليها حتى لا ينساها .

ويتصل بالوثائق — فى المعنى العام — الرسوم والصور ، التى هى ذات أهمية خاصة من الناحية التاريخية . والوصف الكتابى مفيد — بدون شك — فى بيان خلق وعادات نابليون — مثلا — ، ولكن رسم المصور إياه فى أوضاع مختلفة ، أو صنع

* Crump : op. cit. p. 117.

المثّال تماثيل له ، يعطينا بالألوان والظلال الواضحة فى الصورة ، ويمنحنا بالتجسيم الواضح فى المرمر أو البرونز ، فكرة أدق تضاف إلى ما يمكن أن نعرفه عنه من أوصافه وخلقه وطباعه ، بطريق الكتابة . فالرسوم ، والصور ، والحفر البارز أو الغائر ، والتماثيل ، تساعدنا فى فهم التاريخ ، وتسجل لنا أحيانًا أشكالا ومناظر وأزياء تغيّرت معالمها أو زالت من الوجود ، أو ربما لا تنجح الكتابة فى التعبير عنها كما ينبغى . ويضاف إلى ذلك الصور الفوتوغرافية التى شاع استخدامها فى الزمن الحديث ، وهى تسجل مشاهد عديدة عن البشر وعن آثار الحضارة والعمران ، أو الآثار التى تُحدثها ثورات الطبيعة ، أو ويلات الحروب ، فينبغى على الباحث أن يُعنى بحصر ودراسة ما يخصه من هذه الأدوات المهمة النافعة فى بحث التاريخ والكتابة عنه ، إن وجدت .

ويتصل بالوثائق أيضًا — فى المعنى العام — آثار الإنسان وبقاياه — فمن ذلك بقايا جسم الإنسان نفسه ، وملابسه ، ومساكنه ، ومبانيه ، وأسلحته ، وأدواته التى كان يستخدمها فى أثناء حياته ، ونقوشه على الأحجار . . . مما يدخل فى نطاق علم الآثار . فينبغى على الباحث فى التاريخ أن يشاهد ويدرس بنفسه آثار العصر الذى يدرس ناحية من تاريخه ، ويزور المبانى القائمة التى كان رجال ذلك العصر يعيشون فيها ، والحدائق التى كانوا يُروّحون عن خواطرهم فى أرجائها ، إن وجدت . وعليه أن يتعرّف على طريقة معيشتهم وأزيائهم ، ومخلفاتهم الشخصية ، وأن يتلمّس ما كانوا يؤثرونه من أدوات الموسيقى وألحانها ، إن كانوا قد فعلوا ذلك . ويمكن أن يرجع الباحث إلى بعض المتاحف العامة أو الخاصة ، أو المبانى أو الأماكن التى كان رجال الماضى يشغلونها أو يشغلون أجزاء منها ، وتحولت الآن إلى أماكن عامة .

ولا ريب أنه من الضرورى للمؤرخ أن يعيش فترة أو فترات من الزمن خلال هذه الذكريات التى تأدّت من الماضى إلى الحاضر ، وأن تشيع فى نفسه هذه الرؤى وتلك الخلجات التى أحاطت برجال العصر الذى يدرسه ، إذ يُصبح بذلك كله أقدر على استخلاص الحقائق التى تعنيه ، وأقرب إلى فهم روح الموضوع الذى يتناوله ويرغب فى الكتابة عنه .

الفصل الرابع

# نقد الأصول التاريخية*

## إثبات صحتها

تمهيد في أهمية النقد ومراحله – التزييف والانتحال – أمثلة : مجموعة سليم العربي – كتابات عن سردينيا – ملحق مذكرات بابي – مراسلات ماري أنطوانيت – مشكلة البراق .

عرفنا أن التاريخ يُدرس بواسطة الأصول التاريخية كالوثائق بما تشمله – في المعنى الأعم – من آثار الإنسان ومخلفاته . ويمكن أن تُعرف أشياء عن حوادث التاريخ من طريقين : طريق مباشر بملاحظة الحوادث في أثناء وقوعها ، وطريق غير مباشر بدراسة الآثار التي خلّفتها هذه الحوادث . فالمعلومات عن حادث زلزال مثلاً ، يمكن معرفتها عن طريق مباشر من بعض شهود العيان ، أو بطريق غير مباشر بملاحظة آثار التدمير التي خلفتها الهزة الأرضية ، أو بقراءة وصف كتابي سجله أحد الناس عنها بطريق المشاهدة أو بطريق الرواية والسماع ، وهذا هو ما ينطبق تماماً على حوادث التاريخ .

فالحوادث والأوصاف التي يسجلها الرحالة مثلا تمتاز في أحوال كثيرة بإعطائها دقائق وتفاصيل ، وبتصويرها لنواح من روح العصر ، وهو ما لا يتاح بسهولة للكاتب المتأخر . على أن وجود الكاتب في العصر الذي يسجل حوادثه لا يعني

* يجد القارئ فصولا طيبة في نقد الأصول التاريخية في بعض المراجع مثل :

رستم ، أسد : مصطلح التاريخ . بيروت ، ١٩٣٩ . ص ١٥ – ١٣٠ .

Fling, F.M. : The Writing of History, An Introduction to Historical Method. New Haven, Yale University Press, 1926. pp. 48-102.

Oman, Ch. : On the Writing of History. London, 1939. pp. 33-75.

Langlois Ch. and Seignobos, Ch. : Introduction to the Study of History, trans. by G.B. Berry. London, 1912. pp. 63-190.

بدوي ، عبد الرحمن : النقد التاريخي . يتضمن ترجمة كتاب لانجلوا وسينيوبوس عن الفرنسية بعنوان « المدخل إلى الدراسات التاريخية » ، وكذلك يتضمن ترجمة « نقد النص » لپول ماس ، وترجمة نصوص لكانت وديكارت وپول ڤاليري في التاريخ . القاهرة ، ١٩٦٣ .

أنه يستطيع الإحاطة بجميع نواحيه ، بما يتيح له أن يكتب عنه الكتابة العلمية ، لعوامل الهوى والتحيز والخشية والرغبة فى المنفعة ، ولعدم إمكان الإفصاح عن خفايا السياسة أو الشؤون العسكرية فى وقتها ، حرصاً على مصلحة الدولة والشعب ، كما أشرنا إلى ذلك فى موضع سابق .

فحوادث التاريخ تُعرف إذاً بصفة أساسية عن طريق غير مباشر ، بدراسة آثار الإنسان المتنوعة التى تُحفظ من الضياع . فالمؤرخ لا يرى الحوادث نفسها ، ولكنه يرى ويدرس آثارها . فآثار الإنسان المتنوعة هى نقطة البدء ، والحقيقة التاريخية هى الهدف الذى يتوخّى المؤرخ الوصول إليه . وبين نقطة البدء والهدف يوجد طريق طويل معقّد متشابك تعتوره المصاعب والعقبات والأخطاء ، التى تبعد بالباحث عن الهدف وعن بلوغ الحقيقة . ولكن المؤرخ لا يجد غير هذا الطريق للوصول إلى غرضه . ودراسة الأصول التاريخية وتحليلها بأساليب مختلفة ، هى من أهم المراحل فى طريقة البحث ، وهى عبارة عن ميدان نقد الأصول التاريخية .

وربما تكون دراسة آثار الإنسان من أبنية وتماثيل ومصنوعات مادية ملموسة ، أسهل من دراسة كتاباته المسجلة عن حوادث الماضى ، لوجود علاقة واضحة بين الآثار الماثلة أمام المؤرخ ، وبين أسباب وجودها ، وارتباط ذلك بحوادث التاريخ . ولكن الكتابات التى يدوّنها الإنسان عن حوادث تاريخية معينة هى أثر عقلى سيكولوجى وليست شيئاً بارزاً ملموساً . وهى لا تزيد عن كونها مجرد رمز أو تعبير عن أثر تلك الحوادث فى ذهن مَنْ دوّنها . وبذلك تنحصر قيمة الآثار الكتابية فى أنها عمليات سيكولوجية معقدة وصعبة التفسير ، لأن الإنسان نفسه ، على وجه العموم ، كائن معقد مركّب متضارب صعب الفهم . فلا ريب أن يكون الكثير من حوادثه وما يعبر عنها على غراره .

وللوصول من الأصل التاريخى المكتوب إلى الحوادث ، ينبغى أن نتعقب سلسلة العوامل التى أدت إلى كتابته . ولكى يصل المؤرخ إلى الحوادث الأصلية لا بد من أن يُحيى فى خياله الظروف التى أحاطت بكاتب الأصل التاريخى ، منذ أن شهد الوقائع ، وجمع معلوماته عنها ، حتى دوّنها فى الأصل المكتوب والماثل

أمام المؤرخ . وينبغى على المؤرخ أن يلاحظ قبل البدء فى نقد الأصل التاريخى الكتابى المخطوط هل هو فى نفس الحالة التى كان عليها من قبل ؟ ألم يتبلل ويتآكل؟ ألم تفقد بعض أجزائه أو تطمس بعض فقراته ؟ وذلك لكى يرممه بقدر المستطاع ، ويجعله أقوى على البقاء والحفظ .

وهناك عدة مراحل للنقد . فالنقد الظاهرى (external criticism) يتعلق بعدة أمور ، مثل إثبات صحة الأصل التاريخى ، ونوع الخط والورق . وتعيين شخصية المؤلف وزمان التدوين ومكانه . أما النقد الباطنى (internal criticism) فيبحث فى الحالات العقلية التى مر خلالها كاتب الأصل التاريخى ، ويحاول أن يتبين قصد الكاتب بما كتب ، وهل كان يعتقد صحة ما كتبه ، وهل توفرت المبررات التى جعلته يعتقد صحة ذلك ؟

وأساس النقد الحذر والشك فى معلومات الأصل التاريخى . ثم دراسته وفهمه واستخلاص الحقائق من ثناياه . وما أكثر ما يتكلم الناس عن ضرورة النقد ، ولكن كثيرين منهم لا يطبقونه عملياً ، لأنه ليس بالأمر السهل . وقد يكون الإنسان فى حياته اليومية أميل إلى تصديق ما يصادف هوى فى نفسه ، وأبعد عن تكذيب ما يصطدم بعواطفه ورغباته . وليس من المستطاع قبول أقوال الناس بنفس الثقة ، لاختلاف قيمهم وأغراضهم ونوازعهم . وأصحاب النفوس الزائفة يكذبون وينافقون ويخرّرون للوصول إلى أغراضهم ومطامعهم — أوَ ليس ذلك أدعى إلى الخداع والبعد عن الحقيقة السافرة ؟ فإذا كانت هذه هى الحال فيما يتعلق بالحاضر ، فما بالنا بحوادث الأمس ، والأمس البعيد ؟

ولقد استخدم كثير من المؤرخين فى الزمن الماضى الأصول التاريخية دون نقد أو تمحيص ، إذ أنه أسهل على الإنسان أن يصدق بغير مناقشة . ويوافق دون نقد . ولكنه من غير المستطاع للمؤرخ أن يصل إلى الحقيقة التاريخية ، إذا لم يُعمل النقد فى كل ما يقع تحت يده من أنواع الأصول التاريخية ؛ وهو ما قد يستغرق زمناً ليس بالقليل . وليس هناك ما يحمل الباحث على العجلة والتسرع أو العمل فوق طاقته . ولهذا فقد سبق القول بأن الباحث الذى يرغب فى كتابة التاريخ كتابة علمية ، ينبغى عليه أن يقصر عمله على مسألة تاريخية محددة ، لكى يظفر

ببحث علمى مبتكر أصيل بالنسبة لعلم التاريخ . والباحث فى التاريخ ، كغيره من الباحثين فى شتى فروع المعرفة ، إذا عرف بإخلاص قيمة البحث العلمى الخالص ، الذى يستوفى شروط البحث الصحيح ، فلن يرضى بغيره بديلا فى كل الأحوال والظروف .

وأول مرحلة من مراحل نقد الأصول التاريخية هى إثبات صحتها ، لأنه إذا كان الأصل أو المصدر كله أو بعضه مزيفاً أو منتحلا فلا يمكن الاعتماد عليه على وجه العموم . صحيح أن تزييف الأصول والوثائق صار اليوم أصعب منه فى الماضى ، ولكن دوافع التزييف والدس لا تزال قائمة ، كالأهواء والمطامع ، وحب الكسب ، والشهرة . والتزييف والانتحال يوجدان فى كل أنواع الأصول والمصادر التاريخية .

فقد تُزيَّف الآثار المادية من أجل الكسب ، فى أحوال كثيرة . ومن الأمثلة على ذلك ما حدث من وجود مجموعة من الأوانى والأدوات الفخارية فى أورشليم فى سنة ١٨٧٢ . وقد دل على وجودها سليم العربى الذى كان يعمل فى خدمة بعض المنقبين عن الآثار فى فلسطين ، واشترى بعضها متحف برلين . ولكن البحث العلمى أثبت أن هذه الآثار مزيفة ، وربما كان سليم نفسه هو صانعها بقصد الكسب * .

ومن الأمثلة على الكتابات المزيفة مجموعة من الخطابات والتواريخ والأشعار طبعت فى إيطاليا بين سنتى ١٨٦٣ و ١٨٦٥ ، باعتبار أنها قد كُتبت عن جزيرة سردينيا فى الفترة بين القرنين الثامن والخامس عشر . ولقد أثار ظهور هذه المجموعة دهشة كبيرة فى الأوساط العلمية ، لأنه كان مجهولا وجود كتابات من هذا النوع فى سردينيا فى ذلك العهد . وبعد نشر هذا الكتاب ، وُضعت أصوله الخطية فى مكتبة كاليارى فى سردينيا . وحدثت مناقشات طويلة بشأن هذه الكتابات . فعُرضت الأصول الخطية على أكاديمية العلوم فى برلين لدراستها . وفحص بعض العلماء الخطوط التى كُتبت بها هذه الأصول ، وبحث آخرون الناحية اللغوية والأدبية ، وناقش غيرهم المعلومات التاريخية ، ووجدوا أن ما جاء بها لا يطابق ولا يشابه ما عُرف عن خطوط سردينيا وأدبها وتاريخها فى أثناء تلك القرون .

* Fling: op. cit. p. 51.

فقرر العلماء أن هذه الآثار الكتابية مزيفة[١] .

ومن هذا النوع نجد أيضًا « ملحق مذكرات بايى » عمدة پاريس وأول رئيس للجمعية الوطنية فى حوادث الثورة الفرنسية ، واسم هذا الملحق (Supplément aux Mémoires de Bailly) . ونُشر لأول مرة فى سنة ١٨٠٤ على أنه من وضع أحد أعضاء الجمعية التأسيسية فى پاريس دون تحديد اسم واضعه . وعندما أعيد طبع مذكرات بايى فى سنة ١٨٢٢ ، اعتبر هذا الملحق جزءًا من تأليف بايى نفسه .

ولكن الدكتور فلنج أستاذ التاريخ الأوروبى بجامعة نبراسكا فى الولايات المتحدة الأمريكية ، استطاع أن يكشف بالاشتراك مع بعض تلاميذه فى الجامعة ، عن حقيقة هذا الملحق المنسوب إلى بايى . ووجدوا بالمقارنة الدقيقة أن فقراته شديدة القرب فى اللغة والأسلوب والمعلومات مما ورد فى صحف « اليوان دى جور » و « الكورييه دى پروڤنس » و « الريڤوليسيون دى پارى » ، التى كانت تصدر فى پاريس فى سنة ١٧٨٩[٢] ، مع تغيير ضمير الغائب إلى ضمير المتكلم فى بعض الأحيان ، لكى يتفق ذلك مع مذكرات بايى الأصلية . ولو أن جامع هذا الملحق قد أشار إلى المواضع التى استقى منها مادته ، لكان ذلك عملا نافعًا لمن لا يستطيع الوصول إلى أعداد تلك الصحف النادرة ، ولوفّر على بايى أن يُنسب إليه هذا الملحق الذى لم يكتبه . ويُعدّ هذا مثالا للانتحال ، وتحذيرًا للباحثين بعدم قبول المصادر التاريخية بثقة عمياء[٣] .

والملكة مارى أنطوانيت من الشخصيات التاريخية التى دُسّت عليها رسائل لم تكتبها . ولقد نُشرت مجموعات من رسائلها تحتوى على الصحيح والمزيف منها . ولجأ المزيفون إلى الاقتباس من رسائلها الصحيحة وتقليدها من حيث الخط والأسلوب ، وهذا مما يجعل عمل المؤرخ صعبًا للتمييز بين الصحيح وبين المزيّف من تلك الرسائل . ولقد نُشرت مجموعة من هذه الرسائل فى پاريس فى سنة ١٨٥٨ ،

---

(١) Fling: op. cit. p. 52.

(٢) Le Point du jour; Courrier de Provence; Les Révolutions de Paris.

(٣) Fling: op. cit. pp 52-56.

وتحتوى على رسالة لم يسبق نشرها ، بتاريخ ٢٠ يونيو سنة ١٧٨٩ ، تُبين أن مارى أنطوانيت اعتقدت أن أسلم سياسة ينبغى أن يتبعها لويس السادس عشر هى الانضمام إلى الشعب . فهل كانت هذه الرسالة صحيحة أم مزيفة ؟

لم يكن من الميسور العثور على الأصل المخطوط لهذه الرسالة . وبالدراسة المقارنة وُجد أن مارى أنطوانيت كانت ذات ميول ضد الشعب الفرنسى . وهذا مما حدا بالباحثين إلى الشك فى صحة هذه الرسالة ، واستبعاد صدورها عن مارى أنطوانيت . إلا أنه من الجائز أن مارى أنطوانيت كان لها هذا الرأى المخالف لما عُرف عنها بعامة ، إنقاذاً لموقف الملكية فى فرنسا فى تلك الظروف العصيبة . وهكذا لا يصل المؤرخ أحياناً إلى رأى قاطع فى صحة بعض الأصول التاريخية التى تقع تحت يده [١]، وما عليه سوى أن يجتهد بقدر المستطاع ، ثم يُفصح عن نتيجة اجتهاده .

وأخيراً نعرض فى هذا الصدد لمثال درسه الدكتور أسد رستم الأستاذ الأسبق للتاريخ الحديث فى جامعة بيروت الأمريكية ، والأستاذ الأسبق بالجامعة اللبنانية الوطنية فى بيروت ، وذلك أنه عندما أثيرت مشكلة البُراق بين المسلمين واليهود ، وقدمت اللجنة الدولية لدراستها وإظهار الحقيقة فى شأنها ، ظهرت وثيقة فى مصلحة المسلمين . ولكن بعض المعارضين جاهروا بشكهم فى صحة هذه الوثيقة . فعُرضت على الدكتور أسد رستم لفحصها من الوجهة الفنية التاريخية .

ووجد الدكتور أسد رستم أن هذه الوثيقة عبارة عن رسالة صادرة من محمد شريف باشا حكمدار بر الشام[٢] ، فى عهد الإدارة المصرية ، إلى السيد أحمد أغا دَزْدار [٣] متسلِّم القدس[٤]، بتاريخ ٢٤ ربيع أول سنة ١٢٥٦ هـ . (٢٧ أيار سنة ١٨٤٠) ، يُخبره فيها بصدور إرادة شريفة خديوية من محمد على باشا ، بمنع اليهود من تبليط البراق ، مع إعطائهم حق الزيارة

(١) Fling: op. cit. pp. 57-59.

(٢) أى حاكم الشام من قبل والى مصر .

(٣) دزدار من أصل فارسى استعمل فى التركية بمعنى قائد قلعة . ولعل أحمد أغا دزدار يرجع إلى أسرة حكمت القلاع .

(٤) متسلم أى ملتزم الأموال والمشرف على الأمن وقواعد الضبط والربط .

على « الوجه القديم » *.

وفحص الدكتور أسد رستم هذه الوثيقة بوسائل النقد الظاهرى ؛ وبوسائل النقد الباطنى — التى سندرسها فى فصل تال — فوجد أن الوثيقة مكتوبة على ورق صكوكى قديم ، ويدل تركيبه الكيميائى وأليافه ودمغته المائية على أنه من نوع أوراق الحكومة المصرية فى مصر والشام فى ذلك العهد . وظهر أن المداد الذى دُوّنت به هو مداد استانبولى ، وأثبت التحليل الكيميائى والفحص بالمجهر أنه مزيج من الكاربون التجارى والصمغ والماء ، وأثبت المجهر أيضًا : من أثر القلم على الورق ، أنها كُتبت بقلم قصبى ، مما كان شائع الاستعمال فى ذلك العصر ، وكان الخط هو الخط السائد فى دواوين مصر والشام فى ذلك الزمن .

ووجد الدكتور أسد رستم أن فاتحة الرسالة : « افتخار الأماجد الكرام ذوى الاحترام . . . . » ، وخاتمتها : « لكى بوصوله تُبادروا لإجراء العمل بمقتضاها... » تتفقان مع أسلوب الكتابة الديوانية فى عهد محمد على . ووجد أيضًا أن هذه الرسالة تُهمل التحية وتنتقل فجأة من العنوان إلى الغرض المقصود ؛ وفى هذا دليل آخر على صحتها ، لأن الحكام والولاة فى الشام قبل إبراهيم باشا ومحمد شريف باشا وبعدهما كانوا شديدى التمسك بذكر التحية فى مراسلاتهم الرسمية إلى متسلّمى المدن وموظفى الحكومة . وكذلك وجد أن عدم مراعاة اللغة العربية واستخدام ألفاظ أعجمية ، مما كان شائعًا بعامة فى مصر والشام فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، يقدم له دليلًا آخر يؤيد رأيه فى صحة هذه الوثيقة .

ثم تدرّع الدكتور أسد رستم بأدلة أخرى . فتأكد من محفوظات ( عابدين ) أن محمد شريف باشا كان حاكمًا عامًّا على الشام من أوائل سنة ١٢٤٨ هـ . إلى أواخر سنة ١٣٥٦ هـ . وعرف من سجلات المحكمة الشرعية بالقدس أن أحمد أغا دَزْدار كان قائمًا بأعمال المتسلّمية فى القدس فى ربيع الأول سنة ١٢٥٦ هـ . وتثبّت أيضًا من أن محمد شريف باشا كان صاحب السيطرة على جميع حكام المقاطعات فى الشأم ، ومن بينهم متسلّم القدس أحمد أغا دزدار ؛ ومن أنه كان

* نص هذه الوثيقة موجود فى كتاب الدكتور أسد رستم عن مصطلح التأريخ ( المصدر المذكور ) ص ١٧ — ١٨ .

يتلقى الأوامر من محمد على باشا وإبراهيم باشا ، لكى يبلغها إلى الجهات المختصة .

ووجد الدكتور أسد رستم أيضًا أن محتويات هذه الوثيقة تتفق مع المعلومات المعروفة عن علاقة اليهود بالبُراق ، وموقف المسلمين منهم ، من ناحية إباحة زيارته لليهود ، وتساهل حكومة محمد على ، الذى جعلهم يتطلعون للحصول على الإذن بتبليط البُراق . ووافق ذلك اعتقاد فريق من اليهود فى ذلك الوقت — على غير حقيقة — بمجىء المسيح المنتظر ، بناء على تفسيرهم لما ورد فى الإصحاح الثامن من سفر النبى دانيال ، وما ورد فى غيره ، وما ارتبط بذلك من اعتقاد اليهود فى ضرورة تعمير المدينة المقدسة وتجديد بناء الهيكل القديم [١] .

وانتهى بحث الدكتور أسد رستم بإثبات صحة هذه الوثيقة من الوجهة الفنية التاريخية ، من ناحية الورق والحبر وقلم الكتابة ، وعادات المراسلة والأسلوب واللغة ، ومن ناحية شخصَىْ المرسل والمرسل إليه ، وتاريخ ومكان الكتابة ، ومن ناحية اتفاق مضمونها مع الظروف التاريخية . وبذلك دحض الادعاء القائل بأن الإدارة المصرية فى ذلك العهد قد أذنت لليهود بتبليط البُراق وتعمير القدس[٢] .

وهذه كلها أمثلة عملية محددة تبين أهمية نقد الأصول التاريخية ، والطريقة التى ينبغى أن تُتبع فى إثبات صحتها وأصالتها وخلوّها من الدسّ والتزوير والانتحال . وبذلك تتضح الصعوبات التى يجب على المؤرخ أن يواجهها ويتغلب على ما يمكنه التغلّب عليها . وبغير ذلك لا يستطيع المؤرخ أن يكتب التاريخ ، لأنه إذا بنى أبحاثه على أصول مزوّرة منتحلة ، خرج بنتائج بعيدة عن الحقيقة ، ومخالفة للواقع التاريخى .

---

(١) رستم ، أسد : مصطلح التأريخ (المصدر المذكور) ص ٢٤ — ٢٥ .
الكتاب المقدس : دانيال : ٨ : ١٣ .
(٢) رستم ، أسد : مصطلح التأريخ (المصدر المذكور) ص ١٦ — ٢٧ .

الفصل الخامس

# نقد الأصول

## تعيين شخصية المؤلف وتحديد زمان التدوين ومكانه *

الأهمية فى معرفة شخص كاتب الأصل أو المؤلف – أمثلة : رسالة ابن معن فى سنة ١٥٨٥ – مؤلف أخبار رحلة الأمير فخر الدين المعنى إلى إيطاليا من سنة ١٦١٣ إلى سنة ١٦١٨ – شيء عن المصادمات البحرية بين العثمانيين والتسكان فى القرنين السادس عشر والسابع عشر – كاميل ديمولان فى پاريس فى ٢٤ يونيو سنة ١٧٨٩ – سفير البندقية فى پاريس فى أواخر يونيو سنة ١٧٨٩ – مخطوطة عن أخبار الدولة المصرية فى سورية فى زمن إبراهيم باشا – جمع المعلومات عن شخصية المؤلف – معرفة زمن التدوين – تحديد مكان التدوين .

حينما يثبت للباحث فى التاريخ أن الأصل أو المصدر التاريخى صحيح وغير مزيف ، فليس معنى ذلك أن المعلومات الواردة به ذات قيمة تاريخية كبيرة . ولابد من نقد الأصل التاريخى من نواح أخرى . وتحمل بعض الأصول اسم مؤلفها ، وزمان تدوينها ومكانه . وبعض الأصول التى تكون متسمة بطابع الصحة وعدم التزييف ، تغفل أحياناً ناحية أو أكثر من هذه النواحى ، فينقص ذلك من قيمتها التاريخية . فكيف يقدر الباحث قيمة الأصل التاريخى وهو يجهل اسم مؤلفه وشخصيته وعلاقته بالحوادث التى كتب عنها ؟ فهل شهدها بنفسه أم سمعها ونقلها عن الغير ؟ ومتى دونها ؟ هل دونها فى أثناء وقوع الحوادث أم بعدها بزمن قصير أم طويل ؟ وفى أى مكان تم ذلك التدوين ؟ أفى مكان وقوع الحوادث أم فى مكان بعيد عنه ؟ من الضرورى معرفة كل أو أغلب هذه النواحى ، بقدر المستطاع . فكيف السبيل إلى ذلك ؟

إن معرفة كاتب الأصل التاريخى وشخصيته مسألة هامة ، لأن قيمة المعلومات التى يوردها ترتبط كل الارتباط بشخصية الكاتب ومدى فهمه للحوادث ، وبكل الظروف التى تحيط به على وجه العموم . فالمعلومات التى يدونها الأمير أو الحاكم

* هذا هو المقصود بلفظ ( localization ) .

أو الوزير أو السياسى أو صاحب المهنة أو الجندى أو الأستاذ أو الفلاح ، تختلف وتتفاوت قيمتها بحسب حالة كل منهم . وكاتب الأصل التاريخى سواء أكان شاهد عيان أم اعتمد على غيره من شهود العيان أو الرواة ، يعدّ الواسطة التى يصل المؤرخ عن طريقها إلى الوقائع التاريخية . فإذا كان الكاتب ثقة عدلا بعيداً عن الأهواء بقدر المستطاع ، كانت معلوماته أقرب إلى الصحة بصفة عامة ، والعكس صحيح .

وعلى ذلك تتضح أهمية البحث لمعرفة أكبر قسط ممكن من المعلومات عن كاتب الأصل أو الوثيقة التاريخية . وفى هذه الناحية وغيرها من نواحى نقد الأصول التاريخية ، يصبح عمل المؤرخ شبيهاً بعمل القاضى ، وإن اختلفت الظروف . فالقاضى يمتاز بأن شهود الحوادث أحياء أمامه — فى الغالب — وينطقون بالحق أو بالكذب ، ولكن هذا المثول لايتوفر للمؤرخ ، الذى عليه أن ينتقل من الحاضر إلى الماضى بالعقل والنقد والخيال .

وأحياناً تضيع عبثاً جهود المؤرخ لمعرفة اسم كاتب الأصل التاريخى وشخصيته ، فيظل مجهولا ، وإن كان هذا لا يمنع من الإفادة به ، إذْ ربما يكون هذا الكاتب المجهول هو المصدر الوحيد لما قدّمه من المعلومات . ومن ذلك مثلا أن كاتباً مجهولا — ربما كان إغريقيًّا — وضع فى حوالى سنة ٦٠ م . ما يسمى بـ « الطواف بالبحر الإريترى » — ويُقصد به البحر الأحمر والخليج الفارسى والمحيط الهندى — وصف فيه الموانى التى مرّ بها ، من البحر الأحمر إلى الخليج الفارسى فالهند فساحل شرقى أفريقيا . وقد قدّم لنا ذلك الكاتب معلومات طريفة عما شهده فى تلك الأنحاء * .

ونجد مثالا آخر لما يمكن أن يفيده الباحث فى التاريخ بما يدوّنه كاتب مجهول ، ما سجّله رجل مجهول الاسم من المذكرات عن رحلة ڤاسكو دا جاما البرتغالى فى أواخر القرن الخامس عشر حول رأس الرجاء الصالح واتجاهه إلى ساحل

---

* Periplus of the Erythraean Sea, trans . by W.H. Schoff. London, 1912.

Pearce, F.B. : Zanzibar, The Island Metropolis of Eastern Africa. London, 1920, pp. 22-34.

شرقى أفريقيا . وقد دوّن ذلك الكاتب المجهول — فيما دوّنه — مشاهداته فى مواضع متعددة مثل موزمبيق ومومباسا وماليندى وذكر زنجبار باسم جامجيبر ، المستمد من لهجة تلك المنطقة . ولو لم يسجل لنا هذا الكاتب المجهول معلوماته لظلت أخبار رحلة ڤاسكو دا جاما مجهولة (١) . وكم من فضل لا يُعرف صاحبه !

وفى بعض الأحيان لا يستطيع المؤرخ إلا أن يجمع القليل من المعلومات عن كاتب الأصل التاريخى ، فما عليه عندئذ إلا أن يقرّ بذلك ، ويدرس المعلومات الواردة فى نطاق العصر أو الناحية التى تتصل بها ، ويمكنه أن يقيّمها على نحوٍ ما ، ويفيد منها بقدر المستطاع .

وينبغى أن نلاحظ أن وضع اسم شخص ما على أصل تاريخى لا يعنى حتماً أنه هو كاتبه كله أو بعضه . وفى أحوال كثيرة يمكن للمؤرخ أن يتعرف على كاتب الأصل التاريخى المخطوط بدراسة نوع الورق والخط والحبر ، واللغة والأسلوب ، والمصطلحات الخاصة بالعهد التاريخى المعين ، وبدراسة المعلومات التاريخية الواردة به .

وإنه ليختلط الأمر أحياناً على الباحث فى التاريخ ، فيخطئ فى نسبة الأصل التاريخى إلى كاتبه الحقيقى . ومن الأمثلة على ذلك رسالة اختلف بشأنها باحثان كبيران هما الأب بولس قرألى والأستاذ عيسى إسكندر المعلوف . فالأب بولس قرألى يقول فى مجموعة الوثائق التى نشرها عن فخر الدين الثانى أمير لبنان وبلاط تسكانا — يقول : إنه عند حضور على باشا أمير البحر التركى إلى المياه السورية ، لكى يفض النزاع بين الأمير فخر الدين ويوسف سيفا صاحب طرابلس ، فى يوليو سنة ١٦١٩ ، أرسل الأمير فخر الدين رسالة إلى الباشا التركى يعتذر فيها عن عدم الحضور إليه بنفسه (٢) .

---

(١) A Journal of the First Voyage of Vasco da Gama, 1497-1499. Trans. by E.G. Ravenstein. Hakluyt Society, London ?

Pearce: op. cit. pp. 56-61.

(٢) Carali, P. : Fakhr Ad Dine II. Principe del Libano e la Corte di Toscana (1605-1635). Roma, 1936. p. 99.

وعاونى الأب بولس قرألى (توفى ١٩٤٥ ؟ ) ببعض الوثائق الهامة لإعداد رسالتى للماجستير . وعرفته شخصياً فى روما فى سنة ١٩٣٥ . ومن آثاره المطبوعة «المجلة البطريركية» و « فخر الدين المعنى =

ويقول الأب بولس قرألى إنه نقل هذه الرسالة عن الأستاذ عيسى إسكندر المعلوف ، الذى يعتبر فى كتابه عن الأمير فخر الدين ، وكما عبر عن ذلك فى حديث شفوى معى فى زحلة فى صيف ١٩٣٣ ، أنها صادرة عن الأمير إلى الباشا التركى الذى كان يحاربه — ويقصد إبراهيم باشا دمشق . ولكنه يتشكك فى تاريخ صدورها ، ولا يمكنه أن يحدده [١] . وأورد الأستاذ عيسى إسكندر المعلوف نص هذه الرسالة [٢] وقال بدوره إنه قد نقلها وترجمها عن كتاب ريكو عن « تاريخ الإمبراطورية العثمانية [٣] » .

ويظهر أن الواقع فى شأن هذه الرسالة ، هو غير ما يذهب إليه كل من الأب بولس قرألى والأستاذ عيسى إسكندر المعلوف . وذلك لأنه قد أمكننى العثور على النص الذى أخذ عنه نوليس وريكو هذه الرسالة ، وذلك فى كتاب مينادوى الرحالة الإيطالى المعاصر الذى زار سورية ولبنان فى أثناء حملة إبراهيم باشا دمشق لتأديب الدروز فى سنة ١٥٨٥ . والرسالة الواردة فى كتاب نوليس وريكو هى بنصها الرسالة التى أوردها مينادوى فى كتابه عن «تاريخ الحرب بين الترك والفرس » ، ويقول : إن ابن معن قد أرسلها إلى إبراهيم باشا فى يوليو ١٥٨٥ [٤] . ولا يحدد مينادوى ولا نوليس وريكو مَنْ هو المقصود بابن معن .

وأظن أنه من المستبعد أن يكون المقصود بابن معن هنا هو الأمير فخر الدين

---

= الثانى : إدارته وسياسته — السنة العاشرة من المجلة البطريركية شباط — أيار ١٩٣٥» و «رحلة فخر الدين المعنى الثانى إلى إيطاليا » بالإيطالية و « الأمير بشير الشهابى الثانى » و « السوريون فى مصر » .

(١) المعلوف ، عيسى إسكندر : تاريخ الأمير فخر الدين المعنى الثانى . جونية ، لبنان ، ١٩٣٤ . ص ٣٨٥ .

وعيسى إسكندر المعلوف (١٨٦٩ — ١٩٥٦) كون نفسه دراسيا حتى أصبح عالماً أديباً موسوعياً . مارس التدريس وأبدى نشاطاً فى الصحافة وصار عضواً فى مجامع علمية كثيرة وجمع مكتبة عظيمة . ومن آثاره المطبوعة « مجلة الآثار » و « دوانى القطوف فى تاريخ بنى المعلوف » . ومن مؤلفاته المخطوطة « الأخبار المدونة والمروية فى أنساب الأسر الشرقية » فى ١٤ جزءاً . وقد أفدت من علمه منذ سنة ١٩٣٣ .

(٢) المعلوف ، عيسى إسكندر : (المصدر المذكور) : ص ٣٨٥ — ٣٨٧ .

(٣) Knolles, R. and Ricaut, P. : The Turkish History from the Original of that Nation to the Growth of the Ottoman Empire, with a Continuation to this Present Year (1687). 3 vols. London, 1687-1700. vol. I p. 693.

(٤) Minadoi, G. : Historia della Guerra fra Turchi e Persiani. Venetia, 1594. pp. 279-281.

المعنى الثانى المولود فى سنة ١٥٧٢ ، والذى كان فى زمن حملة إبراهيم باشا غلاماً فى سن الثالثة عشرة . وبذلك نرى أن المقصود بابن معن هنا هو — على الأرجح — قرقماز بن معن والد فخر الدين وليس الأمير فخر الدين المعنى الثانى . وقد حاول إبراهيم باشا أن يحمل قرقماز على القدوم إليه ، ولكنه لم يفعل خشية البطش والغدر به . وبذلك يمكننا أن نستخلص الحقيقة فى شأن كاتب هذه الرسالة . ونعرف أنها كتبت فى يوليو سنة ١٥٨٥ ، آخذين فى ذلك بما أورده مينادوى المؤلف المعاصر ، والذى يحتوى كتابه على أقدم نص مترجم معروف لهذه الرسالة ، مع ملاحظة أن كتاب مينادوى قد طبع فى البندقية فى سنة ١٥٩٤ . وقد نشرتُ أغلب هذه الرسالة فى صورتها الإنجليزية ، وفى صورتها الإيطالية ، فى مجلة كلية الآداب بجامعة (القاهرة) فى سنة ١٩٤٢[١] .

ومن الأمثلة على الشك فى نسبة الأصل التاريخى إلى كاتبه ، أخبار رحلة الأمير فخر الدين إلى إيطاليا (من سنة ١٦١٣ إلى سنة ١٦١٨) . فعندما نشر الدكتور أسد رستم — بالاشتراك مع الأستاذ فؤاد إفرام البستانى المدير الحالى للجامعة اللبنانية فى بيروت — كتاب أحمد الخالدى الصفدى عن تاريخ الأمير فخر الدين المعنى[٢] ، اعتبر أخبار هذه الرحلة من كتابة مؤلف مجهول ، وأنها ليست من تأليف الخالدى الصفدى وأنها مدسوسة عليه[٣] .

---

(١) عثمان ، حسن : فخر الدين الثانى أمير لبنان وبلاط تسكانا (١٦٠٥ — ١٦٣٥) للأب بولس قرألى ، عرض ونقد مع وثائق لم تنشر . مجلة كلية الآداب بجامعة (القاهرة) ، المجلد ٦ ، القاهرة ، مايو ١٩٤٢ . ص ١٣٤ — ١٥٩ .

(٢) الصفدى ، أحمد الخالدى : تاريخ الأمير فخر الدين المعنى . نشره الدكتور أسد رستم والأستاذ فؤاد إفرام البستانى . بيروت ، ١٩٣٦ .

والخالدى الصفدى (توفى حوالى ١٦٢٥) نشأ فى صفد وطلب العلم فى الأزهر ثم رجع إلى صفد وبها درس وأفتى وناب فى القضاء ومن تآليفه « شرح على ألفيه ابن مالك » .

(٣) نشر الأستاذ محمد شفيق غربال مشاهدات فخر الدين فى إيطاليا باعتبار أنها من وضع أحمد الخالدى الصفدى بعنوان « أمير سورى فى إيطاليا » ، بمجلة كلية الآداب بجامعة (القاهرة) المجلد ٢ العدد ١ . القاهرة ، مايو ١٩٣٤ . ص ٧٦ — ١١١ .

والأستاذ غربال (١٨٩٤ — ١٩٦١) من خريجى مدرسة المعلمين العليا ودرس فى جامعتى ليفربول ولندن وعلم فى المعلمين العليا وفى كلية الآداب بجامعة القاهرة وصار عميداً للكلية ، ونقل — فى غير مصلحة العلم بالجامعة — نقل إلى وزارة المعارف العمومية وأصبح وكيلا لها. ويعد من رواد الدراسة المنهجية فى التاريخ الحديث . ومارس نشاطاً متنوعاً فى الجمعية المصرية للدراسات التاريخية وفى معهد الدراسات العربية العالية وفى مجمع اللغة العربية وفى منظمة اليونسكو . وكان عميق الفكر مرهف الحس واسع الثقافة . ومن آثاره المطبوعة =

ويسوق الدكتور أسد رستم بعض الأدلة لإثبات وجهة نظره . فيقول : إن لغة أخبار هذه الرحلة ، لا تتفق من حيث اللغة والأسلوب مع لغة متن التاريخ الذى وضعه أحمد الخالدى الصفدى عن تاريخ الأمير فخر الدين المعنى . فبينما يرى هذا العالم الأزهرى يقول « حمداً لمن جعل نظام العالم فضلا منه صلة إلى تصحيح معاش ابن آدم » ، يقرأ فى أخبار هذه الرحلة : « ايش معك — من اين جاى — ايش هذه المسلمين — إلى الدار التى برات المدينة » . ويرى أن تواريخ هذه الرحلة مسيحية بينما تواريخ كتاب الخالدى هجرية . ويجد أن نسخة (ك) لا تحتوى إلا على أخبار وجيزة لهذه الرحلة ، ولا تتفق مع سائر الكتاب . ويقول الدكتور أسد رستم : إن أخبار هذه الرحلة ربما ترجع إلى أحد الخوازنة الذين عُرف عنهم شىء من الاهتمام بتاريخ الأمير فخر الدين ، وكما ذكر الرحالة الفرنسى دى لاروك أن أبا نوفل الخازن قد ألّف فى تاريخ الأمير فخر الدين[١] .

وصحيح أننى لم أطلع على النسخ الخمس التى درسها الدكتور أسد رستم وقارن بينها عندما أقدم على نشر تاريخ الخالدى . ولكننى اطلعت فقط على النسخة الفوتوغرافية من هذا التاريخ الموجودة بدار الكتب المصرية بالقاهرة[٢] ، والمنقولة عن

= « بدء المسألة المصرية ونهوض محمد على» بالإنجليزية و «مصر عند مفترق الطرق » و « محمد على الكبير » و « تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية — الجزء الأول » و « الجمهورية التركية » استكمالا لمادة الترك فى الترجمة العربية لدائرة المعارف الإسلامية ، والإشراف على نشر « الموسوعة العربية الميسرة » . وكان له الفضل فى إرسالى فى البعثة الجامعية فى سنة ١٩٣٤ . ولا بأس بأن أقول — للذكرى والتاريخ — إن مشروع تلك البعثة كان قد تعثر لشغل المكان الخالى بقريب لعميد الكلية وقتئذ الدكتور منصور فهمى . وتم تنفيذ البعثة على أيدى الدكتور حسين همت — خالى — ومحمد شعير بك — مدير الجيزة وصديق الأسرة — ومحمد حسن العشماوى بك — السكرتير العام لوزارة المعارف . وكان للأستاذ غربال الفضل — مع الدكتور أسد رستم — فى حثى على البقاء فى إيطاليا فى سنة ١٩٣٥ . وكان الأستاذ غربال أقرب أساتذتى إلى ، وقيل إننى كنت أقرب — أو من أقرب — تلاميذه إليه . وكان يعارض دراستى لدانتى . ولكن حينما أرسلت إليه ترجمة الجحيم كتب إلى فى ٦ نوفمبر ١٩٥٩ يقول : «كنت سعيداً بأن أتلقى ترجمتك لدانتى — كنت سعيداً من أجلك — فقد لقيت على ما يظهر الكثير من أجل دانتى — وإن إتمام العمل الذى يصحب الإنسان عمراً نوع من فك الرقبة — فهنيئاً لك نعمة الحرية . وبقى — بعد أن تم ما تبقى من دانتى — أن تدخل (فى اعتبارك) ما اكتسبت من نظرته للإنسان . وعلى كل حال فلكل يوم شأنه . ولنجعل اليوم يوم ارتياح لشأن تم وللغد شؤونه » .

(١) الصفدى ، أحمد الخالدى : (المصدر المذكور) . المقدمة ص يد .

(٢) دار الكتب المصرية بالقاهرة تحت رقم ٤٩١٢ تاريخ مخطوط . وكان لأحمد رامى أستاذى فى مدرسة القربية الأميرية فى ١٩٢١ الفضل فى تصوير هذه النسخة من ميونخ فى ١٩٣٣ .

نسخة المكتبة العامة فى مونيخ ، وهى النسخة التى يرمز لها الدكتور أسد رستم بالحرف ( م ) [١].

وعلى الرغم من ذلك فإننى أقدّم بعض الملاحظات على الأدلة التى قدّمها الدكتور أسد رستم ، مستمدة من نفس الكتاب الذى نشره ، ومن مخطوطة القاهرة .

١ — نلاحظ من ناحية اللغة أن لغة الجزء الذى يعترف الدكتور أسد رستم بنسبه إلى الخالدى ، ليست كلها فى المستوى اللغوى للصفحات الأولى التى يقتبس منها النص السابق الذكر . وكثيراً ما نجد فى هذا الجزء ألفاظاً وأساليب عامية لا تناسب لغة العالم الأزهرى . ومن الأمثلة على ذلك : « وكان الشيخ عمرو سبق أهله وجاء حتى يعلم الأمير فخر الدين ويركبه من قلعة بانياس فوصل بحال الليل إلى باب القلعة ودق الباب على البواب حتى يروح يعلم الأمير[٢] » ، و « قال الحاج كيوان ان كان ما بتروح انت أنا بروح واقسم على الأمير أن يرسل يجيب له جواره[٣] » ، و « رمى البندق من برّا[٤] » ، و « لولا انفضاض العساكر لكان مراده يتخفا بناس قلايل [٥] » ، و « لكن نفذ الأمر فما بقى يمكن الدفاع لأن الوقت كان غير مساعد[٦] » .

ونلاحظ من الناحية اللغوية أيضاً أن الخالدى يذكر فى أحد المواضع من تاريخه ، وصول رسالة من الأمير فخر الدين فى إيطاليا إلى أهله وذويه فى لبنان . ولغة هذه الرسالة تشبه اللغة السائدة فى الجزء الخاص برحلة الأمير فخر الدين . فترد فى هذه الرسالة الجمل الآتية : « وصلوا إلى جزيرة كنديا التى تحت حكم البنادقة وصار عليهم فرتونة عظيمة » ، و « فطلع الامير فخر الدين فى مدينة الكرنا [٧] ولاقاه وزير غران دوكا بمن معه واستقبلوه بالإعزاز والإكرام وأنزلوه فى دار وعينوا له جميع لوازمه بالتمام » ، و « بعد أربعة أيام وصل الغليونان بالحريم

---

( ١ ) المكتبة العامة فى مونيخ تحت رقم ٤٢٧ مخطوطات عربية .
( ٢ ) الصفدى ، أحمد الخالدى : ( المصدر المذكور ) . ص ١٨ .
( ٣ ) الصفدى ، أحمد الخالدى : ( المصدر المذكور ) . ص ٨ . والمقصود جواريه .
( ٤ ) الصفدى ، أحمد الخالدى : ( المصدر المذكور ) . ص ٢١ .
( ٥ ) الصفدى ، أحمد الخالدى : ( المصدر المذكور ) . ص ٢٤ .
( ٦ ) الصفدى ، أحمد الخالدى : ( المصدر المذكور ) . ص ٤٩ .
( ٧ ) الكورنا هى ليفورنو ميناء تسكانا .

والحاج كيوان وقد كان الأمير فخر الدين آيس منهم وقطع الرجا عنهم »، و « توجه بنفسه وفى خدمته وزير الدوكا إلى مدينة الفرنسا [١] تحت اغران دوكا[٢] » .

وترد فى أخبار الرحلة الجمل الآتية : «فارسلوا اعلموا الدوكا بذلك فعين وزيره الكبير المسمى لورنسوا أنه يأخذ الأمير إلى عنده » ، و « حضرة الأمير بقا فى هم وأفكار من جهة المركبين الذين افترقوا عنه الذين فيهم اعياله والحاج كيوان فمن حكمة الله تعالى وصلوا الى اسكلة الغورنا[٣] بالسلامة[٤]» .

فإذا أنكر الدكتور أسد رستم نسبة هذه الرحلة إلى الخالدى ، فلماذا لا ينكر أيضاً نسبة هذه الرسالة المذكورة آنفاً إليه ، وأسلوبها مشابه للأسلوب الذى تتضمنه أخبار رحلة الأمير فخر الدين ؟ وصحيح أنه يتضح فى أخبار هذه الرحلة الأسلوب العامى أكثر مما يتضح فى سائر الكتاب . وربما يرجع ذلك إلى أنه فضّل تسجيل كلمات الأمير حينما كان يقص عليه هذه الأخبار ، وكما يذكر الخالدى ذلك إذ يقول : « وذكر حضرة الامير مفصلا وأما مدينة بليرموا مدينة عظيمة بصور لها اربع ابواب . . . [٥] » .

٢ — ومن ناحية التوقيت ، يقول الدكتور أسد رستم : إن تواريخ كتاب الخالدى هجرية وإن تواريخ الرحلة المجهولة المؤلف تواريخ مسيحية . وهذا غير صحيح تماماً . فلقد ورد فى موضع واحد من الرحلة التاريخ المسيحى ( السريانى ) حيث نجد « وارما المرسة يوم قاسم كون وهو يوم خمسة وعشرين من شهر تشرين أول ومدة سفرهم من اسكلة صيدا إلى اسكلة الغورنا ثلاثة وخمسون يوماً[٦]» ومع ذلك فإن الرحلة تذكر التاريخ الهجرى فى أكثر من موضع فنجد « وعادوا الى البر وكان ذلك فى السنة المذكورة سنة اربعة وعشرين والف[٧] » ، و « بقى يصلى الأمير جماعة

---

( ١ ) الفرنسا هى فلورنسا مركز حركة النهضة فى إيطاليا .

( ٢ ) الصفدى ، أحمد الخالدى : ( المصدر المذكور ) ص ٣٢ .

( ٣ ) الغورنا هى ليفورنو كذلك .

( ٤ ) رحلة الأمير فخر الدين إلى أوربة الذى نشره الدكتور أسد رستم والأستاذ فؤاد إفرام البستانى — على أنها مجهولة المؤلف — كملحق لتاريخ الأمير فخر الدين المعنى المشار إليه . وكما وردت فى النسخة ( م ) والنسخة ( ج ب ) بين المخطوطات التى وقعت تحت أيديهما . ص ٢١٠ .

( ٥ ) الرحلة : ( المصدر المذكور ) . ص ٢٣١ .

( ٦ ) الرحلة : ص ٢٠٨ .

( ٧ ) الرحلة : ص ٢٢٨ .

فى رمضان[١]» ، و « نزلوا المركب فى أواسط شهر رمضان سنة سبع وعشرين بعد الألف[٢]» .

٣ — ويميل الدكتور أسد رستم إلى اعتبار هذه الرحلة من وضع أحد الخوازنة الذين عملوا فى خدمة الأمير فخر الدين . ولكن هناك بعض العبارات التى تجعلنا نشك فى هذا الرأى مثل : « لان فى بلاد النصارى امارة عدة[٣]» ، و « وكذلك لهم ديوره [٤] فيها رجال يقال لهم كبوشيين ما يلبسوا قميصاً ولا لباساً إلا الصوف على الزلط ويحلقوا وسط رءوسهم ودايره ويخلوا لهم إكليل وذلك لأجل الشوك الذى حطوه اليهود على راس المسيح يوم صلبه على زعمهم[٥] » ، و « فى بلادهم يزرعوا الكتان وكذلك فى جميع بلاد النصارى[٦]» . ولا ينتظر من مسيحى أن يكتب هذا الكلام ، الذى يبدو فيه تناول تفصيلات تدل على دهشة المشاهد ، ولا يعتقد المسيحيون أن المسيح قد نجا من الصلب ، لأن صلبه وعذابه للتكفير عن خطايا البشر ، هو من أسس العقيدة المسيحية . ومن المستبعد إذاً — بل من غير المعقول — أن يكتب مثل هذا الكلام أحد الخوازنة المسيحيين الموارنة الكاثوليك . ولا ينتظر أن تصدر مثل هذه الأقوال إلا من شخص مسلم .

٤ — صحيح أن الرحالة الفرنسى دى لاروك ذكر أن أبا نوفل الخازن قد ألّف كتاباً فى تاريخ الأمير فخر الدين [٧] ، ولكنه لم يحدد اسم المؤلف ولا اسم الكتاب ، ومن غير المعقول أن يكون هو كاتب هذه الرحلة ، لأنه من المسيحيين الموارنة .

٥ — لقد فصل الدكتور أسد رستم فى الكتاب الذى نشره بالاشتراك مع الأستاذ فؤاد إفرام البستانى ، ما كتبه الخالدى عن أخبار سورية ولبنان ( ص ٢ — ٢٠٧ ) ، عن الجزء الذى يحتوى على أخبار رحلة الأمير فخر الدين إلى أوروبا ( ص ٢٠٨ — ٢٤١ ) ، باعتبار أنه لا توجد علاقة ما بين مؤلفى كل من هذين القسمين .

---

( ١ ) الرحلة : ص ٢٣٥ .
( ٢ ) الرحلة : ص ٢٣٨ .
( ٣ ) الرحلة : ص ٢١٦ .
( ٤ ) ديوره أى أديرة .
( ٥ ) الرحلة : ص ٢١٩ .
( ٦ ) الرحلة : ص ٢٢١ .
( ٧ ) De la Roque, R. : Voyage en Syrie, Paris, 1772. V. II. pp. 132-133.

ولكننا إذا أجرينا المقابلة بين هذين القسمين وجدنا الارتباط وثيقاً بينهما فى أكثر من موضع . ومثال ذلك أن أخبار الرحلة تبدأ بما يلى : « وكنا قد ذكرنا قبل هذه نزول حضرة الأمير فخر الدين فى البحر فى الثلاث غلايين[١] » . وهذه إشارة إلى كلام سابق ورد فيما كتبه الخالدى عن الأمير حيث يقول : « وسافر من اسكلة صيدا الامير فخر الدين فى الثلاث غلايين[٢] » . وورد أيضاً فى أخبار الرحلة « ودار المركب صوب اسكلة عكا وطلع إلى البر كما سيأتى ذكره فى موضعه انشا الله تعالى[٣] » . وهذا الموضع المقبل لا يأتى فى الرحلة ذاتها بل يأتى فى أخبار الخالدى حيث يقول : « واما الأمير فخر الدين فانه لما قارب اسكلة عكا ارسل قدامه اناساً متعينين ليكشفوا له اخبار البلاد . . . فلما تحقق الأمير فخر الدين ذلك نزل من الغليون الذى جاء فيه وطلع الى البر[٤] » .

٦ — يذكر الدكتور أسد رستم أن أخبار هذه الرحلة وردت فى متن النسختين (م) و (ج ب) ، وهما من النسخ الأساسية التى اعتمد عليها فى نشر الكتاب المشار إليه . ولقد وردت أخبار الرحلة فى النسخة (م) — أى نسخة مكتبة مونيخ التى اعتمدتُ فى دراستى على صورة منها موجودة بدار الكتب المصرية بالقاهرة — وردت متفرقة ومتداخلة فى أخبار حوادث سورية ولبنان ، أى فى تاريخ الأمير فخر الدين المعنى . وأرقام صفحات هذه الرحلة المخطوطة هى من ٣٥ إلى ٤٦ ومن ٦٠ إلى ٧٦ ومن ٧٩ إلى ٨٢ ومن ١١٥ إلى ١٢٦ ومن ١٢٧ إلى ١٣٠ . وتأتى أخبار سورية ولبنان قبل وبعد الصفحات الخاصة بالرحلة . وتنتقل هذه النسخة (م) من أخبار رحلة الأمير فخر الدين إلى حوادث سورية ولبنان ، وبالعكس ، بحسب ترتيب وقوعها الزمنى .

٧ — يقول الدكتور أسد رستم إن النسخة (ك) — نسخة الشيخ كسروان الخازن وهى من النسخ الرئيسة التى اعتمد عليها — لا تحتوى إلا على أخبار وجيزة لهذه الرحلة . ويُستفاد من دراسة الدكتور أسد رستم أن النسحة (ك) ترجع إلى أواخر

---

(١) الرحلة : ص ٢٠٨ .

(٢) الصفدى : ص ١٩ .

(٣) الرحلة : ص ٢٣٩ .

(٤) الصفدى : ص ٦٩ .

القرن الثامن عشر أو أوائل القرن التاسع عشر ، وأن النسخة ( م ) — أى نسخة مونيخ أو القاهرة — قد تكون أحدث قليلا . وحتى لو ثبت أن النسخة ( ك ) أقدم من النسخة ( م ) فإن هذا لا يعدّ دليلا قاطعاً على أن النسخة ( ك ) هى أصح أو أقرب النسخ إلى المخطوط الأصلى بخط الخالدى ، الذى هو ضائع مجهول . وربما تكون النسخة ( م ) أقرب إلى ذلك الأصل المجهول . وليس لدى أحد الدليل القاطع على مدى الصلة بين النسختين ( ك و م ) والأصل الأول الضائع .

وعلى ذلك فإننى أميل إلى اعتبار أخبار الرحلة التى قام بها الأمير فخر الدين المعنى إلى أوروبا ، من تأليف أحمد الخالدى الصفدى ، وجزءاً من تاريخه عن الأمير ، اللهم إلا أن تكون هناك أدلة أخرى لدى الدكتور أسد رستم أو لدى غيره من الباحثين ، لإلقاء مزيد من الضوء على هذه المسألة .

ويبين هذا كله مدى الصعوبات التى تعترض الباحث فى التاريخ عند السعى إلى إثبات شخصية كاتب أصلٍ تاريخىٍّ ما ، وتوضح اختلاف الباحثين فى استنتاجهم وما يتعرضون له من دواعى الشك ، ومن العمل على الخروج من الإنكار أو الشك إلى اليقين أو إلى ما يقرب منه بقدر المستطاع ، بالاستعانة بكلٍّ من وسائل النقد الظاهرى والباطنى — وسوف يخصص جزء لهذا النوع الأخير فى موضع مقبل . ولابد دائماً للباحث فى التاريخ من الصبر والتأنى والحذر .

ومن الأمثلة كذلك فى هذا الصدد — دون بذل عناء كبير فى تحرّى الحقيقة — أن الباحث فى التاريخ قد يعثر فى أرشيف فلورنسا التاريخى على مجموعة من الكتابات المخطوطة عن المصادمات البحرية بين العثمانيين والتسكان فى القرنين السادس عشر والسابع عشر ، جمعها أحد المهتمين بإبراز بطولة التسكان ، إذْ يذكر انتصاراتهم دون هزائمهم ، ويضع اسمه على هذه الكتابات ، ألا وهو بستيانو بالبيانى ، ولكنه لا يذكر المصادر التى أخذ عنها * . ولم يكن من رجال الحرب حتى يقدّر الباحث قيمة معلوماته . ولكن المزيد من البحث فى أرشيف فلورنسا ذاته أوضح له أن بالبيانى قد اقتبس هذه المعلومات من عدة تقريرات

* Archivio di Stato di Firenze : Strozzani I. 145. Imprese delle Galere (1554-1610). Bastiano Belbiani. pp. 1-45 b.

وضعها بعض رجال الحملات البحرية التسكانية ، بقيادة بعض القواد مثل الفارس فرنتشسكو دل مونتى والأميرال إنجرامى ، فى الشرق الأدنى وفى شمال أفريقيا فى سنة ١٦٠٧ [١] . وبذلك تتحدد قيمة هذه المعلومات من الناحيتين البحرية والسياسية .

ومن الأمثلة على التثبت من شخصية كاتب الأصل التاريخى ، أن الباحث فى التاريخ قد يجد خطاباً بالإيطالية مدوناً فى باريس بتاريخ ٢٩ يونيو سنة ١٧٨٩ ، موجهاً إلى حكومة على رأسها مجلس شيوخ ، ولكن بغير تحديد اسم الحكومة أو اسم الكاتب . وتدل دراسة هذا الخطاب على أن كاتبه هو أحد السفراء الإيطاليين فى فرنسا . فمَنْ هو ذلك السفير ؟ وإلى أية حكومة أرسل خطابه ؟ يدل البحث الأوّلى على أن الحكومة الإيطالية الوحيدة التى كان على رأسها مجلس شيوخ فى سنة ١٧٨٩ هى جمهورية البندقية . فالخطاب إذاً قد كتبه سفير البندقية فى فرنسا إلى حكومته . فمَنْ هو ذلك السفير ؟ البحث فى سجلات أرشيف البندقية يدل على أن سفير البندقية فى باريس فى ذلك الوقت كان هو أنتونيو كاپلّو [٢] .

وربما يحتوى الأصل التاريخى على معلومات عن حوادث رآها شاهد العيان بنفسه ، أو على معلومات سمع بها ونقلها عن الغير ، فينبغى أن يحدّد الباحث بقدر المستطاع أجزاء الأصل التى دوّنها الكاتب بناء على ما شهده بنفسه ، وتُعدّ أصلا من الطبقة الأولى ، كما يحدّد أجزاء الأصل التى اعتمد الكاتب فى تسجيلها على الغير ، وتعد أصلا من الطبقة الثانية ، مع تحديد مصدر هذا النوع الأخير من المعلومات ، إذا أمكن ذلك .

ومن الأمثلة التى توضح ذلك ما ذكره كاميل ديمولان فى بعض ما كتبه عن المشادة التى حدثت فى باريس بين مندوب لويس السادس عشر وبين ميرابو ، حينما اجتمع مجلس طبقات الأمة فى ٢٣ يونيو سنة ١٧٨٩ . ويعرف الباحث من التاريخ أن ذلك الاجتماع لم يكن حضوره مباحاً للجمهور ، ولم يكن كاميل ديمولان عضواً فيه ، وبذلك لم يحضر اجتماعه ولم يسمع بنفسه ما قاله ميرابو لمندوب الملك . فكلامه عن هذه المشادة أخذه عن طريق السماع ، ولذلك يعدّ أصلا من

---

(١) Archivio di Stato di Firenze : Mediceo. 2077. pp. 747-749 b.; 751-758 b.

(٢) Fling : op. cit. pp. 65-66.

الطبقة الثانية . أما وصف كاميل ديمولان لما شهده خارج مكان الاجتماع من قدوم الملك أو احتشاد الجماهير ، فيعدّ أصلا من الطبقة الأولى [١] .

وفى بعض الأحيان يجد الباحث كتاباً طُبع فى باريس فى سنة ١٨٩٠ مثلا ، ومن المحتمل أن يكون صاحب الاسم الموضوع عليه قد نقله بنصه عن مؤلف سابق وضعه فى سنة ١٨٥٠ ، دون أن يعترف بوجوده . وصحيح أن السطو على كتابة الغير ، المطبوعة وغير المطبوعة أو النقل منها بغير حساب، قد نقص فى الزمن الحديث ، ويمنعه القانون أحياناً ، إلا أنه لا يزال شائعاً فى بعض الأقطار وفى بعض البيئات ، وكثيراً ما يجد الباحث فى التاريخ أن بعض الوثائق والأصول ليست سوى نقل جزئى أو كلى لوثائق وأصول سابقة ، سواء أقصد الناقل السرقة وادعاء المعلومات لنفسه أم جمعها لأنها تهمه وتفيده [٢] ، ثم جاء من بعده مَنْ وجدها منسوبة إليه . فعلى الباحث فى التاريخ أن يتعقّب الكاتب الأصلى بقدر المستطاع .

وقد يكون الأصل التاريخى من عمل أكثر من مؤلف واحد . فالكثير من الأصول تدخل عليها إضافات وزيادات وتعليقات فى مواضع مختلفة ، ثم تطبع ويُعدّ الأصل وما أضيف إليه كأنه من وضع مؤلف واحد . فلابد من السعى إلى كشف الحقيقة . وإذا وُجد الأصل المخطوط كان من الميسور تمييز الأصل من الإضافات والزيادات التى طرأت عليه . أما إذا ضاع الأصل المخطوط ولم يبق أمام الباحث سوى المطبوع منه ، أصبحت المسألة أكثر صعوبة . فعلى الباحث أن يدرس اللغة ، لكى يرى أهى واحدة أم متغيرة ؟ وهل الأسلوب واحد أم متغير ؟ وهل تسود الكتاب فكرة واحدة وروح واحدة ؟ وهل توجد خلافات ومتناقضات أو فجوات فى تسلسل الأفكار ؟ وإذا كان الكاتب الذى أضاف فى موضع أو أكثر من النص الأصلى رجلا واضح الشخصية ، أمكن تمييزه والتعرف عليه ، وإلا بقى مجهولا لدى الباحث فى التاريخ [٣] .

ولنعرض لمثال حققه الدكتور أسد رستم فى هذا الصدد ، إذْ عثر على مخطوطة صغيرة تتناول أخبار الدولة المصرية العلوية فى سورية فى زمن إبراهيم باشا ، وكانت

---

(١) Fling : op. cit. p. 79.

(٢) Langlois and Seignobos : op. cit. p. 94.

(٣) Langlois and Seignobos : op. cit. p. 93.

غفلاً من الإمضاء . ووجد الدكتور أسد رستم أنها ليست تاريخاً واحداً بل ثلاثة تواريخ ، قسمها إلى (ا و ب و ج) . ولاحظ أن هذه الأقسام لا تعطى حوادث مسلسلة ، ولا يبدأ قسم منها حيث ينتهى سابقه ، وتتكرر الحوادث فى أقسامها الثلاثة . ولاحظ أيضاً أن (ا و ج) يستعملان التاريخ الهجرى أما (ب) فيستخدم التاريخ المسيحى . ووجد أن (ج) هو أكبر الأقسام وأن أخباره تتعلق بحوادث لبنان ، مع إعطاء تفصيلات شخصية ديرانية محلية عن دير القمر وبيت الدين . فرجّح الدكتور أسد رستم أن كاتب (ج) شخص لبنانى ديرانى ، أو أقام بدير القمر على الأقل . فقصد إلى المكتبة البطريركية فى بكركى ، وفحص أوراق سنوات ١٨٣١ — ١٨٤١ ، وبعد دراسة طويلة عثر على رسائل مكتوبة بنفس الخط الموجود فى (ج) وبنفس اللغة واللهجة ، وعليها إمضاء القس أنطون الحلبى . فاتجه الدكتور أسد رستم إلى بطريرك الموارنة مارى إلياس الحويك ، وعرف منه أن القس أنطون الحلبى كان من المقربين إلى الأمير بشير الشهابى وأنه سكن بيت الدين ، وأنه كتب عن أحكام الأمير بشير ، وعن حروب إبراهيم باشا فى سورية ، وأن أغلب ما كتبه قد أحرق فى أثناء حوادث الصدام بين المسيحيين والدروز فى سنة ١٨٤٥ . وبذلك عرف الدكتور أسد رستم أن القس أنطون الحلبى هو مؤلف الجزء (ج) من تلك المخطوطة ، وأنه كتبه فى زمن وقوع الحوادث التى تناولها * .

وكما سبق أن أشرنا ، من الضرورى أن يعرف الباحث كل ما يمكن معرفته عن شخصية كاتب الأصل التاريخى وصفاته ، لتقييم كتابته . وأحياناً يمكن للباحث أن يجمع المعلومات اللازمة عن شخصية الكاتب من بعض التراجم ، أو من الأصل التاريخى ذاته . فمثلا بعض الكتابة المؤرخة فى ٢٤ يونيو سنة ١٧٨٩ عن بعض حوادث الثورة الفرنسية فى باريس وڤرساى ، يعرف الباحث من لغتها وأسلوبها وطريقة عرضها ومعلوماتها أن كاتبها شخص مثقف ، وأنه شاب قوى الجسم يمكنه أن ينتقل من باريس إلى ڤرساى فى أثناء المطر المنهمر . ويدرك الباحث أنه شخص متحمس جرىء ثورى ، يتكلم بصراحة ، ويقرر أن ممثلى الشعب لا يهابون الموت . ويعلم الباحث أيضاً أن الكاتب كان مهتماً بالحوادث التى شهدها ، وذلك لدقة

---

* رستم ، أسد : مصطلح التاريخ (المصدر المذكور) . ص ٣٤ — ٤٢ .

وصفها وحسن التعبير عنها . ولا ريب أن هذه الأوصاف تنطبق على كاميل ديمولان الذى كتب عن تلك الحوادث[1].

والمسألة التالية فى هذه الناحية من النقد التاريخى ، هى معرفة الزمن الذى دوّن فيه الأصل التاريخى . فقد يكون الأصل صحيحاً غير مزيف ، وقد يكون كاتبه من الأشخاص الذين يتحرّون الصدق والبعد عن الهوى ، ومع ذلك فقد ينقص من قيمته التاريخية بعد الزمن بين وقوع الحادث ورؤيته وبين تدوين أخباره . فالذاكرة تخون الإنسان ، وكلما بَعُدَ بالكاتب العهد عن زمن وقوع الحادث تعرّض لأن يفوته قليل أو كثير من التفاصيل الخاصة ، مهما كانت رغبته فى قول الصدق قوية ، ومهما حاول استرجاع وقائع الماضى . فإذا لم يحدد الكاتب التاريخ الذى دوّن فيه ما كتبه ، فكيف يستطيع الباحث أن يحدّد ذلك ولو على وجه التقريب ؟

يمكن للباحث فى التاريخ أن يضع حدّين لبدء الأصل التاريخى ونهايته ، بناء على دراسة محتوياته ؛ أى أنه يعيّن التاريخ الذى لا يمكن أن تكون الحوادث قد وقعت قبله ، والتاريخ الذى لا يمكن أن تكون قد وقعت بعده . ولتحديد ذلك ينبغى أن يكون ملما بثقافة تاريخية واسعة تتعلق بالعصر الذى يدرسه . ومن الواضح أن الأصل التاريخى يدوّن بعد آخر حادث ورد به . ولكن لا يعرف دائماً متى تم ذلك التدوين ، أبعد آخر حادث ورد به بزمن قصير أم طويل ، وهل يمكن تعيين تاريخ تدوينه على وجه التحديد ؟

وإذا فرضنا — جدلا — أن خطاب سفير البندقية فى باريس — المشار إليه آنفاً — لم يكن مؤرخاً، فمن الممكن التعرّف على تاريخ كتابته بدراسة محتوياته . فالحوادث التى ذكرها السفير أنتونيو كاپلو هى حوادث يونيو سنة ١٧٨٩ ، وآخر حادث ذكره هو اجتماع مجلس طبقات الأمة فى ٢٧ يونيو سنة ١٧٨٩. وعلى ذلك فمن المرجح أن يكون السفير قد دون خطابه بعد ذلك الحادث مباشرة وقبل أن يقع حادث آخر مهم فى نظره ، وكان من واجبه أن يكتب عنه . ومن المعروف أن مجلس طبقات الأمة قد اجتمع بعد ذلك فى ٣٠ يونيو سنة ١٧٨٩ . وبذلك يكون السفير كاپلو قد كتب خطابه إلى مجلس شيوخ البندقية فى ٢٨ أو فى ٢٩ يونيو سنة ١٧٨٩[2] .

(١) Fling : op. cit. pp. 67-69.

(٢) Fling : op. cit. pp. 72-73.

ثم يواجه الباحث فى التاريخ مسألة تعيين المكان الذى دُوِّن فيه الأصل التاريخى ، وهى مكملة ومرتبطة بما سبق. وسواء أكان النص أمام الباحث أصلا تاريخيًّا من الطبقة الأولى أم كان أصلا تاريخيًّا من الطبقة الثانية ، فينبغى على الباحث أن يبذل وسعه لكى يعرف مكان تدوينه . فهل دوّن شاهد العيان أخبار الحوادث فى مكان حدوثها أم فى مكان بعيد عنه ؟ وهل أخذ معلوماته عن أشخاص شهدوا الحوادث بأنفسهم ، وبذلك تصبح هذه المعلومات مصدراً من الطبقة الثانية ؟ وأين كان ذلك ؟ وهل كان التدوين فى مكان يجعل كاتب الأصل التاريخى قادراً على تصوير الوقائع تصويراً صحيحاً ، أم أن التدوين حدث فى مكان بعيد ، واعتمد على الذاكرة والخيال فى سرد الوقائع ؟

وقد يمكن التوصل إلى معرفة ذلك من المعلومات العامة عن الكاتب . فمثلا نجد بابى عمدة پاريس السالف الذكر قد كتب مذكراته فى ربيع سنة ١٧٩٢ . والبحث فى تاريخ حياة بابى يعرفنا أنه كان فى ذلك الوقت مقيماً فى نانت . وإذاً فقد كتب مذكراته فى نانت وليس فى پاريس مسرح الحوادث التى كتب عنها * . ويتدخل القرب والبعد عن مكان الحوادث فى تقدير المعلومات الواردة فى الأصل التاريخى ، وإن لم يكن ذلك من الأدلة القاطعة على مدى الصدق فيها .

---

* Fling : op. cit. p. 76.

## الفصل السادس

# نقد الأصول

## تحرّى نصوص الأصول وتحديد العلاقة بينها *

أهمية تحرى النص – الحالة التي يوجد فيها الأصل الأول بخط المؤلف – إبقاء اللغة كما هي عند النشر – الحالة التي توجد بها نسخة واحدة مأخوذة عن أصل مجهول – مثال : أحد منشورات إبراهيم باشا في سورية – الحالة التي يضيع فيها الأصل الأول وتوجد عدة نسخ مأخوذة عنه وضرورة تحديد العلاقة بينها – مثال : نشر تاريخ الأمير فخر الدين المعنى – أمثلة من الأصول المطبوعة : مذكرات بايي ومحاضر جلسات الجمعية الوطنية في پاريس – اجتماع الجمعية الوطنية في ٢٠ يونيو سنة ١٧٨٩ واعتماد بعض المصادر على بعض – أهمية تحديد العلاقة بين المصادر ومثال عن جريدتي المونيتير والديبا – اتفاق روايات معاصرة على الخطأ .

نبحث الآن ناحية أخرى في نقد الأصول التاريخية . فمن الضروري للباحث في التاريخ أن يتحرّى نصوص هذه الأصول ، ويتثبّت من حرفية ألفاظها وعباراتها – المخطوط منها والمطبوع – قبل أن يستخدم المعلومات الواردة بها . وعلى الباحث أن يبحث هل كُتبت الأصول الخطية بخط المؤلف أم أن أحداً كتبها له ، أم أنها نقلت من نسخة المؤلف الأصلية بخط يده ؟ وإذا كانت قد طبعت فهل طابقت مخطوطة المؤلف الأصلية ؟ أوَ لم يدخل عليها بعض التحريف اللفظي ، أو النقصان أو الزيادة سواء أكان ذلك عن قصد أم عن غير قصد ؟ وإنه لتتضح لنا أهمية تحرّى نصوص الأصول التاريخية وألفاظها ، حينما نجد أن مؤلف اليوم على الرغم من إمكانه أن يراجع تجارب المطبعة بنفسه ، فقد يفوته تصحيح بعض الأخطاء . على سبيل السهو ، أو لأنه ربما يقرأ بعقله أو علمه لا بعينه ، فيتصوّر اللفظ صحيح الكتابة ، وهو ليس كذلك . وأحياناً نجد عمال المطبعة يجعلون المؤلف يقول كلاماً لم يقصده أصلا . وإن تغيير حرف واحد أو مجرد وضع نقطة في كلمة ما ، يغير المعنى وقد يقلبه رأساً على عقب .

* يمكن للباحث الذى يرغب في دراسة هذه الناحية من النقد التاريخي أن يرجع إلى فصول في بعض المراجع مثلاً :
رستم ، أسد : مصطلح التأريخ ( المصدر المذكور ) ص ٤٤ – ٥٧ .
Langlois and Seignobos : op. cit. pp. 71-86.
Fling : op. cit. pp. 88-102.

ومن غير شك قد ضاع الكثير من الأصول التاريخية . وفى بعض الأحيان لا يبقى إلا نسخ أو صور منقولة عنها ، فهل نقلت هذه النسخ عن الأصول الأولى مباشرة أم نقلت عن صور لها ؟ فينبغى أن يتثبت الباحث بقدر المستطاع من أن النص الموجود أمامه يطابق الأصل الأول الذى وضعه المؤلف . وإذا وُجدت أخطاء فى النسخة المنقولة — وهو الغالب — فلابد من السعى إلى تصحيحها ، بالرجوع إلى الأصل الأول — إن كان ذلك ميسوراً . وإذا اعتمد الباحث على نص منقول عن أصل أول ، يحتوى على أخطاء فى النقل فإنه يحمّل المؤلف أموراً هو غير مسؤول عنها ، ولكن الناقل هو المسؤول . وكان كثير من الباحثين فى التاريخ — ومن بينهم بعض مشاهير المؤرخين — لا يتحرّون دائماً صحة نصوص الأصول التى يعتمدون عليها . وحتى وقت غير بعيد كانت تطبع الأصول التاريخية دون أن تراعى فى ذلك طرق النشر العلمى ، للعجلة أو لتجنب المجهود ، غير أنه قد حدث تقدم كبير فى هذا المجال الهام منذ أواخر القرن الماضى .

ويمكن أن تقسم الأصول التاريخية المخطوطة من ناحية تحرّى النص وتحقيق اللفظ إلى ثلاث حالات . فالحالة الأولى أن يكون أمام الباحث الأصل الأول بخط المؤلف نفسه . ويمكن التحقق من ذلك بملاحظة نوع الورق والحبر . وبدراسة خط المؤلف ولغته ومعلوماته ، وذلك من كتاباته الأخرى إن وُجدت . وبتطبيق ذلك على الأصل الموجود ، يستطيع الباحث أن يفيد — وهو مطمئن من هذه الناحية — بالمعلومات التى يوردها هذا الأصل الأول ، كما يمكنه أن ينشر هذا الأصل التاريخى لفائدة العلم . ولكن ينبغى عليه أن يراعى عند النشر فى كل الحالات ، إبقاء الأصل الأول كما هو بحروفه وألفاظه وأجروميته وأخطائه الخاصة به ، بغير تصحيح أو تعديل فى النص نفسه ، تجنباً لما يمكن أن يغير من معنى النص ، وإن كان فى استطاعته أن يجرى التصويب الذى يراه فى الحاشية . وبقاء النص الأول كما هو يساعد الباحث على فهم تاريخ ذلك العصر المعين بالحال التى كان عليها فى الواقع ، فيدرك عقلية رجال ذلك العصر وأساليبهم فى التعبير ، ويُلمّ بتطور اللغة ، وبالاصطلاحات التى سادت فى الزمن الماضى .

ومن الأمثلة على ذلك ما أورده أحمد الخالدى الصفدى فى كتابه عن «تاريخ

الأمير فخر الدين المعنى » ، المشار إليه آنفاً ، من ألفاظ وأساليب عامية لبنانية محلية مختلطة بالتراكيب العربية مثل « قال الحاج كيوان انكان ما بتروح انت انا بروح واقسم على الامير ان يرسل يجيب له جواره[١] » ، كما أشرنا إلى هذا النص فى موضع سابق .

ومن الأمثلة على ذلك أيضاً ما ورد فى الفرمانات السلطانية العثمانية المحفوظة فى القاهرة ودمشق من التعبيرات الخاصة مثل « دستور مكرم مشير مفخم نظام العالم مدبر أمور الجمهور بالفكر الثاقب . . . [٢] » ومثل « قدوة الأمراء الكرام عمدة الكبراء الفخام المختص بمزيد عناية الملك العلام . . . [٣] » . أو ما ورد فى الوثائق المحفوظة فى دور الأرشيف الأوروبية ، والتى هى مدونة بألفاظ كتبت بطريقة خاصة بعصور سابقة ، مثل (habbia) و (hàuuto) و (amicitia) فى الوثائق الإيطالية[٤] ، ومثل ألفاظ (scauoir) و (celuy) و (laysois) الواردة فى الوثائق الفرنسية[٥] ، مما يخالف ذلك ألفاظ هذه اللغات ومصطلحاتها وطريقة كتابتها فى الوقت الحاضر . فإذا نُشرت مثل هذه الأصول التاريخية فينبغى أن تبقى كما هى بغير تعديل لأن هذه هى طريقة الكتابة فى ذلك العصر .

والحالة الثانية فى هذه الناحية من نقد الأصول هى التى تضيع فيها نسخة المؤلف الأولى ، ولا يبقى أمام الباحث سوى نسخة واحدة منقولة عنها . وإن دراسة هذه النسخة الوحيدة المنقولة عن الأصل المفقود لتستلزم الدقة والحذر للتثبت من صحة ألفاظها ونصوصها . ومهما كانت دقة الناسخ وأمانته فقد يتعرض للخطأ فى النقل . وتوجد أسباب وأنواع للاختلافات التى من المحتمل حدوثها فى أثناء النقل . فربما تسقط ألفاظ أو جمل عند النقل من باب السهو أو النسيان ، أو لعدم وضوح المعنى ، أو للخطأ فى قراءة بعض الألفاظ ، أو للخطأ فى السمع إذا ما أُملى على الناسخ ما يكتب . كما أن بعض النساخ قد يغيرون ويعدلون الألفاظ التى ظنوا أنها

---

( ١ ) الصفدى : ( المصدر المذكور ) ص ١٨ .

( ٢ ) وثائق دار المحفوظات المصرية .

( ٣ ) وثائق المكتبة الظاهرية فى دمشق من القرن ١١ هـ .

( ٤ ) وثائق أرشيف فلورنسا التاريخى فى سنة ١٥٩٨ .

( ٥ ) وثائق المكتبة الوطنية فى باريس الواردة من القسطنطينية فى سنة ١٦١٤ .

وردت خطأ أو محرّفة فى الأصل الأول ، واعتقدوا أن من واجبهم تصحيحها .

والتغييرات التى تصيب الأصل التاريخى عند نسخه ، والصادرة عن عمد أو عن خطأ فى فهم النصوص ، قد يصعب كشفها وبالتالى لا يمكن تحقيقها ، وربما تسقط بعض الفقرات التى قد لا يمكن التعويض عنها . ولكن من المستطاع فى أحوال كثيرة معرفة الأخطاء التى تحدث عفواً أو سهواً ، وذلك بملاحظة الارتباك فى المعنى أو الخلط فى بعض الحروف والكلمات ، أو وضع أحرف أو كلمات مكان أخرى ، أو تكرار بعض المقاطع ، أو كتابة المقاطع فى بعض الكلمات مرة واحدة بدلا من مرتين ، أو الخطأ فى تقسيم بعض الكلمات أو بعض الجمل . وكل هذه الأنواع من الأخطاء والتغييرات فى النصوص الأولى، التى تحدث عفواً أو عن قصد ، قد قام بها الناسخون فى كل اللغات وفى جميع الأقطار وفى كل عصور التاريخ .

وعلى الباحث ، فى حالة ضياع نسخة المؤلف الأولى ، مع بقاء نسخة واحدة منقولة عنها ، أن يدرس هذه النسخة ، ويعرف كل خصائصها من ناحية الشكل واللفظ والمصطلحات والمعلومات التاريخية . ثم يدرس حياة المؤلف ومؤلفاته الأخرى إن وجدت ، ويُلمّ بأشهر الكتاب المعاصرين الذين تناولوا نفس الموضوع الذى كتب عنه . وتطبيق هذه المعلومات على النسخة الوحيدة المنقولة عن الأصل الأول المجهول ، يساعد فى أحوال كثيرة على تحرّى نصها والتثبّت من صحة ألفاظها .

ولقد حقّق الدكتور أسد رستم مثالا يوضّح هذه الحالة . فهو قد وجد أن عدداً كبيراً من الأصول الأولى من مناشير إبراهيم باشا فى سورية قد فُقد ، وأنه لم يبق منها سوى نسخة وحيدة منقولة ومطبوعة ، مثل المنشور الذى أصدره إلى متسلّم دمشق فى صفر سنة ١٢٤٨ هـ . عن بعض حوادث اصطدامه بالعثمانيين ، الذى ورد فى كتاب « مذكرات تاريخية بقلم أحد كتاب الحكومة الدمشقيين » ، ونشره الأب قسطنطين الباشا . ولاحظ الدكتور أسد رستم أن بعض ألفاظه غير واضحة . فبحث طويلا حتى وصل إلى سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس ، وعثر على منشور أصدره إبراهيم باشا إلى متسلّم طرابلس ، ويحتوى على نفس المعلومات التاريخية ، فأمكنه أن يستنتج أن ناسخ منشور إبراهيم باشا إلى متسلّم دمشق قد أخطأ فى فهم بعض

الألفاظ فقرأ استغاثوا « استفاقوا » وحيث أن « حنان » وأغثناهم « غنامهم » وهكذا * .

وعلى كل حال فإن النسخة المنقولة عن أصل أول مجهول قد تُقاوم كل جهود النقد لمحاولة الوصول إلى ذلك الأصل الأول . وصحيح أن النقد كثيراً ما يحدّد التغييرات والأخطاء فى النص الوحيد المنقول ، ولكنه كثيراً ما يقف عند ذلك دون أن يتخطاه إلى معرفة الأصل الأول الضائع . على أن الباحث فى التاريخ قد يبالغ فى الشك فى بعض النصوص التاريخية التى لم يتغير منها شىء على الإطلاق ، ويناقش النصوص أكثر مما ينبغى ، ويضع افتراضات مبالغ فيها . ويُعدّ عمل الباحث فى هذه الناحية نوعاً من الاجتهاد قد يصل إلى حد المغامرة .

والحالة الثالثة هى التى يضيع فيها الأصل الأول . وتبقى عدة نسخ منقولة تتشابه وتختلط فيما بينها ، ولكن لا تُعرف الصلة بين بعضها وبعض ، ولا الصلة بينها وبين ذلك الأصل الأول الضائع . وكان على الباحثين السابقين أن يكافحوا للوصول إلى استخدام أول نسخة منقولة تصل إلى أيديهم ، والإفادة بمعلوماتها ، مهما كان نوعها ومهما كانت صلتها بالأصل الأول المجهول . ثم أخذ الباحثون يتجهون إلى استخدام أقدم نسخة موجودة ، ولكن قِدم تدوينها لا يعنى دائماً أنها أصحّ النسخ المنقولة عن الأصل الأول الضائع . إذ أن مخطوطاً من القرن الخامس عشر مثلا ، ينقل عن أصل قديم ضائع من القرن الحادى عشر ، قد يكون أكثر قيمة من نسخة أخرى نقلت فى القرن الثالث عشر عن ذلك الأصل الضائع ، وتحتوى على أخطاء وتغييرات فى النص الأصلى الأول . ولا شك أن الباحثين المحدثين يمتازون عن سابقيهم فى هذه الناحية . فهم يستطيعون أن يقارنوا بين النسخ المتعددة المنقولة عن الأصل الأول المجهول ، فضلا عن إمكان حصولهم على معلومات أفضل وأدق عن تلك النسخ وعن العصر الذى وُجدت فيه ، بقصد الوصول إلى النص الأول الصحيح بقدر المستطاع .

وفى هذه الحالة يعمد الباحث فى التاريخ إلى محاولة السعى إلى تحديد النص

* رستم ، أسد : مصطلح التأريخ ( المصدر المذكور ) ص ٥٠ – ٥٣ .

الأوّل ، أو أقرب ما يمكن إليه ، بالدراسة المقارنة ، على أساس التشابه والاختلاف بين النسخ المتعددة ، وعلى أساس التوصّل إلى فهم لغة المؤلف وروحه ، والدراية بأحوال عصره ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك . ولنفرض أن لدى الباحث عشرين نسخة لمخطوط واحد ، أصلها الأول مفقود ، وأن ثمانى عشرة نسخة منها تتشابه نصوصها ، ولنسمها مجموعة ( ا ) ، وأن نسختين منها تتشابهان ، ولنسمهما وحدة ( ب ) . فالأغلبية العددية هنا لا قيمة لها فى حد ذاتها ، ولا تدل كثرة العدد وحدها على أنها هى الصحيحة . إذ أنه من الجائز أن سبع عشرة نسخه من مجموعة ( ا ) قد نقلت عن النسخة الثامنة عشرة ، وفى هذه الحالة تكون المجموعة ( ا ) عبارة عن نسخة واحدة تكررت فى النسخ الباقية التى نقلت عنها . فينبغى على الباحث إذن أن يسعى إلى تحديد أىّ النصين أقرب إلى الأصل الأول الضائع ، أهو النص ( ا ) أم النص ( ب ) ؟

ويلاحظ الباحث عند تحديد العلاقة بين النسخ المتعددة لمخطوط واحد ، قاعدة شبه عامة ، وهى أن النسخ المتشابهة التى تحتوى على نفس المعلومات ، واردة بنفس اللغة وبنفس الأخطاء ، إما أن تكون قد نقلت جميعاً عن أصل أقدم منها أخذ عن الأصل الأول الضائع ، وتحتوى على نفس المعلومات ونفس الأخطاء . ولا يُعقل من الناحية السيكولوجية أن عدداً من الناسخين ينقلون مستقلين أصلا تاريخيًّا معيناً ، ويوردون نفس المعلومات بنفس اللغة وبنفس الأخطاء ، بل لابد من أن يوجد بينهم فوارق متنوعة . .

فعلى الباحث إذن أن ينحّى جانباً النسخ المنقولة عن أصل واحد محفوظ ، وأن يستبقى فقط ، بقدر المستطاع ، النسخ الرئيسة المستقلة التى نقلت عن الأصل الأول مباشرة ، أو التى نقلت عن أصل ثانوى معين ، منسوخ بدوره مباشرة عن ذلك الأصل الأول المجهول . وتُقسّم النسخ إلى جماعات وفصائل على أساس التقارب والاختلاف ، والقرب والبعد عن الأصل الأول ، بقدر ما يثبت ذلك . وإنه لمن الأفضل دائماً أن يكون لدى الباحث عدة نسخ أخذت مستقلة عن الأصل الأول الضائع ، حتى يكون الوصول إليه أيسر منالا . ونلاحظ أن كثرة النسخ المخطوطة قد تُتعب الباحث أحياناً بدلا من أن تيسر له مجال العمل. وعند طبع الأصل

التاريخى ، فى هذه الحالة ، ينبغى أن ترفق به فى الهامش الاختلافات التى توجد فى النسخ الرئيسة الأخرى ، لكى يكون النص مع احتمالات تفاوته ماثلاً بقدر المستطاع ، بين يدى الباحثين من بعد .

ومن الأمثلة على ذلك أن الدكتور أسد رستم حينما أقدم على نشر تاريخ الأمير فخر الدين المعنى لأحمد الخالدى الصفدى ، بالاشتراك مع الأستاذ فؤاد إفرام البستانى – كما سبق ذكره – لم يجد مخطوطة المؤلف الأصلية ، ولكنه عثر على خمس نسخ منقولة عن أصل مفقود . فالنسخة الأولى هى نسخة الشيخ كسروان الخازن محافظ طرابلس الشام سابقاً ، وهى أقدم النسخ ، ويُرجح الدكتور أسد رستم أنها ترجع إلى أواخر القرن الثامن عشر ، ورمز إليها بالحرف (ك) . ثم نسخة المكتبة الوطنية فى مونيخ – التى توجد منها صورة بدار الكتب المصرية بالقاهرة وعنها أخذ الدكتور أسد رستم نسخة – والتى سبقت الإشارة إليها – ورمز إليها بالحرف ( م ). ثم نسخة جامعة پرنستون بالولايات المتحدة الأمريكية . ثم نسخة الأستاذ عيسى إسكندر المعلوف ، وهى عبارة عن نسخة معدّلة من نسخة جامعة پرنستون بالاعتماد على نسخة أخرى وُجدت عند مشايخ بنى الجميِّل فى المتن قصبة بكفيا فى لبنان ، ولم يعثر عليها الدكتور أسد رستم ، ورمز إليها بالحرفين (ج ب) . والنسخة الأخيرة هى نسخة الأستاذ جورج ينى فى طرابلس الشام .

وأخذ الدكتور أسد رستم فى دراسة هذه النسخ الخمس . فاستبعد نسخة الأستاذ جورج ينى إذ وجدها منقولة تماماً عن نسخة الشيخ كسروان الخازن . وكذلك استبعد نسخة جامعة پرنستون ، لأن نسخة الأستاذ عيسى إسكندر المعلوف جمعت بينها وبين نسخة بنى الجميّل . ووجد أنه هناك علاقة واضحة بين النسخة ( م ) وبين نسخة ( ج ب ) لاشتراكهما فى الأخطاء التى استعين فى تصحيحها بالنسخة ( ك ) . ووجد الدكتور أسد رستم أنه إما أن تكون نسخة ( ج ب ) منقولة عن نسخة ( م ) ، وإما أنهما منقولتان عن أصل واحد مفقود . ووجد إذن فى حوزته نسختين رئيستين هما نسخة (ك) ونسخة ( م ) . وأخذ يقابل بينهما ، وانتقى منهما أقرب النصين إلى لغة المؤلف وأسلوب عصره ، ووضع فى الهامش ما ورد فى النسخة الأخرى ، مع الإشارة فى الوقت نفسه إلى الاختلافات التى وردت فى النسخة

(جـ ب) * . وقد قام الدكتور أسد رستم فى ذلك بعمل علمى جليل — بالاشتراك مع الأستاذ فؤاد إفرام البستانى — وذلك على الرغم من الملاحظات التى سبق أن أبديتها بشأن مؤلف الجزء الخاص برحلة الأمير فخر الدين إلى أوروپا .

ومع ذلك كله فإن النص الذى يصل الباحث فى التاريخ إلى تحقيقه ، عن طريق النسخ المنقولة ، يكون من غير شك أقل قيمة من الأصل الأول الضائع . وإنه ليتحتم دائماً على الباحثين فى التاريخ أن يقوموا بهذا النوع من العمل . وإنها لخدمة حقيقية للتاريخ ، أن تطبع الأصول المخطوطة ، أو الأصول التى طبعت طبعاً رديئاً ، طبقاً للقواعد العلمية الحديثة . وتحرص الأمم الراقية على تحرّى نصوص أصولها التاريخية ، وتعمل على نشرها وإذاعتها بين الناس ، وتوجد بها الهيئات والأفراد الحراص على التفانى فى خدمة العلم ، فيوفرون المال ، وغيره من وسائل البحث العلمى — كالانتقال إلى خارج بلادهم — حتى يستطيع الباحثون فى التاريخ أن يعملوا فى صمت وسكون لخدمة العلم والتاريخ .

وهناك أمثلة أخرى تتعلق بالأصول المطبوعة ، وتنطبق عليها نفس القواعد التى طبقت على الأصول المخطوطة . ولنعرض لبعض الحالات التى درسها الأستاذ فلنج ، لأنها تزيد القارئ إيضاحاً فى تتبع طريقة البحث فى دراسة التاريخ . فمن ذلك مثلا ما لاحظه من التقارب والتشابه بين مذكرات بايى — عمدة پاريس المشار إليه — وبين محاضر الجمعية الوطنية فى پاريس عن حوادث ٢٣ يونيو سنة ١٧٨٩ ، التى عرفنا عنها شيئاً فى موضع سابق . فكلاهما يسجل معلوماته عن تلك الحوادث بنفس اللغة تقريباً . ومن المعلوم أن محاضر الجلسات قد دُونت فى وقت انعقاد الجمعية الوطنية ، وأن مذكرات بايى قد دُونت بعد ذلك بسنوات قلائل ، أى فى سنة ١٧٩٢ . فالعبارات المتشابهة فى كل منهما ، وإشارات بايى نفسه تدل على أنه قد اعتمد على محاضر جلسات الجمعية الوطنية ، فضلا عن أنه كان هو نفسه شاهد عيان بوصفه أحد أعضاء الجمعية الوطنية . ويُعطى هذا لمذكراته قيمة خاصة ، تجمع بين مزايا شاهد العيان وبين محاضر الجلسات على السواء .

---

* الصفدى ، أحمد الخالدى : (المصدر المذكور) . المقدمة ى — يد .
رستم ، أسد : مصطلح التاريخ (المصدر المذكور) ص ٥٤ — ٥٧ .

ووجد الأستاذ فلنج حالة أخرى أصعب من السابقة ، وذلك فيما يتعلق بكل من جريدة « البوان دى جور[١] » ، ومحضر جلسة الجمعية الوطنية عن يوم ٢٠ يونيو سنة ١٧٨٩ ، ومذكرات بابى السالفة الذكر . ولقد دوّن محضر الجلسة سكرتير الجمعية الوطنية وهو كاموس ، كما دوّن بارير عضو الجمعية الوطنية معلوماته فى الجريدة المذكورة . ولاحظ الأستاذ فلنج أن محضر الجلسة قد طبع فى ٢١ يونيو ، والجريدة صدرت فى ٢٢ يونيو . ولابد أن بارير قد رجع إلى المحضر المطبوع ، فضلا عن أنه كان أحد شهود العيان ، فأورد بعض حوادث تفصيلية لاحظها هو بنفسه ، ولم يرد عنها ذكر فى المحضر الرسمى للجلسة . أما بابى فقد وصف ذلك الاجتماع فى مذكراته ، ومعلوماته تشابه ما ورد فى كل من المحضر والجريدة المذكورة ، وهو يذكر اعتماده عليهما .

وبذلك يكون الأستاذ فلنج قد وجد ثلاثة مصادر تورد معلومات متشابهة وبنفس اللغة تقريباً ، ودوّنها أشخاص شهدوا الحوادث بأنفسهم ، ووجد أن اثنين منها قد طُبعا بعد الحوادث التى تناولاها بيوم أو يومين ، والثالث دُوّن بعد ذلك بسنوات قلائل ، وأن اثنين منها ، أى ما كتبه بابى وبارير ، وهما شاهدا عيان ، قد نقلا عن مصدر ثالث كتبه كاموس الذى كان شاهد عيان كذلك . وعلى هذا فإن الباحث فى التاريخ قد يجد معلومات دوّنها شاهد عيان ، واعتمد عليها شاهدا عيان آخران . فلابد له من تحديد العلاقة بين المصادر التاريخية ، بقدر المستطاع ، للأخذ بأقوال الأقوى ونبذ الأضعف ، وللتثبت من أقوال الروايات المتواترة[٢] .

وكثير من كتب التاريخ فقد قيمته لأنه اعتمد على مصادر لم تُحدد العلاقة بينها . ومن الأمثلة على ذلك ما لاحظه الأستاذ فلنج أيضاً على جريدتى « المونيتير[٣] » و « الديبا[٤] » . فلقد استخدم المؤرخون السابقون معلومات هاتين الجريدتين ، بدون تحديد العلاقة بينهما . ومن المسائل التى بحثها الأستاذ فلنج فيهما ، مسألة إلغاء

---

(١) Point du jour.

(٢) Fling : op. cit. pp. 90-91.

(٣) Moniteur.

(٤) Les Débats.

الجمعية الوطنية لبقايا حقوق الإقطاع فى ليلة ٤ أغسطس سنة ١٧٨٩ . وفى كل منهما ترد المعلومات بنفس اللغة وبنفس الأسلوب . ولم يلفت التشابه الكبير بينهما نظر المؤرخين السابقين . وليس معنى ذلك التشابه الكبير أن المعلومات الواردة بهما صحيحة .وهذا التشابه جدير بأن يثير شكوك الباحث فى التاريخ ، لكى يبحث العلاقة بينهما ، للتثبت من صحة معلوماتهما . فهل إحدى هاتين الجريدتين أصل من أصول الطبقة الأولى ، وكُتب فى زمن وقوع الحوادث التى تناولتها عن تلك المسألة المعينة ؟

من المعروف عن تاريخ صحافة باريس فى ذلك الوقت أن جريدة « المونيتير » لم تنشر فعلا إلا ابتداء من ٢٤ نوفمبر سنة ١٧٨٩ ، أما أعدادها عن المدة من مايو حتى ٢٣ نوفمبر من تلك السنة ، فقد جُمعت وطبعت بعد ذلك بعدة سنوات . وعلى ذلك فلا يمكن أن تعد جريدة « المونيتير » أصلا تاريخياً من الطبقة الأولى بالنسبة للحوادث التى وقعت فى ليلة ٤ أغسطس سنة ١٧٨٩ . وكذلك فإنه على الرغم من أن أول عدد من جريدة « الديبا» المحفوظ فى دور الكتب الأوروبية يحمل تاريخ يونيو سنة ١٧٨٩ ، فإن الجريدة لم تصدر فعلا إلا فى الجزء الأخير من أغسطس سنة ١٧٨٩ ، أما الأعداد السابقة من هذه الجريدة فلم تُطبع إلا متأخراً فى سنة ١٧٩٠ . وإذن فهاتان الجريدتان لم تكونا قد ظهرتا فعلا فى ليلة ٤ أغسطس سنة ١٧٨٩ ، ومعلوماتهما عن حوادث تلك الليلة قد جُمعت ونُشرت فى وقت متأخر ، مع أن جامعيهما وناشريهما أشخاص معاصرون للحوادث . فكيف تم ذلك التدوين المتأخر ، وما العلاقة بين معلومات كل من هاتين الجريدتين ؟

لاحظ الأستاذ فلنج أن ناشرى جريدة « المونيتير » حينما أخذوا يجمعون المادة اللازمة لأعداد الجريدة السابقة على صدورها فعلا ، كانت أعداد يونيو ويوليو وأغسطس من جريدة « الديبا » قد جُمعت ونُشرت فعلا . وبالمقارنة اتضح أنه على الرغم من التشابه بين معلومات الأعداد القديمة من هاتين الجريدتين ، فإن «المونيتير » تحتوى على عبارات لم ترد فى « الديبا » . ومن البديهى أن ناشرى « الديبا » لابد أن يكونوا قد رجعوا إلى محضر الجلسة الذى سجل ما جرى فى اجتماع الجمعية الوطنية ليلة ٤ أغسطس ، وإلى الجرائد الأخرى التى كانت تصدر فى ذلك التاريخ مثل

« الأسمبليه ناسيونال * » و « البوان دى جور » . وبالمقارنة وجد الأستاذ فلنج أن محتويات « الديبا » عن الحوادث التى وقعت فى ليلة ٤ أغسطس منقولة عن هذه الأصول باستثناء بعض الفقرات .

وما العلاقة بين « المونيتير » وبين « الديبا » وبين هذه الأصول ؟ إن المناقشات التى حدثت فى الجمعية الوطنية فى ليلة ٤ أغسطس ، الواردة فى « الديبا » ، والتى استمدت من الأصول السابقة الذكر ، تُعدّ أوفى معلومات وصل إليها ناشرو « المونيتير »، ومن المحتمل أنهم لم يفرقوا بين أعداد « الديبا » التى صدرت فعلا فى أوقاتها وبين الأعداد التى جُمعت وطبعت فيما بعد . والمعلومات الواردة فى « الديبا » ترد بضمير الغائب ، بينما ترد هذه المعلومات نفسها فى « المونيتير » بعد تحويل ضمير الغائب إلى ضمير المتكلم ، لإعطائها صبغة المناقشات البرلمانية . وبالإضافة إلى ذلك أثبت الأستاذ فلنج أن « المونيتير » أخذت قليلا من التفصيلات الخاصة التى لم تذكر فى « الديبا » ، عن صحف أخرى مثل «الكوريبه دى پروڤنس » .

وكيف أدرك الأستاذ فلنج أن « المونيتير » قد استقت أغلب معلوماتها عن « الديبا » ، وأنها لم ترجع مباشرة إلى المصادر والأصول التى أخذت عنها « الديبا » نفسها ؟ أدرك ذلك حينما لاحظ أن نفس التغييرات التى أحدثها ناشرو « الديبا » فى الأصول التى أخذوا عنها — عند جمع الأعداد السابقة من جريدتهم — موجودة بتمامها فى « المونيتير » ، وحينما لاحظ كذلك أن ترتيب المقتطفات المأخوذة عن الأصول الأولى ، موجود فى كل من « المونيتير » و « الديبا » على السواء .

وكما رأينا فى حالة الأصول المخطوطة — وهو ما ينطبق على الأصول المطبوعة — لا يمكن لشخصين يعملان مستقلا أحدهما عن الآخر ، أن يختارا نفس الفقرات ويضعاها بنفس الترتيب وبنفس اللغة وبنفس التغييرات . وعلى ذلك يمكن أن يُستنتج أن معلومات « المونيتير » فى هذه الناحية منقولة عن « الديبا » لا عن الأصول التى اعتمدت عليها « الديبا » نفسها ، باستثناء الفقرات التى استقتها « المونيتير » مباشرة من بعض الجرائد الأخرى مثل « الكوريبه دى پروڤنس» . وإذن فقد وجد

* Assemblée Nationale.

الأستاذ فلنج أن معلومات « المونيتير » أقل قيمة من معلومات « الديبا » وأن معلومات كل منهما أقل قيمة من الأصول الأولى التي رجعنا إليها[١] .

وكذلك استشهد الأستاذ فلنج بمثال عن اتفاق روايات معاصرة عن حادث معين لم يرجع رواته إلى أصول من الطبقة الأولى . فلقد اعتقد بعض المؤرخين أن رأسي الحارسين الملكيين اللذين قُتلا في ڤرساي في صباح ٦ أكتوبر سنة ١٧٨٩ ، قد حُملا على رمحين على مرأى من لويس السادس عشر وماري أنطوانيت ، أمام العربة التي أقلتهما إلى باريس في مساء ذلك اليوم . ومصدر هذه الرواية أن ديكنوا أحد أعضاء الجمعية الوطنية كتب إلى بعض أصدقائه في ٧ أكتوبر من تلك السنة قائلا : « فكروا في تلك العربة تسبقها رأسا الحارسين ! » . وأخذ بعض المؤرخين بحرفية هذه الرواية مع أنها غير صحيحة ؛ وقد ثبت تاريخياً أن رأسي الحارسين كانا قد سبقا إلى باريس قبل أن تبرح العربة الملكية ڤرساي . والمعاصرون الذين كتبوا عن هذا الحادث قد تأثروا بالإشاعات وبالجو العام الذي يسود في مثل تلك الظروف ، على الرغم من أن كلا منهم كان مستقلاً عن الآخر فيما دوّنه عنه[٢] .

وإن هذه الأمثلة المختلفة التي مرت بنا ، لتوضح صعوبة العمل على تحرّي نصوص الأصول التاريخية ، وتبين ضرورة التأني في السعي إلى تحديد العلاقة بينها . وليس هناك من سبيل إلى كتابة التاريخ كتابة علمية دون التثبت من نصوص الأصول التاريخية ، وبغير الاعتماد على اتفاق الرواة والكتاب العدول ، المستقلين فيما رووا من الأخبار ودوّنوا من المعلومات .

---

(١) Fling : op. cit. pp. 91-96.

(٢) Fling : op. cit. pp. 99-100.

الفصل السابع

# النقد الباطنى الإيجابى

الغرض من النقد الباطنى – عملياته – النقد الباطنى الإيجابى – تحليل النص التاريخى – تحديد المعنى الحرفى للألفاظ – تحديد المعنى الحقيقى وغرض الكاتب – بعض الطرق لكشف المعانى الخفية – إشارة إلى بعض الأسس التى اتبعها علماء المسلمين فى تفسير القرآن .

الغرض من النقد الباطنى هو الوصول إلى الحقائق التاريخية خلال الوثائق والأصول التاريخية . فالأصل التاريخى يصل إلى الباحث فى التاريخ نتيجة عدة عمليات ، لا يشرحها الكاتب فى الغالب . فهو فى أحوال كثيرة لا يوضّح كيف لاحظ الوقائع ، ولا كيف جمع معلوماته عنها ، ولا كيف صاغ العبارات التى تعبر عنها التعبير الصحيح ، ولا كيف دوّنها . وهذه كلها عمليات مستقلة كل واحدة منها عن الأخرى ، ومن الجائز أنه لم تراع الدقة التامة بشأن بعضها أو بشأنها جميعاً .

وعلى ذلك فمن الضرورى أن تحلل الوثيقة أو النص التاريخى ، لمعرفة العمليات التى لم تراع فيها الدقة اللازمة – بقدر الإمكان – حتى لا يأخذ الباحث بما ورد به من المعلومات قبل التثبت من صحتها . فالتحليل (analysis) ضرورى فى نقد الأصول التاريخية . وما من نقد يمكن أن يجرى دون أن يبدأ بالتحليل . ومن أهم واجبات التحليل استرجاع أغلب العمليات التى قام بها المؤلف ، منذ الوقت الذى بدأ فيه بمشاهدة الحادث – إن كان قد فعل ذلك – حتى تحركت يده لتسطير الأصل التاريخى الماثل بين يدى الباحث فى التاريخ . أو على العكس من ذلك ، ينبغى أن يسير الباحث ابتداء من الحادث المسجل فى الأصل التاريخى ، حتى يصل إلى الوقت الذى شهد فيه المؤلف ذلك الحادث – إن كان قد فعل ذلك . ولا شك أن ذلك يستغرق الزمن ويقتضى الصبر .

ويلجأ أكثر الباحثين فى التاريخ دقة إلى طريق مختصر ، ويركزون عملياتهم فى مجموعتين :

١ – تحليل محتويات الأصل التاريخى بالنقد الباطنى الإيجابى الضرورى للتحقق من معنى الألفاظ ومن قصد المؤلف بما كتبه .

٢ – تحليل الظروف التى دُوِّن فيها الأصل التاريخى ، بالنقد الباطنى السلبى – الذى سيأتى بعد – والضرورى لإثبات صحة المعلومات المدوّنة .

وربما يتوقف بعض الباحثين فى التاريخ عن تطبيق هذا النقد المزدوج نظراً لما يلاقونه فيه من المشقة والعناء . ولكن التاريخ العلمى لا يُكتب بغير هذه الوسيلة . وبقدر ما يحرص الباحث على تطبيق النقد بهذا المعنى ، تصبح كتابته أقرب إلى الصدق وأدخل فى نطاق البحث العلمى .

وينبغى أن نلاحظ أن مَنْ يقرأ نصًّا تاريخيا ولا يوجِّه عنايته الأساسية إلى محاولة فهم محتوياته ، من المؤكد أنه سيفسر بعض نواح منه بناء على تصوّره ، مما قد لا ينطبق على الواقع التاريخى . فقد يجد عبارات أو كلمات توافق آراءه وتصوّره للحوادث ، فيستخرج هذه العبارات دون وعى منه ، ويجعل منها نصًّا خياليًّا ومفتعلاً ، ويضعه فى موضع النص التاريخى الحقيقى الذى لم يتمكن من الوصول إليه . وبعض الباحثين فى التاريخ يقومون ببحثهم وهم تسيطر عليهم فكرة معينة عن حادث ما أو عن اتجاه خاص فى الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الدينية . . . ويدرسون تحت تأثيره الأصول التاريخية التى تقع تحت أيديهم ، وبذلك ربما يفهمون هذه الأصول فهماً خاطئاً أو لا يفهمونها على الإطلاق .

وفى مثل هذه الحالة يرفض ذهن الباحث قبول الأفكار والآراء المعارضة ، وتكون النتيجة ألا يأخذ الباحث بما يورده النص التاريخى من الحقائق ، وبذلك يتكيّف النص التاريخى ويتشكّل بحسب الفكرة المسيطرة على ذهن الباحث . وقد يظن الباحث أنه يفسّر النص تفسيراً حديثاً مبتكراً ، ولكن الحقيقة أنه يُخضع النص لفكرته الخاصة على حساب الحقيقة التاريخية ، ويأخذ الحادث التاريخى اللون والتفسير والمدلول الملائم الذى يريده له عقل الباحث .

ومن شأن هذا كله أنه يبعد بالباحث عن الوصول إلى الحقيقة التاريخية التى ينشدها . فينبغى على المؤرخ أن يبدأ عمله فى هذه المرحلة من البحث ، بتحليل دقيق للأصول التاريخية التى تقع تحت يده ، وأن يكون غرضه الأساسى استخراج

الحقائق منها — بقدر المستطاع — وليس إضافة ما لا وجود له على تلك الأصول (١).

فينبغي أن تُدرس الأصول التاريخية على اعتبار أنها تحتوى فقط على آراء الأشخاص الذين دوّنوها . وعلى الباحث أن يجعل النص يفسر نفسه بنفسه — بقدر الإمكان — قبل السعي إلى استخراج الحقائق التاريخية منه . ونخرج من ذلك بقاعدة عامة فى منهج البحث التاريخى ، ألا وهى أن دراسة الأصل التاريخى ينبغى أن تبدأ بتحليل محتوياته للوصول إلى المعنى الحقيقى الذى قصده كاتب ذلك الأصل . وهذا التحليل عملية أولية أساسية قائمة بذاتها . وينبغى أن يستعين الباحث فى هذا التحليل باستخدام صفحات ممتدة من الورق بالحجم المعروف بالفولزكاب (٢)، حتى تتوفر أمامه مساحة كافية للكتابة بخط واضح ، وينبغى أن يكتب على وجه واحد لتيسير العمل ، و بالحبر حتى لا تمحى الكتابة ، وحرصاً على سلامة بصره . ويحسن به أن يجعل للصفحة هامشين يميناً ويساراً من طريق ثنى جانبيها ثنياً متوازياً توفيراً للوقت ، وتوفيراً لمكان يكتب به خلاصة ما بداخل الصفحة الواحدة ، حتى يسهل عليه استيعاب ما بها من المعلومات أولا فأولا ، أو لكتابة ما يعنّ له من الملاحظات . وهناك مَن يفضل كتابة اقتباسه أو ترجمته أو تحليله للأصول التاريخية أو كتابة مذكراته ، على ما يعرف بالجزازات ( الفيش ) ، التى سبقت الإشارة إليها .

والتحليل يشمل إيضاح المعنى العام للوثيقة أو الأصل التاريخى ، ومجمل محتوياته ، ثم تفصيلاته ، ثم وجهة نظر الكاتب ، ورأى الباحث وملاحظته وتعليقه . وينبغى ألا تُستخرج فقرة معينة أو تفسر دون فهم الأصل فى مجموعه ، حتى لا يخطىء الباحث فى استنتاجه . وتحليل أصل تاريخى ما ، معناه السعي إلى فهم الحوادث والآراء والأفكار الواردة به ، والتمييز بين كل منها على حدة .

فالنقد الباطنى الإيجابى (hermeneutic) عبارة عن تحليل الأصل التاريخى بقصد تفسيره وإدراك معناه . ويمرّ ذلك فى دورين :

أولا : تفسير ظاهر النص وتحديد المعنى الحرفى له .

ثانياً : إدراك المعنى الحقيقى للنص ومعرفة غرض المؤلف مما كتبه .

---

(١) Langlois and Seignobos : op. cit. p. 144.

(٢) الورقة الفولزكاب ( foolscap ) مأخوذة من قلنسوة المهرج على المسرح الهزلى إذ تصنع من فرخ الورق الكامل من الحجم المعروف بهذا الاسم ويكون طرفها الأعلى مدبباً .

وتحديد المعنى الحرفى لنص تاريخى معين عبارة عن عملية لغوية . ولابد لفهم كل نص تاريخى من معرفة اللغة التى كُتب بها . ولا تكفى المعرفة العامة لهذه اللغة ، بل من الضرورى فهم دقائقها ، فضلا عن الإلمام بلغة العصر التاريخى الذى يرجع إليه ذلك النص ، مع الاستعانة بعلم الفيلولوجيا إذا اقتضى الأمر ذلك .

ومما سبق يمكننا أن نجمل بعض القواعد التى ينبغى على الباحث السير بمقتضاها لكى يحدد المعنى الحرفى لألفاظ النص التاريخى :

١ ــ تتغير اللغة الواحدة من عصر إلى آخر ، لأنها كائن حى دائم النمو والتطور . ويمكن الاستعانة فى تحديد معنى بعض الألفاظ الخاصة بالسعى إلى فهم الجمل والتراكيب التى وردت بها تلك الألفاظ .

٢ ــ قد تختلف معانى الكلمات من مكان لآخر ، فينبغى معرفة اللغة أو اللهجة المحلية التى وُجدت فى منطقة معينة ، والتى دُوِّن بها الأصل التاريخى .

٣ ــ لكل كاتب طريقته الخاصة فى التعبير ، فينبغى الإلمام بلغة الكاتب وأسلوبه . ويمكن الاستعانة فى ذلك بمؤلفاته الأخرى أو بمؤلفات العصر والبيئة التى عاش فيها ، أو ببعض المعاجم الخاصة إن وجدت .

٤ ــ ينبغى ألا تُفسَّر كلمةٌ أو جملةٌ ما بذاتها فحسب، بل ينبغى أن تفسر فى ذاتها وفى نطاق السياق العام للنص التاريخى . فلابد من دراسة المعنى فى جزئيات النص لفهم معناه العام ، كما أنه لابد من دراسة معناه العام لفهم جزئياته .

وإذا اتبعت هذه القواعد بدقة كان الوقوع فى خطأ فهم النص التاريخى أقل ما يمكن . وبطبيعة الحال لا يعنى ذلك أن كل الألفاظ قد تغيرت معانيها دائماً من عصر إلى عصر ومن كاتب إلى آخر ، إذْ أن التغيير لا يصيب إلا جزءاً من الألفاظ والتراكيب اللغوية . وعلى الباحث فى التاريخ أن يتتبع الأساليب والمصطلحات التى تأخذ معنى معيناً ، ولا تتغير ولا تتبع تطور اللغة الطبيعى ، فتخالف بذلك اللغة العصرية الشائعة ، كما يدرس الألفاظ التى تدل على معان قابلة للتغيير بطبيعتها ، مثل الألفاظ الخاصة بطبقات المجتمع ونظم الحكم والعادات ، التى تتغير تبعاً لما تقتضيه ظروف الحياة . فلابد من التدقيق فى معرفة معنى كل منها فى العصر الذى كُتبت فيه وفى النص الذى وردت به . وبدون ذلك كثيراً ما يتعرض الباحث

للخطأ فى فهم النصوص واستخلاص الحقائق التاريخية منها .

وعندما ينتهى الباحث من تحديد المعنى الحرفى للألفاظ والتراكيب التى تحتمل الشك فى معانيها ، عليه أن يصل إلى معرفة غرض الكاتب والمعنى الحقيقى لما كتبه . فمن الجائز أنه كتب بعض الأساليب والتراكيب غير الواضحة ، وفى هذه الحالة لا يؤدى ظاهر النص إلى المعنى المقصود . وتعترض المؤرخ حالات كثيرة من هذا النوع ، تحتوى على تشبيه أو مجاز أو استعارة أو كناية أو رمز أو هزل ومداعبة أو تلميح وتعريض ، أو التعبير عن المقصود بطريقة سلبية . ففى هذه الحالة لا يكفى فهم ظاهر النص والمعنى الحرفى للألفاظ ، بل لابد من محاولة الوصول إلى المعنى الحقيقى الباطنى الذى قصد إليه كاتب النص التاريخى .

وقد تبدو المسألة معضلة فى بعض الأحيان . ولا توجد قاعدة معينة نستطيع الوصول عن طريقها إلى المعنى الحقيقى فى مثل هذه الحالات الغامضة . وفى بعض الكتابات التى يداعب فيها الكاتب جمهور القراء ، والتى أصبحت نوعاً من الأدب فى أواخر القرن التاسع عشر فى أوروبا ، نجد أن من أهم أغراض الكاتب ألا يقدّم دليلا ما ، يمكن أن يفصح عن المعنى الحقيقى الذى يقصده . وبالضرورة إذا كان أهم أغراض الكاتب أن يكون واضحاً مفهوماً لدى القارئ ، فلا توجد فى كتابته عبارات وأساليب غامضة . وفى الغالب لا يصادف الباحث صعوبات من هذا النوع فى الوثائق الرسمية أو فى كتب التاريخ بعامة ، وفى أغلب هذه الكتابات يجىء معنى النص مطابقاً لمعنى ألفاظه تماماً .

فعلى الباحث فى التاريخ أن يكون مستعدا للكشف عن المعانى الغامضة وأن يقرأ ما بين السطور ، خصوصاً إذا كان للمؤلف أغراض أخرى أهم من أن يكون واضحاً مفهوماً ، أو إذا كان قراؤه ذوى عقلية وثقافة خاصة ،تجعلهم قادرين على فهم كتاباته ومجازاته . وهذا ينطبق على الكتب الدينية أو على بعض الكتابات الأدبية أو الرسائل الخاصة .

وعلى ذلك فإن فهم المعانى الحقيقية للعبارات الغامضة فى الأصول التاريخية هو من أهم واجبات النقد التفسيرى الإيجابى . وتوجد بعض طرق للكشف عن هذه المعانى الخفية أو المستورة خلف المعنى الحرفى للألفاظ ، وهى تتوقف على بعض

الظروف الخاصة . وهناك قاعدة عامة مفيدة فى هذه الناحية . وهى أنه إذا كان المعنى الحرفى لبعض النصوص غامضاً أو غير مناسب للموضوع أو متعارضاً مع آراء المؤلف ، أو مع الحقائق التاريخية المعروفة لديه ، فإن ذلك يدل على احتمال وجود معنى خفى يقصد إليه المؤلف . ولكى يكشف عنه الباحث ، ينبغى عليه أن يتتبع نفس الطريقة التى درس بها لغة مؤلف بعينه ، فيقارن بين الفقرات التى يشتبه فى احتوائها على معان غامضة ، ويرى إذا كان من الميسور إدراك المعنى الحقيقى فى بعضها ، وربما يؤدى فهمه لمضمون إحداها أو بعضها إلى فهمها جميعاً . وبما أنه لا توجد قاعدة محددة للكشف عن هذه المعانى ، فلا يستطيع الباحث فى التاريخ أن يدّعى وصوله إلى إدراك كل المعانى الخبيئة الواردة فى هذا النوع من الأصول التاريخية .

ولكن ليس معنى ذلك أن يُسرف الباحث فى التشكك فى معانى الألفاظ الحقيقية ، وفى تصور الكنايات والمجازات فى كل الفقرات أو حيث لا توجد . وربما يحاول الباحث أحياناً أن يزعم لنفسه قدرة معينة على فهم النصوص التاريخية وعلى استنباط الحقائق منها ، ويُحمِّل النصوص ما لا يمكن أن تحمله ألفاظها من المعانى ، وتكون النتائج التى يستخلصها مجرد محاولة لإرضاء الغرور فى نفسه ، الذى هو من طبائع البشر .

وعندما يصل الباحث إلى المعنى الحقيقى للنص التاريخى ، فإن عملية التحليل أو التفسير الإيجابى تكون قد انتهت . والنتيجة التى يخرج بها الباحث من ذلك هى أنه أصبح عارفاً بمعلومات كاتب الأصل التاريخى ، وبالصور التى كوّنها فى ذهنه عن المسائل أو الحوادث التى كتب عنها .

وقد أشار الدكتور أسد رستم بحقّ ، إلى وجوب الاعتراف بفضل علماء التفسير المسلمين فى هذا المجال . فهم قد تذرّعوا بعدة وسائل فى تفسير نصوص القرن الكريم ، واتبعوا فى ذلك أسساً علمية صحيحة . ووجدوا أن من أصحّ طرق التفسير أن يفسر القرآن بالقرآن . فما أجمل فى مكان فقد فُسِّر فى مكان آخر ، وما اختصر فى موضع فقد بُسط فى آخر . ولا ريب أن هذه وسيلة حسنة فى أحوال كثيرة . ويُفسر القرآن الكريم كذلك بالسُّنة التى وردت فى مناسبات مختلفة لكى توضّح

ما غمض على المسلمين فى أمور دنياهم ودينهم . وكان النبي الكريم أقدر الناس على ذلك ، فهو صاحب الدعوة الإسلامية ، وهو الذى جاهد لنشر الإسلام ، وهو الذى وضع أسس الدولة العربية الإسلامية الجديدة .

وكذلك تساعد أقوال الصحابة على فهم نصوص القرآن الكريم . فالصحابة قد لازموا النبي واتصلوا به اتصالا وثيقاً ، وفهموا دعوته ، وعاشوا وجاهدوا معه ، ولازموه فى السلم والحرب ، وعاونوه فى إرساء قواعد الدولة العربية الإسلامية ، فأتاح لهم ذلك كله الفرصة لتفهم نصوص القرآن الكريم . وتساعد أقوال التابعين أيضاً على فهم القرآن ، إذْ كانوا شديدى الصلة بالصحابة ، قريبى العهد إلى عصر الإسلام الأول المجيد ، مما جعل لآرائهم قيمة وأهمية فى تفسير القرآن * .

هذه هى مجمل الوسائل العلمية التى اتبعها علماء التفسير ، وهى توضح نصيبهم فى تقدّم العلم والمعرفة . والإلمام بها يفيد الباحث فى التاريخ ، ويساعده على تطبيق هذه القواعد فيما يقع تحت يده من الوثائق والأصول التاريخية .

---

* رستم ، أسد : مصطلح التأريخ (المصدر المذكور) ص ٧١ — ٨٥ .

ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام أبو العباس تقى الدين : مقدمة فى أصول التفسير من كلام شيخ الإسلام تقى الدين بن تيمية ، عنى بتحقيقها جميل أفندى الشطى . دمشق، ١٩٣٦ . ص ٢٤ — ٣٢ .

ونشأ ابن تيمية (١٢٦٣ — ١٣٢٨) فى دمشق وتعمق فى الفقه والحديث وعلم الكلام . وعرف بالتقوى والزهد والشجاعة والجرأة ولقب بمحيى السنة ، ولقى التنكيل من الحكام فى مصر والشام ومات مسجوناً فى دمشق . ومن آثاره المطبوعة « مجموعة الرسائل والمسائل » و « الرد على المنطقيين » و « الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان » .

## الفصل الثامن

# النقد الباطنى السلبى

تمهيد فى أهميته – بعض القواعد – طرق التثبت من صدق المؤلف وعدالته ومن عدم انخداعه ووقوعه فى الخطأ – عوامل الكذب – عوامل الانخداع والوقوع فى الخطأ – المصادر الثانوية – الأساطير – بعض الحالات التى يصعب الكذب أو الخطأ بشأنها – التثبت من الروايات عند علماء المسلمين – بعض آراء الغزالى وابن الصلاح – بعض آراء ابن خلدون .

إن ما عرفناه عن التحليل والنقد الباطنى التفسيرى الإيجابى ، يصل بالباحث فى التاريخ إلى أن يدرك الآراء التى دوّنها كاتب الأصل التاريخى ، ويعرف تصوّره للوقائع التاريخية . ولكن ذلك وحده لا يعطى الباحث المعلومات المباشرة والضرورية عن الوقائع التاريخية ذاتها . وحتى إذا كان كاتب الأصل التاريخى قد شهد الحوادث بنفسه ، فإن كتابته تدل فقط على مدى فهمه لتلك الحوادث ، وطريقة تعبيره عنها ، ولا توضح فى أغلب الأحوال كيف شهدها ، ولا تُظهر كيف حدثت تلك الوقائع فعلا . وكذلك فإن ما يُدوّنه كاتب الأصل التاريخى لا يأتى دائماً مطابقاً لما عرفه أو اعتقده . فمن المحتمل أنه ارتكب الكذب ، ومن الجائز أن ما اعتقده لا يكون دائماً هو ما حدث فعلا ، لأنه من الممكن ارتكابه للخطأ ، أو انخداعه فى تكوين اعتقاده أو فى جمع معلوماته . وفى أحوال كثيرة يميل الباحث فى التاريخ إلى تصديق كل المعلومات الواردة فى أصل تاريخى ما ، ولكن هذا معناه أن كل مدوّنى الأصول التاريخية لم يكذبوا على الإطلاق ، ولم يُخدعوا أبداً ، ولم تخف عنهم خافية ، ولم يرتكبوا الخطأ فى جمع معلوماتهم ، وهذا شىء غير صحيح .

وإن تعارض المعلومات الواردة فى الأصول التاريخية عن موضوع معين ، يجعل من الواجب على الباحث فى التاريخ أن يُمحص هذه المعلومات لكى يحاول الوصول إلى الحقيقة التاريخية أو إلى ما يقرب منها . ويلزم الباحث الشك فيما لديه من الأقوال المتعارضة ، ودراستها ، والاعتراف بإمكان وجود الكذب والخطأ فيها ، بصورة

أو بأخرى . فالنقد الباطنى السلبى عملية ضرورية لتصفية الحقائق واستبعاد الزائف منها ، بقدر المستطاع . ونظراً لصعوبة النقد الباطنى السلبى فإن بعض الباحثين لم يعنوا به عنايتهم بالنقد الباطنى التفسيرى الإيجابى ، واكتفوا بأن يعرفوا هل كان كاتب الأصل التاريخى معاصراً للحوادث التى كتب عنها ، وهل كان شاهد عيان صادقاً فى رواية ما اعتقد أو ما تصوّر حدوثه ؟ .

وعلى كل حال فإن هذا القدر من النقد أفضل من لا شىء ، وقد أفاد من غير شك فى دراسة التاريخ وكتابته . ولكن ينبغى تطبيق النقد الباطنى السلبى بطريقة أدق وأعمق . فعلى الباحث فى التاريخ أن يجعل قدراً كبيراً من الشك كنقطة البدء فى بحثه . وكل المعلومات التى لم تثبت صحتها ينبغى أن ينظر إليها بروح من الشك ، حتى يمكن الوصول إلى الأدلة التى تثبت صحتها . ولا يملك الباحث حقّ اعتبار هذه المعلومات صحيحة دون أن تتوفر لديه الأدله الكافية التى تثبت له ذلك .

والاتجاه العام الذى يحدث فى أحوال كثيرة ، هو أن الباحث فى التاريخ ينقد الأصل التاريخى كوحدة عامة ، ويقسّم الأصول التاريخية قسمين ، أصول موثوق بصحتها ، وأصول غير موثوق بصحتها . والأصول التى تُعدّ صحيحة كوحدة عامة تُقبل كل معلوماتها على أنها حقائق مسلّم بصحتها ، ولا يخامر الباحث الشك فى جزء منها ، والعكس بالنسبة للأصول التى يتقرر أنها ليست أهلا للثقة بها . وأحياناً قد يقنع الباحث بإثبات صحة الأصل التاريخى وبالتأكد من أنه غير مزيف ، ولكن ذلك لا يعنى حتماً صحة كل ما أورده من المعلومات . فينبغى على الباحث أن يقاوم هذا الاتجاه الطبيعى عند دراسة الأصول التاريخية ونقدها ، إذْ أنها تحتوى بالضرورة على معلومات متعددة متنوعة ، قد يكون بعضها صحيحاً ، وقد يكون بعضها الآخر غير صحيح عن عمد أو عن غير عمد . وعلى ذلك فلا تكفى دراسة معلومات الأصل التاريخى كوحدة عامة ، ولا الاقتصار على التأكد من أنه غير مزيف ، بل ينبغى أن تُدرس كل رواية أو حادث أو تفصيل به على حدة . وليس النقد الباطنى السلبى بالأمر المستطاع بغير هذا التثبّت الدقيق .

ويمكننا إذن أن نستخلص مما سبق أن النقد الباطنى السلبى يؤدى إلى قاعدتين :

١ — الإثبات العلمى لأية حقيقةٍ تاريخيةٍ ، لا يمكن أن يتم عن طريق شهود

العيان فقط ، بل ينبغي أن تتوافر لدى الباحث فى التاريخ الأدلة التى تثبت صحة تلك الحقيقة . وفى بعض الأحوال تُعدّ أقوال مؤلف بعينه أقوالا صحيحة ، ولكن لا يمكن أن يُتخذ ذلك كقاعدة عامة .

٢ — لا يجوز أن يُنقد الأصل التاريخى فى هذه المرحلة كوحدة عامة ، بل ينبغى أن تُنقد جزئياته وتفصيلاته وحوادثه المفردة واحدة بعد أخرى. فنجد مثلا أن جملة واحدة قد تحتوى على عدة حوادث مرتبطة بعضها ببعض ، كما فى حالة عقد بيع ، الذى يقتضى من الباحث أن يبحث الزمان والمكان ، والبائع والشارى ، وموضوع البيع والشراء ، والثمن ، وشروط البيع . . . فهذا المثال الصغير يبين أن النقد الباطنى السلبى يتطلّب عدة عمليات ، ويستلزم جهداً وصبراً ، ولكنه يصبح عملا مألوفاً بالتمرين والتدريب العملى .

ويمكن أن تعرض مسألة النقد الباطنى السلبى على النحو الآتى : قد يظن الباحث فى التاريخ إمكان الحكم على مؤلف الأصل التاريخى ، الذى لا يُعرف فى الغالب شىء عن طريقة تدوينه لما كتب ، وتمييز صدقه من كذبه ، بمجرد النظرة العاجلة ،اعتماداً على ما يسمى بطابع الصدق . ولكنه كثيراً ما يضلّ طريق البحث العلمى إذا اقتصر على ذلك ، إذْ أن طابع الصدق مظهر لا يُعتدّ به ولا يُعوّل عليه دائماً . فقد يكون كلام خطيب أو ممثل أو شخص اعتاد الكذب — محتوياً على طابع الصدق — وما أكثر ذلك فى الحياة اليومية لبعض الناس — ومع ذلك فلا يكون ذلك الكلام صحيحاً بالمرة . فلهجة الصدق لا تدل وحدها على الصدق ، بل قد تدل أحياناً على المهارة فى الخداع والتضليل ، وكثرة التفاصيل لا تدل حتماً على صحة الوقائع التى تُساق من أجل التضليل لتحقيق هدف أو غاية معينة .

وترتبط قيمة كل أصل تاريخى بالظروف التى تمت خلالها سلسلة العمليات العقلية التى انتهت إلى تدوينه ووصوله إلى الباحث فى التاريخ . ولا واجب للنقد الباطنى السلبى غير نقد هذه الظروف وتمحيصها . ولا شك أنه من غير الممكن استعادة كل الظروف والعمليات التى تمّ خلالها تدوين الأصل التاريخى ، ولكن يمكن استعادة جزء منها على الأقل ،ويمكن إلى حد كبير معرفة هل قام بها المؤلف

بطريقة سليمة أم لا .

وإن التعرّف على شخصية المؤلف – وهو ما أشرنا إليه من قبل – ليدلنا على بعض الظروف التى كُتب خلالها الأصل التاريخى . ومعرفة عواطف المؤلف وعاداته وأهوائه وبيئته ومستواه ، يساعدنا فى الكشف عن عوامل الكذب أو الخطأ أو الانخداع أو الصدق أو الصواب ، حينما نتتبّع ما يمكن تتبعه من العمليات العقلية والظروف التى ارتبطت بكتابة الأصل التاريخى .

ويورد الأستاذ شارل لانجلوا مجموعتين من الأسئلة ، يحسن بالباحث أن يجيب عنها بقدر المستطاع ، ويدرس فى ضوئها الأصل التاريخى كوحدة عامة ، كما يدرس تفصيل كل حادث فيه على حدة * . وهاتان المجموعتان من الأسئلة متعلقتان بمجموعتين من العمليات العقلية اللتين أدتا إلى كتابة الأصل التاريخى . وعلى ذلك يمكن التفرقة بين ناحيتين من النقد الباطنى السلبى :

أولا : التثبت من صدق المؤلف وعدالته ، وهل كذب أم لم يكذب .

وثانياً : التثبّت من صدق المعلومات التى أوردها ومبلغ دقتها ، وهل أخطأ المؤلف وهل خُدع بشأنها أم لم يُخطئ ولم يُخدع .

وأسئلة المجموعة الأولى تساعد على معرفة أسباب الشك فى صدق أقوال المؤلف ، وفى الغالب تصل إلى معرفة هل وُجد المؤلف فى ظروف حملته على الكذب ، وما هى هذه الظروف ، سواء أكان منها بعض ما يتعلق بسياق الأصل التاريخى فى جملته أم فى تفاصيله .

وهاك هذه المجموعة الأولى من الأسئلة :

١ – قد يكذب المؤلف طمعاً فى أن ينال فائدة شخصية ، فيعمد بالكذب إلى خداع القارئ لكى يسوقه إلى استنتاج خاص ، أو لكى يحمله على القيام بعمل معين ، فيعطى عن عمد معلومات كاذبة مختلقة ، أو يقدّم معلومات معروضة بأسلوب خاص ، ويخالف الحقيقة مخالفة جزئية أو مخالفة تامة . وأشد الكذب أثراً فى النفس ما احتوى على عنصر كبير من الحقيقة ، واحتوى أيضاً على تبديل وتغيير

* Langlois and Seignobos : op. cit. pp. 166-177.

وعرض بأسلوب خاص . ونحن نصادف أمثلة على ذلك فى الحياة اليومية لبعض الناس ، ولكننا ننسى ذلك عند دراسة الأصول التاريخية . وعلى ذلك فينبغى على الباحث فى التاريخ أن يسائل نفسه ماذا يمكن أن يكون غرض المؤلف من تدوين الأصل التاريخى كوحدة عامة ، وماذا يمكن أن يكون هدفه من تدوين جزئياته المعينة ، وما مصلحته الشخصية — إن كانت له مصلحة ؟

٢ — هل وُجد كاتب الأصل التاريخى فى مركز اضطره إلى الكذب ومخالفة الحقيقة ؟ وهل وُجدت ظروف فوق طاقته اضطرته إلى ذلك ؟ توجد حالات كثيرة من هذا النوع فى الأوراق والوثائق الرسمية التى قد تحاول أن تتمشى مع القواعد النظرية أو العرف المتبع ، ولكنها تخالف الظروف الواقعة بدرجات متفاوتة . فقد يُضطر كاتب الوثيقة التاريخية إلى تقرير أن الظروف كانت طبيعية فى يوم معين بغض النظر عن الواقع التاريخى ، وبذلك يسجل معلومات كاذبة . وقد تضطر بعض الظروف السياسية أو الحربية أو الوطنية إلى عدم ذكر الحقائق كلها فى زمن معين ، فيكتفى المسؤولون بذكر جزء منها ، أو قد يذكرون وقائع مخالفة للحقيقة بدرجات متفاوتة ، فى سبيل المصلحة العامة أو الخاصة . وربما تسكت الوثائق الرسمية أو الصحف أو الكتابات فى زمن ما ، عن تناول مسألة أو حادثة معينة ، لسبب أو لآخر ، ولكن ذلك لا يعنى أنها لم تشغل الناس أو أنها لم تحدث أصلا . وتوجد مخالفات للحقيقة تتعلق بمسائل متعددة ، مثل تحديد اليوم والساعة والمكان وعدد الحاضرين فى اجتماع ما وأسمائهم . ومحاضر جلسات المجالس النيابية مثلا ، لا تحوى دائماً كل ما يدور فعلا فى أثناء انعقاد جلساتها . وبهذا لا تكون الوثيقة الرسمية صحيحة دائماً لمجرد كونها رسمية ، تبعاً للظروف والعوامل التى اقتضت ذلك .

٣ — قد يكره كاتب الأصل التاريخى أو قد يميل إلى أسرة أو إلى حزب أو إلى طبقة اجتماعية خاصة أو إلى شعب أو دولة أو مدينة معينة ، وقد يكون من أنصار مذهب سياسى أو دينى أو فلسفى أو اقتصادى معين — فهل أعطى هذا الكاتب معلومات خاطئة أو محرّفة أو كاذبة لكى يخدم مصلحة دولة أو شعب أو حزب أو مذهب أو شخص معين ؟ وهل كتب بطريقة تُظهر الجهة التى يميل إليها فى مظهر ملائم ومعارضيهم فى وضع غير ملائم ؟ ولا ريب أن الجماعات المختلفة

قد تتعارض مصالحها فى أحوال كثيرة ، فينبغى على الباحث فى التاريخ أن يكشف أى هذه الجماعات كانت تهم المؤلف ، ولأيها كان يعمل ويكتب — إن كان قد فعل ذلك .

٤ — قد يخالف كاتب الأصل التاريخى الحقيقة التاريخية ، بسبب غروره الشخصى أو غرور الجماعة أو الناحية التى ينتسب إليها ، والتى تهمه مصلحتها ، فيورد معلومات معينة لكى يحمل القارئ على الاعتقاد بأنه والطائفة التى ينتمى إليها أشخاص يستحقون التقدير والإعجاب . فينبغى على الباحث فى التاريخ أن يبحث : ألم تُكتب المعلومات الماثلة أمامه تحت تأثير هذا الغرور الإنسانى أيًّا كان نوعه والدافع إليه ؟ وينبغى أن يلاحظ أن غرور الكاتب أو غرور العصر الذى عاش فيه لا يشابه تماماً غرور العصور الأخرى . فينبغى التعرف إلى ناحية الغرور الخاصة عند مؤلف الأصل التاريخى . فمن الجائز أنه قال كذباً لكى ينسب لنفسه أو لطائفته أعمالاً مجيدة ، قد تعدّ فى عصر آخر أعمالاً شائنة . فشارل التاسع مثلا افتخر كذباً بأنه دبر مذبحة سان بارتلوميو فى فرنسا فى سنة ١٥٧٢ . ومن طبيعة أغلب البشر ، الثابتة فى جوهرها وإن تغيرت فى صورها وأشكالها ، الميل إلى الظهور والاعتزاز بالنفس وحب السيطرة ، فينبغى على الباحث فى التاريخ ألا يثق دائماً بالأقوال التى تضفى مظهر الأهمية والنفوذ على كاتب الأصل التاريخى أو على الجماعة التى تعنيه أو التى ينتمى إليها .

٥ — ومن الجائز أن كاتب الأصل التاريخى قصد إرضاء الجمهور أو مداراته ، أو على الأقل تعمّد عدم إزعاج الرأى العام ، فيورد أخباراً وآراء تناسب ذوق الجمهور ورغبته ، حتى لو لم يقتنع هو نفسه بصحتها . وفى حياتنا اليومية يتودّد بعض الناس إلى بعض ، ويُضمّنون رسائلهم عبارات التحية والإخلاص ، مع أنها قد تكون غير صحيحة ، وتكون مجرّد عادة أو مجاملة أو خداع أو نفاق . ولكن الباحث فى التاريخ ينسى ذلك كله عند نقد الأصول التاريخية . فعلى الباحث أن يعرف هل حاول كاتب الأصل التاريخى أن يفعل ذلك ، وما هى العوامل التى دفعته إلى هذا السبيل ؟

ومن الأمثلة على ذلك أن الناس اعتقدوا زمناً طويلا فى تواضع رجال الدين

دائماً فى أثناء العصور الوسطى ، لإبدائهم يوم اختيارهم لوظائفهم نوعاً من الرفض وادعاء العجز ، وإعلانهم أنهم غير جديرين بالمراكز التى سيشغلونها . ولكن من الثابت فى أحوال كثيرة أن هذا الرفض كان مفتعلا وغير صادر عن شعور صادق ، بل صدر جرياً على العادة أو العرف . وكذلك لا تدل أوراق بعض الكبراء ووثائقهم الشخصية على صدق تقواهم وصلاحهم مثلا ، فقد يدوّنون فى تلك الأوراق ما لم يقوموا به فعلا أو ما قاموا بنقيضه .

٦ — قد يكتب كاتب الأصل التاريخى بأسلوب أدبى لإرضاء ذوق الجمهور ، فيغيّر الوقائع ويكيفها بما يناسب ذلك الأسلوب الأدبى على حساب الحقيقة التاريخية ، فيعبث بالألفاظ ، ويقدّم ويؤخر ، ويزيد ويبالغ ، لكى يكتب كتابة أدبية فنية : ويضيف الأسلوب الخطابى مثلا صفات وأعمالا ومواقف نبيلة ، ويحتوى على مبالغات ومخالفات للحقيقة . وكلما كان التعبير جميلا من الوجهة الفنية وجب على الباحث أن يأخذ الحذر ويتشكك فى صحة المعلومات الواردة . ويُعدّ هذا النوع من الكتابة خطراً أيضاً لأن وفرة التفاصيل الواردة فى ثناياه ربما تخدع القارئ ، وتعطى صورة الصدق ، ويمكن أن تسمى « أصدق من الصدق » ، ولكنها ليست الصدق نفسه . فعلى الباحث أن يعرف الأسلوب المثالى لكاتب الأصل التاريخى أو لعصره حتى يكون على علم بالألفاظ والجمل والأساليب التى ترد ، لموافقة ذلك الأسلوب الأدبى المعين . ويكتب هذا النوع من الكتابة المؤرخون الفنانون مثل كتابات الإيطاليين فى عصر النهضة . ولكن هذه الكتابة الأدبية لا تجد سبيلها فى الغالب إلى دور الأرشيف الرسمية . على أن هذا لا يمنع من وجود بعض المؤرخين الموهوبين الذين يكتبون بأسلوب أدبى فنى جميل ، ولكنهم فى الوقت نفسه لا يحيدون عن الحقائق التاريخية التى يتوصلون إليها .

ثم تأتى المجموعة الثانية من الأسئلة التى يرى الأستاذ شارل لانجلوا وجوب التدرّج بها لمعرفة دقة المعلومات الواردة فى الأصل التاريخى . فهل قصد كاتب الأصل التاريخى أن يقول الصدق ، ولكنه وُجد فى ظروف اضطرته إلى الوقوع فى الخطأ دون أن يفطن إلى ذلك ؟ فينبغى على الباحث أن يسعى إلى الكشف عن هذه الظروف بالنسبة للأصل التاريخى كوحدة عامة وبالنسبة لجزئياته .

وهاك هذه المجموعة الثانية من الأسئلة :

١ — هل تمتع الراوى أو كاتب الأصل التاريخى بحواس سليمة وبعقل سليم ، فاستطاع أن يعطى معلومات صحيحة عما شهده وسمعه بنفسه ؟ فمن البديهى أن الشخص الضعيف البصر أو المصاب بعمى الألوان أو الأصم ، لا يستطيع أن يصف الحوادث على حقيقتها ، مهما كان صادق الرغبة فى قول الصدق وتصوير الوقائع التاريخية على حقيقتها . ومن البديهى كذلك أن يكون الراوى أو الكاتب صاحب ذكاء وقوة عقلية تبيح له إدراك ما يحيط به من الظروف دون أن تخدعه الظواهر والمؤثرات السطحية . والعين لا تستطيع أن تتجاوز فى رؤية الأشياء أكثر من قوتها على الإبصار ، والعقل لا يدرك أكثر مما تستطيع أن تنفذ إليه بصيرته خلال الأحداث . والآلىّ مثلا يمكنه أن يصف دقائق الآلات خيراً من غيره ، والجندى يمكنه أن يصف شيئاً من المعركة خيراً من المدنىّ ، إذ أن العقل الإنسانى لا يتأثر ولا يأخذ إلا الأمور التى تهمه وتثير نواحى كامنة فى نفسه بحسب الظروف . ولا ريب أن عقلية الكاتب تحدّد نوع الحوادث والتفصيلات التى يختارها والتى يمكنه أن يُحسن الكتابة عنها .

وقد يحول دون وصف الكاتب الحادث على حقيقته بعض عوامل لا شعورية ، مثل التحيّز أو التعصب أو التحامل أو الوهم والتخيل ، وفهم ما وقع أمامه طبقاً لتصوّره ، أو شرود الذهن ، مما يفوّت عليه ملاحظة بعض التفاصيل . وليس من السهل دائماً معرفة أى هذه العوامل هو السبب المباشر لعدم الدقة فى ملاحظة كاتب الأصل . على أنه من الميسور أن نعرف أنه معرّض لهذا النوع من الخطأ فى الملاحظة ، بطريق المقارنة أو عن طريق معلومات مستمدة من مصادر أخرى . وحالة التحيّز مثلا معرفتها أسهل من معرفة الحالات الأخرى . والبحث فى هذه الناحية يشبه البحث عن العوامل التى تحمل كاتب الأصل التاريخى على الكذب ، كالغرور والحب والكره والحقد والمصلحة . فقد تكون هذه العوامل ذاتها سبباً للتحيّز الذى يعمل على تغيير الحقائق وتلوينها ، بطريقة لاشعورية .

٢ — هل تمتّع الراوى أو كاتب الأصل التاريخى بجميع الشروط الواجب توفرها

حتى تتحقق المشاهدة العلمية ؟ فمن الجائز أن الكاتب وُجد فى مكان لا يناسب الملاحظة الصحيحة . ومن شروط حسن الملاحظة أن يوجد الكاتب أو المؤلف فى مكان يرى منه تماماً ما يحدث إذا كان شاهد عيان . وبقدر ما لا تكون له مصلحة فيما شهده ، ولا رغبة فى الحصول على نتيجة خاصة ،ولا فكرة سابقة عنها ، وبقدر مسارعته إلى تسجيل ما شهده ، حتى لا يتعرض لعوامل النسيان — بقدر ما يتوفر له ذلك كله تكون كتابته أقرب إلى الحقيقة . ومن العبث التساؤل هل وُجدت عوامل أدت إلى عدم دقة الكاتب أو الراوى فى ملاحظة ما شهده كله أو بعضه . فهذه العوامل موجودة دائماً ،وهى ما يتعرض لها الإنسان بطبيعته البشرية . فينبغى على الباحث فى التاريخ أن يحاول بقدر المستطاع التعرّف على الأسباب التى أدت إلى وقوع كاتب الأصل التاريخى فى الخطأ غير المتعمَّد . ومثلا فى حالة ( سكرتير ) يكتب محضراً لجلسة إحدى الهيئات — هل كان انتباهه مركّزاً دائماً على كل ما دار فى الجلسة من المناقشات ؟ ألم يغفل عن تتبع بعض التفاصيل لأنها لم تكن تعنيه أو لأن شاغلا خاصًّا شغله عن تتبعها ؟ وهل أعوزته القدرة على فهم بعض الآراء التى سمعها ؟ وهل طُلب إليه ألا يسجل بعض ما دار فيها لمصلحة عامة أم خاصة ؟ ثم متى دوّن ما سمعه وما رآه ، أفى أثناء الجلسة أم بعدها ؟

٣ — قد يورد الكاتب حوادث كان من الممكن ملاحظتها بنفسه ولكنه لم يفعل ذلك ، وبسبب الإهمال أو لظرف قهرى يورد تفاصيل سمع بها أو تخيّلها ، وهى غير صحيحة جزئيًّا أو كليًّا . ولا ريب أن هذا مصدر شائع للأخطاء . ومن هذا النوع مثلا إجابات بعض أصحاب النفوذ عن أسئلة توجه إليهم أو تفاصيل لحفلات واجتماعات عامة . وأحياناً يُكتب وصف حفلة أو اجتماع ما من البرنامج الرسمى أو من المحضر ، دون حضور تلك الحفلة أو ذلك الاجتماع ، والمحضر ذاته قد يكتبه شخص لم يشهد الاجتماع أصلاً !

٤ — قد يُروى الحادث التاريخى بطريقة توضح أنه لم يُدون طبقاً للملاحظة الشخصية لأن طبيعته لا تلائم ذلك . فقد يكون حادثاً خبيئاً أو سرًّا شخصيًّا ، أو قد يكون حقيقة عامة تتعلق بجماعة ما ، أو منطبقة على مساحة ممتدة أو على

عصر طويل ، وذلك مثل بعض العادات والتقاليد الشائعة ، أو قد يكون حكماً على رجل أو جماعة أو تقليد أو حادثٍ ما . فنى هذه الحالات يجد الباحث فى التاريخ طائفة من المعلومات التى لم يحصل عليها راويها بطريق مباشر ، إذ اعتمد فى تدوينها على مادة غيره ، ووصل إلى معلوماته عن طريق المنطق والاستنتاج . فإلى أى حد توفرت المادة الكافية لدى ذلك الراوى أو الكاتب ؟ وهل كان دقيقاً فى استخدامها ؟

يمكن التثبت من بعض ما أشرنا إليه ، وبصور متفاوتة ، بدراسة مؤلفات ذلك الكاتب ، إن وُجدت . وفى الغالب يمكننا أن نحكم على عقليته ونُقيِّم طريقته ومادته ، وبذلك نصل إلى معرفة أشياء عن الأصل التاريخى الذى تركه ، ونبين هل كان قادراً على التدليل والتجريد والتعميم ؟ وما الأخطاء التى وقع فيها ؟ فمن المحتمل أن يكون ذلك الكاتب قد سجّل معلوماته بناء على الافتراض أو التقدير العام فقط ، كما فى الحالة التى يقدِّر فيها عدد الجيوش أو القتلى أو عدد المفقودين فى المعارك . ومن المحتمل كذلك أن يكون الكاتب قد جعل ما هو صحيح بالنسبة لناحية خاصة أو لمنطقة معينة ، يمتدّ حتى يشمل شعباً بأسره أو عصراً بطوله ، فتكون كتابته تعميماً لا ينطبق على الواقع ولا يُغطى كل الحقائق التاريخية .

٥ — وثمة صعوبة أخرى تواجه كاتب الأصل التاريخى والباحث فى التاريخ على السواء . فعلى الرغم من ذكاء الكاتب وعدله وتثبته من الأخبار والمعلومات ، وعلى الرغم من عدم انخداعه وبعده عن أسباب التحيز والهوى ، وعلى الرغم من رغبته الصادقة فى قول الصدق والتعبير عن الحقيقة ، فإن ما يكتبه لا يدل حتماً على أنه قد طابق ما رغب فى التعبير عنه . وذلك لأن الأمر يتطلب دقة خاصة وملكة أو موهبة تساعده على تدوين الكتابة التاريخية ، بما يجعلها أقرب ما تكون مطابقة للحقيقة التاريخية . فكاتب الأصل التاريخى ينبغى أن يكتب بلغة دقيقة تعبر عما شهده بنفسه أو ما عرفه، أو ما استخلصه ، بحيث يؤثر فى ذهن القارئ وينقل إليه ما أحسه وما عرفه عن ذلك الحادث التاريخى المعين ، وتجعله يدرك الأفكار التى قامت فى ذهنه هو عنه . وهذه الدقة فى التعبير ليست أمراً سهلا كما يتصوّر بعض الناس ، إذْ كثيراً ما تعجز اللغة عن وصف الحوادث وعن أداء المعانى وعن التعبير عما يجيش بالصدور .

وأحياناً يُضطر الباحث فى التاريخ إلى وضع احتمالات مختلفة لفهم ما قصده كاتب الأصل التاريخى ، ويضطر إلى أن يحتال على ذلك بالتفكير والتأمل ، ويبذل جهداً كبيراً لحمل هذه النصوص الصامتة على التعبير عما جال بنفس الكاتب من الأفكار والمعانى ، ويحاول الباحث فى التاريخ الذهاب إلى لقاء كاتب الأصل التاريخى والتغلغل فى أعماق التاريخ ، إذا ما عاق وصول الكاتب إليه بما دوّنه من المعلومات ، عجز اللغة ، وانطماس الآثار ، وعوامل النسيان ، ومصالح الأشخاص ، وظروف الحياة ، كل هاتيك العوامل والمؤثرات التى تعمل عملها الفعّال لكى تحجب الصدق وتُبعد الحقائق الخالصة عن الوصول إلى الباحث فى التاريخ .

وتبقى بعض مسائل أخرى جديرة بالذكر . فالباحث فى التاريخ مضطر فى أحوال كثيرة إلى الاعتماد على المصادر الثانوية ، وذلك لضياع الأصول الأولى ، أو لأن المصادر الأولى ذاتها قد تحتوى على روايات أولية مختلطة بروايات وأخبار ثانوية مأخوذة عن الغير . ومثلا فى حالة القائد الذى يصف معركة حربية ، نجد أنه لا يذكر مشاهداته الشخصية فقط ، بل لابد من أن يضيف إليها مشاهدات جنوده وضباطه ومعلوماتهم ، لأنه لا يمكنه أن يرى بنفسه كل تطورات المعركة . فكلامه عن المعركة يكون مصدراً أوليًّا فيما اعتمد فيه على مشاهداته الشخصية ، ويكون مصدراً ثانويًّا فيما أخذه عن جنوده وضباطه .

وعند نقد أحد المصادر الثانوية لا تكفى معرفة الظروف التى أحاطت بتدوين كاتب الأصل التاريخى معلوماته ، لأنه فى هذه الحالة يكون ناقلا لمشاهدات غيره وأقواله ، ويكون الكاتب أو المؤلف الحقيقى هو الشخص أو المصدر الذى أمده بالمعلومات الماثلة أمام الباحث فى التاريخ . فعلى هذا الباحث أن يحاول نقد هذا المصدر الحقيقى وأن يتتبع بقدر المستطاع سلسلة الرواة أو الكتّاب حتى يصل إلى الراوى أو الكاتب الأول ، إذا أمكن ذلك ، وعليه أن يحاول أن يعرف هل كان شاهد عيان عدلاً دقيقاً فى ملاحظاته أميناً فى الإدلاء بها أو فى تدوينها ؟

ومن البديهى أنه لا يمكن الوصول أحياناً إلى ذلك الكاتب الأول ، وكثيراً ما يجد الباحث فى التاريخ أصولا لا يستطيع التعرف على مؤلفيها وإثبات شخصيتهم ، أو يعرف المؤلف الذى كتب الأصل الماثل أمامه ، ولكنه لا يستطيع التعرّف على

المصادر التى استقى منها معلوماته كلها أو بعضها — وكما مرّ بنا ذلك فى موضع سابق . ومهمة النقد الباطنى السلبى — كما رأينا — هى محاولة استرجاع ما يمكن استرجاعه من العمليات التى كتب كاتب الأصل التاريخى خلالها ما كتب . وفى الحالة التى لا يُعرف فيها الكاتب الحقيقى ، يحسن بالباحث فى التاريخ أن يدرس الأصل التاريخى بصفة عامة ، ويبحث هل يوجد مظهر عام يتفق فى كل المعلومات الواردة به ، ويدل على أن بعضه أو كله مأخوذ عن أشخاص لهم آراء وميول وأهواء خاصة — إن كان الأمر كذلك ؟

وتتحدد قيمة المصادر الثانوية ، التى أخذها كاتب الأصل التاريخى عن غيره ولم يطلع عليها بنفسه ، بناء على مدى تقديمها للأصل الأول الذى اعتمدت عليه . والمصادر الثانوية ما هى إلا حلقة يأمل الباحث فى التاريخ الوصول عن طريقها إلى الأصل الأول . فينبغى على الباحث أن يجتهد فى أن يعرف بقدر المستطاع ، هل رُوعى فى اطراد النقل من مصدر لآخر حِفْظُ الأصل الأول على حاله ، أم أن ذلك قد أدخل عليه الإضافة أو التغيير أو التحريف — كما أشرنا إلى ذلك فى موضع سابق — وهل أخذت هذه المعلومات التى وصلت إلى الباحث ، عن مصادر جاءت عن طريق الرواية الشفوية أم التدوين ؟

ويلاحظ أن الأساطير من أهم أنواع الروايات الشفوية ، وتكثر عند الجماعات الفطرية أو فى البيئات غير المثقفة ، مثل بعض القبائل أو سكان الريف أو الجند . ويوجد عصر أساطير فى تاريخ كل أمة مثل أساطير قدماء المصريين وأساطير الفرس والهنود واليونان والرومان والصقالبة والجرمان . . . وفى عهود الحضارة تستدر الأساطير الشعبية فيما يتعلق بالحوادث ذات التأثير فى أذهان الناس . وحينما تبدأ أمة من الأمم فى تدوين تاريخها لا تنتهى الروايات الشفوية ، بل تستمر ولكنها تبقى فى حيز ضيق ، وتصبح مقصورة على وقائع لم تدون ، لأنها سرية بطبيعتها أو لأن أحداً لم يُعن بتدوينها ، وذلك مثل بعض التصرفات أو الأقوال الخاصة ، أو بعض تفاصيل الحوادث التى أفلتت من سجل التاريخ . وعلى ذلك تنشأ النوادر أو القصص المسماة بأساطير الجماعات المتحضرة ، مثل الإشاعات والأوهام والتفسيرات الخاطئة لبعض الظواهر ، والحكايات التى تتركّز حول بعض الشخصيات أو الحوادث .

وفى حياتنا اليومية تؤخذ الأقاويل على أنها حقائق — أو على الأقل — على أنها تحتوى على عنصر صغير أو كبير من الحقيقة ، بدعوى أنه لا دخان بغير نار ، وإن كان يُعدّ هذا أمراً غير منصف فى بعض الأحيان. وصحيح أن الأقاويل والإشاعات ربما تحتوى على عنصر من الحقيقة ، ولكنها ليست الحقيقة ، إذْ قد ينسج الخيال حولها ما شاء من الاستنتاج والتخريج بحسب الحالة العقلية والسيكولوجية لأولئك المتخيّلين . وقد تكون هذه الإشاعات باطلة ولا أساس لها من الصحة على الإطلاق . وأحياناً قد يتعذّر التمييز بين عنصر الحقيقة وعنصر الخيال ، إذْ قد يكون الخيال قريباً من الحقيقة بحيث يصعب التفرقة بينهما .

وما ينطبق على هذه الناحية فى حياتنا اليومية ينطبق على حوادث التاريخ . إلا أنه من الجائز الحصول على بعض الحقيقة من أساطير الماضى ، ومن القصص الذى يبدو مستحيلا وخارقاً للعادة . فيستطيع الباحث فى التاريخ أن يدرس من خلال الأساطير بعض آراء الشعوب وعقائدها وتقاليدها وروحها ، ولكنه لا يستطيع أن يبحث فيها عن حقائق محدّدة ثابتة .

ويلاحظ أيضاً أن الأصول التاريخية ، إلى جانب احتوائها على معلومات تحتمل الخطأ أو الكذب ، فإنها تحتوى كذلك على معلومات من المستبعد أو ربما من المتعذّر الخطأ أو الكذب فيها . وهناك بعض الحالات التى من هذا النوع ، والتى ينبغى على الباحث فى التاريخ أن يلاحظها ، وتتلخص فيما يلى :

١ — هل المعلومات الواردة تعارض مصلحة كاتب الأصل التاريخى أو غروره أو عواطفه أو ذوقه الأدبى أو مصلحة الجماعة التى ينتمى إليها ؟ إذا عرف الباحث هذه النواحى الخاصة بكاتب الأصل ، توفّر احتمال كبير فى صدق هذه المعلومات ، لأن الإنسان فى العادة لا يذكر ما يعارضه أو يخالف مصلحته . ومع ذلك ينبغى الحذر ، إذْ ربما يكتب أحد رجال أثينا ضد الأثينيين أو يطعن بُروتستنتى ضد غيره من البرُوتستنت ، ومن الجائز أن تكون الأقوال أو المطاعن صحيحة ، ولكن من المحتمل أيضاً أن يكون الدافع إليها الرغبة فى تشويه سمعة القوم أو الطائفة التى ينتمى إليها كاتب الأصل ، بناء على كسب مادى أو بحافز من ضغينة شخصية .

٢ — قد يكون الحادث من النوع الذى لا يُذكر إلا إذا كان صحيحاً فى

الغالب. فمثلاً لا يُعلن رجل أنه شاهد أمراً مخالفاً لما هو مألوف لديه أو لما يتوقعه ، إلا إذا كانت ملاحظته قد حملته على أن يقبل ذلك . كما يحدث عندما يسافر إنسان إلى بلد لم يعرفه ولم يعرف قومه من قبل ، فيرى أشياء تفصيلية فيه وفي حياة أهله غريبةً وجديدةً عليه ، فيُدوِّن عنها ما يلفت نظره ، والذى ربما لا يلاحظ بعض تفصيلاتها أهل ذلك البلد أنفسهم . وعلى هذا فالحادث أو الشيء الذى يبدو غير مألوف أو ربما يبدو غير معقول بالنسبة لرائيه ، والذى يُلفت نظره ويثير دهشته ، قد يكون صحيحاً . فينبغى على الباحث فى التاريخ أن يسائل نفسه هل خالف الحادث أو الوصف المروىّ آراء الكاتب أو عاداته ، وهل كان بالنسبة له ظاهرة من نوع غير مألوف ؟

٣ — قد يكون الحادث واضحاً ومعروفاً تماماً لعدد كبير من الناس . وهناك حقائق واضحة على نحو يجعل من الصعب الكذب أو الخطأ بشأنها . وينطبق هذا على المعلومات التى يمكن التثبت بسهولة من حقيقتها ، فلا تكون بعيدة فى الزمان عن وقت كتابة الأصل التاريخى عنها ، أو تكون قد غطّت عصراً طويلا وشملت مساحات واسعة ، وأصبحت معروفة بصورة واضحة ، حتى استطاع ملاحظتها عدد كبير من الناس . وذلك مثل بعض المعلومات المتعلقة بمدينة ما ، أو بمعركة خطيرة ، أو بقائد حربى ذائع الصيت ، أو بزعيم وطنى كبير ، أو بفنان موهوب ، أو بشاعر عبقرى ، أو بعالم جليل ، أو بعادة أو تقليد أو نظام شاع لدى أقوام مختلفين واستمر أجيالاً متتالية. وأحياناً يكون للجمهور مصلحة خاصة فى أن تتحقق حوادث معينة تتصل بمصلحته الوطنية ومجده القومى وتراثه الحضارى .

ففى مثل هذه الحالات ربما يكون الكذب أو الخطأ أو الانخداع قليلا ، وبذلك تكون المعلومات الواردة بشأنها أقرب إلى التصديق . ولكن هذا لا يعنى أنها تكون صحيحة دائماً وأن الشك لا يرقى إليها . وذلك أنه على الرغم من احتمال الصدق بالنسبة للمعلومات السالفة الذكر فمن الجائز — وأحياناً من المرجح — أن يكذب كاتب الأصل التاريخى أو يخطئ ، إذا كانت له أغراض ومصالح فى الكذب أو أهواء تحجب عنه الوقائع ، فيجترئ على الحقيقة سعياً إلى تحقيق تلك المصالح ومجاراة تلك الأهواء .

٤ — من الجائز أنه لم تكن لمدوِّن الأصل التاريخي مصلحة قط ، فى ذكر بعض المعلومات على غير حقيقتها ، كما فى حالة بعض المسائل العامة أو النظم أو أخبار الشخصيات التى يذكرها كاتب الأصل عرضاً فى سياق الحوادث... ولا يمكن أن تتكوّن المعلومات التاريخية من الأكاذيب وحدها . فقد يكذب الكاتب فى بعض المسائل ولكنه لا يستطيع أن يكذب فى كل ما يكتب . وهو مضطر إلى أن يحدد بعض الحوادث الصحيحة فى مكان وزمان محددين ، وهو مضطر كذلك إلى أن يحيط أكاذيبه بإطار من الصدق ، ومن مصلحته أن يمزج الصدق بالكذب ، حتى تكون أكاذيبه أبعد عن الكشف . فالباحث فى التاريخ يمكنه أن يفيد بعنصر الصدق الذى يورده كاتب ذلك الأصل التاريخى لإخفاء أكاذيبه ، ويستطيع الاعتماد عليه كمصدر لحقائق تاريخية ثابتة ، إذْ لم تكن له مصلحة فى خداع الناس بشأن هذه الحقائق المعينة بالذات .

ولقد حضّ القرآن الكريم والنبى عليه الصلاة والسلام ، كما حضّ أئمة الإسلام وعلماء الحديث والأصول ، على وجوب التثبُّت فى قبول الأنباء والروايات والأحاديث . والإلمام بشىء مما وصل إليه الإسلام والاستئناس بآراء علماء المسلمين وطرقهم فى التثبت من الحقيقة ، أمر نافع فى هذه الناحية من النقد التاريخى الباطنى السلبى ، كما نوّه وأشاد بذلك الدكتور أسد رستم(١) .

ولْنعرض لبعض ما ورد فى هذا الصدد .

ذكر القرآن الكريم فى مواضع مختلفة منه ، وجوب التثبت من الأنباء والشهادة ، فيقول فى سورة الحجرات : « يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين » ، ويقول فى سورة الطلاق : « وأشهدوا ذوى عدل منكم » فدلّ بذلك على أن خبر الفاسق يقتضى التبيُّن ، وأن شهادة غير العدل مردودة . وللنبى عليه الصلاة والسلام أحاديث منها : « مَنْ حدّث عنى بحديث يُرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين » ، و « سيكون فى آخر أمتى أناس يحدثونكم ما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم فإياكم وإياهم(٢) » .

---

(١) رستم ، أسد : مصطلح التأريخ ( المصدر المذكور ) ص ١٠٠ — ١٢٣ .

(٢) مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيرى أبو الحسين : الجامع الصحيح . القاهرة ، =

والإمام الغزالى[1] مثلا يقسم الخبر إلى ما يجب تصديقه وإلى ما يجب تكذيبه وإلى ما يجب التوقّف فيه . فما يجب تصديقه هو ما أخبر عنه عدد التواتر ، وما أخبر به الله تعالى ، وأقوال الرسول ، وما أخبر عنه الأمة ، وكل خبر يوافق ما أخبر الله تعالى عنه أو رسوله ، وكل خبر صحّ أنه ذكره المخبر بين يدى رسول الله وبمسمع منه ولم يكن غافلا عنه فسكت عنه ، وكل خبر ذُكر بين يدى جماعة أمسكوا عن تكذيبه . وما يجب تكذيبه هو ما يُعلم خلافه بضرورة العقل والحسّ والمشاهدة أو أخبار التواتر ، وما يخالف النص القاطع من الكتاب والسُّنة وإجماع الأمة ، وما صرّح بتكذيبه جمع كثير يستحيل فى العادة تواطؤهم على الكذب ، وما سكت الجمع الكثير عن نقله والتحدث به . وما يجب التوقّف فيه هو كل خبر لم يُعرف صدقه ولا كذبه[2] .

ويذكر الإمام الغزالى فيما يذكره فى هذا الصدد أن «رواية بعض الخبر ممتنعة عند أكثر مَن منع نقل الحديث بالمعنى ، ومن جوّز النقل على المعنى جوّز ذلك إن كان قد رواه مرة بتمامه . . . ونقل البعض تحريف وتلبيس . . . ونقل الحديث بالمعنى دون اللفظ حرام على الجاهل بمواقع الخطاب ودقائق الألفاظ . أما العالم بالفرق بين المحتمل وغير المحتمل والظاهر والأظهر والعام والأعم ، فقد جوّز له الشافعى[3] ،

---

=١٣٢٩ هـ . ص٩ . ولد مسلم فى نيسابور فى ٢٠٢ هـ . أو ٢٠٦ هـ . أى ٨١٧ أو ٨٢١ م وتوفى ودفن بقرب نيسابور فى ٢٦١ هـ . أى ٨٧٥ م . ارتحل فى سبيل جمع الحديث إلى بلاد العرب ومصر والعراق والشام . وتحرى أسانيده بطريقة علمية . وأخذ عن ابن حنبل .

(١) ينسب محمد بن محمد أبو حامد الغزالى إلى صناعة الغزل عند من يقول بتشديد الزاى ، أو إلى غزالة من قرى طوس لمن قال بالتخفيف . ولد وتوفى فى الطابران قصبة طوس فى خراسان . (٤٥١–٥٠٥ هـ . أى ١٠٥٩ — ١١١١ م .) رحل إلى أماكن عديدة مثل نيسابور وبغداد والحجاز والشام ومصر . اتصل فى بغداد بنظام الملك الوزير السلجوقى وعلم فى النظامية . وهو حجة الإسلام الفيلسوف المتصوف . قرب الفلسفة إلى الأفهام ، واعتمد على المعرفة والإلهام والإيمان فى سبيل الوصول إلى الله . ومن مؤلفاته « إحياء علوم الدين» و « تهافت الفلاسفة » و « المنقذ من الضلال » و « المستصفى من علم الأصول » و « التبر المسبوك فى نصيحة الملوك » .

(٢) الغزالى ، محمد بن محمد أبو حامد : المستصفى من علم الأصول . القاهرة ، ١٣٢٢ هـ . جـ ١ ص ١٤٠ — ١٤٤ .

(٣) الإمام الشافعى (١٥٠ — ٢٠٤ هـ . أى ٧٦٧ — ٨٢٠ م .) هو محمد بن إدريس بن العباس بن شافع الهاشمى القرشى المطلبى أبو عبد الله . أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة . ولد فى غزة وزار بغداد وانتقل إلى مصر وتوفى بها . برع فى الشعر واللغة والفقه والحديث . ومن مؤلفاته « الأم » فى الفقه و« المسند » و « الرسالة » فى أصول الفقه و « اختلاف الحديث » .

ومالك (١) ، وأبو حنيفة (٢) ، وجماهير الفقهاء ، أن ينقله على المعنى إذا فهمه . وقال فريق لا يجوز له إلا إبدال اللفظ بما يرادفه ويساويه فى المعنى (٣) .

ويدرس ابن الصلاح (٤) فى مقدمته فى علوم الحديث أنواع الحديث ، التى منها الصحيح والحسن والضعيف والمسند والمقطوع والمدلّس والشاذ والمعلل والمضطرب والموضوع والمقلوب . كما يدرس كيفية رواية الحديث وشرط أداته ومعرفة كتابته وتقييده . ولْنقتبس بعض ما أورده فى معرفة صفة مَنْ تُقبل ومَنْ تُرَدّ روايته ، وما يتعلق بذلك من قدح وجرح وتوثيق وتعديل .

يقول ابن الصلاح : « أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يُشترط فيمن يُحتجّ بروايته أن يكون عدلاً ضابطاً لما يرويه وتفصيله أن يكون مسلماً بالغاً عاقلا ، سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة ، متيقظاً غير مغفل ، حافظاً إن حدّث من حفظه ، ضابطاً لكتابه إن حدّث من كتابه ، وإن كان يحدث بالمعنى اشتُرط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يُحيل المعانى والله أعلم . ونوضّح هذه الجملة بمسائل :

١ — عدالة الراوى تارة تثبت بتنصيص المعدّلين على عدالته ، وتارة تثبت بالاستفاضة ، فمن اشتُهرت عدالته بين أهل النقل أو نحوهم من العلم وشاع الثناء عليه بالثقة والأمانة ، استُغنى فيه بذلك عن بيّنة شاهدة بعدالته تنصيصاً ، وهذا

---

(١) الإمام مالك (٩٧ — ١٧٩ هـ . أى ٧١٥ — ٧٩٥ م .) هو مالك بن أنس بن مالك الأصبحى الحميرى أبو عبد الله . أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة . ولد وتوفى فى المدينة . كان صلباً فى دينه بعيداً عن الملوك والأمراء . ضرب ذات مرة بسبب وشاية . لم يذهب إلى الرشيد حينما سأله أن يأتى إليه ليحدثه وقال إن العلم يؤتى . وله « الموطأ » ورسالة فى « الوعظ » و « تفسير غريب القرآن » .

(٢) الإمام أبو حنيفة (٨٠ — ١٥٠ هـ . أى ٦٩٩ — ٧٦٧ م .) هو النعمان بن ثابت التيمى الكوفى أبو حنيفة . أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة . ولد ونشأ بالكوفة . مارس التجارة فى صباه ثم انقطع للعلم والتدريس والإفتاء . لم يقبل وظيفة القاضى. سجنه المنصور حتى مات لعدم قبوله ذلك المنصب ؛ كان قوى الحجة حسن المنطق والصورة كريماً جواداً . وله « المسند » فى الحديث و « المخارج » فى الفقه وهما مخطوطان .

(٣) الغزالى ، محمد بن محمد أبو حامد : (المصدر المذكور) . جـ ١ ص ١٦٨ .

(٤) هو عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو تقى الدين المعروف بابن الصلاح ، أحد علماء التفسير والحديث والفقه وأسماء الرجال . ولد فى شرخان قرب شهر زور فى ٥٧٧ هـ . أى ١١٨١ م . ، وانتقل إلى الموصل ثم إلى خراسان ثم إلى بيت المقدس حيث ولى التدريس فى الصلاحية . وانتقل إلى دمشق فولاه الملك الأشرف تدريس الحديث وتوفى فيها فى ٦٤٣ هـ . أى ١٢٤٥ م. ومن مؤلفاته « كتاب معرفة أنواع علوم الحديث » الذى يعرف باسم « مقدمة فى علوم الحديث » . وله « الفتاوى » و « فوائد الرحلة » و « أدب المفتى والمستفتى » .

هو الصحيح فى مذهب الشافعى وعليه الإعتماد فى فن أصول الفقه . . .

٢ ــ يُعرف كون الراوى ضابطًا بأن نعتبر روايته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان ، فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم ، أو موافقة لها فى الأغلب والمخالفة نادرة ، عرفنا حينئذ كونه ضابطًا ثبتاً ، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتج بحديثه ، والله أعلم .

٣ ــ التعديل[١] مقبول من غير ذكر سببه على المذهب الصحيح المشهور ، لأن أسبابه كثيرة يصعب ذكرها ، فإن ذلك يُخرج المعدّل إلى أن يقول لم يفعل كذا ، لم يرتكب كذا ، فعل كذا وكذا . . . وأما الجرح[٢] فإنه لا يُقبل إلا مفسراً مبين السبب لأن الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح ، فيطلق أحدهم الجرح بناء على أمر اعتقده جرحا وليس بجرح فى نفس الأمر ، فلا بد من بيان سببه لينظر فيما هو جرح أم لا ، وهذا ظاهر مقرر فى الفقه وأصوله . . .

٤ ــ اختلفوا فى أنه هل يثبت الجرح والتعديل بقول واحد أو لا بد من اثنين . فنهم من قال لا يثبت ذلك إلا باثنين كما فى الجرح والتعديل فى الشهادات ، ومنهم من قال وهو الصحيح الذى اختاره الحافظ أبو بكر الخطيب[٣] وغيره ، أنه يثبت بواحد لأن العدد لم يُشترط فى قبول الخبر ، فلم يشترط فى جرح راويه أو تعديله بخلاف الشهادات والله أعلم .

٥ ــ إذا اجتمع فى شخص جرح وتعديل ، فالجرح مُقدَّم لأن المعدّل يُخبر عن ما يظهر من حاله ، والجارح يخبر عن باطن خفىّ على المعدل ، فإن

---

(١) التعديل هو ذكر الصفات الشخصية التى تجعل الراوى موضع الثقة والتصديق ، مثل الاشتهار بنباهة الذكر واستقامة الأمر أو حمل العلم والعناية به ، والقول بأنه ثقة أو متقن أو ثبت أو حجة أو حافظ أو ضابط .

(٢) الجرح هو ذكر العيوب الشخصية التى تسلب الراوى صفة العدالة مثل توجيه الطعن إليه كالقول بأنه ضعيف أو ليس بشىء أو أن حديثه ضعيف أو غير ثابت أو كذاب أو ساقط الحديث أو لا يحتج به أو مجهول . . . أو إتيانه بما لا يليق كالركض على برذون أو التمخط . . .

(٣) هو أحمد بن على بن ثابت أبو بكر المعروف بالخطيب البغدادى ( ٣٩٢ هـ ــ ٤٦٣ هـ . أى ١٠٠٢ ــ ١٠٧٢ م . ) هو أحد الحفاظ المؤرخين المقدمين . ولد فى غزية ــ بصيغة التصغير ــ بين الكوفة ومكة . نشأ فى بغداد وزار مكة والبصرة والكوفة وغيرهما وعاد إلى بغداد وانتقل إلى دمشق وصور وطرابلس وحلب ومات فى بغداد . كان عارفاً بالأدب يقول الشعر ولوعاً بالمطالعة والتأليف . ومن مؤلفاته « تاريخ بغداد » و « الكفاية فى علم الرواية » فى مصطلح الحديث و « الرحلة فى طلب الحديث » وهو مخطوط .

كان عدد المعدّلين أكثر فقد قيل التعديل أولى ، والصحيح والذى عليه الجمهور أن الجرح أولى لما ذكرناه والله أعلم .

٦ — لا يجزئ التعديل على الإبهام من غير تسمية المعدل فإذا قال حدثنى الثقة أو نحو ذلك مقتصراً عليه لم يُكتفَ به . . . وذلك لأنه قد يكون ثقة عنده وغيره قد اطلع علي جرحه بما هو جارح عنده أو بالإجماع ، فيحتاج إلى أن يسميه حتى يُعرف بل إضرابه عن تسميته مريب يوقع فى القلوب تردداً . . .

٧ — إذا روى العدل عن رجل وسمّاه لم يجعل روايته عنه تعديلا منه له عند أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم . وقال بعض أهل الحديث وبعض أصحاب الشافعى يجعل ذلك تعديلا منه له ، لأن ذلك يتضمن التعديل ، والصحيح هو الأول: لأنه يجوز أن يروى عن غير عدل فلم يتضمن روايته عنه تعديله . وهكذا نقول إن عمل العالم أو فتياه على وفق حديث ليس حكمًا منه بصحة ذلك الحديث ، وكذلك مخالفته للحديث ليس قدحًا منه فى صحته ولا فى روايته ، والله أعلم .

٨ — فى رواية المجهول وهو فى غرضنا هنا أقسام ، أحدها المجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن جميعًا ، وروايته غير مقبولة عند الجماهير . الثانى المجهول الذى جُهلت عدالته الباطنة وهو عدل فى الظاهر وهو المستور ، فقد قال بعض أئمتنا المستور من يكون عدلا فى الظاهر ، ولا نعرف عدالة باطنه ، فهذا المجهول يحتجّ بروايته بعض من ردّ رواية الأول . . .

٩ — اختلفوا فى قبول رواية المبتدع الذى لا يُكفَّر فى بدعته ، فمنهم من ردّ روايته مطلقًا لأنه فاسق ببدعته . . . ومنهم من قبل رواية المبتدع إذا لم يكن ممن يستحلّ الكذب فى نصرة مذهبه سواء أكان داعية إلى بدعته أم لم يكن . . وقال قوم تُقبل إذا كان داعية إلى بدعة وهذا مذهب الكثير أو الأكثر من العلماء ...

١٠ — التائب من الكذب فى حديث الناس وغيره من أسباب الفسق تقبل روايته ؛ إلا التائب من الكذب فى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنها لا تُقبل روايته أبداً . . .

١١ — إذا روى ثقة عن ثقة حديثًا ورجع المروىّ عنه فنفاه ، فالمختار أنه إن كان جازمًا بنفيه بأن قال ما رويته أو كذب علىّ أو نحو ذلك فقد تعارض

الجزمان ، والجاحد هو الأصل ، فوجب ردّ حديث فرعه ذلك ، ثم لا يكون ذلك جرحًا له يوجب ردّ باقي حديثه لأنه مكذّب لشيخه أيضًا في ذلك... ومَنْ روى حديثًا ثم نسيه لم يكن ذلك مُسقطًا للعمل به عند جمهور أهل الحديث وجمهور الفقهاء والمتكلّمين . . .

١٢ — مَنْ أخذ على التحديث أجراً منع ذلك من قبول روايته عند قوم من أئمة الحديث . . . وترخّص آخرون في أخذ العوض على التحديث وذلك شبيه بأخذ الأجرة على تعليم القرآن ونحوه . . .

١٣ — لا تُقبل رواية مَنْ عُرف بالتساهل في سماع الحديث أو إسماعه ، كمَنْ لا يبالي بالنوم في مجلس السماع وكمن يحدّث لا من أصل مقابل صحيح ، ومن هذا القبيل مَنْ عُرف بقبول التلقين في الحديث . ولا تُقبل رواية مَنْ كثرت الشواذ والمناكير في حديثه . جاء عن شعبة[١] أنه قال لا يجيئك الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ ، ولا تُقبل رواية مَنْ عُرف بكثرة السهو في رواياته إذا لم يحدّث من أصل صحيح ، وكل هذا يخرم الثقة بالراوي وبضبطه ...

١٤ — أعرض الناس في هذه الأعصار المتأخرة عن اعتبار مجموع ما بينا من الشروط في رواة الحديث ومشايخه ، فلم يتقيدوا بها في رواياتهم ، لتعذّر الوفاء بذلك على نحو ما تقدّم ، وما كان عليه مَنْ تقدّم . . . فليعتبر من الشروط المذكورة ما يليق بهذا الغرض على تجرّده ، وليكتف في أهلية الشيخ بكونه مسلمًا بالغًا عاقلا غير متظاهر بالفسق والسخف ، وفي ضبطه بوجود سماعه مثبتًا بخط غير متهم ، وبروايته من أصل موافق لشيخه . . .

١٥ — في بيان الألفاظ المستعملة من أهل هذا الشأن في الجرح والتعديل ، وقد رتّبها أبو حاتم الرازي[٢] في كتابه في الجرح والتعديل فأجاد وأحسن ...

أما ألفاظ التعديل فعلى مراتب :

---

(١) هو شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي الأزدي الواسطي ثم البصري أبو بسطام ( ٨٢ — ١٦٠ هـ . أي ٧٠١ — ٧٧٦ م . ) من أئمة رجال الحديث ، ولد ونشأ بواسط وسكن البصرة حتى وفاته . وهو أول من فتش بالعراق عن أمر المحدثين . وكان عالماً بالأدب والشعر . وله كتاب « الغرائب » في الحديث .

(٢) هو عبد الرحمن بن محمد أبي حاتم بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي أبو محمد المعروف بابن أبي حاتم ( ٢٤٠ — ٣٢٧ هـ . أي ٨٥٤ — ٩٣٨ م . ) وهو من كبار الحافظين للحديث . ومن تصانيفه « التفسير » و « المسند » و « الجرح والتعديل » .

الأولى، إذا قيل للواحد إنه ثقة أو متقن، فهو ممن يُحتج بحديثه . قلت: كذا إذا قيل ثَبْتٌ أوحجة وكذا إذا قيل فى العدل إنه حافظ أو ضابط، والله أعلم.

والثانية، قال ابن أبى حاتم : إذا قيل إنه صدوق أو محلّه الصدق أو لا بأس به، فهو ممن يُكتب حديثه ويُنظر فيه، وهى المنزلة الثانية. قلت هذا كما قال، لأن هذه العبارات لا تُشعر بشريطة الضبط، فيُنظر فى حديثه ويُختبر حتى يُعرف ضبطه، وقد تقدم بيان طريقه فى أول هذا النوع، وإن لم يُستوف النظر المعرّف لكون ذلك المحدّث فى نفسه ضابطًا مطلقًا، أو احتجنا إلى حديث من حديثه اعتبرنا ذلك الحديث، ونظرنا هل له أصل من رواية غيره . . .

الثالثة، قال ابن أبى حاتم : إذا قيل شيخ، فهو بالمنزلة الثالثة، يُكتب ويُنظر فيه، إلا أنه دون الثانية .

والرابعة : قال إذا قيل صالح الحديث، فإنه يكتب حديثه للاعتبار . . .

وأما ألفاظهم فى الجرح فهى أيضًا على مراتب :

أولها، قولهم ليّن الحديث . . . فهو ممن يُكتب حديثه ويُنظر فيه اعتباراً ...

الثانية، قال ابن أبى حاتم إذا قالوا ليس بقوى، فهو بمنزلة الأول فى كَتْب حديثه، إلا أنه دونه .

الثالثة، قال ابن أبى حاتم : إذا قالوا ضعيف الحديث، فهو دون الثانى، لا يُطرح حديثه بل يُعتبر به .

الرابعة، قال إذا قالوا متروك الحديث أو ذاهب الحديث أو كذاب، فهو ساقط الحديث، لا يُكتب حديثه وهى المنزلة الرابعة . . .

ومما لم يشرحه ابن أبى حاتم وغيره من الألفاظ المستعملة فى هذا الباب، قولهم فلان قد روى الناس عنه، فلان وسط، فلان مقارب الحديث، فلان مضطرب الحديث، فلان لا يُحتج به، فلان مجهول، فلان لا شىء، فلان ليس بذلك وربما قيل ليس بذلك القوى، فلان فيه أو فى حديثه ضعف، وهو فى الجرح أقل من قولهم : فلان ضعيف الحديث، فلان ما أعلم به بأسًا، وهو فى التعديل دون قولهم لا بأس به* » .

* رستم، أسد : مصطلح التأريخ (المصدر المذكور) ص ١٠٧ — ١٢٣ .

ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو تقى الدين المعروف بابن الصلاح. مقدمة فى علوم الحديث. القاهرة، ١٣٢٦ هـ. ص ٤٠ — ٤٨ .

ومما يفيد فى النقد الباطنى السلبى — أو فى العدالة والضبط — الإلمام ببعض ما أورده ابن خلدون فى مقدمته من الآراء الخاصة بالبحث فى التاريخ فى نطاق دراسته للمجتمع الإنسانى . فهو يحاول أن يتجنب الأخطاء التى يقع فيها المؤرخ . بتحديد العوامل التى تؤدى إلى الوقوع فى الخطأ . فيذكر أنه « لما كان الكذب متطرقاً للخبر بطبيعته ، وله أسباب تقتضيه ، فمنها التشيّعات للآراء والمذاهب . فإن النفس إذا كانت على حال من الاعتدال فى قبول الخبر . أعطته حقه من التمحيص والنظر ، حتى يتبين صدقه من كذبه . ومن الأسباب المقتضية للكذب فى الأخبار أيضاً الثقة بالناقلين ، ومنها الذهول عن المقاصد . ومنها توهّم الصدق . ومنها الجهل بتطبيق الأحوال على الوقائع ، لأجل ما يُداخلها من التلبيس والتصنّع . ومنها تقرّب الناس فى الأكثر لأصحاب التجلة والمراتب . بالثناء والمدح وتحسين الأحوال وإشاعة الذكر بذلك ، فيستفيض الإخبار بها على غير حقيقة * » .

ويرى ابن خلدون أنه لابد للمؤرخ من معرفة طبائع العمران . لأن لكل حادث من الحوادث طبيعة تخصّه فى ذاته ، وفيما يعرض له من أحواله . فمعرفة طبائع العمران تساعد المؤرخ فى تمحيص الأخبار . وفى تمييز الصدق من الكذب . وينبغى أن يكون ذلك سابقاً على التمحيص بتعديل الرواة . ولا يُرجع إلى تعديل الرواة حتى يُعلم أن ذلك الخبر فى نفسه ممكن أو متبع . وما كان مستحيلاً فلا فائدة للنظر فى أمر تعديله وتجريحه . وبذلك يستطيع المؤرخ أن يميز بين الصدق والكذب بوجه برهانى لا مدخل للشك فيه .

ومع ذلك فإن ابن خلدون نفسه لم يُراع فى كتابه المسمى « العبر وديوان المبتدأ والخبر » الدقة فى تطبيق آرائه ، فوقع فيما دعا إلى تجنبه من عوامل الخطأ والخضوع للمؤثرات المختلفة .

ويوضّح هذا كله صعوبة دراسة التاريخ بعامة . وصعوبة النقد التاريخى بخاصة ، والذى بغيره لا يمكن أن تتم كتابة التاريخ ، على الرغم من محاولة الكاتب وجهده وسعيه إلى بلوغ ذلك . ويتضح بهذا — وبغيره — أن دراسة التاريخ ليست أمراً سهلاً ، إذ تقتضى كثيراً من البحث والتحرّى والأناة والصبر للوصول بقدر المستطاع إلى الحقيقة التاريخية ، كما أشرنا إلى ذلك غير مرة .

* ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد ولى الدين : المقدمة . القاهرة ، ١٩٣٠ ص ٢٩ .

# الفصل التاسع

## إثبات الحقائق التاريخية

النقد تمهيد لإثبات الحقائق – الرواية المفردة – تعارض عدة روايات – مثال عن شعار پاريس فى سنة ١٧٨٩ – تعارض الروايات التاريخية مع حقائق العلوم الطبيعية – اتفاق عدة روايات – مثال عن حادث ملعب التنس فى سنة ١٧٨٩ – سكوت بعض الأصول عن حادث وذكره فى أصول أخرى : مثال عن رحلة الأمير فخر الدين المعنى الجزئية إلى لبنان خلال ١٦١٥ – ١٦١٦ – إثبات الحقائق التاريخية فى التاريخ القديم : مثال فى رحلة هيرودوت إلى مصر – استنباط الحقيقة من ظروف الحادث : مثال لحالة إجرامية .

يصل الباحث فى التاريخ ، عن طريق نقده للأصول التاريخية ، إلى مجموعة من المعلومات والآراء عن حوادث الزمن الماضى ، وقد تطابق الواقع أو لا تطابقه كلها أو بعضها على الأقل . فظروف الكذب والانتحال والخطأ متنوعة ، كما رأينا ، ولا يكفى النقد وحده للوصول إلى الحقيقة التاريخية . ويقوم النقد التاريخى بإثبات صحة الأصول التاريخية ، وبتحليلها إلى عناصرها الأولية ، ويزن كل تفصيلاتها واحدة بعد أخرى ، ويصل فى أحوال كثيرة إلى التمييز بين الروايات المكذوبة وبين الروايات المشكوك فى صحتها ، وبين الروايات التى يُحتمل الصدق فيها ، والروايات التى لا يمكن تحديد قيمتها ، لعدم إمكان الباحث الوصول فى شأنها إلى رأى حاسم .

وعلى الرغم من ذلك فإن النقد التاريخى لا يُثبت الحقيقة التاريخية ، بل يساعد على بلوغها ، ويؤدى إلى احتمال الصدق فيها . وصحيح أنه ينبذ جانباً الأخبار التى يثبت كذبها أو الخطأ فيها ولكنه لا يضع مكانها بديلا . وبذلك تكون النتائج الثابتة المؤكدة للنقد التاريخى هى نتائج سلبية ، وكل النتائج الإيجابية تكون موضع الشك ، ويوجد الاحتمال فى صدقها .

ولا بد من عملية نهائية للوصول إلى نتيجة محددة ، إذ ينبغى الخروج من دائرة الاحتمال والشك إلى دائرة اليقين . ومن الضرورى للباحث فى التاريخ أن يتابع الدرس والبحث ، للوصول إلى نتائج حاسمة بقدر المستطاع . فعليه أن يبدأ بتقسيم

النتائج التى وصل إليها عن طريق النقد ، ويضع فى قسم واحد كل المعلومات الواردة عن حادث أو عن مسألة ما . والوصول إلى رأى نهائى فى هذا الشأن ، يقوم على أساس من العلاقة بين هذه المعلومات .

وفى بعض الحالات لا توجد إلا رواية واحدة عن حادث تاريخى معين . فعلى الباحث فى التاريخ أن يحذر الروايات أو الكتابات التى انفرد بها راو واحد أو كاتب واحد . وقد فطن علماء الإسلام سواء أكانوا من المحدثين أم من رواة الأخبار ، إلى خطورة الاعتماد على رواية الآحاد . فجعل العلماء الحديث النبوى الكريم درجات ، واشترطوا فيه أن يبلغ عدد المخبرين مبلغاً يمنع فى العادة تواطؤهم على الكذب .

وينبغى على الباحث قبل أن ينبذ رواية الواحد أن يحاول العثور على شواهد تؤيدها . والرواية المفردة ، مهما كانت صادقة ، يحسن ألا تُعدّ حقيقة نهائية ، بل يمكن أن تُستخدم ، مع الاعتراف بأنها رواية مفردة ، وينبغى الإشارة إلى قائلها أو كاتبها ، لأنه هو الذى يتحمل مسؤوليتها . ويأخذ بعض المؤرخين أحياناً رواية وردت فى أصل واحد على أنها حقيقة ثابتة ، مع أن هذا غير جائز . فمثلا الحروب الميدية التى تكلم عنها هيرودوت ، لا يمكن أن تكون موضع دراسة ومناقشة ، كما هى الحال بالنسبة إلى حوادث الثورة الفرنسية الكبرى ، التى شهدها وكتب عنها مؤلفون عديدون ، بوجهات نظر متفاوتة .

وفى حالة تعارض الأصول والمصادر وتناقض الروايات بشأن حادث تاريخى معين ، ينبغى على الباحث فى التاريخ أن يتبع بعض القواعد التى قد تعينه فى الوصول إلى الحقيقة التاريخية .

فأولا : لكى يتثبت الباحث من أن هذه الأصول والمصادر متعارضة حقاً ، ينبغى أن يستوثق من أنها تتعلق بنفس الحادث ، لأنه من الجائز أن خبرين متعارضين ظاهرياً ، يكونان متعلقين بحادثين مختلفين ، وربما لا ينطبقان على نفس الزمن أو على نفس المكان أو على ذات الأشخاص الذين تناولهم ذلك الحادث .

وثانياً : إذا كان تعارض المصادر حقيقياً ، فربما يكون بعضها صادقاً وبعضها الآخر كاذباً . وفى مثل هذه الحالة يوجد اتجاه طبيعى نحو التوفيق بين

الخبرين المتعارضين ، واتخاذ موقف وسط بينهما . ولكن هذه ليست طريقة علمية سليمة . فإذا اختلف معصدران مثلا فى عدد جيش ما ، فلا يصح أن نأخذ المتوسط بينهما . إذْ من الجائز أن أحد المصدرين صحيح والآخر خطأ . فلا بد من السعى إلى معرفة أى المصدرين أصح ، لإسقاط ما لا يقبله النقد . وإذا تعذر الوصول إلى رأى محدد ، فيجب الاعتراف بذلك . وذِكْر ما قاله المصدران معًا ، بدون ترجيح رأى أحدهما على الآخر .

وثالثًا : ينبغى على الباحث فى التاريخ أن يلاحظ أنه إذا وُجدت عدة أصول تقول برأى معين ، ووُجد مصدر واحد يقول برأى مخالف ، فمن الجائز أن يكون الرأى الواحد هو الصحيح ، والكثرة العددية لا تحدد حتما صحة ما توردە ، والعبرة قائمة فى نوع هذه الكثرة أو فى نوع الواحد ، من حيث صفات الكتّاب وظروفهم ووسائل بحثهم . ولا عبرة بالعدد أحيانًا فى بعض المسائل التاريخية * .

ورابعًا : ينبغى على الباحث فى التاريخ أن يحاول ترجيح جانب على آخر بواسطة النقد التاريخى . وإذا لم يستطع ذلك فعليه أن يمتنع عن إعطاء حكم نهائى ، حتى يعثر على أدلة جديدة تنير له السبيل .

ولنأخذ مثالا لتوضيح حالة المصادر المتعارضة .

بعد سقوط الباستيل فى ١٤ يوليو سنة ١٧٨٩ ، زار لويس السادس عشر پاريس فأهدى إليه عمدة المدينة شعاراً ، يقول بعض المؤرخين إنه كان شعاراً ذا ثلاثة ألوان : الأحمر والأبيض والأزرق ، أى ألوان الثورة الفرنسية . فهل كان ذلك صحيحًا ؟ يرجع هذا الرأى الذى أخذ به بعض المؤرخين ، إلى أن ديكْنوَا ، أحد أعضاء طبقة العامة فى مجلس طبقات الأمة ، والذى كان مرافقًا للملك فى ذلك الوقت ، كتب فى مذكراته أن الملك كان يحمل شعاراً مثلث الألوان . وكانت الحقيقة غير ذلك . فأوراق حكومة پاريس تحتوى على مرسوم يأمر كل مواطنى فرنسا الذين انتظموا فى سلك ( الميليشيا ) ، بوضع شعار مكوّن من اللونين الأحمر والأزرق . ولقد شاهد موريس حاكم پاريس مرور الملك فى موكب ١٧ يوليو سنة ١٧٨٩ ، وقال إنه كان يحمل شعار المدينة ذا اللونين . وذكر كل من سفير

---

* Langlois and Seignobos : op. cit. p. 199.

پارما وسفير البندقية فى پاريس فى ذلك الوقت ، أن الملك كان يحمل شعار المدينة ذا اللونين .

وإذن فمن السهل القول بأن ما ذكره ديكنوا غير صحيح . وربما أخطأ النظر ، أو ربما تعمّد تحريف الحقيقة حتى يزعم لثوار پاريس أن الملك قد اقترب من صفوفهم . وأقوال شهود العيان الثلاثة الذين سبق ذكرهم والذين كانوا مستقلين أحدهم عن الآخر ، والذين يُستبعد أن تكون لهم مصلحة فى ذكر غير ما رأوه فعلاً ، تدل على أن لويس السادس عشر كان يحمل شعار پاريس ذا اللونين ، لا شعار الثورة الفرنسية الكبرى المثلث الألوان* .

وتواجه الباحث فى التاريخ أحياناً حالات لا يتم فيها التوافق بين الوقائع التى تثبتها الأصول التاريخية ، وبين الحقائق التى تثبت بطرق أخرى . فقد تتعارض بعض المعلومات التاريخية مع خلاصة المعرفة الإنسانية ، أو مع القوانين العلمية الثابتة . فقد يكون الحادث المرويّ متعارضاً مع التاريخ نفسه ، أو مع الفسيولوجيا أو مع السيكولوجيا . وقد تتغير نظرة الناس إلى بعض الحوادث باختلاف الزمن ، أو باختلاف البيئة .

فمثلا قد يُفلح أحد الحواة البارعين فى إيهام الناس بأنه ابتلع سيفاً ، أو أنه أدخل دبوساً فى جبهته ، وأخرجه من خلف رأسه . وكل شخص ملم بمبادئ الفسيولوجيا يدرك أن المسألة مجرد لهو ولعب . فإذا كان الجمهور ساذجاً ، أو لو حدث ذلك منذ قرون لانخدع المشاهدون ، ورووا ما شهدوه على أنه حقيقة ثابتة . ولو حدث مثل هذا فى العصور الوسطى ربما اعتبره بعض الناس معجزة . ومثلا إذا روى شخص منذ قرنين أنه رأى رجلا يطير فى الهواء داخل جسم معدنى ، أو إذا روى أنه أرسل رسالة من أوروپا إلى أمريكا فى ومض المبرق ، أو لو ذكر أحد الناس أنه يمكنه أن يشاهد وهو فى منزله مشهداً معروضاً على لوحة زجاجية ، يمثّل ما يجرى فى أحد المسارح التى تبعد عنه بمئات الكيلومترات ، لما صدقه أحد ، على اعتبار أن ما يُروى شيء خرافى غير ممكن الحدوث . ولكن الحال تغيرت الآن

* Fling : op. cit. pp. 114-117.

بالنسبة للطيران والتلغراف والتليفيزيون . وسوف تتغير أشياء كثيرة من هذا النوع فى المستقبل ، والتى لا يتصور إمكان حدوثها أهل الزمان الحاضر . والمهم فى مثل هذه الحالات أن يعرف الباحث فى التاريخ مَنْ هو الشخص أو مَنْ الجمهور الذى يبدو له الحادث أمراً بعيد الاحتمال ، ويدرس حالة الاحتمال وعدمها بالنسبة للجمهور وبالنسبة للأشخاص المثقفين على السواء .

ولا شك أن الملاحظات التى دُوِّنت نتائجها فى الأصول التاريخية ، لا يمكن أن تساوى فى الدقة والصحة الملاحظات التى يدونها رجال العلوم الطبيعية . فالطريقة غير المباشرة فى دراسة التاريخ ، تقل قيمتها كثيراً من حيث الدقة عن طريقة الملاحظة المباشرة والتجريبية فى العلم الطبيعى . فإذا كانت نتائج الملاحظة فى التاريخ لا تتفق مع نتائج الملاحظة فى العلوم الطبيعية ، فلابد من أن تُسلم الأولى للثانية . ولا يمكن لعلم التاريخ أن يدّعى معارضة نتائج العلوم الطبيعية أو تصحيحها ، بل على علم التاريخ أن يصحح نتائجه طبقاً لنتائج العلوم الطبيعية ونواميسها . ولا شك أن التاريخ مهما بلغ فى دراسته من الدقة يظل بعيداً عن الحقيقة بدرجات متفاوتة ، بسبب وسائله غير المباشرة فى الحصول على معلوماته .

وفى الحالة التى تتفق فيها عدة روايات عن حادث تاريخى معين ، ينبغى ملاحظة بعض المسائل .

فينبغى على الباحث فى التاريخ أن يقاوم ذلك الاتجاه الطبيعى ، نحو اعتبار ذلك الحادث التاريخى حادثاً صحيحاً لمجرد اتفاق عدة روايات بشأنه . فنحن نعرف فى حياتنا اليومية أن الناس يميلون إلى أن ينقل بعضهم الأخبار عن بعض ، وأن أكثر من شخص واحد قد يرجع إلى أصل واحد لاستقاء معلوماته ، وأن عدة صحف قد تنشر خبراً واحداً أرسله مراسل واحد ، وهذا هو عين ما قد يحدث فى كثير من الأصول التاريخية . فعندما ينقل أصل تاريخى عن أصل سابق ، فإنه لا يفعل أكثر من تكرار المعلومات ذاتها ، كما هو حادث فى كثير من كتب التاريخ العربية والأوروبية التى كُتبت فى الأزمنة السابقة ، على الرغم من كثرة معلوماتها فى بعض الأحيان . فمن الواجب على الباحث أن يتثبت من استقلال هذه المصادر

بعضها عن بعض ، إن كان الأمر كذلك ، وإلا فإنها تعدّ فى بعض المسائل التى تتناولها — على الأقل — بمثابة مصدر واحد . ولا يجوز اعتبار توافق المصادر على مسألة بعينها أمراً نهائياً إلا بعد تحديد العلاقة بينها ، كما عرفنا ذلك فى موضع سابق . ثم يبدأ الباحث بدراسة نواحى الاتفاق والاختلاف فى المعلومات الواردة بها . والاتفاق الصحيح بين مصدرين مستقلين لا يكون — فى الغالب — بتشابههما المطلق ، ولكن باتفاقهما وتشابههما فى مواضع وبتفاوتهما واختلافهما فى مواضع أخرى .

وينبغى كذلك ملاحظة أنه فى بعض الأحيان قد يورد مؤلف واحد معلومات متنوعة عن موقع تاريخى مثلا ، فى مصدر واحد أو أكثر . فمن الضرورى فى هذه الحالة أن يحاول الباحث معرفة هل لاحظ المؤلف ذلك الموقع أكثر من مرة ، ودوّن عنه ملاحظات متفاوتة فى أكثر من مصدر ، أم أنه شهد ذلك الموقع مرة واحدة ودوّن عنه ملاحظات متفاوتة ، نتيجة تغييرات أحدثها هو من تلقاء نفسه . وأحياناً قد يلاحظ عدة أشخاص حادثاً ما ، ولكنهم ينيبون واحداً من بينهم للكتابة عنه ، فينبغى محاولة التحقق مما إذا كان تدوين ذلك الفرد قد حدث نتيجة ملاحظته الشخصية وحدها ،أم نتيجة ملاحظته بالاشتراك مع الآخرين . وقد يُدوّن عدة أشخاص فى ظروف متشابهة معلوماتهم عن حادث معين فى أصول مختلفة ، فينبغى أن يسعى الباحث إلى أن يعرف هل خضعوا لمؤثرات واحدة ؟ وهل تعرّضوا لأخطاء أو لعوامل خداع معينة ؟ وهل كانت لهم جميعاً مصلحة واحدة مشتركة أم مصالح مختلفة متباينة ؟

ويلاحظ كذلك أن اتفاق الروايات المستقلة لا يكفى وحده لبلوغ الحقيقة التاريخية ، وهو يؤدى أحياناً إلى نتائج ليست نهائية دائماً . ولكى يتثبّت الباحث من هذه النتائج ينبغى عليه أن يلاحظ التوافق والتآلف والاتساق بين الحقائق التاريخية . فقد يؤكد الكثير من الحقائق بعضها بعضاً ، ويوجد بينها صلة وعلاقة ، فتكوّن مجموعاً متناسقاً يلمع الحق فى ثناياه ، وتصبح كالموسيقى التى تُشكّل ألحانها المتسقة المتآلفة مجموعة من الأنغام التى تؤثر فى نفس المستمع الفنّان المتذوّق . ومن الأمثلة على هذا الاتساق ، بعض الأعمال المتتابعة فى

حياة مصور عظيم ، أو موسيقى شهير أو زعيم سياسى ، أو عادات إحدى الطوائف أو الجماعات فى زمن معين ، أو خط سير ملك من الملوك فى رحلة ما ، مثل الأماكن التى ينتقل إليها وتاريخ الانتقال ، وأعمال الملك ومشاهداته ، وأعمال رجال حاشيته ، ومَن لقيهم من الأعيان والكبراء ومن أفراد الشعب ، والجماهير التى احتشدت للقائه . وتؤكد كل هذه التفصيلات بعضها بعضاً ، وينشأ بينها الاتساق والتآلف [١] . وربما لا تكون هذه الطريقة واضحة أو سهلة التطبيق فى كل الحالات ، إذ ليست لها قواعد عامة محددة ، ولكن المسألة فيها متروكة للبحث والاجتهاد .

والباحث فى التاريخ مضطر إلى ملاحظة العلاقة والارتباط والتآلف بين مجموعات الروايات الماثلة أمامه ، لكى يخرج بإثبات الحقائق التاريخية التى تعنيه ، وهو فى ذلك يمهد لنفسه السبيل للانتقال من دور التحليل والنقد ، إلى دور تركيب الحوادث وبنائها والربط والتأليف بينها ، كما سيأتى فى فصل تال .

ومن الأمثلة على اتفاق عدة روايات بشأن حادث معين ، ما نلاحظه على أحد التفاصيل فى حادث ملعب التنس ، فى أثناء الثورة الفرنسية الكبرى . فلقد وجد الأستاذ فِلِنْج أن عدة مصادر مستقلة تتفق على أنه فى صباح ٢٠ يونيو سنة ١٧٨٩ ، وجد ممثلو الشعب فى مجلس طبقات الأمة ، أن قاعة اجتماعهم مغلقة ويحرسها الجنود ، فذهبوا إلى ملعب التنس وأقسموا أنهم لن يتفرقوا ولن يكفوا عن موالاة اجتماعاتهم حتى يضعوا دستوراً لفرنسا ويتكوّن هذا الحادث من أكثر من تفصيل واحد . ومثلا التفصيل الخاص بإغلاق قاعة الاجتماع وحراسة الجنود إياها ، سجلته عدة مصادر معاصرة مستقلة ، مثل محضر اجتماع الجلسة ، وجريدة الجمعية الوطنية ، وخطاب كتبه ديكنوا أحد ممثلى طبقة العامة المشار إليه آنفاً . فيستطيع الباحث فى التاريخ أن يقبل ما ورد فى هذه المصادر المعاصرة المستقلة ، وأن يثق بغير تحفظ ، بصحة ما جاء بها من المعلومات [٢] .

---

(١) **Langlois and Seignobos : op. cit. p. 205.**

(٢) **Fling : op. cit. pp. 112-113.**

ويمكن أحياناً إثبات وقوع حادث تاريخي معين ، على الرغم من سكوت بعض الأصول التاريخية عن ذكره ، وذلك لاتفاق أصول تاريخية أخرى بشأن حدوثه .

ومن الأمثلة على ذلك أن مجموعة الوثائق الإيطالية التي نشرها الأب بولس قرألي عن فخر الدين أمير لبنان وعلاقته بتسكانا ( ١٦٠٥ — ١٦٣٥ ) ، المشار إليها في موضع سابق ، والمستخرجة من أرشيف فلورنسا التاريخي ، ومن أرشيف الفاتيكان ومكتبته ، سكتت عن رحلة جزئية قام بها الأمير فخر الدين إلى لبنان ، في أثناء إقامته في إيطاليا ، وقبل رجوعه نهائياً إلى بلاده .

فلقد وردت أخبار عن هذه الرحلة الجزئية في عدة مصادر معاصرة مستقلة . فيذكر أحمد الخالدي الصفدي الكاتب المعاصر والذي صحب الأمير فخر الدين في سفره إلى تسكانا ، يذكر أن فخر الدين قبل رجوعه نهائياً إلى بلاده ، استأذن حاكم مسينا في القيام برحلة ، لاستطلاع أحوال إمارته بنفسه ، على أن يعود ثانية . ويذكر أن فخر الدين وصل إلى المياه السورية ، وقدم إليه بعض أتباعه للتسليم عليه ، وأرادوا أن يحملوه على النزول إلى البر لكي يراه جميع أهل الشوف ، وحاولوا استئذان قبطان السفينة في ذلك ، فلم يقبل لأنه « لا يمكنه أن يفعل ما يريد أو ما ينقص عما أوصاه به وليّ نعمته » . ووجد فخر الدين أن أحوال الإمارة لم تستتب بعد تماماً ، فرجع إلى الغرب ، وفي طريق عودته مر ببعض الشواطئ ، والجزر مثل مالطة التي استقبله حاكمها بالإعزاز ، ثم دارت السفن حول صقلية ، ووصلت أخيراً إلى پاليرمو[١] . ولقد استغرقت هذه الرحلة الجزئية بحسب رواية أحمد الخالدي الصفدي نحواً من سبعة أشهر ( أواخر ١٠٢٤ هـ — أوائل ١٠٢٥ هـ . ١٦١٥ — ١٦١٦ ) . ثم يذكر أحمد الخالدي الصفدي بعض المعلومات عن مشاهدات فخر الدين في پاليرمو وناپلي عقب عودته من هذه الرحلة الجزئية إلى ساحل بلاده[٢] .

وقد أمكنني العثور على وثيقتين معاصرتين مستقلتين ، تتفقان بصفة عامة

---

( ١ ) الصفدي ، أحمد الخالدي : ( المصدر المذكور ) ص ٢٢٧ .

( ٢ ) الصفدي ، أحمد الخالدي : ( المصدر المذكور ) ص ٢٣٠ — ٢٣٤ .

بشأن هذه الرحلة الجزئية التى قام بها فخر الدين إلى لبنان .

فوجدت الوثيقة الأولى فى أرشيف فلورنسا التاريخى ، وهى رسالة مرسلة من دوق أوسّونا ، نائب ملك إسپانيا فى صقلية ، إلى كوزيمو الثانى جراندوق تسكانا ، ومحررة فى مسينا فى ٦ أكتوبر سنة ١٦١٥ ، ومكتوبة باللغة الإسپانية . ويذكر فيها دوق أوسّونا وصول أمير صيدا إليه ، وأنه طلب إليه الإذن بالسفر إلى بلاده ، لكى يعرف أحوالها ولكى يشجّع شعبه ، وأنه قد أرسله مع بعض العارفين بشؤون إمارته ، وأنه سيعود من هناك بعد قليل [١] .

ووجدت الوثيقة الثانية فى أرشيف البندقية التاريخى وهى رسالة مرسلة من القنصل نانى إلى مجلس شيوخ البندقية ، ومحررة فى پيرا (القسطنطينية) فى ٦ فبراير سنة ١٦١٦ ، ومدوّنة باللغة الإيطالية . ويذكر فيها القنصل نانى أنه علم من رسائل وردت إليه من حلب ، بأن مجموعة من السفن وصلت إلى قبرص ، ومن بينها خمس سفن من مسينا تحمل إحداها أمير صيدا ، الذى نزل عند الشاطئ على مقربة من قلاعه ، فهرع إليه أهله وأتباعه يقبلون يديه وأشعلوا النار احتفاء به ، وحملوا إليه بعض الهدايا وطلبوا إليه البقاء عارضين عليه التفانى فى خدمته ، فخاطبهم بكلمات قلائل قائلا إنه يأمل أن يحقق رغبتهم فى وقت قريب [٢] .

فهذه الأصول المعاصرة المستقلة التى كُتبت فى أماكن متباعدة ، تتفق فى قيام فخر الدين بهذه الرحلة الجزئية ، ورحيله من تسكانا إلى بلاده ، ثم عودته بالتالى إلى صقلية وناپلى ، وإن تفاوتت فى ذكر التفاصيل . وبذلك يمكن للباحث فى التاريخ أن يستنتج إمكان حدوثها فعلا . وسكوت مجموعة الوثائق التى نشرها الأب بولس قرألى عن ذكر هذه الرحلة لا يعنى عدم حدوثها [٣] .

وإذا نحن قارنا شيئًا من معلوماتنا عن التاريخ الحديث بشىء من معلوماتنا عن التاريخ القديم فى هذه الناحية ، وجدنا الأصول والمصادر التاريخية المتعلقة

---

(١) Archivio di Stato di Firenze : F. Med. Napoli, 4080. Il Duca di Ossuna a Cosimo II. Messina, 6 ottobre 1615.

(٢) Archivio di Stato di Venezia : Senato - Dispacci -Costantinopoli, F. 80. dal Bailo Nani. Pera, 6 febbraio 1616.

(٣) عثمان ، حسن ، فخر الدين الثانى أمير لبنان وبلاط تسكانا (١٦٠٥ — ١٦٣٥) للأب بولس قرألى (المصدر المذكور) . ص ١٤٩ ، ١٥٣ — ١٥٥ .

بالتاريخ الحديث كثيرة متنوعة ، بعكس التاريخ القديم ، ويشك بعض الباحثين في حقيقة الحوادث القريبة إلينا لكثرة الروايات وتعارضها ، ويصبحون أكثر ميلا إلى تصديق أخبار الحوادث فى التاريخ القديم ، التى لا توجد عنها روايات كثيرة متعارضة . ولكن كثرة الروايات ووجود الاختلاف أو التعارض بينها يُعدّ ميزة هامة بالنسبة للتاريخ الحديث ، إذْ يعطى ذلك فرصة أوسع للدرس والبحث وإثبات الحقائق التاريخية ، على مدى الزمن ، مما هو غير متوفر بالنسبة للتاريخ القديم .

ومن الأمثلة فى التاريخ القديم زيارة هيرودوت لمصر ووصفه لها ، فى منتصف القرن الخامس قبل الميلاد . ولقد استمد هيرودوت معلوماته من كتب الرحالة السابقين ، كما استقاها من مشاهداته الشخصية ، ومن الروايات التى سمعها من اليونانيين المقيمين فى مصر ، عند اجتماعه بهم فى مراكزهم التجارية ، وكذلك استمد معلوماته من التراجمة الذين كانوا يتحدثون إليه عن قصص التاريخ المصرى القديم ، ومن صغار الكهنة الذين اجتمع بهم فى بعض المواضع مثل منْف وهليوبوليس وطيبة .

وبذلك نجد أن هيرودوت قد قدّم لنا معلومات متنوعة مستمدة من مصادر مختلفة . فمعلوماته عن التاريخ المصرى القديم لم تزد عن اعتبارها نوعًا من الأساطير والقصص ، والتى أوردها لنا كما سمعها ، ولكنه لم يأخذها على أنها وقائع مسلّم بصحتها ، بل أبدى الشك فى بعض نواحٍ منها ، وسردها لِمَنْ كان مستعدًّا لتصديقها . ولكن ابتداء من العصر الصاوى ، وكلما اقترب كلامه من العصر الذى عاش فيه ، نقص لديه عنصر الخيال والقصص وزاد عنصر الصدق والحقيقة التاريخية .

وكذلك نجد وصف هيرودوت لمصر كما شهدها صحيحًا بصفة عامة ، بل ونجد معلوماته عن بعض نواحٍ من الديانة المصرية القديمة ومن العادات المصرية القديمة ، مطابقة لما توصّل إلى إثباته علماء مصر القديمة المحدثين . وعلى وجه العموم يبدو هيرودوت فى كتابته عن مصر ، كباحث متحمس محب للحقيقة ، وإن لم يَحُلْ ذلك دون وقوعه فى الخطأ ، إذْ لم يستطع دائمًا أن يميز بين القصص والحقائق التاريخية .

ويلاحظ فى بعض الأحيان أن الباحث فى التاريخ يُضطر إلى اتباع طريقة

رجل القانون . ولا ريب أن هناك أوجه شبه بين عمل الباحث فى التاريخ وعمل القاضى فى كثير من مراحل البحث . وكثيراً ما يحدث أن يدرس الباحث فى التاريخ الظروف التى أحاطت بحادث ما ، على نحو ما يفعل القاضى ، ويحاول أن يستنبط ما يمكن الوصول إليه من الحقائق .

ولنأخذ مثالا أورده الأستاذ فلنج عن حالة إجرامية .

فلنفرض أن شخصاً رمز إليه بـ (ا) كان واقفاً مع (ب) فى غرفة بطبقة عالية . ويخرج (ا) من باب الغرفة الوحيد ويترك (ب) فى داخل الغرفة ، ويرى (ا) بعد خروجه شخصاً ثالثاً (جـ) يدخل تلك الغرفة . وبعد قليل يسمع (ا) جلبة وصراخاً وصوت جسم يسقط على الأرض . ويلاحظ (ا) أن (جـ) قد غادر الغرفة مهرولا وهو فى حالة مضطربة ، فيدخل (ا) الغرفة ، ويجد (ب) ملقى على الأرض مضرجاً بدمائه وبجانبه مدية عليها آثار الدماء . فالشخص (ا) لم يشهد بنفسه ما حدث داخل الغرفة ، ولكن الظروف التى ذكرناها تجعله يستنتج أن (جـ) هو القاتل .

وتبدو المسألة أكثر صعوبة إذا صُوّرت الحالة على الوجه الآتى : توجد غرفة ذات بابين وبها ثلاثة أشخاص (ا و ب و جـ) ويلاحظ (ا) أن (ب وجـ) يتناقشان فى مسألة ما ، فيخرج لبعض شأنه ، ويترك (ب وجـ) بالغرفة . وبعد فترة يسمع جلبة وضوضاء وصراخاً وصوت سقوط جسم ، فيدخل ليرى ماذا حدث ، فيجد (ب) ملقى على الأرض مطعوناً بمدية غارقاً فى دمائه ، ويجد (جـ) ممسكاً بالمدية . هذه الشواهد لا تثبت حتماً أن (جـ) هو القاتل ، إذْ أن الغرفة ذات بابين ، ومن الجائز أن شخصاً مجهولا دخل الغرفة من الباب الثانى واعتدى فجأة على (ب) وطعنه بالمدية ، وحاول (جـ) الدفاع عن (ب) ولكنه لم يفلح . ولعله قد حاول أيضاً إخراج المدية من جسم (ب) فدخل (ا) الغرفة فوجد المدية فى يد (جـ) . ومن الجائز أن القاتل المجهول أسرع إلى الهرب من الباب الثانى . ومن الجائز أيضاً أن (جـ) هو القاتل . ولكننا لا نستطيع أن نستخلص الحقيقة هنا بسهولة ، بل لا بد لذلك من إجراء تحقيق دقيق محدّد ومتشعب ، كفحص آثار البصمات أو تحليل آثار الدم ، أو آثار التمزيق فى الملابس ، أو غير ذلك

من الشواهد إن وجدت * .

وإن تفهّم هذا المثال وغيره من الحالات الإجرامية ، يساعد الباحث فى التاريخ على استنباط بعض الحقائق التاريخية . فينبغى عليه أن يدرس الأصول والمصادر الماثلة أمامه بهذه الروح الفاحصة ، فلا يصدق بسهولة ما يقرأه أو ما يُروى له ، ويحاول أن يستخلص من ظروف الحوادث وملابساتها ما يعينه على أن يصل إلى الحقيقة التاريخية ، أو إلى ما يقرب منها .

---

* Fling : op. cit. pp. 121-122.

## الفصل العاشر

# بعض القواعد العامة للتركيب التاريخى *

طبيعة الحقائق التاريخية – أنواع الحقائق – موازنة الحاضر بالماضى .

بعد التثبت من صحة الحقائق التى تقدمها الأصول والمصادر التاريخية ، ينبغى على الباحث فى التاريخ أن يقوم بسلسلة من عمليات التركيب أو البناء (synthesis) . ودراسة هذه العمليات من أهم المراحل فى الإلمام بمنهج البحث فى علم التاريخ ، وهى مرتبطة بنوع المادة التاريخية التى يتوصل إلى جمعها الباحث فى التاريخ .

وكما أشرنا ، لا يجوز أن يضع الباحث خطة مثالية للموضوع الذى ينوى كتابته ، فقد لا تكفى المادة التاريخية التى يُمكنه الوصول إليها لتحقيق هدفه ، أو قد يجمع مادة جديدة تخالف ما كان يتوقع جمعه . ومن الطبيعى أن يضع الباحث خطة تقريبية لموضوع دراسته ، على أن تظل قابلة للتعديل والتغيير بحسب المادة التى تُصبح تحت يده .

وعلى الباحث أن يبدأ بالنظر إلى نوع الحقائق التاريخية التى جمعها ، ولا ريب فى اختلاف هذه الحقائق وتنوعها .

وإليك أمثلة لما يمكن أن يجده منها :

١ – قد يستخرج الباحث من أصل تاريخى واحد حقائق متنوعة ، عن الخط ، وعن اللغة ، وعن العقائد ، وعن العادات ، وعن الحوادث ، وعن النظم . . . وفى أحوال كثيرة تصل الحقائق إلى الباحث فى التاريخ دون ترتيب أو تقسيم . وهذا المزاج من الحقائق غير المتجانسة ، هو من أهم الخصائص التى تتميز بها الحقائق التاريخية بالنسبة لحقائق العلوم الطبيعية . فلا بد من تقسيم الحقائق التاريخية إلى أقسام بحسب أنواعها ، كما سنعرف ذلك بعد .

---

* Historical Construction.

٢ ـ تبدو الحقائق التاريخية على درجات متفاوتة من التعميم أو التخصيص ، من الحقائق العامة التى تشمل شعباً بأسره ، أو التى دامت عدة قرون ، مثل العقائد والنظم ، إلى الحوادث الخاصة أو الأفعال العابرة الصادرة عن فردٍ ما ، من حركة أو كلمة . وهذا من أوجه الخلاف بين الحقائق التاريخية وحقائق العلوم الطبيعية . فينبغى على الباحث أن يضع الوقائع المتشابهة فى مستوى عمومها أو خصوصها فى صعيد واحد ، بقدر المستطاع .

٣ ـ تتحدّد الوقائع التاريخية بمكان حدوثها وزمانه . وإذا ألغينا المكان والزمان بالنسبة لها فقدت مُشخّصاتها التاريخية ، ودخلت فى نطاق المعلومات الإنسانية العامة مثل ( الفولكلور ) الذى لا تُعرف أصوله على وجه التحديد . والباحث فى التاريخ مضطر إلى أن يدرس الحقائق المتعلقة بالمكان والزمان فى العصور المختلفة ، كلاً على حدة .

٤ ـ تختلف الروايات التاريخية وما تتضمنه من الحوادث فى مدى احتمال الصدق فيها ، فتوجد بينها الروايات الثابتة ، أو المُحتملة الصدق ، أو الضعيفة أو المشكوك فى صحتها ، كما أشرنا إلى ذلك من قبل . ولعلّ بعضها يشبه الحالات ( الإكلينيكية ) التى تُنشر فى المجلات الطبية قبل أن يتمكن العلماء من البرهنة عليها ، حتى تُدرج فى نطاق الوقائع العلمية الثابتة .

وبهذا نجد أن التركيب أو البناء التاريخى يتم عن طريق تجمّع أقدار من الحقائق ، المشتملة بدورها على كثير من الجزئيات التفصيلية المتنوعة ، والتى تتشابه أو تختلف أو تتفاوت من حيث موضوعها ومدلولها ، ومن حيث درجة عموميتها أو تخصيصها ، وفى مستوى تشككها أو ثبوتها .

ويستخدم المشتغلون بالعلوم الطبيعية سلسلةً من الأسئلة المعينة . التى تتطلب الإجابة عنها بطريقة منهجية ، بناء على التجربة والملاحظة المباشرة ، بغية الوصول إلى النتائج العلمية المطلوبة أو التى يمكن التوصّل إليها . ولكن لما كان من غير الميسور للباحث فى التاريخ أن يتبع هذه الطريقة على النحو الذى يفعله الباحثون فى العلوم الطبيعية ، فقد اعتاد كثير من الباحثين فى التاريخ اتباع طريقة الفنانين ، فيأخذون القَسِمات التى تلفت نظرهم لأسباب شخصية فى الغالب ، ويضيفون

إليها ما يعنّ لهم من الخواطر ، ويعرضون المعلومات التى يعثرون عليها بلغتهم وأسلوبهم . ومع ذلك فمن المناسب أن يتبع الباحث فى التاريخ طريقة السؤال والجواب ، بالصورة الممكنة له ، وفى نطاق المشخصات الأساسية للوقائع التاريخية، التى هى مخالفة لحقائق العلوم القائمة على الملاحظة المباشرة ، وذلك حتى لا يضلّ الباحث فى التاريخ فى ثنايا تفاصيله المختلطة .

ونجد فى علم الحيوان الوصفى مثلا ، أنه يمكن ملاحظة الحيوان وتشريحه ، وبعد ذلك يمكن جمع أجزائه وتركيبها وجعلها تكوّن شكلها السابق على وجه التقريب . فهاتان العمليتان هما التفكيك أو التحليل والتركيب الحقيقيان . ولكن الحال مختلفة بالنسبة لعلم التاريخ ، إذْ لا يكون التحليل والتركيب فيه شيئًا ملموسًا على النحو المشار إليه ، بل يكون على سبيل الاستعارة فحسب .

وكما عرفنا ، لا يمكن للباحث فى التاريخ أن يرى وقائع التاريخ رأى العين ، وهو لا يرى منها شيئًا حقيقيًّا ملموسًا سوى الورق والكتابة وآثار الإنسان ومخلفاته. ومن طريق دراستها يحاول أن يسترجع فى ذهنه صور الماضى وأخباره . ولكى نجعل هذه الصور والأخبار واضحة ينبغى أن نسعى إلى معرفة الأثر الذى تُحدثه كتابات الماضى ومخلفاته فى نفس القارئ الدارس .

وتقدّم الأصول التاريخية للباحث فى التاريخ معلومات يمكن أن تقسّم إلى ثلاثة أنواع من الحقائق :

١ ــ كائنات حية وأجسام مادية : فالوثائق مثلا تعرّفنا بوجود بعض الأشخاص وبعض منتجات الفنون أو الصناعات . ومن البديهى أن الباحث يجد أمامه الحقائق خلال تصوّر كاتبها وليست الحقائق فى ذاتها . فهيكل أورشليم القديم مثلا كان شيئًا ماديًّا ماثلا أمام الأعين ، ولكننا لا نستطيع رؤيته الآن . وكل ما يمكن أن يفعله الباحث هو أن يُكوِّن فى ذهنه صورة عقلية، مشابهة على نحوٍ ما ، للصورة التى وُجدت فى أذهان مَنْ رأوه وسجلوا وصفه بالكتابة .

٢ ــ أفعال الإنسان : تسجل الوثائق والأصول معلومات عن أفعال أو أقوال الناس فى الزمن الماضى ، والتى يعرفها كاتب الأصل التاريخى عن طريق المشاهدة أو السماع . ولكنها أمام الباحث فى التاريخ لا تزيد عن كونها مجرّد صور ذاتية

مستمدة من الكتابة . فمثلا لا يجد الباحث غير صورة عقلية عن حادث مقتل يوليوس قيصر ، وهو بإزائه لا يستطيع أكثر من أن يتخيل وقوع ذلك الحادث من خلال الأصل التاريخي الذى وصل إليه .

٣ ــ الدوافع والتصوّرات : تحرّك الإنسان دوافع خاصة للتصرّف على نحو معين . ويدل الدافع على المحرك الذى يدفعه إلى العمل ، كما يدل على تطبيق الرأى أو تحقيق الهدف القائم فى ذهن الإنسان فى اللحظة التى يؤدى فيها عملا معينـًا . وهناك أنواع من الدوافع الإنسانية . فمنها دوافع وتصوّرات تقوم فى ذهن كاتب الأصل التاريخى ويعبر هو عنها فى كتابته ، ومنها دوافع وأفكار رجال العصر الذى عاش فيه ذلك الكاتب ، ومنها دوافع يمكن أن يفترضها الباحث فى التاريخ ، بشأن ما ورد فى الأصل التاريخى ، على غرار ما يحدث فى البيئة المعاصرة.

ومع أن الباحث فى التاريخ لا يصل إلى حوادث الماضى إلا عن طريق الخيال ، فإن هذا الخيال ليس خيالا محضـًا ، إذ أنه مستمد من وقائع حدثت فعلا ، ويستطيع الباحث أن يكوّن عنها فى ذهنه صورة مقاربة ، بناء على وجود نوع من الرابطة والاتصال بين الحاضر والماضى . غير أن هذا التصوّر يعرّض الباحث للوقوع فى الخطأ ، لأن التشابه بين الحاضر والماضى ليس مطلقـًا ، والباحث لم يجرّب بنفسه الحالات العقلية التى مرت برجال الأمس ، ولكنه لا يجد غير طريق الخيال والتصوّر فى هذا الصدد . ويلاحظ أن عناصر الاختلاف بين الحاضر والماضى ، هى من بين الأمور التى تجعل دراسة التاريخ دراسة شائقة ممتعة .

وكيف يتسنى للباحث فى التاريخ أن يتصوّر على نحو قريب من الحقيقة ظروف الماضى التى تختلف عن ظروف الحاضر ؟ الذى يحدث عمليـًا هو أن الباحث عندما يقرأ نصـًا تاريخيـًا عن تاريخ الفرنجة مثلا ، تتكوّن فى ذهنه لأول وهلة صورة مضطربة عنهم ، مستمدة من التشابه المتخيل بين الحاضر والماضى . ثم تزداد هذه الصورة وضوحـًا ودقة ، بتصفية المعلومات وإبعاد الأخبار الكاذبة وتفهّم الأخبار الصحيحة . ومن المحتمل أن يكون الباحث قد رأى أشخاصـًا ذوى شعر أحمر ، ورأى فى بعض المتاحف شيئـًا من أدوات الحرب عند الفرنجة أو على الأقل

شيئاً من صورها . فيضمّ الباحث ما استمده من هذه الأدوات أو الصور إلى ما أخذه من قراءته ، لكي يصحح أخطاء الصورة العاجلة التي تكوّنت في ذهنه حينما قرأ لأول مرة نصاً تاريخياً عن الفرنجة .

وعلى ذلك يصبح التصوّر التاريخي مجموعةً من الظواهر المستقاة من عدة نواح . ولا يكفي تصور الأشخاص أو الأفعال أو الأشياء كعناصر مستقلة بعضها عن بعض ، لأن كلاً منها في ذاته يكوّن جزءاً من مجموع عام ، وتقوم على أساسها جميعاً حوادث التاريخ ، بل وسير الزمان وتطوّر البشرية . وبهذا ينبغي على الباحث أن يحاول تصوّر العلاقة القائمة بين مختلف العناصر أو المسائل المفردة : بين الأفكار والآراء والأقوال والأفعال ، وبين الشعوب والحكومات والنظم والقوانين والاقتصاديات والحروب والفنون والعلوم والآداب . . .

ويمكن أن تلخص عمليات التركيب أو البناء التاريخي في بعض مراحل . وعلى الباحث أن يجمع خلالها العناصر المأخوذة من أصول تاريخية متعددة ، ويحاول أن يُكوِّن عنها صورة عقلية تشابه بقدر الإمكان الصورة التي وُجدت في ذهن شاهد العيان أو كاتب الأصل التاريخي . ثم يقسّم الباحث الحقائق إلى مجموعات على أساس من التشابه القائم بينها ، وعلى أساس المسائل المتعلقة بنقطة أو حادث معين . وحينما تصادف الباحث فجوات صغيرة أو كبيرة، فعليه أن يحاول ملأها بالاستنتاج العقلي المستمد من الحقائق التي توفرت لديه ، وعليه كذلك أن يستخرج من هذه الحقائق صفاتها العامة ، وعلاقة بعضها ببعض ، ويؤدى ذلك في النهاية إلى كتابة التاريخ .

وهذه السلسلة من العمليات التي يسهل تصوّرها ، لم تُطبَّق كلها أو بعضها على الوجه الأكمل ، في كثير من المؤلفات التاريخية . وبذلك يتضح لنا أن هذه العمليات التي تبدأ بالعثور على الأصل التاريخي ، وتنتهي إلى كتابة التاريخ ، تقتضي الدقة والحذر والجهد والصبر وتوفر الملكات الخاصة بمثل هذا العمل ، حتى إنه قد يتعذر على شخص واحد أن يقوم بكل هذا العمل الخاص بموضوع أو مسألة تاريخية بالذات . ويلاحظ أن تقسيم العمل بين عدة أشخاص يستلزم صفات وملكات متشابهة فيما بينهم ، ويقتضي فهماً عاماً بينهم كباحثين ، وقد

تتوفر هذه المسألة أو تلك ، وقد لا تتوفر على نحو مقنع ، بما تستلزمه طبيعة مثل هذا النوع من العمل . لذلك فلا يمكن أن يُستكمل بحث مسألة تاريخية ما ، فى وقت محدد ، ولكن باب البحث يظل مفتوحاً أبداً للمزيد من البحث والتحرّى فى المستقبل .

ولا يوجد باحث فى التاريخ يمكنه أن يثق بأقوال غيره بنفس الثقة التى يثق بها الباحثون فى العلوم الطبيعية بعضهم ببعض ، وذلك لأن الباحث فى التاريخ لا يمكنه أن يعرف كل التفصيلات العملية ، وجميع الطرق التى اتبعها غيره ، للوصول إلى النتائج التى استخلصها . ولا شك أنه يوجد قدر من الثقة يزيد أو ينقص بين الباحثين فى التاريخ فى زمن واحد أو فى أزمان مختلفة ، ولكنها لا تبلغ ذات الثقة التى توجد بين الباحثين فى العلوم الطبيعية . وفى بعض الأحيان يرجع المؤرخ المدقق إلى الأصول التى رجع إليها غيره ، لكى يتثبت بنفسه من بعض النتائج التى وصل إليها . ولا يُتصور أن يكون مثل هذا العمل عسيراً فى كل الأحوال . فهو يصبح سهلا أحياناً فى نقطة محددة توجد عنها مجموعة وثائق معينة بالذات . ولكن الأمر يصبح صعباً بالنسبة للموضوعات الطويلة أو التى توجد عنها أصول تاريخية وافرة . والثقة المطلقة بالغير فى هذا الصدد تؤدى إلى الخطأ ، وعدم الثقة يجعل البحث غاية فى العسر .

وعلى كل حال ينبغى أن تُقرأ مؤلفات المؤرخين بقدر متفاوت من الحذر ، بحسب مستوى كل مؤرخ منهم ، وهذا معناه العودة لبحث ما سبق بحثه . ولكن مراجعة هذه المؤلفات ستكون أسرع من العمل الأساسى الذى قُضِى فى الدرس والبحث الذى أدى إلى كتابتها ، إذا اقتضى الأمر ذلك ، بناء على ما تثيره بعض تفصيلاتها من الشك أو التساؤل .

ولا يضير ذلك علم التاريخ فى شىء . وهذا يعنى أن موضوعاته ومسائله ستكون عرضة لأن تُبحث من جديد ، بطريقة أو بأخرى ، بناء على توفر الظروف التى تبرر إعادة درسها وبحثها . ولذلك فلا يجوز أن يتصوّر باحث فى التاريخ أنه كتب الكلمة النهائية فى موضوع ما ، وأنه اختتم العلم بشأنها ، إذ أن هذا ليس من حقه ، والأمر متروك للباحثين الآخرين فى زمنه أو فى المستقبل ، ولتقديرهم

إمكان بحثه — من عدمه — بناء على منهج البحث فى علم التاريخ . وإن مَنْ يُداخله مثل هذا التصوّر ليَحكم على نفسه بنفسه ، بعدم إدراكه لمبادئ علم التاريخ ، بل وببعده عن أبسط قواعد التفكير أو الفهم التاريخى ، مهما يكتب ويطبع ، ومهما يعتقد فى نفسه أو يعتقد فيه غيره من غير العارفين بقدر علم التاريخ ومضمونه . ولا عجب إذا وُجدت مسائل تاريخية تظهر عنها عشرات أو مئات أو ألوف من المؤلفات التى يقتضى البحث التاريخي أن تُكتب على مدى السنين والأجيال والقرون .

# الفصل الحادى عشر

# تنظيم الحقائق التاريخية

اختيار الحقائق – تقسيمها – مثال للتقسيم العام – أساس التقسيم – التذرع ببعض الأسئلة – تحديد البدء والنهاية – مثال من تاريخ الثورة الفرنسية الكبرى : من يوليو سنة ١٧٨٧ إلى يوليو سنة ١٧٩٠ – مجموعات الحقائق المختلفة – إبراز محور الحوادث – إظهار تطور المجتمع – بعض أمثلة . . .

يصل الباحث فى التاريخ إلى مرحلة تنظيم أو ترتيب الحقائق التاريخية التى تجمَّعت لديه . ومن غير شك ينبغى عليه أولا أن يفاضل بينها وأن يستمسك ببعضها ويدع جانباً بعضها الآخر . وفى الواقع أن كل الحقائق التاريخية لها قيمة فى حد ذاتها ، ولكن الباحث مضطر إلى اختيار جزء منها لاستخدامه فى كتابة التاريخ ، والحقائق التى يتركها جانباً تساعده – وإن لم يُبرزها – على فهم كثير من مسائل التاريخ . ويمكن للباحث أن يختار الحقائق على أساس موضوعه أو اتجاهه إلى الكتابة فى الناحية التى تعنيه ، سواء أكانت ناحية سياسية أم اقتصادية أم عسكرية أم دينية أم ثقافية . . .

وينبغى على الباحث أن يشرع فى تنظيم الحقائق التاريخية وتنسيقها فى مجموعات وأقسام ، تبعاً لظروفها الظاهرة ولسائر خصائصها . وأسهل طريقة للتقسيم هى القائمة على ظروف الحقائق الخارجية ، إذ أن كل حقيقة تاريخية ترتبط بزمان ومكان محدَّدَين ، وتتعلق برجل أو بجماعة أو بمسألة معينة ، وبذلك يجد الباحث أمامه مجموعات من الحقائق المتنوعة . ثم عليه أن يأخذ فى تقسيم هذه المجموعات إلى أقسام فرعية ، ويرتبها ترتيباً زمانياً أو مكانياً ، أو بحسب المجموعات التى تنتمى إليها . وقديماً كانت الحقائق تُذكر بغير ترتيب ، فكان ليفى وتاسيتوس مثلا يخلطان الحقائق الخاصة بالفيضان والأوبئة بأخبار الحروب والثورات ، وكذلك فعل مؤرخو سائر الأمم .

ولم تُقسَّم الحقائق تبعاً لطبيعتها وخصائصها إلا فى زمن متأخر . والقاعدة المتبعة فى هذا التقسيم ، هى اختيار الحقائق المتعلقة بنوع واحد من الأفعال ووضعها

فى قسم واحد . وكلٌّ من هذه الأقسام يُصبح موضوعاً لفرع معين من التاريخ .

وهناك بعض ما ورد فى كتاب لانجلوا وسينيوبوس بشأن تقسيم الحقائق التاريخية بناء على الظروف الخارجية ، وعلى طبيعة الحقائق وخصائصها ، وارتباطها بمظاهر النشاط الإنسانى :

١ — الظروف المادية :

( ا ) دراسة الجسد : علم الإنسان ( الأنثروپولوجيا ) والتشريح وعلم وظائف الأعضاء ( الفسيولوجيا ) وعلم السكان من حيث العدد والجنس والتوالد والوفيات والأمراض .

(ب ) دراسة البيئة : البيئة الجغرافية الطبيعية وعمل الإنسان مثل الصناعة والزراعة والطرق والمبانى . . .

٢ — العادات العقلية :

( ا ) اللغة وما يتصل بها من الكتابة والألفاظ وعلم الأصوات وعلم المعانى .

( ب ) الفنون التشكيلية كالرسم والتصوير والنحت وفنون العمارة والفنون التعبيرية كالأدب والموسيقى والرقص .

( ح ) العلوم : مناهجها ونتائجها .

( د ) الفلسفة والأخلاق نظرياً وعملياً .

( ه ) الدين بما فيه من العقائد والشعائر .

٣ — العادات المادية :

( ا ) الحياة المادية بما فيها من الغذاء والملبس وأدوات الزينة والمساكن والأثاث .

( ب ) حياة الإنسان الخاصة كالعناية بالجسد والمراسم الاجتماعية فى الزواج والوفاة والأعياد ووسائل اللهو والتسلية .

٤ — العادات الاقتصادية :

( ا ) الإنتاج فى الزراعة وفى تربية الحيوان واستغلال المعادن .

( ب ) الصناعة وتقسيم العمل ووسائل النقل .

( ح ) التجارة والتبادل .

( د ) التوزيع : نظام الملكية وما يتصل بها .

٥ — النظم الاجتماعية :

( ا ) الأسرة ، تكوينها والسلطة الأسرية وأحوال النساء والأبناء والتنظيم الاقتصادى فى الأسرة وملكية الأسرة والميراث فيها .

( ب ) التعليم ، فرصه ووسائله والقائمون به ، العلوم والفنون والآداب والثقافة .

( حـ ) طبقات المجتمع وأساس تقسيمه والقواعد التى تنظمه .

٦ — النظم العامة :

( ا ) النظم السياسية ، الحكومة والإدارة المالية ، الهيئات المنتخبة وطريقة انتخابها وسلطتها ، الهيئة القضائية ، القوة العسكرية ، الأعمال العامة ، المواصلات ، الشؤون الصحية ، القوانين المحلية .

( ب ) الهيئات الدينية وما يتصل بها .

( حـ ) النظم الدولية ، الدبلوماسية ، الحرب والسلام ، القوانين الدولية والتجارية *.

ويلاحظ أن هذه التقسيمات لا تكون مستقلة بعضها عن بعض تمام الاستقلال ، إذ هى متداخلة فيما بينها . ففى العرض التاريخى — وهو ما سنذكر شيئاً عنه بعد — نجد مسائل جغرافية أو اجتماعية أو سياسية أو أدبية أو اقتصادية . . . متصلة بعضها ببعض ، ويتضح فيها الأثر المتبادل بينها ، بحسب الموضوع الذى يتناوله الباحث فى التاريخ . وإذا لم يكن الباحث راغباً فى دراسة هذه المسائل كلها على قدم المساواة ، فإنه فى هذه الحالة يجعل بحثه منصباً على مسألة بعينها ، فيتوسع ويتعمق فيها ، جاعلا من المسائل الأخرى المتصلة بها وسيلة إلى فهم وإيضاح المسألة الخاصة التى يجعلها هدفاً لدراسته .

وحينما يشرع الباحث فى تنظيم وترتيب الحقائق التاريخية التى اجتمعت لديه ، تبدو أمامه مسألة جديرة بالعناية . فكل عمل إنسانى هو بطبيعته ظاهرة مفردة ترتبط بزمان ومكان محددين . وبمعنى آخر فإن كل حقيقة أو كل حادث تاريخى هو حادث قائم بذاته وله مميزاته وظروفه الخاصة . ولكن يُلاحظ من ناحية أخرى أن كل عمل إنسانى يشبه فى الوقت نفسه أعمالا أخرى للشخص ذاته ، أو يشبه أعمال رجال آخرين ينتمون لنفس بيئته ، وقد يبلغ التشابه درجة تجعل هذه الأعمال

* Langlois and Seignobos : op. cit. pp. 234-236.

تتصف بصفات واحدة ، حتى لتفقد مُشخّصاتها كأعمال مفردة قائمة بذاتها . وهذه المجموعات من الأفعال المتشابهة يمكن أن تسمى بالعادات أو العرف أو النظم ، والتي هي حقائق جماعية تمتد فى الزمان والمكان .

وعلى ذلك ينبغى أن تُدرس الحقائق وتنظّم على أساسين : على أساس العناصر المفردة القائمة بذاتها ، وعلى أساس عناصرها الجماعية المستمرة . وكلتا الناحيتين ضرورية ، إذ لابد من الجمع بين الحوادث العامة والحوادث الخاصة المعينة . فمثلا لا يمكن فهم تاريخ النظم الفرنسية ، إذا اقتصر الباحث على دراسة الحوادث أو التيارات العامة ، دون دراسة سقوط الباستيل مثلا ، والعكس صحيح .

وينبغى على الباحث فى التاريخ أن يلاحظ أوجه الشبه والخلاف بين الجماعات الإنسانية ، ولا يجعل تنظيمه وتقسيمه للجماعات قائمين على التشابه السطحى ؛ بل ينبغى عليه أن يتبين على وجه الدقة طبيعة كل جماعة بعينها : فما أوجه الشبه بين أفراد الجماعة الواحدة ؟ وما الصلة التى ربطت بينهم ؟ وما الآراء أو العادات التى سادت بينهم ؟ وما أوجه الخلاف ؟ فالبروتستانت مثلا تجمعهم رابطة واحدة بالنسبة إلى الكنيسة الكاثوليكية ، ولكنهم ينقسمون فيما بينهم إلى طوائف من أتباع لوثر أو كلفن أو زوينجلى . . . واللغة الواحدة مثلا تنقسم إلى لهجات . ولبعضها قيمة أدبية خاصة ، والدولة الواحدة تنقسم إلى مقاطعات . . . فى مثل هذه المسائل يلاحظ الباحث الصفات العامة المشتركة التى تكوّن فيما بينها وحدة أو رابطة عامة . فضلا عن ملاحظة الخصائص الجزئية المميزة لكل فرع أو شعبة من هذه الرابطة العامة الجامعة .

وتقتضى دراسة النظم مثلا التدرّج ببعض الأسئلة ، لكى توضح بعض المسائل المتعلقة بالأشخاص ووظائفهم . وفيما يتعلق بالنظم الاجتماعية والاقتصادية ، ينبغى على الباحث فى التاريخ أن يعرف تقسيم الطبقات التى وُجدت ، وكيف تكوّنت كل طبقة ، وما وظائف كل طبقة منها ؟ وما العلاقة بين أفراد الطبقة الواحدة ؛ وبين كل طبقة وأخرى ؟ وعلى هذا الأساس تُنظّم الحقائق التاريخية المتعلقة بهذه النواحى ، تمهيداً للعرض التاريخى .

وفيما يتعلق بنظم الحكم مثلا ينبغى أن يتدرّج الباحث فى التاريخ بسلسلتين

من الأسئلة :

١ — مَن الذين كانوا أصحاب السلطة فى زمن معين ؟ وهل كانت السلطة فى يد أفراد قلائل أم كانت موزعة فى أكثر من ناحية ، وإلى أى مدى ؟ وينبغى على الباحث أن يعرف هذه النواحى سواء أكانت قليلة أم كثيرة ، ويحلل هيئة الحكومة فى أقسامها وفروعها المختلفة ، من كبار الموظفين وأعوانهم وموظفى السلطة المركزية والموظفين المحليين . وينبغى عليه أن يبحث كيف كان يُجمع أو يُختار أولئك الموظفون ، وماذا كانت سلطتهم الرسمية ، وماذا كانت سلطتهم الفعلية ؟

٢ — ماذا كانت القوانين واللوائح الرسمية ؟ وماذا كان مضمونها ؟ وكيف كانت تطبق هذه القوانين ؟ وإلى أىّ حد روعيت نصوص القوانين وروحها ؟ وهل خولفت القوانين ؛ وهل حدث تلاعب واحتيال واستثناءات لمنافع وأهواء شخصية ؟

وبعد تحديد كل الحقائق المتعلقة بمجتمع ما — إذا كان موضوع الباحث هو دراسة أحد المجتمعات — يبقى على الباحث أن يحدد الحقائق التى تضع هذا المجتمع بين المجتمعات الأخرى المعاصرة ، فيدرس الحقائق المتعلقة بالنظم الدولية والسياسية والاقتصادية ، ويتبين النظم والعادات التى انتشرت بين أكثر من جماعة أو دولة واحدة ؛ ويرتب الحقائق التاريخية المتعلقة بها لإيضاح ما هو بصدد دراسته .

ولندرس بعض الأمثلة المعينة التى توضح طريقة تنظيم الحقائق التاريخية . ومن المهم فى هذا التنظيم تحديد الموضوع أو المسألة التاريخية التى يكتب عنها الباحث ، بحسب الحقائق التى اجتمعت لديه ، وإن خالف ذلك تصوره للموضوع عند بداءة بحثه . فيوضع بدء ونهاية للحقائق التى يرغب فى تنظيمها وترتيبها فى ذلك النطاق . وأحيانًا يكون تحديد نهاية الموضوع أيسر من تحديد بدئه .

وكما أشرنا إليه من قبل ، نلاحظ أنه باستمرار الباحث في الاطلاع والدرس يصبح أكثر دراية بموضوعه . والأدلة التى كان يعدّها فى أوائل بحثه هامة وجوهرية ، ربما تقل أهميتها أو تسقط ، لظهور حقائق وأدلة أكثر أهمية ، والعكس صحيح .

وإذا أردنا مثلا أن نبحث تاريخ تأسيس الإمبراطورية الألمانية الحديثة ونشأتها ، فإننا نستطيع بسهولة أن نحدد تاريخ وصول هذه الحركة إلى أوجها ، أى عند إعلان الإمبراطورية الألمانية عقب انتصار ألمانيا على فرنسا فى حرب السبعين . ولكن ليس من السهل علينا أن نحدد متى بدأت هذه الحركة . ويمكننا أن نتعقب حوادث الماضى حتى سنة ١٨٤٩ ، سنة الثورات فى أوروبا ، كما يمكننا أن نرجع إلى الوراء أكثر من هذا ، أى إلى انتصار نابليون بونابرت على پروسيا فى يينا فى سنة ١٨٠٦ ، ويقظة الروح القومية فى پروسيا والولايات الألمانية على أثر تلك الهزيمة ، وما ترتب على ذلك من تنظيم الشعب البروسى والألمانى لاسترداد حريته ، ثم تطلعه إلى النمو والاتساع وتكوين الإمبراطورية الألمانية الحديثة .

ولنأخذ مثالا آخر أكثر تحديداً وليكن من تاريخ الثورة الفرنسية الكبرى ، كما أورده الأستاذ فلنج .

ولنضع تحديداً للفترة الواقعة بين يوليو سنة ١٧٨٧ ويوليو سنة ١٧٩٠ . التاريخ الأول هو التاريخ الذى طلب فيه پرلمان پاريس اجتماع مجلس طبقات الأمة ، الذى لم يُدع إلى الاجتماع منذ عهد لويس الرابع عشر . والتاريخ الثانى عبارة عن تاريخ اجتماع حدث فى ساحة مارس* فى پاريس ، حيث قدمت إليها وفود من كل أنحاء فرنسا ، وأقسمت بالمحافظة على الدستور الذى وضعته الجمعية الوطنية . وتنقسم هذه الفترة التاريخية قسمين : القسم الأول يمتد من يوليو سنة ١٧٨٧ حتى يوليو سنة ١٧٨٩ ، ويتعلق بتاريخ مجلس طبقات الأمة وبتحوله إلى الجمعية الوطنية ، وانتهى ذلك بثورة ١٤ يوليو سنة ١٧٨٩ . والقسم الثانى ومدته سنة واحدة ، حدث فيه إلغاء امتيازات النبلاء وإعادة تنظيم فرنسا وتدعيم وحدتها .

نلاحظ أن ترتيب الوقائع التاريخية الخاصة بالقسم الأول أكثر سهولة من ترتيب الوقائع التاريخية الخاصة بالقسم الثانى . وحوادث القسم الأول هى من نوع واحد بصفة عامة ، على حين أن حوادث القسم الثانى تتكون من أنواع مختلفة .

فلكى يسهل العمل على الباحث ، يلزمه أن يقسم حوادث القسم الثانى إلى مجموعات الحقائق التى يتكون منها .

---

* Champ de Mars.

فالمجموعة الأولى هى مجموعة الحوادث السياسية ، وتنقسم إلى الفروع الآتية :

١ ـــ سياسة الملك والبلاط إزاء الثورة .

٢ ـــ سياسة نكَـر وجماعته .

٣ ـــ محاولات أعضاء الجمعية الوطنية تأليف الوزارة .

٤ ـــ عمل الجمعية الوطنية فى تنظيم فرنسا وحكمها .

٥ ـــ تطبيق الدستور الجديد .

والمجموعة الثانية هى مجموعة الوقائع الاقتصادية وتنقسم إلى الفروع الآتية :

١ ـــ حقوق أمراء الإقطاع .

٢ ـــ الحالة المالية .

٣ ـــ الكنيسة وأملاك الدولة .

٤ ـــ التموين .

٥ ـــ المتعطلون .

والمجموعة الثالثة هى مجموعة الوقائع الدينية ، وتنقسم إلى الفروع الآتية :

١ ـــ إلغاء هيئة رجال الدين كنظام قائم بذاته .

٢ ـــ إلغاء الأديرة .

٣ ـــ مصادرة أملاك الكنيسة .

٤ ـــ القانون المدنى الذى وُضع لرجال الدين .

٥ ـــ علاقة فرنسا بالبابوية * .

وقد تنقسم هذه الفروع إلى فروع للفروع بحسب الضرورة . وتُدرس كل هذه الفروع وفروع الفروع على أنها أجزاء من أقسام أكبر . ومن هذه الحقائق المقسمة يتكوّن التاريخ الذى يؤلفه الباحث فى التاريخ .

وعلى الباحث أن يُبرز الحقائق التى يدور عليها محور الحوادث التى يتناولها . فإذا أراد أن يكتب مثلا عن تاريخ مجلس طبقات الأمة حتى ثورة ١٤ يوليو سنة ١٧٨٩ ، فإن اهتمامه يتجه أولا نحو ڤرساى ثم ينتقل إلى باريس ثم إلى فرنسا كلها وهكذا . فعليه أن يرتب الحقائق على هذا الأساس ، وينظم الحقائق المتعلقة

* Fling : op. cit. pp. 136-138.

بحوادث الثورة فى پاريس ، ثم ينتقل إلى بيان أثر الثورة فى أنحاء فرنسا ، لأن محور الحوادث انتقل إليها ، حيث ثار الفلاحون على أمراء الإقطاع ، وترتب على ذلك القضاء على بقايا النظام الإقطاعى ، وانتهى الأمر بإلغائها فى ليلة ٤ أغسطس سنة ١٧٨٩ . ثم تصبح ڤرساى مرة أخرى مركزاً للحوادث حينما أخذ رجال الثورة يبحثون فى هل يعطون الملك حق رفض القوانين ؟ وهذه مسألة من أهم المسائل التى واجهتها الثورة الفرنسية فى ذلك الوقت . وتبع ذلك الظروف التى أدت إلى حوادث ٥و٦ أكتوبر من السنة ذاتها .

وهنا ينبغى على الباحث أن يدرس بعض النقط الهامة ، مثل مسألة الأغذية ، ومؤامرات البلاط ، والحركة الرجعية التى ظهرت فى الجمعية الوطنية ، مما جعل سكان پاريس لا يثقون بموقف الملك من الثورة ، ورأوا ضرورة إقامته فى پاريس حتى لا يجد الفرصة للتآمر على الثورة . ويضاف إلى ذلك ما أصاب أهل پاريس من الجوع لقلة الخبز ونقص المواد الغذائية ، فأدى ذلك إلى إثارة الشعب واندفاع الطبقات الفقيرة نحو ڤرساى لحمل الملك على الانتقال إلى پاريس فى ٥ و ٦ أكتوبر سنة ١٧٨٩ . فينبغى على الباحث فى كل مرحلة من هذه المراحل أن يركز اهتمامه على المحور الذى تدور عليه الحوادث .

ومما هو جدير بالذكر أنه حينما يجمع الباحث الحقائق ويقوم بتنظيمها ، عليه أن يحرص على إبراز التغيرات التى ربما تكون قد طرأت على المجتمع فى الفترة التى يتناولها . وظروف المجتمع خاضعة لعوامل التغيير من عصر إلى آخر ، حتى لو ظهرت أنها ثابتة . وقد يكون التغيير تقدماً أو تأخراً وانحلالا . ولكى يفهم الباحث طبيعة هذا التغيير — أو التطور — عليه أن يتذرع ببعض الأسئلة التى يتوصل بها إلى معرفة حالة المجتمع فى عصر معين ، ويبحث أسباب التطور الذى طرأ على الحوادث والتقاليد والحكومة والشعب . . . وظروف ذلك التطور ومداه .

ويمكننا أن نضع العمليات التى تساعدنا على فهم التطور الذى يلحق بالمجتمع الإنسانى ، على النحو التالى :

١ — تحديد الحقيقة التى يدرس الباحث تطورها .

٢ — تحديد الزمن الذى حدث خلاله التطور .

٣ ــ تحديد أدوار التطور ومراحله .

٤ ــ بحث العوامل التى أحدثت ذلك التطور .

٥ ــ تحديد النتائج التى ترتبت عليه وأثرها فى المجتمع الإنسانى .

ومن الواضح أن التطور التاريخى لا يحدث نتيجة للقوانين والقواعد المجردة فحسب ، بل يحدث نتيجة للحياة العملية الواقعية ، ويتأثر بعوامل متنوعة ، ويخضع أحياناً لظروف طارئة لم تكن فى الحسبان . وعندما يطرأ تغيير على عادة ما ، على اللغة أو على الدين أو على نظام الحكم فى ظروف الحياة المألوفة ، فإن هذه العادات أو النظم لا تتغير من تلقاء نفسها ، بل الذى يتغير أولا هم الناس الذين يمارسون هذه العادات ويُطبِّقون هذه النظم . كما أن العادات أو النظم ربما تصبح غير ملائمة للمجتمع فيعمل الإنسان على تغييرها . ويضطر الباحث أحياناً إلى ملاحظة بعض الحقائق المفردة ، لأنها توضح أصل اتجاهات خاصة فى المجتمع ، وتعدّ نقطة البدء لأنواع مختلفة من التطور التاريخى .

فينبغى على الباحث فى التاريخ أن يدرس العوامل المختلفة المتداخلة ، التى تؤثر فى المجتمع الإنسانى ، ويضع كل مجموعة من الحقائق فى زمانها ومكانها ، على اتساق وتوافق ، فى سلسلة التطوّر الإنسانى . وأحياناً يكون التطور أسرع فى ناحية منه فى سائر النواحى ، فى ناحية السياسة أو الاقتصاد أو العلم أو الفن أو الأدب . . . فعليه أن يوضح هذه الناحية الخاصة ــ إن وجدت ــ مع دراسة سائر النواحى التى ترتبط بتيار التطور الأساسى .

ومن الأمثلة على ذلك ما أحدثته غارات البرابرة على الإمبراطورية الرومانية من التغيير فى حياة الشعوب التى خضعت لها ، فى اللغة أو النظم السياسية أو فى حياة الناس الخاصة أو فى الاقتصاد أو فى الفن . . . ونحن لا يمكننا دراسة تاريخ النظم الفرنسية وتطورّها ، إذا لم ندرس الأثر الذى أحدثه فتح يوليوس قيصر لبلاد الغال ، وأثر غارات البرابرة عليها ، التى كانت من أهم العوامل فى نشأة فرنسا الحديثة

فينبغى على الباحث فى التاريخ أن يُنظِّم الحقائق التاريخية التى تقع تحت يده ، على النحو الذى يُمكِّنه من أن يضعها فى السياق التاريخى الملائم .

## الفصل الثانى عشر

# الاجتهاد

تحذيرات – الاجتهاد السلبي وسكوت المصادر – مسألة نزول المتوكل عن الخلافة للسلطان سليم الأول في سنة ١٥١٧ – الاجتهاد الإيجابي – ملاحظات وتحذيرات .

يلاحظ الباحث فى التاريخ أن الحقائق التى تقدمها الأصول التاريخية لاتكفى أحيانًا لتغطية كل ما يتطلبه موضوع بحثه . وقد تكثر الحقائق فى ناحية وتنقص أو ربما تنعدم فى ناحية أخرى ، وبذلك توجد فجوات فى سلسلة الحوادث – كما أشرنا – ، فعليه إذن أن يحاول ملء هذه الفجوات من طريق العقل والاجتهاد . وقد استخدم علماء المسلمين الاجتهاد فى طلب العلم بأحكام الشريعة ، ووصفه الغزالى بأنه « بذل المجهود واستفراغ الوسع فى فعل من الأفعال * » ، وشرح أركانه وشروطه . ويستطيع الباحث أن يهتدى بمثل هذه الوسيلة فيما هو قائم بين يديه .

ولا شك أن الباحث فى التاريخ سيعمد إلى دراسة ما توصل إليه من الأصول وما استخرجه منها من الحقائق ، ومن المحتمل أن يتمكن فى ضوئها من الوصول إلى تغطية الفجوات الماثلة أمامه ، ولكنه قد يتعرض للخطأ فى أحوال كثيرة . وهناك بعض القواعد التى ينبغى على الباحث أن يراعيها وهو يطبق هذا الاجتهاد حتى يكون تعرضه للخطأ أقل ما يمكن :

١ – ينبغى ألا يصحب الاجتهاد تحليل الوثيقة ، لأن هذا قد يؤدى بالباحث إلى تحميل النصوص أكثر مما تحتمل ، ويعرّضه إلى أن يضيف إليها ، ما ليس منها .

٢ – الحقائق التى يصل إليها الباحث عن طريق تحليل الأصول ونقدها ينبغى أن تظلّ مميزة ولا تُخلط بالحقائق الناتجة عن طريق الاجتهاد ، وينبغى الإشارة إلى ذلك عند عرض الحقائق التاريخية .

* الغزالى ، محمد بن محمد أبو حامد : المستصفى من علم الأصول ( المصدر السابق الذكر ) ج ١ ص ٣٥٠ .

٣ — ينبغي أن يتجنب الباحث الاجتهاد وهو ساه عما بين يديه أو وهو مشغول بشيء آخر ، لأن هذا يؤدى به إلى الوقوع فى الخطأ ، فلا بد من أن يكون الباحث حاضر الذهن مراعياً لقواعد المنطق فيما هو قيد البحث والاجتهاد .

٤ — إذا وصل الباحث عن طريق الاجتهاد إلى نتائج تحتوى على أقل عنصر من الشك ، فينبغى أن يقرر ذلك بوضوح ، ولا يجوز له أن يعتبرها نتائج ثابتة، لأنه لا يملك ذلك .

٥ — لا يجوز فى أثناء الاجتهاد أن يحاول الباحث جعل الافتراض والتكهن حقيقة ، ما لم تتوافر لديه الأدلة والبراهين الكافية .

وللاجتهاد طريقتان ، طريقة سلبية وأخرى إيجابية . ولقد عبر المناطقة عن الاجتهاد السلبى بقولهم «السكوت حُجّة» . فقد يقال إن الحادث لم يقع لسكوت الوثائق أو المصادر عنه ، وإنه لو كان الحادث حقيقياً لسمعنا به أو لقرأنا أخباره . ولكن هذا استنتاج خطر فى أحوال كثيرة ، لأننا لا يمكننا أن نسمع جميعاً بكل الحقائق . وقد تعرّض كثير من الأصول التاريخية للتلف أو الضياع ، فضاعت معه حوادث التاريخ . وكذلك نجد كثيراً من الحوادث التفصيلية قد أفلت من التدوين . فبعض المسائل العامة الشائعة ، ربما تمر دون تدوين ، لأنها مألوفة تماماً . وأحياناً لا تُدوَّن بعض الحوادث المألوفة التى عرفها كثير من الناس ، لأن الحكومات منعت الكتابة عنها ، وربما لم تسجلها فى أوراقها الرسمية ، مثل شكوى الطبقات الفقيرة من ظلم الحكام وإساءتهم استعمال سلطتهم . والإنسان فى أحوال كثيرة لا يهمه أن يرتكب الظلم أو الإساءة بقدر ما يعنيه أن يمنع — إذا استطاع ذلك — معرفة الناس بما ارتكبه من الإساءة . وكما أشرنا ، ربما تمنع الحكومات مؤقتاً ذيوع حقائق معينة حرصاً على المصلحة الوطنية، وسعياً إلى إذكاء الروح المعنوى بين أفراد الشعب ، ودفعاً للأذى الذى قد يتعرضون له من الخارج أو الداخل ، فى الظروف الاستثنائية .

وقد ينخدع بعض الباحثين بسكوت الأصول التاريخية عن ذكر بعض الحقائق المعينة ، أو استبدال غيرها بها* . فعلى الباحث فى التاريخ أن يسأل ألم

angloi and Seignobos : op. cit. p. 255.

يغلت ذلك الحادث المعين من سجل التاريخ ؟ وهل تعمَّدت الوثائق السكوت عنه حين كان يجب ذكره ؟ وهل يُعدُّ سكوت المصادر حُجَّةً قاطعةً على علم حدوثه ؟

لا يعدّ سكوت المصادر حجةً على عدم وقوع الحادث ، إلا إذا كان كاتب المصدر الذى لم يذكره قد قصد وتعمَّد أن يُدوِّن كل الحوادث التى هى من نوعه . فى هذه الحالة ربما يكون السكوت عن ذلك الحادث دليلا على عدم وقوعه . وأحيانًا قد يكون الحادث من النوع الذى يهمّ الكاتب ويسترعى انتباهه بصفة خاصة ، فلا يمكنه عندئذ السكوت عنه ، وإذا لم يُشر إليه ، فمعنى ذلك فى الغالب أن الحادث لم يقع . على أن الباحث لا يمكنه الوصول دائمًا إلى نتيجة ثابتة فى مثل هذا الموقف ، وما عليه إلا أن يسجل كل ما يلاقيه ، وكل ما يخامره فى هذا المجال .

ومن الأمثلة على ما يثيره سكوت المصادر ، مسألة نزول المتوكل العباسى بالقاهرة عن الخلافة للسلطان سليم الأول فى سنة ١٥١٧ . فالمصادر المعاصرة التى هى فى متناول دارسى التاريخ ، مثل تاريخ ابن إياس وتاريخ ابن زنبل ، سكتت عن ذكر النزول ، إن كان قد حدث فعلا .

فابن إياس مثلا — المؤلف المعاصر — يعطى أخباراً متنوعة عن علاقة سليم بالمتوكل . ويذكر مثلا كيف أحسن لقاء المتوكل فى شمالى الشام بعد موقعة مرج دابق ، وكيف سأله عن نسبه ، وكيف « خلع عليه خلعة سنية وأنعم عليه بمال ورده إلى حلب * » . ومن التفصيلات التى يذكرها ابن إياس فى هذه الناحية أن السلطان سليم بعد أن نجح فى التغلب على مقاومة المماليك فى القاهرة ، وفكَّر فى عقد الصلح مع طومان باى ، رغب أن يكون المتوكل وسيطًا فى الصلح ، لما كان له من نفوذ دينى محترم ، ولكن المتوكل رفض ذلك التوسط .

* ابن إياس ، محمد بن أحمد : بدائع الزهور فى وقائع الدهور . القاهرة ، ١٣١٢ هـ . جـ ٣ ص ٤٩ .

وابن إياس ( ١٤٤٨ — حوالى ١٥٢٤ ) أصله من سلالة المماليك من أتباع الظاهر برقوق . ولد بالقاهرة ، ودرس علوم العصر وعاش متصلا بالبلاط المملوكى . ويعد زعيم المؤرخين فى عصره . وتقل كتابته على الاستقلال فى الرأى والجرأة والتفلسف مع شىء من القسوة فى الحكم . وله كتب أخرى مثل « عقود الجمان فى وقايع الأزمان » و « مرج الزهور فى وقائع الدهور » .

وكذلك وجد السلطان سليم بعد مقتل طومان باى أن من حُسن السياسة الإفادة بشخص المتوكل ، فأعطاه شيئاً من النفوذ فى المجتمع المصرى لكى يستخدمه كأداة لتحويل أذهان المصريين إلى العهد الجديد . فأصبح على حد تعبير ابن إياس « صاحب الحل والعقد والأمر والنهى بالديار المصرية . . وكانت مراسلته ماشية فى المدينة لا ترد ، وشفاعته كافية فى كل أمر اشتد[١] ». وتمتع المتوكل بسلطة لم يعرفها من قبل ، فداخله الغرور ، وظن نفسه صاحب سلطة حقيقية ، وبدر منه بعض التصرفات التى ساءت السلطان سليم فقرر نفيه إلى الآستانة . وحينما رجع السلطان سليم إلى عاصمة ملكه ، التقى بالمتوكل ، ووجده فى نزاع مع أقاربه ، ومشغوفاً بالجوارى والراقصات ، فحبسه فى قلعة بعض الزمن[٢] .

وعلى الرغم من كل هذه التفصيلات التى يذكرها ابن إياس عن الخليفة المتوكل فى الشام ومصر والآستانة ، فإنه لا يشير فى موضع من كتابه إلى مسألة النزول عن الخلافة .

ومن ناحية أخرى ، يذكر بعض المؤرخين أن المتوكل قد نزل عن الخلافة للسلطان سليم فى سنة ١٥١٧ . وقال بفكرة النزول — وعنه أخذ غيره من المؤرخين — دوسون المؤرخ الرومانى فى كتابه « وصف عام للإمبراطورية العثمانية » ، الذى بدأ نشره فى سنة ١٧٨٨[٣] . ومن المحتمل أن دوسون — الذى كان يمثل بلاده لدى السلطان والذى عاش فترة طويلة فى القسطنطينية — من المحتمل أنه بحث فى أرشيف القسطنطينية ، وأمكنه إثبات حدوث النزول عن الخلافة ، ولكنه لم يذكر لنا موضع الوثائق التى أخذ عنها ، إن كان قد فعل ذلك .

ولقد بحث هذا الموضوع كلٌّ من الأستاذين توماس أرنولد[٤] وكارلو ألفونسو

(١) ابن إياس ، محمد بن أحمد : (المصدر المذكور) . جـ ٣ ص ١٠٥ .

(٢) ابن إياس : محمد بن أحمد : (المصدر المذكور) . جـ ٣ ص ٢٢٩ .

(٣) D'Ohsson, C.M. : Tableau Général de l'Empire Othoman. Paris, 1788-1824. V. I. pp. 269-270.

(٤) توماس أرنولد (١٨٦٤ — ١٩٣٠ .Thomas Arnold) المستشرق الإنجليزى . درس فى كمبردج وعلم فيها وفى جامعة عليكرة وفى جامعة لندن . ومن آثاره المطبوعة « الخلافة » و « التصوير فى الإسلام » و « الدعوة إلى الإسلام » .

نلّينو [1] – الذى كان لى حظ التلمذة عليه من سنة ١٩٣٠ إلى سنة ١٩٣٨. وخلاصة دراستهما أن المتوكل لم ينزل للسلطان سليم عن الخلافة ، وأن سلاطين آل عثمان قد اتخذوا لقب الخلافة من بين ألقابهم العديدة قبل فتح مصر بقرن ونصف من الزمان ، وأنهم لم يكونوا يهتمون كثيراً بلقب الخلافة بعد فتح مصر ، وأنهم كانوا يستعملونه قليلا بغير نص على بعض الألفاظ المتعلقة بالخليفة ، مثل لقب الإمامة الذى كان له أهمية خاصة عند الفقهاء ، وأن السلطان سليم كان يؤثر لقب خادم الحرمين على لقب الخليفة . ويعتبر الأستاذان أرنولد ونلينو أن مسألة الخلافة العثمانية قد اتخذت مظهراً سياسياً جديداً فى أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، عندما أخذ السلطان العثمانى يُعنى بتقوية صفة الخليفة وإبرازها فى شخصه ، لكى يحتفظ ببعض النفوذ فى المناطق التى سُلخت عن الدولة العثمانية ، وخضعت لحكم الروسيا أو النمسا أو إيطاليا ، ولكى يكسب عطف العالم الإسلامى ويجمعه حول عرش الخلافة ، فيؤدى ذلك إلى أن تخفف الدول الأوروبية من ضغطها على الدولة العثمانية . وبقيت الخلافة العثمانية قائمة حتى ألغاها مصطفى كمال فى مارس سنة ١٩٢٤ .

ولكننا نلاحظ أن سكوت ابن إياس المعاصر ليس معناه عدم حدوث النزول عن الخلافة قطعاً ، فمن الجائز أن النزول لم يحدث ، ومن الجائز أيضاً أنه حدث وأن ابن إياس قد سكت عن ذكره لأنه كره الأتراك العثمانيين ، وكره سقوط سلطنة المماليك على أيديهم ، وكره انتقال الخلافة إليهم ، وما أكثر ما يسكت الإنسان عن ذكر ما يكره ! وكانت كراهية ابن إياس للغزو العثمانى لمصر كراهية طبيعية يقتضيها إحساس الولاء نحو المماليك ويستلزمها الشعور بالعزة المصرية أو العربية . ولكن من ناحية علم التاريخ – إذا كان ابن إياس قد سكت بسبب هذه الكراهة ، فإن كرهه للعثمانيين قد أخفى علينا الحقيقة فى شأن مسألة النزول عن الخلافة .

---

(١) كارلو ألفونسو نلينو (Carlo Alfonso Nallino. ١٩٣٨ – ١٨٧٢) درس فى جامعة تورينو وفى الأزهر . وعلم فى نابل والقاهرة وپاليرمو وروما . وهو من فطاحل المستشرقين . وكان متضلعاً فى الجغرافيا والفلك عند العرب وفى الإسلام ومذاهبه وفى تاريخ اليمن القديم . وكان عضواً فى مجامع علمية كثيرة ومشرفاً على معهد الشرق فى روما . ومن آثاره المطبوعة « علم الفلك : تاريخه عند العرب فى القرون الوسطى » و « تاريخ الآداب العربية » و « رواد اليمن من الأوروبيين » . وكنت من تلاميذه فى مصر وروما منذ ١٩٣٠ حتى وفاته .

ومن ناحية أخرى نلاحظ أن بحوث الأستاذين أرنولد ونلينو لا تعد آخر كلمة فى الموضوع . وعلى الرغم من جليل علمهما وعظيم فضلهما ، فهناك ما يحملنا على الشك فى أقوالهما . وذلك أنهما اعتمدا فى إثبات آرائهما على الناحية الفقهية ، على اعتبار أن الخلافة الإسلامية الصحيحة انتهت بانتهاء عهد الخلفاء الراشدين ، وعلى بعض النماذج المختارة المطبوعة من مراسلات السلاطين العثمانيين ، التى نشرها فريدون بك ، والمحتوية على ألقابهم ، والتى لا تعنى بلقب الخلافة العناية الكافية[١]. إلا أن عدم إبراز هذه النماذج للقب الخلافة بالنسبة للسلطان العثمانى ، بالصورة المقنعة ، ليس دليلا قاطعاً على أنه لم يهتم بلقب الخلافة فى العهد التالى لفتح مصر أو القريب منه .

ونلاحظ أن كلاً من الأستاذين أرنولد ونلينو لم يذكر اعتماده فى بحثه على وثائق أرشيف القسطنطينية . وهما قد قاما ببحوثهما فى أثناء الحرب العالمية الأولى ( ١٩١٤ — ١٩١٨ ) ، وكان من المتعذر عليهما فى ذلك العهد الوصول إلى القسطنطينية ، لأنهما انتميا إلى إنجلترا وإيطاليا ، وكانتا فى حرب مع الدولة العثمانية . ومن الجائز أنهما قصدا بما كتباه إلى تنفير الشعوب الإسلامية من الخلافة العثمانية فى ذلك الوقت ، تحقيقاً لمصلحة بلديهما . وفى نطاق هذا الشك يمكننا أن نقول إن ما كتباه ربما يعد كتابة ذات مظهر علمى ولكنها لا تتفق مع منهج البحث العلمي الخالص ، لأنها ربما كانت تهدف إلى الخروج بنتيجة سياسية معاصرة معينة . وعلى الأقل يمكننا أن نقول إن الآراء التى انتهيا إليها كانت نتيجة لدراسة الأصول التاريخية التى وقعت تحت أيديهما ، مع بقاء أصول أخرى لم تبحث بعد[٢] .

ومما يلقى الشك على آراء الأستاذين أرنولد ونلّينو فى هذه المسألة ما يلى :

لقد أمكننى العثور بطريقة عرضية على بعض المخطوطات التى ترجع إلى عهد

(١) فريدون بك ، أحمد : منشآت السلاطين . القسطنطينية ، ١٢٦٤ — ١٢٦٥ هـ .

(٢) Arnold, Th. : The Caliphate. Oxford, 1924. pp. 129-204.

Nallino, C.A. : Appunti sulla Natura del Califfato in Genere e sul Presunto Califfato Ottomano, opuscolo. Roma, 1917.

Nallino, C.A. : La Fine del Così Detto Califfato Ottomano, opuscolo. Roma, 1924.

السلطان سليمان القانونى ( ١٥٢٠ — ١٥٦٦ ) ، وهو عهد قريب من الفتح العثمانى لمصر ، والتى تنص نصاً صريحاً على لقبى الخلافة والإمامة معاً . فوجدت مثلا مخطوطة تركية بمكتبة جامعة (القاهرة) ؛ وهى صورة لمجموعة من مجموعات القوانين التى أصدرها السلطان سليمان القانونى فى أوروپا ، وتحتوى على بعض ألقاب السلطان ومنها ما يلى بنصه :

« خليفه ء رسول رب العالمين . وحايز الإمامة العظمى ، ووارث الخلافة الكبرى [1] » .

وكذلك أمكننى العثور بطريقة عرضية على بعض المراسلات السلطانية إلى حكومة النمسا فى أوائل القرن السابع عشر ، المحفوظة فى أرشيف ڤينا التاريخى ، والتى تحتوى على لقب الخلافة ، وتستند إلى القرآن الكريم لتبرير قيام الخلافة ، وكان ذلك فى عصر كانت الدولة العثمانية فيه لا تزال فى عنفوانها ، ولم يكن هناك ما يدعو السلطان العثمانى إلى اجتذاب المسلمين إليه فى سبيل الغرض السياسى . ومما ورد فى أرشيف ڤينا النص التالى :

« ظهـر الله تعالى فى الأرضين . المتمكّن على المقام الشريف ، إنى جاعل فى الأرض خليفة . . . حامى وحاكمى السلطنة العلية ومقر الخلافة السنية . . . [2] » .

وحينما أطلعت الأستاذ نلّينو على ذلك فى روما فى سنة ١٩٣٧ ، أبدى دهشته وتقديره ؛ وأعرب عن اعتذاره عن عدم قدرته على بحث ما قد يوجد من الوثائق فى أرشيف ڤينا أو غيره ، مما يمكن أن يلقى ضوءاً جديداً على هذه المسألة .

وإذن فسكوت ابن إياس عن ذكر مسألة النزول عن الخلافة من جانب المتوكل للسلطان سليم العثمانى ، وقصور بعض النماذج المطبوعة التى تحتوى على ألقاب السلاطين : عما يكفى لإقناع هذين الأستاذين المستشرقين ، وسكوت المصادر المعتمدة فى نظرهم عن ذكر لقب الخلافة ، لا يدل حتما على صحة الرأى الذى ذهبا إليه . فقد يكون السكوت حجّة وقد لا يكون .

---

( ١ ) قانون نامه ء سليمان . مخطوط رقم ٤٨٤٨ ت بمكتبة جامعة القاهرة .

( ٢ ) **Haus - Hof - und Staatsarchiv, Wien : Türkische Urkunden 1617, L. 56 :**
رسالة من السلطان أحمد الأول إلى الإمبراطور ماتياس ، القسطنطينية فى ٢ جمادى الآخرة ١٠٢٦ هـ ؛ ٢٦ يونيو ١٦١٧

وبناء على هذا لا يمكننا إعطاء حكم قاطع فيما يتعلق بنزول المتوكل للسلطان سليم العثماني عن الخلافة فى سنة ١٥١٧ ، قبل القيام بدراسة خاصة ، على أساس ما قام به الباحثون السابقون ، وعلى الأخص ما كتبه دوسّون المؤرخ الرومانى المشار إليه ، وعلى أساس ما يمكن أن يُكشف عنه من الوثائق التاريخية فى استانبول ، وخاصة بعد أن جرى ترتيب الوثائق التاريخية فى أرشيفها التاريخى ، وعلى أساس ما يكشف عنه من الوثائق التاريخية المحفوظة فى دور الأرشيف التاريخية فى بعض العواصم الأوروبية ، مما لم ير الكثير منها النور بعد (١) .

ومما يلاحظ أن الدكتور أسد رستم سعى إلى أن يتحرى مسألة نزول المتوكل عن الخلافة للسلطان سليم ، فدرس ما كتبه ابن إياس وابن زنبل ، واطلع على كتاب السلطان سليم إلى ابنه سليمان فى يناير سنة ١٥١٧ ، ودرس ما نشره أحمد فريدون بك عن ألقاب سلاطين آل عثمان ، ودرس النقوش والعملة التى ترجع إلى عهدى سليم وسليمان ، ولم يجد فى ذلك ما يؤيد فكرة «التخلّى» عن الخلافة . واستشار أحمد زكى باشا فى هذا الشأن(٢)، فأصدر له «حكماً مبرماً» نفى فيه حدوث التخلى، مستنداً فى ذلك على سكوت المصادر . ومع ذلك لم يقتنع الدكتور أسد رستم بهذا كله وتردد فى قبول هذا الرأى معتقداً أن ما رجع إليه ليس هو كل المصادر التى يمكن أن يكشف عنها البحث والدرس . وقال إنه مضطر إلى السكوت عن «التخلى» لأن المصادر التى توصّل إليها ساكتة عنه(٣) . ولا شك أنه محقّ فى تردده وعدم اقتناعه ، وهو لم يذهب إلى ما ذهب إليه الأستاذان أرنولد ونلّينو ، وإن لم يطلع على رأيهما عند تأليف كتابه فى سنة ١٩٣٩ .

(١) عثمان ، حسن وتوفيق ، محمد محمد : تاريخ مصر فى العهد العثمانى (١٥١٧ – ١٧٩٨) . القاهرة ، ١٩٤٢ ص ٢٤٤ – ٢٤٧ . مستخرج من كتاب المجمل فى التاريخ المصرى الذى أصدره بعض أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب بجامعة (القاهرة) بإشراف الأستاذ الدكتور حسن إبراهيم حسن .

(٢) أحمد زكى باشا (١٨٦٧ – ١٩٣٤) أصله من عكا ، ولد بالإسكندرية ودرس الإدارة والقانون ، وتسمى بشيخ العروبة . عمل على إحياء الكتب العربية ، وجمع مكتبة كبيرة ، واتصل بعلماء المشرقيات . وله مؤلفات مطبوعة ومنها « أسرار الترجمة » و « قاموس الأعلام القديمة » و « الدنيا فى باريس» و « تاريخ الأفهام فى تقويم العرب قبل الإسلام » .

(٣) رستم ، أسد : مصطلح التاريخ (المصدر المذكور) . ص ١٩٢ – ١٩٤ .

أما الاجتهاد الإيجابي فهو محاولة استنتاج حقيقة أو حادث أو أكثر ، بمجرد التثبت من حدوث واقعة معينة . فيبدأ الباحث فى التاريخ بحادث ما ، ثم يسعى إلى أن يستنتج وقوع حوادث أخرى لم يرد عنها نص فيما تحت يده من الأصول التاريخية . ويمكن أن يقارن الباحث حوادث الحاضر بحوادث الماضى حتى يساعده ذلك فى استنتاجه . فيجد أن كثيراً من الحقائق أو الحوادث مرتبط بعضها ببعض ، وإذا عرفنا حادثاً معيناً ، أمكن استنتاج وقوع حادث آخر ، لِترتُّب أحدهما على الآخر ، أو لأنهما معاً نتيجة سبب مشترك . وينطبق هذا الاجتهاد على الحقائق التاريخية كافة ، على العادات ، وعلى المجتمع وتطوره أو تغيره فى شتى النواحى ، وعلى الحوادث الفردية ، وعلى مسائل السياسة ، أو الدين ، أو الفن ، أو الحياة العقلية . . .

وتوجد بعض قواعد وبعض نواح من الحذر فى باب الاجتهاد الإيجابى . فتوجد أولا كليات عامة مستمدة من تجارب الإنسان ، ثم توجد جزئيات خاصة ذاتية ، مستمدة من الأصول التاريخية ، وتتعلق بحوادث أو مسائل معينة . ومن الناحية العملية يبدأ الباحث فى التاريخ بدراسة الجزئية الخاصة المتعلقة بالحادث ذاته. فيجد مثلا أن مدينة سلاميس تحمل اسما فينيقياًّ . ثم ينظر إلى الكلية العامة التى تقول إن اللغة التى يدوّن بها اسم مدينة تكون فى الغالب لغة الشعب الذى أنشأها وإذن يمكن القول إن مدينة سلاميس قد أنشأها أو أسهم فى إنشائها الفينيقيون .

ولكى نصل إلى نتيجة ثابتة ، أو أقرب إلى الثبوت ، يلزم مراعاة الشرطين الآتيين :

١ — يجب أن تكون الكلية العامة صحيحة تماماً . ويجب أن يكون الارتباط بين الواقعتين التاريخيتين قويًّا ، بحيث لا يمكن أن تثبت صحة الواحدة دون أن تثبت صحة الأخرى.. وقد يضطر الباحث فى التاريخ إلى استخدام قواعد اختبارية ، تكون صحيحة بصفة تقريبية فقط ، حينما ترتبط بمجموعة من الحقائق أو الحوادث التاريخية . فمثلا تسمية مدينة لا يدل دائماً على حقيقة منشئيها . فسيراكوز وإيثاكا مدينتان فى ولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية — وفى الشمال الغربى من مدينة نيويورك — تحملان اسمين يونانيين ، ومع ذلك فلم ينشئهما اليونانيون .

والقاهرة ( كايرو ) فى ولاية إلينوى بالولايات المتحدة الأمريكية كذلك ، تحمل اسماً عربيًّا فاطميًّا ، ومع ذلك فلم ينشئها الفاطميون . ولا بد من توفر شروط أخرى قبل التحقق من الصلة بين اسم المدينة ومنشئيها ، إذ أن أمريكا لم يعرفها اليونانيون القدماء ولا الفاطميون حتى ينشئ بها أولئك أو هؤلاء مدينة أو أكثر تحمل اسمهم .

٢ — ولكى يستخدم الباحث فى التاريخ كلية عامة ويطبقها على التفصيلات الجزئية ، ينبغى أن يكون وطيد المعرفة بالمسألة التاريخية المعينة : مثل معرفة الموقع الذى توجد به مدينة سلاميس ، وعادات كل من الفينيقيين والإغريق . ومما يؤدى إلى الوقوع فى الخطأ تطبيق التعميم فى كل الحالات ، كاعتبار أن كل طبقة أرستقراطية يرجع أصلها إلى الغزو والفتح ، كما أنه من الخطأ أن يبنى الباحث فى التاريخ اجتهاده على تفصيل جزئى مستقل بذاته ، دون أن يدرس كل الظروف المتعلقة به .

وهناك ميل طبيعى يجعل اجتهاد الباحث قائماً على أساس الاتجاهات العامة التى يقبلها العقل ، والتى تكون مستمدة من معلومات الإنسان العامة عن الحياة الاجتماعية . إلا أن كثيراً من هذه الاتجاهات أو الآراء يحتوى على عنصر من الشك ، إذ أن علم الاجتماع لا يزال فى حاجة إلى المزيد من البحث والاستقراء ، على الرغم من التقدم الذى أحرزه ، وقد يستخدم الباحث فى التاريخ اتجاهات علم الاجتماع على غير تثبت منه ، فينبغى عليه التروى والحذر فى الاجتهاد والاستنتاج ، لكى يصل إلى أكبر قسط من الحقيقة بقدر المستطاع .

وكذلك يوجد اتجاه طبيعى آخر ، يدفع الباحث إلى أن يستخلص نتائج معينة من وقائع مفردة ، ربما تكون قليلة الأهمية ، أو ربما لا تنطبق — على الأقل — على ما يذهب الباحث إلى استخلاصه . وهذا أمر شائع فى تاريخ الأدب . فكل ظرف فى حياة الأديب يقدم مادة للتفكير والاجتهاد ، ويحاول الباحث عن طريقها أن يستنتج أغلب المؤثرات التى أثرت على حياة الشاعر وتراثه . ولكن ينبغى عند دراسة حياة شاعر — كما عند بحث مسألة تاريخية ما — ألا يذهب الباحث بعيداً فى استنتاجه معتمداً على ألمعيته أو على غروره فحسب ، وعليه ألا يستخلص من النتائج إلا ما تتوافر لديه بشأنها الأدلة والبراهين الكافية .

ثم ينبغى أخيراً أن يلاحظ الباحث أن الاجتهاد لا يؤدى دائماً إلى نتائج نهائية ثابتة، ولكنه يؤدى فى الغالب إلى نتائج تقريبية . وأحياناً يمكن ملء بعض الفجوات فى التاريخ عن طريق الاجتهاد ، وأحياناً أخرى تبقى بعض المسائل التى لا يمكن الوصول فيها إلى رأى حاسم، ويظل الشك حائماً حولها ، وربما يأتى فى المستقبل مَنْ يمكنه أن يصل فى شأنها إلى رأى أصح أو أفضل ، بناء على ما قد يُكشف عنه من الحقائق المجهولة .

الفصل الثالث عشر

# التعليل والإيضاح

بعض آراء ميتافيزيقية – الطريقة المقارنة – أسباب الحوادث الخاصة – أسباب وراثية .

لا يستطيع الباحث فى التاريخ أن يقف عند هذا الحد من البحث والدرس ، بل لا بد له من السعى إلى محاولة الوصول ، بقدر المستطاع ، إلى معرفة الأسباب والعوامل التى أدت إلى حدوث الوقائع التاريخية . والبحث فى تعليل الحوادث وإيضاحها . من العوامل التى تجعل دراسة التاريخ دراسة شائقة . وهو فى ذلك يجتهد مثلا فى معرفة أسباب الحوادث العامة كارتفاع أمة وسقوطها ، وظهور حضارة ونموها وازدهارها وهبوطها أو زوالها . كما يحاول أن يعرف أسباب الحوادث الخاصة مثل كسب معركة أو كشف طريق .

ولقد حاول بعض الباحثين ردّ الحوادث إلى العناية الإلهية التى تسيطر على العالم وتقود الوجود إلى غاية لا يعلمها إلا الله . وهذا تفسير علُوى ، ولا يُنتظر من الباحث فى التاريخ أن يبحث العلة الأولى للوجود .

واستمد بعض الباحثين آراء ونظريات لتعليل الحوادث من الأصل الميتافيزيقى . فمن ذلك مثلا الفكرة التى سادت عند تلاميذ هيجيل[1] ، مثل مومسون [2] ،

---

(١) جورج ڤيلهلم فريدريش هيجيل (١٧٧٠–١٨٣١ .Georg Wilhelm Friedrich Hegel) الفيلسوف الألمانى . ولد فى اشتوتجارت . آثر دراسة التراث القديم على اللاهوت فى توبنجن ، وكان من أنصار حرية الفكر . ودرس المسيحية الأولى واعتبر المسيح ابناً لماريا ويوسف . واعتبر الكنيسة والدولة والقانون والأخلاق والتجارة والفن عناصر فعالة جميعاً فى حياة المجتمع وليست عناصر منفصلة كما هى على يد المختصين . علم فى كثير من جامعات ألمانيا . ومن مؤلفاته « أصول القانون » و « فلسفة الدين » و « علم المنطق » و « الفينومونولوجيا » و « فلسفة التاريخ » . والتاريخ عنده هو تاريخ الفكر الإنسانى وقسم التاريخ ثلاث دورات أو مراحل : المرحلة الشرقية والمرحلة الكلاسية والمرحلة الجرمانية ، ولكل مرحلة رسالة تؤديها .

(١٩٥) تيودور مومسون (١٨١٧–١٩٠٣ .Theodor Momson) المؤرخ والأركيولوجى الألمانى . ولد فى شلزويج . درس فى كيل وفى إيطاليا . وعلم فى ليبتزج وغادر ألمانيا لأنه كان من مؤيدى الملكية . وعاش فى زوريخ ثم عاد إلى برلين . ومن آثاره « تاريخ روما » و « القانون الدستورى الرومانى » . امتاز بدقته فى البحث والتحرى وفى استنتاجاته وتعميماته وفى تتبع آثار الفكر الإنسانى على الحياة السياسية والاجتماعية . وحصل على جائزة نوبل فى الآداب فى ١٩٠٢ .

وميشليه *، وهى التى تقول بأن كل حـــادث تاريخى هو فى الوقت نفسه حادث عقلى ، يقع طبقاً لخطة منطقية عامة ، وإن لكل حادث مبررات وجوده . وله دور خاص فى تقدم المجتمع الإنسانى . فالنظم مثلا وجدت لفائدة المجتمع وتلبية حاجاته . وبذلك يعلَّل ظهورها ونموها وتطورها . ومع ذلك فلا يمكننا أن نخرج من ذلك بقاعدة ثابتة . إذ لا تدل حوادث التاريخ على أنها حدثت دائماً بطريقة عقلية منطقية ؛ أو بطريقة تحقق أكبر نفع ممكن للإنسان . وفى بعض الأحوال يأتى التغيير بنتائج على عكس ما كان يُرتجى ويؤمل منه ؛ أو على الأقل يأتى بنتائج لم تكن متوقعة . كما أنه لا يُعرف فى بعض الأحيان قيم النفع وقيم الضرر على وجه التحديد .

ومن هذا المصدر الميتافيزيقى وُجدت أيضاً النظرية الهيجيلية الخاصة بـ«الأفكار» أو «الصور» التى تتحقق فى التاريخ بواسطة الشعوب المتتابعة، والتى نشرها ميشليه فى فرنسا ، وعُرفت فى ألمانيا بنظرية «الرسالة التاريخية» للأشخاص والشعوب . وكذلك اشتُقّ من هذا المصدر الميتافيزيقى ؛ نظرية تقدم المجتمع المطرد . وصحيح أن المجتمع يعيش فى تغير وتحوّل مستمر بصورة عامة . ولكن هذا التغيير لا يعنى أنه يتجه دائماً نحو التقدم . ولا تدل دراسة التاريخ على حدوث تقدم عام واحد مستمر بالنسبة للبشرية كلها ، ولكنها تدل على وجود عدد من حركات التقدم الجزئية فى نواح من حياة المجتمع ، يعقبها أحياناً فترات اضمحلال وهبوط . ولا يمكننا أن نستخلص من هذه الدراسة أسباباً ثابتة تؤدى حتما إلى نتائج معينة .

وقد حاول بعض الباحثين فى التاريخ اتباع طريقة العلماء الطبيعيين ونحوهم، لمعرفة أسباب الحوادث . فقاموا بمقارنة مجموعات من الحقائق ، لاكتشاف أى الحوادث يقع فى نفس الوقت ، ويكون الارتباط بينها قويًّا . فيدرس الباحث مثلا ناحية من تاريخ النظم أو العقائد ، ويقارن بين أوجه تطورها فى عدة مجتمعات ، لكى يحدّد اتجاه تطورها العام ، بقصد الوصول إلى معرفة السبب المشترك الذى يرجع إليه ذلك التطور . وعلى ذلك ظهرت أنواع من الدراسات التاريخية المقارنة ، مثل دراسة فقه اللغة المقارن ، والأساطير المقارنة ، والقانون المقارن . والنظم المقارنة ،

---

* انظر ص ٤٨ حاشية ٤.

والأدب المقارن . وحاول بعض الباحثين فى أوروبا استخدام الإحصائيات فى هذه الدراسة المقارنة زيادة فى الدقة .

ولكن هذه الطريقة لا تصل دائماً إلى معرفة كافة الأسباب الحقيقية للحوادث ، لأنها قد تنطبق على حالات مفردة ، أو تقوم على تشابه ظاهرى ، وبخاصة أن الحالات لا يمكن أن تتشابه تشابها مطلقاً ، ولا بد من وجود عناصر للتفاوت والاختلاف فيما بينها . وكذلك لا يستطيع الباحث فى أحوال كثيرة أن يعرف كل الظروف التى وقعت خلالها الحالات التى هى موضع المقارنة ، لانتشارها وامتدادها فى الزمان والمكان ، مما قد يحمله على التسرع فى استخلاص النتائج التى يصعب التثبت من حقيقتها .

وقد تؤدى دراسة التاريخ إلى استخلاص بعض القوانين التجريبية ، التى تدل على وقوع حوادث متتابعة ، ولكنها لا تفسر وقوعها دائماً التفسير المقنع الصحيح . ومن المعلوم أنه فى حقائق التاريخ — بعكس حقائق العلوم الطبيعية وأضرابها — قد تتضافر عدة أسباب للوصول إلى نتيجة ما ، كما أن ذات الأسباب قد لا تؤدى إلى نفس النتيجة فى ظروف أخرى . وأحياناً ربما يؤدى سببٌ ما إلى نتيجة معينة فى بيئة معينة ، ولكن نفس السبب ربما يؤدى إلى نتيجة مختلفة أو عكسية فى بيئة أخرى .

وفى أحوال كثيرة يستطيع الباحث أن يعرف جزءاً من أسباب حوادث التاريخ الخاصة ، وذلك من الأصول التاريخية التى يعتمد عليها والتى يسجلها واضعو الكتب التاريخية على النحو الذى فهموه ، مثل سبب النصر أو الهزيمة فى معركة حربية . ومن البديهى أن معرفة الأسباب فى حوادث التاريخ تستلزم تتبع الفترة السابقة التى مهدت لها ، لمعرفة العوامل المباشرة وغير المباشرة ، التى أدت إلى وقوعها وسيعرف الباحث خلال دراسته للظروف التى وقعت فى أثنائها تلك الحوادث ، مثل الظروف السياسية أو الاقتصادية أو الدينية أو الحربية أو الشخصية . . . ، سيعرف شيئاً غير قليل من الأسباب التى تفسر تلك الحوادث .

والباحث مضطر أحياناً لأن يضع بعض الفروض التى يتخيلها من ظواهر الحقائق التى تعرض له ، ويحاول أن يجد التعليل أو التفسير الذى يناسب هذه الفروض واحداً فواحداً ، حتى يصل إلى ما يقنعه . ولكن ينبغى ألا يخضع لفكرة

واحدة أو لنظرية محدّدة ويحاول أن يعلل على أساسها الحوادث التى يصل إليها ، لأنه فى هذه الحالة يحمّل الحقائق أكثر مما تحتمل ، كما يفعل بعض المتحمسين لفكرة سياسية أو لنظرية اقتصادية أو لمذهب دينى معين . . ويكون ما يكتبه فى هذه الحالة غير معبر عن الحقيقة التاريخية فى ذاتها ، بل يكون معبراً عن لون تفكيره ونزعته وهواه . كما أشرنا إلى ذلك فى موضع سابق .

وعلى أية حال فليس من الممكن أو السهل دائماً معرفة أسباب الحقائق التاريخية بدرجة واحدة . فقد تُعرف أسباب بعض الحوادث بسهولة ، لإمكان معرفة الظروف التى أحاطت بها ، على حين لا يمكن أو لا يسهل معرفة أسباب بعضها الآخر على وجه الدقة لغموض الظروف التى أحاطت بها ، واختلاط الأصول والروايات بشأنها ، على نحوٍ يجعل الوصول إلى الحقيقة أمراً متعذراً أو عسيراً ، مهما اجتهد الباحث فى البحث والتحرّى والاستقصاء . وهل يعتقد واحد من علماء التاريخ أنه من الممكن جلاء الأسباب التى أدت إلى ظهور عصر عظيم كعصر النهضة فى إيطاليا ، الذى امتد أكثر من قرنين من الزمان ، فيما بين نهاية العصور الوسطى وبداءة العصر الحديث ؟ لا شك أن المؤرخين من مختلف الأمم المتحضرة قد درسوا هذا العصر العظيم ، وتتبعوا كافة العوامل والمؤثرات القريبة والبعيدة التى أدت إلى حركة النهضة . وقدموا إلينا محصولا ضخماً يتناول مختلف أوجهها ومظاهرها ، ولكن هل أمكننا معرفة كل شىء عنها ؟ وهل يمكن أن ندرك أسرار البشرية والوجود كافة ؟ كلا ، إذْ ستظل أشياء كثيرة منها غير قابلة للتفسير الكامل المقنع . وما على الباحثين سوى أن يدرسوا ويجتهدوا إلى أقصى ما يستطيعون أبداً .

ويلاحظ أنه من الممكن أحياناً أن نعرف الأسباب التى تؤدى إلى الحوادث العامة فى التاريخ . بموازنة الحاضر بالماضى . ويمكن الاستعانة فى ذلك بما يلى :

١ — لمعرفة أسباب العادات أو النظم أو الآراء فى مجتمعٍ ما ، ينبغى أن يركز الباحث بحثه فى المراكز المحددة التى طُبِّقت فيها هذه الأمور ، وذلك بدراسة الرجال والبيئات التى ظهرت فيها ، وقد يجد الباحث أن الوحدة والتشابه قويان فى ناحية منها . كما فى الحالات الاقتصادية ، مثل حياة العمال فى المصانع . ولكن التشابه قد يقل وتظهر فروق متنوعة ، وقد تختلف العادة الواحدة من رجل إلى آخر

فى المجتمع الواحد ، كما فى النواحى العقلية ، مثل المسائل التى تتعلق بحياة الشعراء ورجال الفن وآثارهم . فلا بد من ملاحظة أوجه الاختلاف أو التفاوت ، حتى لا يحكم الباحث على شاعر بحكمه على الشعراء المعاصرين له ، وحتى لا يفسر أعمال فنان بأعمال فنان آخر ، إذا لم يكن هناك ما يبرر ذلك .

٢ – ولكى يحدد الباحث الأسباب التى تؤدى إلى تطورٍ ما ، من الضرورى أن يدرس البيئة التى حدث فيها ذلك التطور أو التغير ، فيلمّ بالظروف التى أحاطت بها ، إذْ قد تحدث تغيرات فى ظروف البيئة نفسها ، كجفاف بعض المناطق المطيرة ، أو تحوّل طريق التجارة من مكان لآخر ، مما يترتب عليه فقر بعض البلاد وغنى بعضها الآخر . وكذلك ينبغى على الباحث أن يدرس الإنسان ، وهو الكائن المتطور . ونلاحظ نوعين من التغير الذى يصيب الإنسان : فإما أن يبقى الأشخاص أنفسهم ، ولكنهم يغيرون من طرق تفكيرهم وعاداتهم وأعمالهم ، اختياراً أو تقليداً أو قسراً وكرهاً ، وإما أن يزول من الوجود الأشخاص الذين مارسوا عادات معينة ، ويحلّ مكانهم أشخاص جُدد لم يمارسوا هذه العادات ذاتها ، وقد يكونون أجانب جاءوا عن طريق الهجرة أو الغزو والفتح ، أو ربما يكونون أحفاد الأشخاص الذين زالوا من الوجود ولكنهم تعلموا بطرق جديدة .

وتبقى ناحية جديرة بالنظر . فهل كل الرجال متشابهون ؟ وهل يختلفون فى الظروف التى عاشوا خلالها من ناحية التعليم أو الثروة أو نوع الحكم الذى خضعوا له فحسب ؟ وهل يتغير المجتمع – إلى أحسن أو إلى أسوأ – وهل تتأثر حوادث التاريخ بتغير هذه الظروف وحدها ؟ أليس هناك أشخاص توجد بينهم فوارق وراثية ، فيولدون ولهم اتجاهات وميول وملكات متفاوتة ، تقوى وتنمو بحسب البيئة التى يعيشون فيها ؟ فالفوارق الطبيعية بين أفراد البشر ، وظروف الحياة التى تنمّى هذه الفوارق ، هى من عوامل التغيير فى المجتمع ، وهى من أسباب حوادث التاريخ . فعلى الباحث مراعاة الأسباب الأنثروبولوجية والفسيولوجية والسيكولوجية التى تفسر حوادث التاريخ ، بناء على نوع الجنس وصفاته الجسمانية والعقلية والنفسية .

وعلى ذلك فإن للعامل الشخصى أثره الواضح فى تعليل حوادث التاريخ .

فأبطال التاريخ أو الرجال صانعو التاريخ قد استطاعوا أن يؤثروا فى مجرى التاريخ لتوافر الصفات التى جعلتهم قادرين على التأثير فى مجرى الحوادث ، بحسب التيار العام الذى هم إحدى نتائجه ، سواء أكان ذلك بإدراك مشاكل البيئة التى عاشوا فيها . ونجاحهم فى تحقيق حاجاتها . أم بإحساسهم بمشاكل بيئاتهم وسعيهم إلى إصلاحها دون أن ينجحوا فى ذلك ، أم بسعيهم على نحو أساسى إلى تحقيق أهوائهم ومطامعهم الشخصية .

ولا بد من توافر الظروف الملائمة التى تُمكِّن هؤلاء الرجال من العمل . وكل الأشخاص الذين كانت لهم عيون ترى ، وآذان تسمع ، وعقول تعى ، وقلوب تخفق . استطاعوا أن يؤثروا بصورة أو بأخرى فى الظروف المناسبة فى مجرى التاريخ .

الفصل الرابع عشر

# إنشاء الصيغة التاريخية

الإطناب والإيجاز والتركيز – الصيغة التاريخية بالنسبة للحقائق العامة والخاصة – بيان طبيعة الحقائق – بيان الكم والعدد .

يصل الباحث فى التاريخ بعد هذا الشوط من العمل إلى مرحلة إنشاء الصيغة التاريخية ، قبل وضعها فى صورتها النهائية ، والتى استمدها من المادة الماثلة بين يديه ، بعد أن قام بنقدها ، وإثبات صحتها ، وترتيبها ، والاجتهاد فيها ، وتعليلها . وحقائق التاريخ المتنوعة المعقدة لا يمكن أن تركز كحقائق الكيمياء مثلا . ويحتاج التاريخ إلى صيغة وصفية للتعبير عن طبيعة ظواهره المختلفة . وينبغى أن تكون الصيغة التاريخية مختصرة ودقيقة . وقد يوجد التعارض بين الاختصار والدقة . فالأسلوب المختصر ربما يحول دون فهم المراد ، والأسلوب المطوّل ربما يقلل من قيمة التاريخ المكتوب ، ويقدم للقارئ ما ليس ضرورياً . فيحسن اتباع طريق وسط بين الطريقين ، وذلك بضغط الحقائق أو الحوادث ، وبحذف كل ما هو غير ضرورى لإيضاحها . وطبيعة الحقائق ذاتها ربما تجعل هذه العملية صعبة ، فالحقائق ذاتها تتفاوت فى دقتها وتركيزها ، وتوجد حقائق مطولة مفصّلة ، وأخرى مقتضبة موجزة ، ولا تُعرف تفاصيلها .

فماذا يكون موقف الباحث فى التاريخ إزاء هذه الحقائق المتفاوتة فى الدقة والإطناب والإيجاز ؟

إذا كانت الحقائق معروفة بصفة عامة موجزة ، ولا تُعرف تفاصيلها ، فإن الباحث لا يستطيع أن يوردها بغير هذه الصفة ، ولا يمكنه أن يجعل لها صفة التحديد والدقة القاطعة ، وإذا أضاف إليها الباحث تفاصيل من عنده ، فإنه يُباعد بينها وبين الواقع التاريخى . وإذا كانت تفاصيل واقعة ما أو ظاهرة معروفة ، فمن السهل تلخيصها وتركيزها وتقديمها للقارئ فى صورة واضحة .

وقد يبدو جمع الحقائق أو الحوادث التاريخية فى صيغة مركزة دقيقة أمراً متعلقاً بأسلوب العرض التاريخى ، ولكنه أمر أخطر وأكثر أهمية من ذلك ، فهو المرحلة السابقة مباشرة على وضع التاريخ المراد كتابته فى صورته النهائية ، وهو احتياط ضرورى للباحث فى التاريخ ، لكى يعبر عن حوادث التاريخ المرنة الغامضة بلغة دقيقة محددة . فلا يجوز مثلا استخدام الألفاظ العامة المجردة التى ربما تعطى للكتابة طابعاً علمياً ، ولكنها تبعد بالباحث عن الوقائع المحددة الدقيقة .

وماذا يفعل الباحث فى التاريخ لتكوين الصيغة التاريخية المتعلقة بالحقائق العامة كالعادات والنظم ، أو الصيغة التاريخية المتعلقة بالحقائق الخاصة والحوادث المفردة؟

ينبغى على الباحث أن يستعين فى ذلك بما وصل إليه من التعرّف على طبيعة الحقائق العامة ، ومدى انتشارها فى الزمان والمكان ، بجمع كل الظواهر المتعلقة بها ، وتركيزها ، وتمييزها عن غيرها من الحقائق ، وبذلك ينتظمها فى بنائه التاريخى .

وأحياناً يكون من الصعب على الباحث أن يضع فى صيغة واحدة معلومات عن عادة تتركب من عدة أفعال . فعليه فى هذه الحالة أن يحاول تحديد الصفات المشتركة بين هذه الأفعال ، لكى توضع فى صيغة واحدة . ولكى يحدد الباحث على وجه الدقة مدى انتشار عادة أو مذهب أو نظام ما ، عليه أن يعرف المناطق التى انتشر فيها ، والزمن الذى ساد خلاله ، وكيف تغير أو تطور ، ومتى انتهى إن كان قد حدث ذلك ، أو متى تحول إلى شئ آخر مشابه أو مخالف لما كان عليه فى أول الأمر ، ثم يكوّن بناءً على ذلك الصيغة التاريخية المناسبة .

والصيغة التاريخية الخاصة بإنسان عظيم ، ينبغى أن تشمل الظروف التى أثرت فى مجرى حياته ، والتى كوّنت عاداته ، والتى جعلته يقوم بأفعال معينة أثرت فى المجتمع وفى مجرى التاريخ ، سواء أكان ذلك من حيث حالته الصحية ، أم من حيث نوع بيئته ونشأته ، أم ظروف تعليمه ، أم حالته العقلية والنفسية ، أم ظروف المجتمع الذى عاش فيه ... وعلى الباحث أن يحدد آراء هذا الرجل ومعلوماته وذوقه وخلقه ... وبتحديد كل هذه التفاصيل المتنوعة تأخذ فى التكوّن الصيغة التاريخية المطلوبة للكتابة عنه .

ولكى ينشئ الباحث فى التاريخ الصيغة التاريخية التى تعبر عن حادث ما ،

ينبغي عليه أن يكون قد تبين طبيعته ومداه وأثره . والمقصود بطبيعة الحادث ، المظاهر الخاصة به التي تميزه عن غيره من الحوادث ، من حيث الزمان والمكان ، والظروف التي لابسته ، وطريقة وقوعه ، وأسبابه البعيدة والقريبة ، والآثار التي ترتبت عليه . فإذا كان أمامنا مثلا رجال معينون ، في حالة عقلية معينة ، وتحت تأثير ظروف مادية واحدة ، قاموا بعمل محدد ، أدى إلى نتائج معينة ، فلكي يصل الباحث إلى إنشاء الصيغة التاريخية الخاصة بهم ، ينبغي عليه أن يحدد الدوافع التي أدت بهم إلى القيام بذلك العمل بمقارنة العمل الذي صدر عنهم بأقوالهم أنفسهم ، ثم مقارنة هذه الأقوال والأعمال بآراء مَن سمعوا تلك الأقوال أو شهدوا تلك الأعمال ، كما يبحث ما ترتب على ذلك من النتائج القريبة أو البعيدة .

وكذلك ينبغي على الباحث أن يعطي الناحية التاريخية التي يدرسها التلوين المناسب ، مما يساعد على إبراز صورة صحيحة عنها . ولا يمكن أن يحدّد ذلك التلوين بقواعد معينة ، والأمر متروك إلى ذوق الباحث وتقديره . فمثلا عند الكلام عن انعقاد مجلس طبقات الأمة في ڤرساي في ٤ مايو سنة ١٧٨٩ ، يحسن به أن يذكر جمال الجوّ في ذلك اليوم ، وتزاحم الجماهير في الطرق والميادين وفي النوافذ وفي أعلى الدور ، وتزيين الشرفات بالسجاجيد ، واصطفاف الجند ، وسير الموكب ، ووصف فرق الموسيقى ، وابتهاج الجماهير ، واستقبال لويس السادس عشر وماري أنطوانيت ... فكل هذه التفاصيل تساعد على تلوين الموقف وتصويره ورسم الجوّ السائد ، الذي يجعله أقرب إلى الفهم وأدنى إلى التصور .

وربما يكون الباحث في حاجة إلى وسائل أخرى في إنشاء الصيغة التاريخية ، لبيان الكمّ والعدد ، وهو ما يُستخدم في بعض المسائل ، ويمكنه أن يستعين في ذلك بالطرق الآتية التي تتفاوت في مستوى دقتها ، وعلى نحو ما جاء في كتاب سينيوبوس ولانجلوا المشار إليه :

١ ــ المقياس ، أي قياس الأبعاد والمساحات والأوزان . وبيان أرقام الإنتاج والأموال ، التي هي عنصر أساسي في المسائل الاقتصادية والمالية والضريبية .

٢ ــ التعداد ، وهو يتعلق بالإحصائيات ، وهو ضروري للحقائق التي تشترك في صفات محددة . ويلاحظ أن الحقائق التي تدخل في تعداد واحد ، قد لا تنتمي

حتما إلى نوع واحد ، لأنها قد تتشابه فى صفة واحدة وتختلف فى صفات أخرى . ويلاحظ أن عدد سكان مدينة أو جيش ، لا يدل حتما على مستوى أولئك السكان أو قيمة ذلك الجيش ، ولكن التعداد يدل على مدى الكثرة أو القلة ، وارتباطه بالموارد الغذائية ، أو بالحالة الصحية أو التعليمية ... على أنه ينبغى الحذر دائماً من الأرقام التى توردها بعض الوثائق الرسمية ، ولا بد من التثبت من صحتها وتوفّرها لبيان الوحدات المطلوب تعدادها .

٣ — التقدير ، وهو نوع ناقص من التعداد ، ويُطبَّق على قطاع معين فى ميدان البحث ، ويفترض أن ما يسرى على الجزء يسرى على سائر الأجزاء . والباحث مضطر إلى أن يفعل ذلك إذا تفاوت مقدار ونوع الوثائق التى يعثر عليها. وبالضرورة يكون التقدير موضع الشك إذا لم يتأكد الباحث من أن الجزء يشبه الكل فى مجال البحث .

٤ — أخذ العينات أو النماذج ، وهو تعداد مقصور على وحدات تؤخذ كمثال للحقائق فى ميدان البحث . وتُحسب نسبة الوحدات التى يوجد التشابه بينها ، ويقرر الباحث إلى أى حد تنطبق هذه العينات على مجال البحث كله . وينبغى أن يأخذ الباحث هذه العينات من مواضع متفرقة وبأكثر قدر مستطاع ، حتى يكون التقدير أكثر انطباقاً على الواقع التاريخى. وتطبق هذه الطريقة العملية على الكثير من الحقائق التاريخية ، مثلا عند تحديد التناسب بين العادات المختلفة التى توجد فى عصر أو مكان معين ، أو عند تحديد التناسب فى جماعة ينتمى أعضاؤها إلى طبقات اجتماعية مختلفة .

٥ — التعميم ، وهو عملية غريزية نحو التبسيط بناء على التشابه فى بعض الصفات ، ولكن ينبغى على الباحث أن يحذر الأخطاء التى تترتب على التعميم ، كأن ينسب عادات قلّة من الناس إلى شعب بأسره ، أو ينسب عادات وُجدت فى زمن قصير إلى عهد طويل ، أو ينسب نظاماً ما ، إلى عهد سابق أو لاحق لوجوده الفعلى . فعلى الباحث أن يحدد على وجه الدقة الميدان الذى يرغب فى التعميم بالنسبة إليه ، سواء أكان ذلك قطراً أم عصراً أم شعباً أم طبقة اجتماعية أم هيئة دينية معينة . . . وينبغى أن يتثبّت الباحث من أن الحقائق التى تقع فى ذلك النطاق المحدد تتشابه

فى النواحى التى ينطبق عليها التعميم بقدر الإمكان . وينبغى أن يكون التشابه حقيقيًّا وجوهريًّا . وعلى الباحث ألا ينخدع بالتشابه السطحى وبالألفاظ الغامضة . وعليه أن يتأكد من أن الحقائق المعينة التى يرغب فى تعميمها تمثل مجموع الحقائق التى من نوعها تمثيلا صادقاً صحيحاً ، فلا يخلط بين أنواع الحقائق المختلفة . وكذلك ينبغى ألا تكون المعلومات من النوع الشاذ . وكثيراً ما تحتوى الأصول التاريخية على أنواع من الشذوذ ، الذى قصد كاتبوه أن يسجلوا حوادث شاذة لا تمثل الواقع التاريخى .

والصيغة الوصفية التاريخية ليست هى النتيجة النهائية بالنسبة للباحث ، إذ أنها تعطى الصفات الخاصة بكل مجموعة صغيرة من الحقائق . ولا بد إلى جانب ذلك من تحديد العلاقات المتبادلة بين الحقائق ، ولا بد من الربط والمقارنة بين بعض مجموعات الحقائق وبعض ، وتحديد مميزاتها ، ومدى انتشارها واستمرارها وأهميتها . وكلما كوّن الباحث مجموعات أوسع وأعمّ ، أسقط الصفات التفصيلية المتغيرة ، واستبقى الصفات العامة المشتركة .

وينتج عن ذلك كله تركيز الحقائق العديدة ، ووضعها فى صيغة عامة واحدة ، سواء أكانت هذه الحقائق متعلقة بالدين أم السياسة أم اللغة أم الفن أم الاقتصاد . . . وبذلك يرتّب الباحث الحقائق ، ويعدّها للعرض التاريخى بطريقة توضح مضمونها المشترك .

الفصل الخامس عشر

# العرض التاريخى

كتابة التاريخ للجمهور والإخصائيين – شروط العرض التاريخى – اللغة : الوحدة التاريخية ، طريقة الكتابة – الهوامش : الأصول والمراجع ، بعض النصوص وبعض الآراء – ملاحق البحث : نشر مختارات من الأصول التاريخية ، مناقشات وآراء – مكتبه البحث : ترتيبها .

آخر مرحلة من مراحل هذا المنهج هى مرحلة العرض التاريخى . وهى ليست أسهل من المراحل السابقة . وبالضرورة لا تصبح كتابة التاريخ سهلة إلا حينما تكون جميع الحقائق ماثلةً أمام الباحث مُثبتةً مرتبةً معللةً مشروحةً ، وعندما يتخيل الباحث موضوع البحث كله كوحدة عامة ، ويدرك الأهمية النسبية لأجزاء البحث المختلفة ، ويحسن اللغة التى يكتب بها .

ولا بد من كفاية ودراية خاصة لعرض نتيجة البحث التاريخى بالأسلوب الجدير به . وليس من السهل على كل فرد أن يكتب التاريخ ، أو أن يقوم بدرسه أو تدريسه . وكم تحوى رفوف المكاتب من مؤلفات كثيرة يظن كاتبوها أنها كُتبٌ فى التاريخ ، وهى بعيدة فى الواقع عن أن تكون تاريخاً بالمعنى العلمى الصحيح . ومن المناسب أن يبعد عن ميدان التأليف التاريخى كل مَنْ هو غير مؤهل لذلك ، سواء أكان هذا من ناحية صفاته وملكاته الشخصية أم من حيث درسه وتعليمه ، ومن الضرورى أن يبعد عن تدريس التاريخ المعلم الذى فاته التعليم والتدريب الكافى ، وسيكون هذا أنفع لشخصه وأجدى على القراء وطلاب التاريخ . وإذا تحقق ذلك فإن الأجيال التالية ستتغير نظرتها وعنايتها وتقديرها لصعوبات البحث العلمى التاريخى* ، وما يقتضيه ذلك من الصبر والجهد والتأنى ونفاذ البصيرة والعدالة

* Fling : op. cit. p. 158 : Drive the "history fakir" from the field of historical writing and the untrained history teacher from the schoolroom, and the educated public of the next generation will take a different attitude toward historical work and have a better appreciation of the difficulties of historical research.

والصدق وسلامة الذوق ودقة التعبير .

وتوضع المؤلفات التاريخية إما للجمهور وإما للمختصين . فالكتب التى توضع للجمهور يقصد بها الثقافة العامة ، وهى تُعنى بتقديم صورة سهلة واضحة مختصرة عن العصر أو الناحية التاريخية التى تتناولها . ولا تحتوى مثل هذه الكتب على التفصيلات وعلى الإرشادات إلى الأصول والمراجع ، وتكتفى بذكر بعض المراجع العامة للرجوع إليها إذا رغب القارئ فى المزيد . ومن الأفضل أن يكتب هذه المؤلفات العامة نفس الباحثين الذين يكتبون للمختصين ، إذا اتسع وقتهم لذلك ، لأنهم أقدر على فهم دقائق التاريخ وتفاصيله ، وهم فى الغالب أقدر على عرضه بصورة عامة واضحة مختصرة .

والبحث التاريخى الذى يقضى الباحث فى دراسته سنوات عديدة ، ينبغى أن يُعرض بطريقة علمية ، وإذا لم يستوف العرض التاريخى الشروط الأساسية الخاصة به ، فإنه يضيّع الفائدة التى يمكن أن يجنيها العلم من مجهود الباحث وما وصل إليه من النتائج .

فمن شروط العرض التاريخى أن يكون للباحث فى التاريخ المقدرة على حُسن التعبير باللغة التى يكتب بها ، فعليه أن يعرف كيف يختار الألفاظ والأساليب التى تُعبّر عن غرضه . ومن المحدثين فى كتابة التاريخ مَنْ يتعمّد اختيار الألفاظ الصعبة والأساليب المعقدة الثقيلة ، لإيهام القارئ بالمقدرة وعُمق التفكير ، وهذا أمر مُخلّ بأسلوب العرض التاريخى. فعلى الباحث أن يكتب بلغة سهلة واضحة تلائم الموضوع الذى يتناوله، وتتفاوت بتفاوت أجزائه وتفصيلاته . وعليه أن يكتب بأسلوبه الخاص الذى تتضح فيه شخصيته ، فلا يقلّد غيره من الكتاب والباحثين. ولا ريب فإن لكل كاتب طريقته الخاصة فى التعبير عن آرائه، فى نطاق اللغة التى يكتب بها .

وكذلك ينبغى ألا يكتب الباحث بأسلوب أدبى صرف ، لأن ذلك ربما يضطره إلى تغيير الحقائق ، وإلى المبالغة فيما يكتبه ، لإحداث الأثر المطلوب فى نفس القارئ . وليس المقصود أن يكتب قطعة أدبية مثيرة للعواطف ، بل المقصود أن يعرض على القارئ بوضوح النتائج التى وصل إليها . وياحبذا لو كانت للباحث ملكة

الكتابة ، التى يجمع فيها بين البساطة والدقة وروح الفن لكى يعرض الحقائق والحوادث كما كانت أو كما فهمها ، بالصورة التى تجتذب القارئ إلى الإقبال عليه والإفادة بما كتبه .

ومن شروط العرض التاريخى توفر الوحدة التاريخية فى الكتاب الموضوع ، والتى يمكن أن تتميز بطابع فنى خاص ، ولكنه غير خالص ، وعلى غير ما نجده فى قطعة شعرية أو فى تمثال فنى قائم بذاته . وعلى الرغم من الوحدة السائدة فى مؤلف تاريخى ، ينبغى أن يراعى فيه أنه جزء من التاريخ العام ، إذْ يسبقه عصر ويتلوه عصر آخر . وينبغى أن يكون غرض الباحث أن يقدم الحقيقة التاريخية بما يناسب علم التاريخ وفنه ، لا أن يقدم قطعة فنية خالصة ، فيعرض الوحدة العامة لموضوع تأليفه ، مع عدم إغفال ما تتميز به أجزاؤه ، ووضعه فى مكانه بالنسبة لمجرى التاريخ .

وينبغى أن يلاحظ الباحث أن القارئ لم يطلع على الأصول والمصادر التى رجع إليها ، فعليه أن يوضح ما توصَّل إليه فى موضوع بحثه من حيث كلياته وجزئياته ، بتقديمه الأدلة والبراهين على ما يقدمه من الحقائق ، وأن يجعل واضحاً فى ذهن القارئ الاتجاه العام الذى سيتبعه .

وقبل أن يبدأ الباحث فى الكتابة ، عليه أن يجعل الهيكل الذى سيسير بمقتضاه ، أكثر تحديداً ، ثم يكتب طبقاً للنظام والتقسيم الذى يضعه . وليس من الضرورى أن يكتب أجزاء البحث بترتيب وضعها . فقد يكتب الفصل الخامس قبل الفصل الأول مثلا ، بحسب النواحى التى تكون أكثر اكتمالا ووضوحاً . ويحسن به إذا ما انتهى من كتابة جزء من البحث أن يتركه جانباً فترة من الزمن ، ثم يعود إليه مرة أخرى ، ويحاول أن ينقد طريقة العرض التى اتبعها ، وكثيراً ما تظهر له مسائل غامضة أو غير حسنة الترتيب أو الصياغة ، فيوضحها أو يعدّلها أو يعيد كتابتها من جديد ، إذا اقتضى الأمر ذلك . وإن إعادة الكتابة غير مرة ، تجعل عبارة الكاتب أدق وأوفى بالغرض .

وينبغى أن يكتب الباحث وفى ذهنه احتمال الوقوع فى الخطأ ، وعليه أن يبادر بتصويب ما يمكن أن يكشف عنه من الأخطاء إذا ما ظهرت له معلومات أو أدلة جديدة . وحينما لا يكون واثقاً من نقطة ما ، عليه أن يقرر ذلك بصراحة . وفى أحوال

كثيرة يكون تعديل إحدى المسائل وتصحيحها أمراً متروكاً لضمير الباحث نفسه ، إذْ ربما لا يستطيع أحد غيره أن يفطن إلى معرفة التفاصيل والجزئيات التى تكوّن الموضوع الذى يدرسه ويعرضه . والمسألة تتطلب الأمانة العلمية الخالصة .

ومن طرق تقديم الأدلة على حادثٍ ما ، أن يقدّم الباحث فى متن الكتاب الذى يضعه فقرات من الأصول والحقائق التى رجع إليها ، وقد يُسيء ذلك إلى جمال الأسلوب الكتابى ، ولكن لا بد من التضحية بهذه الناحية أحياناً فى سبيل تعزيز الحقائق التاريخية وإظهارها . وإن إيراد نصوص مأخوذة من الوثائق ليعدُّ فى بعض الأحيان بمثابة الماء للأرض الجافة العطشى .

والمسألة التالية هى مسألة الهوامش والحواشى . فينبغى أن تكون الهوامش جزءاً هامًّا فى أسفل الصفحات أو فى نهاية الفصل أو فى نهاية الكتاب ، لكى تضبط الوقائع الواردة فى متن التاريخ . وفى المؤلفات المطبوعة التى يعتمد عليها الباحث ، يلزمه أن يضع اسم المؤلف ( اللقب أولا ثم الاسم أو أول حروفه ) ، ويضع اسم الكتاب ومكان طبعه وتاريخه ، ورقم المجلد إذا كان متعدد المجلدات ، ورقم الصفحة . وإذا كان الكتاب المطبوع نادر الوجود ، فينبغى ذكر مكان وجوده ورقمه . وإذا كان الأصل التاريخى الذى اعتمد عليه الباحث وثيقة مخطوطة ، فينبغى ذكر الأرشيف أو المكتبة التى توجد بها ورقم المجلد ورقم الملف والورقة أو الصفحة ، وتاريخ الوثيقة ومكان تدوينها ، وعمَّن صدرت وإلى مَنْ أرسلت ، وبيان ما إذا كانت ورقة نهائية رسمية أو غير رسمية ، أو مُسودة ، إذا أمكن معرفة كل هذه النواحى .. ولا بد أن تكون هذه المعلومات دقيقة وصحيحة ، وألا يحدث بشأنها سهو أو اضطراب وخلط ، وإلا فلا فائدة منها أصلا ، لأن المقصود بذلك أن تتاح الفرصة أمام الإخصائى للرجوع بنفسه إلى بعض هذه الأصول التاريخية ، إذا رغب فى التثبت بنفسه من مسألة معينة — وهذا شىء من حقه — أو إذا رغب فى متابعة البحث فى نفس الموضوع والمزيد فيه .

وفى أحوال كثيرة يضطر الباحث إلى أن يورد فى الهامش نصًّا أصليًّا مأخوذاً من مخطوط أو من مطبوع ، فيحسن أن يكون ذلك بلغة النص الأصلية ، لأن الترجمة قد تغير المعنى . ويكون ذلك فى الحالات التى يصعب أو يتعذر فيها

الوصول إلى الأصل التاريخي ، أو حينما يكون من الضروري تقديم الدليل القاطع لإثبات حقيقة تاريخية معينة ، مما يجعل القارئ قادراً على فهم التاريخ المكتوب .

وأحياناً يجد الباحث أن من الضروري أن يناقش أو ينقد نصاً أو دليلاً تاريخياً فى الهامش ، أو ينقد رأى مؤلف آخر فى مسألة ما ، أو يوفق بين عدة آراء خلافية عن حادث ما . ومن أمثلة ذلك أنه وُجدت آراء خلافية بشأن مقتل روبسبيير فى تاريخ الثورة الفرنسية الكبرى . فتذكر بعض المصادر أنه قد حاول الانتحار . ويعتقد بعض المؤرخين أن ميدا ، أحد رجال البوليس ، قد أطلق عليه الرصاص . ويرجّح بعض آخر أن روبسبيير قد أطلق النار على نفسه ، وإن يكن ذلك لا يمنع أن بعض الأشخاص قد أطلق عليه الرصاص كذلك ، سواء أأصابه أم لم يصبه . ففى هذه الحالة ينبغى على الباحث أن يورد فى المتن الرأى الذى يرجحه مع الأدلة على ذلك ، ويورد فى الهامش الآراء الخلافية والأدلة عليها ، ويناقشها ويستخرج رأيه إذا أمكنه أن يفعل ذلك ، أو يترك المسألة كما هى ، إذا لم يصل فيها إلى رأى قاطع . ولا يكون الباحث مسؤولا إذا لم يجد من الأدلة التى لا تقبل الشك ، ما يصل به إلى الحقيقة الثابتة .

ولا يوجد حدٌّ واضحٌ يفصل بين ما يجب إيراده فى متن الكتاب أو فى الهوامش . والمسألة متروكة لتقدير الباحث وميزانه . فقد يرى باحث أن يضع مسائل معينة فى المتن ، بينما يفضل غيره وضعها فى الهامش . ويرجع الاختلاف والتفاوت إلى الاختلاف بين طبيعة المسائل التاريخية ، والتداخل بين تفصيلاتها الجوهرية والثانوية ، والاختلاف بين باحث وآخر فى تقدير مدلول الحقائق التاريخية فى عمومها وتفصيلاتها.

وتأتى بعد ذلك ملاحق البحث ، وهى مجال لتقديم أو نشر مختارات من الأصول التاريخية التى اعتمد عليها الباحث . وإن نشر بعض هذه الأصول لأمرٌ جوهرىٌّ ، إذ أنه يقدّم للقارئ المختص شيئاً من المادة الأولية التى استقى منها الباحث معلوماته ، وينقله إلى ذلك المجال الذى استخرج منه الحقائق التاريخية . وقد تكون هذه الأصول مراسلات سياسية يكتبها السفراء إلى حكوماتهم ، أو قد تكون تعليمات تلك الحكومات إليهم ، أو صوراً لمعاهدات سياسية أو تجارية أو حربية ، أو مشاهدات رحالة معاصر ، أو وصف شاهد عيان . . . ومن الأفضل أن تُنشر هذه الأصول

بلغاتها وهجائها وأخطائها كما وردت بغير تعديل . ويكون نشرها مصحوباً بشرح ألفاظها الغريبة ، وتصحيح أخطائها التي ربما تعوق الفهم ، والتعليق على نصوصها ، إذا اقتضى الأمر ذلك ، وبيان قيمتها التاريخية . وأحياناً ينشر الباحث في هذه الملاحق مناقشات خاصة بشأن التثبت من صحة أصل تاريخي ، أو تحديد العلاقة بين بعض الأصول وبعض ، أو بحث نقطة تفصيلية خاصة بشخصية أو بحادث أو بمكان أو بتاريخ أو برقم ما . وقد تُنشر هذه المختارات وهذه المناقشات والتعليقات في ملحق متصل بالبحث ذاته ، أو تنشر في مجلد خاص تابع له .

ويلي ذلك مكتبة البحث ، أي قائمة الأصول والمصادر والمراجع التي رجع إليها الباحث . وينبغي أن تُنظَّم هذه المكتبة أبجدياً بحسب أسماء المؤلفين ، بذكر اللقب ثم الاسم أو الحرف الأول من الاسم ، وذلك في نطاق الأقسام التي تنقسم المكتبة إليها . ومن هذه الأقسام نجد مثلا قسما للوثائق التي لم يسبق نشرها ، إن وُجدت . ونجد قسما للوثائق المطبوعة ، إن وجدت . ثم نجد قسما للمؤلفات المخطوطة ، إن وجدت . ثم توجد أقسام للأصول الخاصة ، وللمراجع الخاصة ، وللمراجع العامة ، وللدوريات الخاصة والعامة . وقد يُقسَّم بعض هذه الأقسام إلى فروع تبعاً للحاجة . ولا بد من إعطاء معلومات دقيقة صحيحة عن كل هذه الأصول والمراجع . فلا بد من بيان مكان الوثائق والمخطوطات وأرقامها وتاريخها . ومن الضروري بيان التاريخ الذي صدرت فيه المؤلفات المطبوعة ، ومكان طبعها ، وعدد مجلداتها ، ونحو ذلك . ومن المستحسن أحياناً أن يقدِّم الباحث مذكرة تحليلية ينقد ويبيِّن فيها قيمة الأصول والمراجع الأساسية التي يوردها ، كدليل على جهوده ، وكعون للباحثين في التاريخ من بعده .

## خاتمة

هذا هو الطريق الطويل الذى ينبغى أن يقطعه كل باحث يرغب فى دراسة التاريخ والتأليف فيه بطريقة علمية . ولا بد من المرور بكل هذه المراحل واحدة بعد أخرى بصبر وأناة . وليس من الممكن تطبيق كل هذه القواعد دفعة واحدة أو عند القيام بأول بحث تاريخى ، بل إن البحث العلمى العملى كفيل بتحقيق ذلك بالتدريج. وعلى الباحث أن يسترشد بهذه القواعد فى أثناء البحث العملى ذاته ، فيكون بذلك أبعد عن الخطأ وأقرب إلى الصواب .

وفضلاً عن الضرورة فى دراسة « منهج البحث التاريخى » للمختصين فيه ، مِمَّنْ يتصدون لكتابته ، أو مِمَّنْ يقومون بتدريسه للطلاب ، أو للطلاب أنفسهم ، فإن هذه الدراسة ينبغى أن تُصبح عنصراً فى ثقافة جمهور المتعلمين بصفة عامة ، إذ أنها تشحذ الذهن ، وتوجّه العقل إلى العمل المنتظم ، وتدرّبه على النقد والتمحيص.

ولا يفوتنا أن نذكر فى ختام هذا الكتاب أن المؤرخ العظيم ليس سوى رجل مُلهَم موهوب ، أوتىَ فى حياته الروحية حظًّا عظيماً من العمق والفيض والخصب ، يمكّنه من أن يسبر أغوار الماضى ، فيسير خلال مفاوزه ومنعرجاته ، ويشق طريقه فى مرتفعاته ومنحدراته ، ويتهادى فى أعطاف مروجه وأزهاره ، ويسمع قعقعة سلاحه وقرْع أجراسه ، ويَستْكنه خفاياه وأسراره ، معتمداً فى ذلك كله على أصالة فكره ، وإرهاف حسه ، ومستعيناً بما وُهب من جلد وصبر ودأب على البحث والدرس والنقد وتحرّى الحقيقة فى وقائع الماضى وأحداثه : على النحو الذى ذكرنا ، أو ما يقرب منه . وبذلك كله يستطيع أن ينفث من روحه ومن نفسه وحسه تياراً من الحياة فى حياة العصور الماضية ، ويبعثها نابضةً متجليةً فى أقرب صورها إلى ما كانت عليه فى الزمن الماضى .

وهذا — أو ما يقرب منه — هو التاريخ الذى ينبغى أن يُكتب . وهذا هو التاريخ الشامل الحافل ، الذى هو الحياة بذاتها ، والذى هو الإنسان فى ذاته ،

بشره وخيره ، وبكدره وصفوه ، وفى كل ظروفه وأوضاعه ، وفى حربه وسلامه ، وفى فقره وغناه ، وفى خبثه وبراءته ، وفى غطرسته وتواضعه ، وفى جهله وعلمه ، وفى أساه وبهجته . وهذا هو التاريخ الذى يشهد ، ويسخر ، ويتبسّم ضاحكاً ، ويأسى ، ويفخر ، ويتمجّد . وهناك مَنْ يحاول أن يخدع التاريخ حيناً من الزمن ، ولكنه فى النهاية لا يُخدع أبداً . والتاريخ بوقائعه العلمية المدروسة ، وبخبراته المكتسبة عبر الأجيال والقرون ، وبروحه الفياضة الشاملة ، يعظ ويعلّم حانياً على مَنْ هو مستعد لأن يتعظ ويتعلّم ، ويأسى على مَنْ لا يتعظ ولا يتعلّم . فهل آن للبشرية أن تتعظ وتتعلّم ؟

# المكتبة

أولا : مراجع عن منهج البحث فى علم التاريخ وما يتصل بدراسة التاريخ :

**مراجع عربية :**


إتكن ، ه . ج . : دراسة التاريخ وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية ، ترجمة محمود زايد . بيروت ، ١٩٦٣ .

إنجلز ، فردريك : التفسير الاشتراكى للتاريخ ، ترجمة راشد البراوى . القاهرة ، ١٩٤٧ .

أنيس ، محمد أحمد : مدرسة التاريخ المصرى فى العصر العثمانى . القاهرة ، ١٩٦٢.

بدوى ، عبد الرحمن : اشپنجلر . القاهرة ، ١٩٤١ .

بدوى ، عبد الرحمن : الموت والعبقرية . القاهرة ، ١٩٦٢ .

جروهان ، أدولف : أوراق البردى العربية بدار الكتب المصرية ، اشترك فى ترجمته مع المؤلف حسن إبراهيم حسن وعبد الحميد حسن . القاهرة ، ١٩٣٤ .

حسن ، علي إبراهيم : استخدام المصادر وطرق البحث فى التاريخ المصرى الوسيط . القاهرة ، ١٩٤٩ .

حسن ، محمد عبد الغنى : علم التاريخ عند العرب . القاهرة ، ١٩٦١ .

حسن ، محمد عبد الغنى : التراجم والسير . القاهرة ، ١٩٥٥ .

حسين ، محمد أحمد : الوثائق التاريخية . القاهرة ، ١٩٥٤ .

الدورى ، عبد العزيز : بحث فى نشأة علم التاريخ عند العرب . بيروت ، ١٩٦٠ .

رستم ، أسد : مصطلح التأريخ . بيروت ، ١٩٣٩ .

روزنتال ، فرانز : علم التاريخ عند المسلمين ، ترجمة صالح أحمد العلى . بغداد ، ١٩٦٣ .

زريق ، قسطنطين : نحن والتاريخ . بيروت ، ١٩٥٩ .

زيادة ، محمد مصطفى : المؤرخون فى مصر فى القرن الخامس عشر ( التاسع الهجرى ) . القاهرة ، ١٩٤٩ .

أبو زيد ، حكمت : التاريخ ، تعليمه وتعلمه حتى نهاية القرن التاسع عشر . القاهرة ، ١٩٦١ .

شلبي ، أحمد : كيف تكتب بحثاً أو رسالة . القاهرة ، ١٩٥٤ .

الشيال ، جمال الدين : التاريخ والمؤرخون فى مصر فى القرن التاسع عشر . القاهرة ، ١٩٥٨ .

صفوت ، محمد مصطفى : التاريخ ، أهميته وطرق تدريسه . مستخرج من مجلة العلوم . القاهرة ، ١٩٤٢ .

ضيف ، شوقى : الترجمة الشخصية . القاهرة ، ١٩٥٦ .

عباس ، إحسان : فن السيرة . بيروت ، ١٩٥٦ .

عثمان ، حسن : كيف يُكتب التاريخ . مجلة الرسالة أعداد ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٦ ، ٤٢٨ ، ٤٣٢ ، ٤٣٥ ، ٤٤٠ . القاهرة ، أغسطس — ديسمبر ١٩٤١ .

عطية ، عزيز سوريال : تاريخنا القومى. مستخرج من مجلة العلوم ج ٢ . القاهرة ، ١٩٤٠ .

فخر الدين ، محمد : تاريخ الخط العربى . القاهرة ، ١٣٦١ هـ .

كار ، ا . : ما هو التاريخ ، ترجمة أحمد حمدى محمود . القاهرة ، ١٩٦٢ .

كاسيرر ، إرنست : فى المعرفة التاريخية ، ترجمة أحمد حمدى محمود . القاهرة؟

الكاشف ، سيدة إسماعيل : مصادر التاريخ الإسلامى ومناهج البحث فيه . القاهرة ، ١٩٦٠ .

كولنجوود ، ر . ج . : فكرة التاريخ ، ترجمة محمد بكير خليل . القاهرة ، ١٩٦١ .

لانجلوا ، ش . وسينيوبوس ، ش . : المدخل إلى الدراسات التاريخية ، ترجمة عبد الرحمن بدوى ضمن كتاب « النقد التاريخى » الذى يتضمن كذلك ترجمة « نقد النص » لپول ماس وترجمة نصوص فلسفية فى التاريخ لكانت وديكارت وپول ڤاليرى . القاهرة ، ١٩٦٣ .

لوبون ، جوستاف : فلسفة التاريخ ، ترجمة عادل زعيتر . القاهرة ، ١٩٥٤ .

ماجد ، عبد المنعم : مقدمة لدراسة التاريخ الإسلامى . القاهرة ، ١٩٥٣ .

مارجوليوث ، د . س : دراسات عن المؤرخين العرب ، ترجمة حسين نصار .
بيروت ؟
ما ساهم به المؤرخون العرب فى المائة سنة الأخيرة فى دراسة التاريخ العربى وغيره ، بقلم مجموعة من المؤرخين ، صدر عن الجامعة الأمريكية فى بيروت .
بيروت ، ١٩٥٩ .
نفْ ، إيمرى : المؤرخون وروح الشعر ، ترجمة توفيق إسكندر . القاهرة ، ١٩٦١ .
هـرْنشو ، ف . ج : علم التاريخ ، ترجمة وتعليق وإضافة بقلم عبد الحميد العبادى .
القاهرة ، ١٩٣٨ .
هوك ، سيدنى : البطل فى التاريخ ، ترجمة مروان الجابرى . بيروت ، ١٩٥٩ .
وولش ، و . هـ . : مدخل لفلسفة التاريخ . ترجمة أحمد حمدى محمود . القاهرة ، ١٩٦٢ .

## مراجع أوروبية :

Acton, Lord J.E. : Lectures on Modern History London, 1930.

Bibliographie Critique des Principaux travaux parus sur l'Histoire de 1600 à 1914 en 1932 et 1933. Paris, 1935.

Carr, E.H. : What is History. London, 1961.

Clark, G.K. : Guide for Research Student Working on Historical Subjects. Cambridge, 1958.

Collingwood, R.G. : The Idea of History. Oxford, 1946.

Croce, B. : Teoria .e Storia della Storiografia. Bari, 1920.
: (Eng. Trans. by D. Ainslie) London, 1912.

— : Primi Saggi. Bari, 1927. (pp. 1-72 : La Storia ridotta sotto il concetto generale dell'arte, e Illustrazioni e Discussioni.

— : Conversazioni Critiche, 4 voll. Bari, 1924-1932. vol. I. pp. 153-224 : Teoria della Storia e Storia della Cultura. vol. IV. pp. 115-163 : Metodologia Storica.

— : La Storia come Pensiero e come Azione. Bari, 1938.
Crump, C.G. : History and Historical Research. London, 1928.
Deny, J. : Sommaire des Archives Turques du Caire. Le Caire, 1930.
Dormay, P.A. : Précis de la Science de l'Histoire. Paris, 1888.
Dutt, R.P. : Problems of Contemporary History. London, 1963.
Emerson, R.W. : Essays. Oxford, 1927.
Encyclopaedia Britannica : Diplomatics, Heraldry, Numismatics, Palaeography.
Feuter, E. : Histoire de l'Historiographie Moderne. Paris, 1914.
Fling, F.M. : The Writing of History, An Introduction to Historical Method. New Haven, Yale University Press, 1926.
Freeman, E.A. : The Methods of Historical Study. London, 1886.
Garrghan, G.J. : A Guide to Historical Method. Fordham University Press, 1951.
Giry, A. : Manuel Diplomatique. Paris 1894.
Grant, J.F. : Manual of Heraldry. London, 1924.
Grousset, R. : L'Homme et son Historie. Paris, 1954.
Hill, G.F. : Coins and Medals, Helps for Students of History. London, 1920.
Holt, P.M. : Al-Jabarti's Introduction to the History of Ottoman Egypt. Bulletin of the School of Oriental and African Studies, Universit yof London, vol. XXV. part 1, 1962.
International Bibliography of Historical Sciences. Washington, 1926 ..
Kochan, L. : Acton on History. London, 1954.
Langlois, Ch. V. and Seignobos, Ch. : Introduction Aux Etudes Historiques. Paris, 1898.
: Eng. Trans. by G.B. Berry. London, 1912.
L'Histoire et ses Méthodes, Encyclopédie de la Pléade, sous la direction de Ch. Samaran. Paris, 1961.
Mayer, L.A. : Saracenic Heraldry, Oxford, 1933.
Oman, Sir Ch. : On the Writing of History. London, 1939.
Pecchiai, P. : Manuale Pratico per gli Archivisti. Milano, 1928.
Pleckhanov, G.V. : The Role of the Individual in History. (Eng. trans.) London, 1941.
—: The Materialist Conception of History (Eng. trans.) London, 1940.
Prou, M. : Manuel de Paliographie, Paris, 1925.
Renier, G.J. : History, Its Purpose and Method. London, 1950.
Rosental, Franz : A History of Muslim Historiography. Leiden, 1952.
Rowse, A.L. : The Use of History. London, 1946.

Satow, E. : A Guide to Diplomatic Practice, 2 vols. London, 1922.
Shayyal, G. El-Din El. : Historiography in Egypt in the Nineteenth Century, in the Historians of the Middle East, edited by B. Lewis and P.M. Holt. London, 1962. pp. 403-481.
Taylor, H. : History as a Science. London, 1933.
Vincent, J.M. : Aids to Historical Research. New York, 1934.
Woods, F.A. : A Statistical Study in History and Psychology. New York, 1906.

ثانياً : بعض مراجع علماء المسلمين التي تفيد في دراسة التاريخ :

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام أبو العباس، تقي الدين: مقدمة في أصول التفسير . عني بتحقيقها جميل أفندي الشطي . دمشق ، ١٩٣٦ .

جلبي ، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القطسنطيني المشهور باسم حاجي خليفة : كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون جـ ٣ . ليبتزج ، ١٨٤٢ .

ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد ولي الدين : المقدمة . القاهرة ، ١٩٣٠ .

الذهبي ، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز شمس الدين : كتاب ميزان الاعتدال في نقد الرجال (رجال الحديث) ، ٣ أجزاء . القاهرة ، ١٣٢٥ هـ.

السخاوي ، محمد بن عبد الرحمن شمس الدين : الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ . القاهرة ، ١٣٤٩ هـ .

ابن الصلاح ، عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو تقي الدين : مقدمة في علوم الحديث . القاهرة ، ١٣٢٦ هـ .

الغزالي ، محمد بن محمد أبو حامد : المستصفى من علم الأصول . جزءان . القاهرة . ١٣٢٢ هـ .

القلقشندي ، أحمد بن علي بن أحمد عبد الله أبو العباس : صبح الأعشى في صناعة الإنشاء . جـ ٣ . القاهرة ، ١٩١٤ .

مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري أبو الحسين : الجامع الصحيح، جزءان . القاهرة ١٣٣٩ هـ .

ثالثاً : الأصول والمراجع التي استخدمت في دراسة بعض المسائل التاريخية الواردة في هذا الكتاب .

وثائق تركية مخطوطة :

وثائق دار المحفوظات المصرية بالقلعة :

دفاتر كشيده ء ديوان مصر — دفاتر التزامات الأراضى والجمارك — دفاتر مرتبات عساكر القلاع — دفاتر الميزانية .

( قدم مختارات من هذه الوثائق الأستاذ محمد محمد توفيق فى ١٩٤١ و١٩٤٢ ).

قانون نامهء سليمان . مخطوط رقم ٤٨٤٨ ت بمكتبة جامعة القاهرة .

وثائق أوروبية مخطوطة :

وثائق أرشيف فلورنسا :

Archivio di Stato di Firenze :
F. Stroz. 1, 145 - F. Med. 2077, 4080.

وثائق أرشيف البندقية :

Archivio di Stato di Venezia :
Senato - Dispacci - Costantinopoli, F. 80.

وثائق أرشيف ڤينا :

Haus - Hof - Und Staatsarchiv, Wien :
Turkische Urkunden 1617, L. 56.

وثائق المكتبة الوطنية فى باريس :

Bibliothèque Nationale de Paris :
ms. français, Costantinople 16147.

وثائق أرشيف لندن:

Public Record Office, London :
S.P. Turkey 7 (1612-1620).

مراجع عربية :

أنيس ، محمد أحمد : الدولة العثمانية والشرق العربى القاهرة ، ١٩٦٣ .

ابن إياس ، محمد بن أحمد : بدائع الزهور فى وقائع الدهور . جـ ٣ . القاهرة ، ١٣٩٢ هـ .

توفيق ، محمد محمد مصطلح وثائق تاريخ الحكم العثمانى فى مصر . القاهرة ، ١٩٤٣ (لم يطبع بعد) .

حسين ، طه : فلسفة ابن خلدون الاجتماعية ، ترجمة عبد الله عنان . القاهرة ، ١٩٢٥ .

حمزة ، عبد القادر : على هامش التاريخ المصرى القديم ، جزءان . القاهرة ، ١٩٤٢ .

الزركلى ، خير الدين : الأعلام : قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، ١٠ أجزاء . القاهرة ، ١٩٥٤ — ١٩٥٩ .

سركيس ، يوسف إليان : معجم المطبوعات العربية ، ٤ أجزاء . القاهرة ، ١٩٢٨.

الصفدى ، أحمد بن محمد الخالدى : تاريخ الأمير فخر الدين المعنى ، نشره أسد رستم وفؤاد إفرام البستانى . بيروت ، ١٩٣٦ .

عثمان ، حسن : فخر الدين بن معن ( ١٥٧٢ — ١٦٣٥ ) . رسالة الماجستير من كلية الآداب بجامعة ( القاهرة ) سنة ١٩٣٤ ( لم تطبع ) .

عثمان ، حسن : فخر الدين الثانى أمير لبنان وبلاط تسكانا ( ١٦٠٥ — ١٦٣٥ ) للأب بولس قرألى ، عرض ونقد مع وثائق لم تنشر . بمجلة كلية الآداب بجامعة ( القاهرة ) مجلد ٦ . القاهرة ، ١٩٤٢ .

عثمان ، حسن : رحلة هيرودوت إلى مصر . دروس غير مطبوعة ألقيت بكلية الآداب بجامعة ( القاهرة ) ، ١٩٤٠ .

عثمان ، حسن : تاريخ الشرق الأدنى فى العصر العثمانى . محاضرات متفاوته غير مطبوعة ألقيت بكلية الآداب بجامعة ( القاهرة ) من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٢ ، وبكلية الآداب بجامعة ( الإسكندرية ) من ١٩٤٢ إلى ١٩٥٠ وبكلية الآداب بجامعة القاهرة من ١٩٤٦ إلى ١٩٦٢ ، وفى كلية البنات بجامعة عين شمس فى ١٩٥٨ .

عثمان ، حسن : الثورة الفرنسية الكبرى . محاضرات غير مطبوعة ألقيت بكلية الآداب بجامعة ( القاهرة ) فى ١٩٤٨ .

عثمان ، حسن : حضارة عصر النهضة فى إيطاليا ، محاضرات متفاوتة غير مطبوعة ألقيت بكلية الآداب بجامعة (الإسكندرية) من ١٩٤٢ إلى ١٩٥٠ ، وبمعهد الوثائق والمكتبات بجامعة ( القاهرة ) من ١٩٥١ إلى ١٩٥٣ ، وبمدرسة الألسن بالقاهرة فى ١٩٥٣ ، وبكلية الآداب بجامعة الإسكندرية ، عام ١٩٦٩/١٩٧٠.

عثمان ، حسن : تاريخ شرق أفريقيا . محاضرات متفاوتة غير مطبوعة ألقيت بمعهد الدراسات السودانية بجامعة ( القاهرة ) من ١٩٥٠ إلى١٩٥٤ ، وبمعهد الدراسات الأفريقية بكلية الآداب بجامعة القاهرة منذ ١٩٥٨ .

عثمان ، حسن وتوفيق ، محمد محمد : تاريخ مصر فى العهد العثمانى (١٥١٧ — ١٧٩٨) . مستخرج من كتاب المجمل فى التاريخ المصرى الذى أصدره بعض أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب بجامعة ( القاهرة ) بإشراف حسن إبراهيم حسن . القاهرة ، ١٩٤٢ .

العقيقى ، نجيب : المستشرقون ، ٣ أجزاء . القاهرة ، ١٩٦٥ .

غربال ، محمد شفيق : تاريخ الشرق الأدنى فى العصر العثمانى . محاضرات متفاوتة غير مطبوعة ألقيت بكلية الآداب بجامعة ( القاهرة ) من ١٩٣٠ إلى ١٩٣٩ وفى ١٩٤٤ .

فريدون ، أحمد باك : منشآت السلاطين . القسطنطينية ، ١٢٦٤ — ١٢٦٥ هـ .

المعلوف ، عيسى إسكندر : تاريخ الأمير فخر الدين المعنى الثانى . جونية ، لبنان ، ١٩٣٤ .

يورمسون ، ج . ا. ( مشرف ) : الموسوعة الفلسفية المختصرة . ترجمة فؤاد كامل وجلال العشرى وعبد الرشيد الصادق وإشراف وإضافة للدكتور زكى نجيب محمود . القاهرة ، ١٩٦٣ .

مراجع أوروبية :

Ammar, A. : Ibn-Khaldun's Prolegomena to History. Cambridge, 1941. (unpblished).

Antal, F. : Florentine Painting and its Social Background. London, 1948.

Arnold, Th. : The Caliphate. Oxford, 1924.

Cambridge Ancient History. vol. V. Athens. (478-401 B.C.) Cambridge, 1927.

Carali, P. : Fakhr ad Din II. Principe del Libano e la Corte di Toscana (1605-1635). Roma, 1936.

Chailley, J. : Histoire Musical du Moyen Age. Paris, 1950.

De Sanctis, F. : Storia della Letteratura Italiana, 2 voll. Milano, 1934. translated by Joan Redgern, 2 vols. New York, 1959.

D'Ohsson, C.M. : Tableau Général de l'Empire Othoman, 7 vols. Paris, 1788-1824.

Encyclopaedia of Islam, 4 vols. Leyden, 1913-1934.
Feuter, E. : Storia del Sistema degli Stati Europei dal 1492 al 1559, traduzione di B. Marin. Firenze, 1932.
George, H.B. : The Relations of Geography and History. Oxford, 1924.
Histoire de la Musique, Encyclopédie de la Pléiade, sous la direction de Roland - Manuel, t. 1. Paris, 1960.
Jacobs, A. : A New Dictionary of Music. Harmondsworth, 1958.
Knolles, R. and Ricaut, P. : The Turkish History from the Original of that Nation to the Growth of the Ottoman Empire, with a Continuation to this Present year (1687), 3 vols. London, 1687-1700.
Larousse de la Musique, sous la direction de N. Dufourcq, 2 vols. Paris, 1957.
Luzzatto, G. : Storia Economica dell'Età Moderna e Contemporanea. Padova, 1932.
Mariti, G. : Istoria di Faccardino Grand-Emir dei Drusi. Livorno, 1787.
Minadoi, G. : Historia della Guerra fra Turchi e Persiani. Venetia, 1594.
Morey, Ch. R. : Mediaeval Art. New York, 1942.
Mottini, G.E. : Storia dell'Arte Italiana. Milano, 1934.
Murray, Peter and Linda : A Dictionary of Art and Artists. Harmondsworth, 1959.
Nallino, C.A. : Appunti sulla Natura del Califfato in Genere e sul Presunto Califfato Ottomano, opuscolo. Roma, 1917.
— : La Fine del così detto Califfato Ottomano, opuscolo. Roma, 1924.
Osman, H. : Fakhr ud - Din II. Emiro del Libano e le sue Relazioni con l'Occidente, con Documenti Inediti, vol. I. 1572 - 1618. Roma, 1938. (Tesi di Laurea in Lettere e Filosfia presso l'Università di Roma, non ancora pubblicata).
Pearce, F.B. : Zanzibar, the Island Metropolis of East Africa. London, 1920.
Semple, E. Ch. : Influences of Geographic Environment. New York, 1911.
Spiegelberg, W. : The Credibility of Herodotus'. Account of Egypt, translated by A.M. Blackman. Oxford, 1927.

بعض المجلات التاريخية :

American Historical Review. New York, 1879..
English Historical Review. London, 1886..
La Revue des Questions Historiques. Paris, 1866..
Rivista Storica Italiana. Torino, 1884..

# أعمال منشورة للمؤلف وتحت الطبع

**مقالات :**

١ — البحر الأحمر كطريق تجارى فى عهود البيزنطيين والعرب والمماليك .

٢ — دير الأنبا أنطونيوس .

نشرتا فى « رحلة كلية الآداب إلى ساحل البحر الأحمر وبعض مناطق الآثار بالوجه القبلى » برئاسة الأستاذ محمد شفيق غربال ، كتبها بعض أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب بجامعة ( القاهرة ) . القاهرة ، ١٩٣٩ .

٣ — كيف يُكتب التاريخ ، سبع مقالات بمجلة الرسالة أعداد ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٦ ، ٤٢٨ ، ٤٣٢ ، ٤٣٥ ، ٤٤٠ . القاهرة ، أغسطس — ديسمبر ١٩٤١ .

٤ — البحر ( مناجاة أدبية ) بمجلة الرسالة عدد ٤٣٧ . القاهرة ، ١٧ نوفمبر ١٩٤١ .

٥ — تاريخ مصر فى العهد العثمانى ( ١٥١٧ — ١٧٩٨ ) ، بالاشتراك مع الأستاذ محمد محمد توفيق ، فى كتاب « المجمل فى التاريخ المصرى » الذى أصدره بعض أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب بجامعة ( القاهرة ) بإشراف الأستاذ الدكتور حسن إبراهيم حسن . القاهرة ، ١٩٤٢ .

٦ — فخر الدين الثانى أمير لبنان وبلاط تسكانا ( ١٦٠٥ — ١٦٣٥ ) للأب بولس قرألى . عرض ونقد مع تقديم وثائق لم تنشر . بمجلة كلية الآداب بجامعة (القاهرة) ، مجلد ٦ . القاهرة ، ١٩٤٢ .

٧ — سافونا رولا ، أربع مقالات بمجلة الثقافة أعداد ٢٤٥ ، ٢٤٩ ، ٢٥٢ ، ٢٥٥ القاهرة ، سبتمبر — نوفمبر ١٩٤٣ .

٨ — دانتى أليجييرى : حياته وشخصيته . بمجلة الكاتب المصرى ، مجلد ٨ عدد ٣١ . القاهرة ، أبريل ١٩٤٨ .

٩ — سوريا ولبنان ( فى التاريخ المعاصر ) ، عرض ونقد لكتاب ألبرت حورانى . بالمجلة التاريخية المصرية ، مجلد ١ . القاهرة ، أكتوبر ١٩٤٨ .

١٠ — فرنتشسكا دا ريمينى عند دانتى أليجييرى ، ترجمة وتحليل وشروح وتعليقات مع تقديم نص من « الجحيم » . بمجلة كلية الآداب بجامعة ( القاهرة ) ، مجلد ١١ ج ١ . القاهرة ، مايو ١٩٤٩ .

١١ — فاريناتا دلى أوبرتى وكاڤالكانتى دى كاڤالكانتى فى جحيم دانتى ، ترجمة وتحليل وشروح وتعليقات مع تقديم نص من « الجحيم » . بمجلة كلية الآداب بجامعة ( القاهرة ) ، مجلد ١١ ج ٢ . القاهرة ، ديسمبر ١٩٤٩ .

١٢ — أوجولينو دلا جيراردسكا فى جحيم دانتى ، ترجمة وتحليل وشروح وتعليقات مع تقديم نص من « الجحيم » . بمجلة كلية الآداب بجامعة ( القاهرة ) ، مجلد ١٢ ج ٢ . القاهرة ، ديسمبر ١٩٥٠ .

١٣ — Dante in Arabic. In The Seventy - Third Annual Report of the Dante Society of America, Widener Library, Harvard University, Cambridge Massachusetts U.S.A., 1955.

١٤ — أفريقيا فى جحيم دانتى ، ترجمة وتحليل وشروح وتعليقات مع تقديم نصوص من « الجحيم » . بمجلة كلية الآداب بجامعة الإسكندرية ، عدد ١٠ . الإسكندرية ، ١٩٥٦ .

١٥ — الأنشودة الخامسة من مطهر دانتى ، ترجمة وتحليل وشروح وتعليقات مع تقديم نص من « المطهر » . بمجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة ، مجلد ١٨ ج ١ . القاهرة ، مايو ١٩٥٨ .

١٦ — أفريقيا فى مطهر دانتى ، ترجمة وتحليل وشروح وتعليقات مع تقديم نصوص من « المطهر » . بمجلة كلية الآداب بجامعة الإسكندرية ، عدد ١٤ . الإسكندرية ، ١٩٦٠ .

١٧ — « Dante e il Mondo Arabo » . مقال فى مجلة « وقائع وأخبار » فى مناسبة المعرض الثقافى الذى أقامته « شركة پيريلّى » عن « مصر القديمة والحديثة » فى ميلانو فى مارس ١٩٦٧.

كتب :

١٨ — منهج البحث التاريخى . الطبعة الأولى ، مطبعة الاعتماد ، القاهرة ، ١٩٤٣. الطبعة الثانية مزيدة منقحة . دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

الطبعة الثالثة منقحة . دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

١٩ ــ سافونارولا : الراهب الثائر . دار الكاتب المصرى، القاهرة ، ١٩٤٧ .
حاز تقدير لجنة جوائز ( الدولة ) فى شتاء ١٩٤٩ ، وترجم إلى التركية .

٢٠ ــ كوميديا دانتى أليجييرى « الفلورنسى مولداً لا خُلقاً » : النشيد الأول : الجحيم ، مقدمة وترجمة وتحليل وشروح وتعليقات . دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٥٩ .

الطبعة الثانية مزيدة ومنقحة . دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٢١ ــ كوميديا دانتى أليجييرى « الفلورنسى مولداً لا خُلقاً » : النشيد الثانى : المطهر ، مقدمة وترجمة وتحليل وشروح وتعليقات وتذييل . دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

الطبعة الثانية المزيدة والمنقحة تحت الطبع بدار المعارف ١٩٧٠ .

٢٢ ــ كوميديا دانتى أليجييرى « الفلورنسى مولداً لا خُلقاً » : النشيد الثالث : الفردوس ، مقدمة وترجمة وتحليل وشروح وتعليقات وملاحق وتذييل . دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

**تحت الطبع :**

٢٣ ــ أفريقيا فى فردوس دانتى ، ترجمة وتحليل وشرح وتعليقات مع تقديم نصوص من « الفردوس » بمجلة كلية الآداب بجامعة الإسكندرية.

# فهرست الكتاب

صفحة

| | |
|---|---|
| رقم الإيداع | ١٩٨٧ / ٢٩٥٨ |
| الترقيم الدولى ٣-٢٠١٨-٢-٠٢-٩٧٧ | ISBN |

١ / ٨٧ / ٥١

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)

# هذا الكتاب

كتاب أدبى علمى يتناول معنى التاريخ ، وصفات المؤرخ ، وثقافته ، واختيار موضوع البحث ، وجمع الأصول والمصادر ، ونقدها من وجوه عديدة ، وإثبات الحقائق التاريخية ، وتنظيمها ، والاجتهاد فيها ، وتعليلها ، وعرضها العرض المناسب .

وقد اعتمد المؤلف على خلاصة لما ورد فى بعض المؤلفات الأوربية والأمريكية والعربية ، مع الاسترشاد ببعض ما كتبه علماء المسلمين فى الرواية والحديث ، فضلا عن بعض الأمثلة التى عرضت له فى أثناء بحوثه التاريخية فى مصر ولبنان وسوريا وإيطاليا والنمسا وفرنسا وإنجلترا .

وإن دراسة « منهج البحث التاريخى » ضرورية للمختصين فى التاريخ ممن يتصدون لكتابته ، أو للمشتغلين بتدريسه للطلاب ، أو للطلاب أنفسهم ، فضلا عن أن هذه الدراسة يجب أن تكون جزءاً من ثقافة جمهور المتعلمين بصفة عامة ، لأنها تشحذ الذهن ، وتعلم العقل العمل المنتظم ، وتدربه على النقد والتمحيص .



مـ
٥٠٠